

الكيانية الفلسطينية  
الوعي الذاتي والتطور المؤسسي  
1977-1947

عيسى الشعيبي

مركز الأبحاث  
منظمة التحرير الفلسطينية

حقوق الطبع محفوظة لمركز الأبحاث

عيسى الشعيبي

الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسسي 1947-1977

الطبعة الأولى، بيروت، 1979

الطبعة الثانية، رام الله، 2018

تصميم ومونتاج: رشا الحسن

## المحتويات

الصفحة

5	مقدمة الطبعة الأولى
6	المدخل
11	الفصل الأول التجربة الكيانية المهيضة
34	الفصل الثاني البدايات الكيانية الأولى
37	(1) البدايات على الصعيد الفلسطيني
59	(2) البدايات على الصعيد العربي
75	الفصل الثالث البناء الكياني الفلسطيني 1963 - 1967
75	(1) النشأة والبناء
90	(2) فهم الرسمية الأردنية للكيان الفلسطينية
100	الفصل الرابع الاختتمات الكيانية 1967 - 1972
103	(1) غيبة الوعي الكياني (1967 - 1970)
114	(2) الدعوة إلى التكافؤ الكياني (1970 - 1973)
139	الفصل الخامس اكتمال الوعي الكياني 1973 - 1977
140	(1) النهوض مرة أخرى
151	(2) الذكرى السادسة لحرب حزيران
194	ملاحق
213	الهوامش



## مقدمة الطبعة الأولى

ثلاثون سنة من عمر الحياة السياسية الفلسطينية، هي المساحة الزمنية التي تتلاحق عليها، وتمضي عبرها، مادة هذه الكتاب وفصوله الخمسة. واختيار هذه الفترة من العمر السياسي الفلسطيني، الواقعة بين عامي 1947 و1977، لم يكن اختياراً مجرداً، أو انتقاءً تحكيمياً متحيزاً. فالثلاثون سنة، شهدت بعض أهم التطورات الخاصة بالشعب الفلسطيني، إن لم نقل أهمها على الإطلاق، والسياق التاريخي لهذه السنوات ما يزال متصلاً بلا انقطاع، وإيقاع الأحداث فيها متراتب الخطوات إلى الآن.

واستلزم سبر غور جانب واحد من تطورات هذه المرحلة، التوقف طويلاً أمام إشكاليات عديدة، في طبيعتها الإصرار على عملية التناول التاريخي، بشموليته المديدة، لمجموعة من الوقائع والأحداث والمواقف، لا تزال تشكل في جوهرها الناصع جزءاً من المرحلة السياسية الراهنة، إن لم نقل الموقف السياسي الراهن.

والمسؤولية السياسية والتاريخية العميقة، التي أثقلت كاهل الباحث، إزاء العديد من موضوعات هذا الكتاب. وعناوينه الداخلية والفرعية، حملته، إضافة إلى مطالعته الكثيرة، على إجراء حوارات واسعة، مع عديدين من شهود هذه المرحلة، الذين ما يزالون على صلة بكل تداعيات تطوراتها الجارية. ومن بين هؤلاء قادة ومفكرون وكتاب، بعضهم طلب عدم ذكر اسمه، والبعض الآخر لم يطلب ذلك، وقسم من هؤلاء قدم أفكاراً ومعلومات ووثائق، وقسم آخر عمق مفاهيم، وثالث غير أو عدل بعض الآراء التي كانت لدى الباحث. وفي المحصلة النهائية، كان للحوارات المنهجية هذه، أثر عميق فيما جاءت عليه مادة الكتاب واستقرت.

وإزاء الإحساس بالامتنان العميق لكل من تقدمت الإشارة إليهم، فإنه لا يسع الباحث كذلك، إلا أن يشكر مركز الأبحاث ومديره العام، الذي تحمل مسؤولية نشر مادة هذا الكتاب، وعدداً من موظفي المركز في كل من المكتبة والأرشيف والترجمة (من اللغة العبرية) والطباعة وما إلى ذلك من خدمات عديدة.

وأخيراً، فإن الباحث، عبر مادة كتابه هذا، قد اختار موقفاً دون أن يفقد رؤية المواقف الأخرى، واختط منهجاً تحليلياً توثيقياً بعد أن أسقط المناهج الأخرى، وتناول موضوعاً لم يتم تناوله بعد. وبالنتيجة، فقد استخلص نتائج، وأبدى وجهات نظر ما تزال تحتل المزيد من الفحص والمراجعة، وبذلك كذلك كانت مساهمة هذا الكتاب.

عيسى الشعبي

بيروت، حزيران 1979

## المدخل

ليس لمفهوم «الكيان الفلسطيني» معنى متفق عليه بين سائر المتعاطين به، ولم يحمل المضمون ذاته في مختلف المراحل والتطورات التي مرت بها القضية الوطنية الفلسطينية، منذ أن بدأ شعاراً مبهماً في أواخر الخمسينات، وتحول إلى تعبير سياسي أكثر وضوحاً في أواسط الستينات، وانتهى موازياً لتعبيرات الاستقلال الوطني في السبعينات.

ويرجع ذلك الاختلاف في مفهوم الكيان الفلسطيني، وهذا التدرج في مضامينه، إلى استثنائية الظروف الذاتية التي عاشها الشعب الفلسطيني، والتي حكمت تطور قضيته الوطنية. فمفهوم الكيان هذا، تعبير غريب عن الحياة السياسية، ولا سابق له في تاريخ الأمم والشعوب التي كافحت لتحقيق وحدتها القومية، أو لنيل حريتها واستقلالها الوطني. فلم يعرف تاريخ الكفاح الاستقلالي للشعوب العربية، على سبيل المثال، شيئاً اسمه الكيان المصري أو العراقي أو الجزائري الخ. ويرجع ذلك إلى أن هذه الشعوب التي ابتليت بالاستعمار، وظفرت باستقلالها السياسي، كانت مستقرة في أوطانها، ومتمتعة بإدارتها الخاصة، في حدود سياسية أو طبيعية معترف بها ومحافظ عليها.

أما بالنسبة للشعب الفلسطيني، الذي لم يظفر كغيره من شعوب المنطقة العربية بالاستقلال السياسي، فقد انعكست ظروف تهجيرها واقتلعه من أرضه على مجمل التطورات التي مر بها. ومختلف التعبيرات السياسية التي نادى بها، وسائر المفاهيم التي تدرج عليها، ومن بين ذلك كله، جاء اشتقاق «الكيان»، تعبيراً فلسطينياً خاصاً، وشعاراً تفرد به الفلسطينيون.

ولذلك يكاد تعبير «الكيان»، يكون مفردة فلسطينية، واصطلاحاً سياسياً فلسطينياً لا نظير له في مجرى تاريخ الكفاح الاستقلالي لدى الشعوب الأخرى. فالعلاقات الدولية لم تواجهه من قبل حالة تنطبق معطياتها على حالة الشعب الفلسطيني، الذي انتقل كيانه الوطني، من وضع دولة ناقصة السيادة في عهد الانتداب البريطاني، إلى وضع فقد فيه الكيان ذاته، بعد ان قامت إسرائيل عام 1948، وانهارت وحدة المجتمع الفلسطيني، وتمزق بنيانه، وخضعت أرضه لسيادات دول كاملة السيادة، والغيت مواطنة معظم أبنائه، وكُيفت جنسياتهم على نحو غير متجانس.

ونلاحظ أيضاً أن القانون الدولي العام، الذي عرف أشخاصه العامين، لم يتطرق إلى تعريف «الكيان»، باعتبار الأخير من غير أشخاص الأسرة القانونية، المعتمدين دولياً. فالدولة بحسب هذا القانون، هي مؤسسة سياسية مقننة، تنشأ حيث تقطن جماعة من الناس بصفة دائمة، في حدود إقليم معين، وتخضع لسلطة تمارس السيادة. والدولة من حيث طبيعتها، إما أن تكون بسيطة أو مركبة. والبسيطة منها هي التي تمارس سيادتها

في إطار وحدة إقليمية محددة، وتنهج سياسة خارجية مستقلة عن غيرها من الدول. أما الدولة المركبة فتشمل الدول الفيدرالية والكونفدرالية، التي لها الحقوق ذاتها وعليها الواجبات نفسها.

وتتعدد أشخاص القانون الدولي العام، لتشمل أيضاً الدولة الناقصة السيادة، التي تتمتع بمختلف اختصاصات الدولة البسيطة، باستثناء ما تحجره عنها دولة أو عدة دول أخرى من صلاحيات، حيث تصبح دولة ناقصة السيادة أو في حالة تبعية لدولة أو دول أخرى. ومع ذلك تبقى هذه متمتعة بوصف دولة، الأمر الذي يرتب عليها واجبات ويخلق لها حقوقاً يقر بها القانون الدولي، بالرغم من عدم اكتمال سيادتها، وبالتالي عدم كماليتها شخصيتها الدولية.

لذلك كله، فإن الكيان الفلسطيني هو تعبير سياسي، أكثر مما هو اصطلاح قانوني محدد. ومع ذلك فد فهم، دائماً، على أنه شعار كفاحي ضد واقع اللجوء والتشتت الفلسطيني، وعنوان تجدد بعث الشعب، وشخصيته الوطنية الموحدة المستقلة. وقد اتخذ هذا الاشتقاق، فيما بعد، معنى إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وبناء مؤسساته السياسية، ومنظماته النقابية والشعبية، والحفاظ على وجوده، وإبراز قضيته الوطنية، واعتماد ممثلين شرعيين له، في نطاق جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية.

إلا أن الحركة الوطنية الفلسطينية، التي تصلب عودها فيما بعد، وحققت منجزات سياسية ومادية ملموسة، على طريق بعث الكيان الفلسطيني، بمنظماته ومؤسساته المختلفة، أخذت تعيد في السنوات الأخيرة، تعريف أهدافها بدقة، وتحديد غاياتها بوضوح كامل، الأمر الذي أسقط من تداولها مفهوم «الكيان الفلسطيني»، لمصلحة شعار أكثر تحديداً، وأوضح صياغة قانونية، ونعني بذلك شعار «الدولة الفلسطينية المستقلة». وقد تمت هذه النقلة الفارقة، في إطار المعركة الطويلة والشاقة، التي خاضتها المؤسسة الفلسطينية، لنيل مشروعية وجودها العلني، وأهلية مركزها التمثيلي، على قاعدة حق تقرير المصير وهدف الاستقلال الوطني.

ومنذ ذلك الوقت، أخذ مفهوم الكيان الفلسطيني، مدلولاً قانونياً محدداً، وتعبيراً دولياً شائع الاستخدام، ونعني بذلك صيغة «الدولة الفلسطينية المستقلة»، التي تم اعتمادها على هذا النحو، في عدد من المؤتمرات الفلسطينية والعربية والدولية.

ناضلت الحركة الوطنية الفلسطينية، منذ نشأتها ضد الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية، تحت رايات قومية، في بعدها السوري الكبير، والعروبي الشامل. وبالرغم من امتلاك هذه الحركة لكل السمات الوطنية الخاصة، ظل برنامجها الفلسطيني متقاطعاً، طوال العهد الانتدائي، مع مختلف برامج حركات التحرر الوطني العربية، خاصة في الأقطار المجاورة لفلسطين.

لقد وعت الحركة الفلسطينية، في ذلك الوقت، كبر وشدة الأخطار التي تهدد فلسطين، على يدي الانتداب والصهيونية، مما عمق اتجاهاتها العروبية، وزاد انشدادها إلى شقيقاتها في حركة التحرير الوطني العربية، فكانت العروبة، بالنسبة لها، المعادل الموضوعي لجهة الأعداء المتعددين والمتربصين بمستقبل فلسطين.

وكان طبيعياً أن يظل البرنامج الوطني الفلسطيني متقاطعاً مع غيره من البرامج العربية. فقد أولى العرب اهتماماً كبيراً لمجريات الصراع على أرض فلسطين، وتحسسوا أخطاره مبكراً، وعملوا على درء نتائجه المنظورة بإسهامات متفاوتة. وكان طبيعياً كذلك، أن يشير التاريخ الواحد، والتحديات الكبيرة المتشابهة، والمصير المشترك لكل شعوب المشرق العربي، ومن بينها الشعب الفلسطيني، إلى عمق ومدى ولاء النضال الوطني الفلسطيني للشعارات القومية، التي رُفرت طويلاً في سماء كيانات، ومشاريع كيانات وطنية، في عموم المنطقة العربية.

وحين فازت كافة حركات التحرير العربية، ما عدا الحركة الفلسطينية، بإنجاز برامجها الاستقلالية، وبناء كياناتها الوطنية، لم تجد الأخيرة أية غضاضة في اللجوء إلى العروبة، والانخراط في صفوف مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد أن خسرت وحدها، من بين كافة شقيقاتها، معركتها الاستقلالية وبناء كياناتها الوطنية.

وكانت العروبة، هذه المرة، تعويضاً كبيراً للفلسطينيين من ناحية، وعاملاً رديفاً لهم، ورصيدهم الاحتياطي الهائل لدى تجدد معركتهم الوطنية من ناحية ثانية. ولذلك توزع الفلسطينيون، بعدئذ، كافة الولاءات القومية، عبر الأحزاب والمنظمات والاتجاهات القومية المعروفة، وعبر مساهماتهم المختلفة في معارك توطيد استقلال بعض الكيانات العربية، والمشاركة البارزة في تنمية وتطوير البنى الاجتماعية لبعضها الآخر.

وغاب البرنامج الفلسطيني، في واحدة من المفارقات التاريخية، بعد نجاح المشروع الصهيوني في إقامة إسرائيل على جزء من أرض فلسطين. وفقدت الحركة الوطنية الفلسطينية كل ملامحها الخاصة، بعد أن ولجت بقوة باب العروبة المشرع لها على مصراعيه.

وساعد على غياب الحركة الوطنية الفلسطينية وبرنامجها الخاص، عدم احتفاظ الأجزاء التي لم يشملها المشروع الصهيوني، في ذلك الوقت، بتسميتها ورايتها الفلسطينية الخاصة، فأخذ بعض فلسطين الوسطى والشرقية، اسم الضفة الغربية لنهر الأردن، وغدت جزءاً من الكيان الأردني. ولاقى لواء غزة في جنوب فلسطين المصير ذاته، مع بعض الفوارق غير الجوهرية.

وكان الرهان الاستعماري والصهيوني قائماً ليس فقط على تخييب بقية الأرض الفلسطينية، بل كذلك على طمس الهوية الخاصة لكافة أبناء فلسطين. فبعد أن ذهبت التسمية الفلسطينية عن الجغرافيا، السياسية والطبيعية معاً، جرت المحاولات العديدة



لتغيب الفلسطينيين أنفسهم، عبر الهويات العربية الشقيقة. وكان المثال الأردني هو الأبرز على هذا الصعيد.

وتأسس الموقف الاستعماري والإسرائيلي، بعد ذلك، في مواجهة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الذين حملوا معهم إلى المنفى الذكريات واللا مواطنية، على كتف المنطق القائل بضرورة توطينهم في الأقطار العربية. وكان للرؤية الاستعمارية والإسرائيلية هذه، في هذا المجال، وفق منطوقها ذاته، ما يبررها من الناحيتين، العملية والنظرية، فالفلسطينيون اللاجئون يشاطرون أشقاءهم ومضيفيهم العرب، اللغة والدين والتاريخ المشترك، الأمر الذي لن يحول، آجلاً، دون استيعابهم في المجتمعات العربية الواسعة. وجاءت المشاريع الاستيطانية العديدة، بعد إقامة إسرائيل، لتبحث على استيعاب اللاجئين، وإلغاء الرافعة الموضوعية لكل أسباب التوتر والإدعاءات المحتملة فيما بعد. ولقد سقط الرهان الاستعماري الإسرائيلي، بعد حين، ولكن دون أن يسقط الموقف ذاته حيال مشكلة اللاجئين، فلقد عجزت المجتمعات العربية عن استيعاب هؤلاء، أذ نجم ذلك عن أسباب تتعلق بضعف بنيتها الاقتصادية وتخلفها الحضاري، أو نتيجة لبعض التوازنات الطائفية ومشتقاتها، وإما لعوامل هي من صلب الموقف الوطني والقومي، الرافض لنتائج الهزيمة والعامل على وقف نارها في هشيمه. ولذلك جاءت مقررات جامعة الدول العربية، في ذلك الوقت، تحرم على دولها منح الفلسطينيين جنسياتها، وتحذ من حرية تملكهم وتنقلهم، وما إلى ذلك.

ولم يذب اللاجئون الفلسطينيون في مجتمعاتهم الجديدة»، وظلوا يختزنون آلامهم وتطلعاتهم، ويحافظون على جنين وعيهم بتفرد الهوية والمضارع الخاص. إلا أن ذلك لم يرتق إلى مستوى الإمساك ببرنامج خاص والتقاط مهام وطنية خاصة. ولم يكن التمسك بشعار العودة، طوال الفترة اللاحقة، يحمل أية مراهنة على الذات المستقلة، وعلى حركة وطنية وبرنامج وطني مستقل، أو حتى متمم للبرنامج العربي العام، الذي صدق على هذا الشعار ومهره بخاتم الوقت والانتظار.

إلا أن الحياة السياسية الفلسطينية أخذت تشهد بعد حين، بفضل عوامل موضوعية وذاتية عديدة، بعض الإرهاصات الكيانية، التي أشارت في وقت مبكر، إلى تطلع الفلسطينيين نحو إعادة تأسيس حركة وطنية مستقلة، وصياغة برنامج وطني خاص، في إطار التزامهم العميق، بمبادئ وأهداف حركة التحرر الوطني العربية.

وبعد سنوات عدة من المخاض الكياني الفلسطيني، ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)، مشكلة بذلك أول مؤسسة فلسطينية جامعة، معتمدة على الصعيد العربي، منذ العام 1948. وترافق قيام م.ت.ف. مع البدايات الأولى لانطلاق تجربة الكفاح الفلسطيني المسلح، الذي اعتمد خارج نطاق الشرعية العربية وفي استقلال كلي عن مؤسساتها المعتمدة، ونعني بذلك جامعة الدول العربية.

وفي ظروف مواتييه، استولى المقاتلون الفلسطينيون على المؤسسة الفلسطينية الشرعية، فعززوا من مركزها السياسي على الصعيد الإقليمي، ومن أهلية تمثيلها للشعب الفلسطيني على كافة الأصعدة، ومنذ ذلك الوقت، بدأ عهد جديد من التطورات الكيانية، على قاعدة حق تقرير المصير وبناء الكيان السياسي الفلسطيني المستقل.

## الفصل الأول

### التجربة الكيانية المهيضة

1950-1947

شهدت الفترة التي واكبت انتهاء الانتداب البريطاني (1948) ودخول الجيوش العربية إلى فلسطين، محاولتين متزامنتين ومتضادتين معاً، لتقرير المستقبل الكياني للشعب الفلسطيني. فمن جهة أولى، كانت جامعة الدول العربية، تعترف بمحاولة الهيئة العربية العليا لإقامة كيان فلسطيني معتمد لديها وفي المحافل الدولية. ومن جهة ثانية، كانت الدولة الأردنية تضع يديها على جزء من الأرض الفلسطينية، وتحسم مستقبل تطورها الكياني لمصلحة الكيان الأردني ذاته.

وبالرغم من تفاوت مدلول هاتين المحاولتين وأثرهما على المستقبل الفلسطيني برمته، فقد كانت كل منهما ترتبط أشد الارتباط بمجمل التطورات والأحداث والوقائع، السياسية والعسكرية، التي اختتمت المقلب الأول من تطور القضية الفلسطينية. ولذلك فإن وضع كل منهما، في المجرى الأساسي لمجمل التطورات التي عبرت بها تلك الفترة، يعد أمراً لا مفر منه، لدى إعادة قراءة النشأة الكيانية وتطوراتها اللاحقة، في ميدانها، الفلسطيني والعربي، وما اتصل بذلك من ساحات فرعية وأقل أهمية.

وعلى قاعدة كشف الحقائق الكيانية الفلسطينية واستقصائها، فإن الإمساك برأس الحبل ومتابعة تعرجاته، يقود إلى الوقائع والأحداث المتصلة بالمسألة الكيانية، والتي كان لها، أكثر من غيرها، أثر ملموس في التطورات الكيانية اللاحقة. ولذلك يمكن الإشارة إلى قرار تقسيم فلسطين، الذي أصدرته الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني 1947، كفاتحة كبرى لكل التطورات الفلسطينية اللاحقة، ومن ضمنها، بل وعلى رأسها، التطورات الكيانية التي هي موضوع دراستنا هذه.

جاء قرار التقسيم، في أحد وجوهه، بمثابة إقرار دولي بحق الشعب الفلسطيني بإقامة كيان وطني مستقل. وبغض النظر عن الغبن الذي تضمنته تلك الوثيقة الدولية، فإنها أكدت، للمرة الأولى، وفي وقت مبكر من تاريخ الحياة الاستقلالية لشعوب المنطقة العربية، مع ختام مرحلة مضطربة وطويلة مرت بفلسطين، حق الفلسطينيين العرب بإقامة دولة مستقلة، في إطار جغرافي محدد، وفي صيغة قانونية حاسمة، لها هوية سكانية واضحة، وتعبيرات سياسية كاملة<sup>1</sup>.

وإذا كانت الحركة الصهيونية قد قبلت بقرار التقسيم، وأعلنت عن قيام دولتها ليلة انتهاء الانتداب البريطاني في الخامس عشر من أيار 1948، فإن الهيئة العربية العليا، التي كانت على رأس العمل الوطني الفلسطيني طوال الفترة السابقة، رفضت - ومن

خلفها الدول العربية - ذلك القرار، وناهضته بكل الوسائل، ومن بينها التدخل المسلح. ومع ذلك فإن قيادة العمل الوطني الفلسطيني لم تدر ظهرها نهائياً لقرار التقسيم، بالرغم من رفضها له. وتدلنا القراءة المتأنية لسياسات ومواقف الهيئة العربية العليا، طوال الفترة التي تلت الخامس عشر من أيار 1948، على تمسكها بصيغة كيانية مستقلة، للمناطق العربية التي لم تصلها يد الحركة الصهيونية حتى ذلك التاريخ، والتي كانت تقل مساحة عن تلك التي خصصها قرار التقسيم للدولة العربية الفلسطينية.

صحيح أن الصيغة الكيانية التي طرحتها الهيئة العربية العليا في ذلك الوقت، ونعني بها الإعلان عن حكومة لعموم فلسطين، كانت تشمل نظرياً كافة الأراضي الفلسطينية، إلا أنه من الصحيح أيضاً أن عوامل عديدة، وعلى رأسها المداخلات والمواقف العربية، هي التي حالت دون الحكومة الفلسطينية والأراضي التي كانت تحت سيطرة الجيوش العربية من فلسطين في ذلك الوقت. ففي اليوم الذي أعلن فيه عن قيام حكومة عموم فلسطين كانت الأراضي الفلسطينية، عموماً، قد أصبحت إما تحت سيطرة الدولة العبرية الناشئة، وإما تحت سيطرة الجيوش العربية، التي كان وضعها الرسمي في فلسطين، وضع القوات المحتلة، والتي راحت تدير مناطقها بواسطة الأحكام العسكرية. ولذلك كان من الطبيعي أن تشمل سيادة الحكومة الفلسطينية، رغماً عن عموميتها النظرية، الأراضي المحتلة مؤقتاً من قبل الجيوش العربية فقط، وأن تستمر مطالبتها بالسيادة على عموم فلسطين في وضع مشابه لمطالبة حكومة ألمانيا الاتحادية بالسيادة على عموم الأراضي الألمانية.

وبالعودة إلى مواقف قيادة العمل الوطني الفلسطيني وسياساتها في ذلك الوقت، نجد أن الهيئة العربية العليا قد طالبت، بلسان وفدائها إلى الأمم المتحدة، بـ «إعلان دولة عربية فلسطينية عقب إعلان نهاية الانتداب وزحف الجيوش العربية على غرار ما فعله اليهود»<sup>2</sup>. إلا أن هذه المطالبة لم تجد أذناً صاغية، خاصة من جانب الدولة العربية، التي أصبحت بحكم وجودها العسكري في فلسطين، الأمرة والمقررة في الشأن الفلسطيني كله. وبالتالي، فإن أيّاً من هذه الدول لم يرحب بقيام دولة فلسطينية على غرار ما فعله اليهود. غير أنه في نطاق الاستجابة لهذه المطالبة، التي عكست إرادة فلسطينية، سيتضح مداها فيما بعد، قررت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية، في العاشر من تموز 1948، إقامة إدارة فلسطينية مؤقتة لتسيير شؤون الأقسام التي تحتلها الجيوش العربية، أسوة بما أقدمت عليه الحركة الصهيونية، وقد نص قرار اللجنة على أن الإدارة المدنية هذه «لن يكون من اختصاصها في الوقت الحاضر الشؤون السياسية العليا... وتشمل صلاحيات مجلس الإدارة المدنية هذه جميع المناطق المحتلة الآن من قبل الجيوش العربية أو التي تحتل إلى ان تشمل فلسطين العربية... وتحدد من قبل مجلس الجامعة وحكومات البلاد العربية المختصة صلاحيات هذا المجلس وأعضائه... ويصدر

مجلس الجامعة قراراً بتأليف الجهاز الإداري وتعيين أعضائه ويطلب إلى جميع أهالي فلسطين تأييد وتسهيل مهمته... واللجنة السياسية إذ تعلن هذا القرار ترجو أن يكون فاتحة عهد يتمكن الفلسطينيون فيه من تويي شؤونهم بأنفسهم ومقدمة لممارستهم خصائص استقلالهم»<sup>3</sup>.

إلا أن قرار اللجنة السياسية هذا لم يخرج إلى حيز التنفيذ، إذ جاء عشية تجدد القتال ومضاعفاته ضد مصلحة الجيوش العربية. «ولكن ضرورة تقديم ممثلين رسميين للشعب الفلسطيني أمام الجمعية العامة في دورتها في باريس، في أوائل 1949، جعل اللجنة السياسية تبحث، في أيلول 1948، فكرة إقامة كيان فلسطيني سياسي ومدني معاً على أرض فلسطين. وتعثرت الفكرة بسبب معارضة المملكة الأردنية»<sup>4</sup>.

ولم تحل المعارضة الأردنية، داخل الجامعة العربية وخارجها، دون إقدام الهيئة العربية العليا على مواصلة التمسك بفكرة بعث الكيان الفلسطيني ومحاولة تحقيقه. ولذلك دعت في الأول من تشرين الأول 1948 «إلى عقد مؤتمر في غزة، أقر فيه تشكيل حكومة عموم فلسطين تتألف من رئيس وعدد من الوزراء، وتشكيل مجلس وطني يضم «ممثلي» (الأقواس في الأصل) الشعب الفلسطيني. وأصبح الحاج أمين الحسيني رئيساً للمجلس الوطني، كما أصبح أحمد حلمي عبد الباقي رئيساً للحكومة. وأعلن المجلس استقلال فلسطين استقلالاً تاماً، وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة، واعترفت دول الجامعة العربية بهذه الحكومة باستثناء الأردن»<sup>5</sup>.

وفي تلك الاثناء كان الكونت برنادوت، الوسيط الدولي الذي أوفدته الأمم المتحدة للتوفيق بين الأطراف المعنية في القضية الفلسطينية. قد قدم مقترحاته الأولى لحل القضية. في السابع والعشرين من حزيران 1948. ولدى اقتراب عقد دورة الجامعة العامة للأمم المتحدة في باريس، رفع برنادوت تقريره إلى المرجع الدولي متضمناً ما يفيد «إنه لم تبدر بادرة تدل على رغبة في إنشاء حكومة عربية فلسطينية أسوة باليهود. واتخاذ ذلك ذريعة إلى اقتراح دمج القسم العربي من فلسطين بشرق الأردن مرة ثانية»، وذلك بالرغم من معارضة الهيئة العربية العليا، وبعض الحكومات العربية، لمثل هذا الاقتراح الذي يرمي إلى إذابة الفلسطينيين وجغرافيتهم الوطنية على نحو مبكر<sup>6</sup>.

كما كان قد سبق إعلان حكومة عموم فلسطين، في الثالث والعشرين من أيلول، انشغال اللجنة السياسية التابعة لمجلس جامعة الدول العربية، طوال عدة أسابيع، بكيفية إيجاد تمثيل فلسطيني في دورة الأمم المتحدة المقبلة، في ظل المعارضة الحادة لذلك من قبل الأردن. وفي سبيل تذليل العقبات العربية في وجه إقامة كيان وتمثيل فلسطيني، قام جمال الحسيني، عضو الهيئة العربية العليا، بجولة على عواصم الدول العربية بما فيها عمان، لاقتناع حكوماتها بالفكرة. «وقد وافقت الحكومات العربية باستثناء الأردن عليها، ومن ثم وافقت عليها اللجنة السياسية (لمجلس الجامعة العربية)، حتى كاد الأمر ينتهي

وتعلن أسماء الوزراء الفلسطينيين بقرار رسمي منها في الأسبوع الثالث من شهر أيلول. وقد رددت الصحف أسماء الوزراء المختارين في هذا التاريخ»<sup>7</sup> إلا أن الملك عبد الله، ملك الأردن، ظل على موقفه المعارض لفكرة قيام كيان فلسطيني «يستنكر وينذر بالبرقيات والتصريحات. وقامت في القسم العربي في فلسطين الذي كان تحت سيطرة الأردن حركة احتجاج واستنكار ضد الفكرة، وأخذت الصحف تنشر مئات البرقيات الاستنكارية. وحاولت اللجنة السياسية اقناع الملك وتهدئته حتى أنها أوفدت إليه رياض الصلح فلم يفد ذلك شيئاً... فتراجعت (اللجنة السياسية) بعض الشيء فيما خطت أو اعتزمت أن تخطو (على صعيد التنفيذ)، واكتفت بإقرار وجاهة الفكرة ومشروعيتها وضرورتها وإنها حق طبيعي لأهل فلسطين، وقررت أن تنفيذها منوط بإرادتهم ورغبتهم، فإذا نفذوها اعترفت الحكومات العربية بها وساعدتها مادياً وأدبياً».

على هذه الأرضية انعقد مؤتمر غزة في الأول من تشرين الأول 1948، بدعوة من الهيئة العربية العليا، حيث أقر فيه تشكيل حكومة عموم فلسطين. وبعد أن نالت الحكومة ثقة المؤتمر، الذي اعتبر هيئة تشريعية، قام رئيس الحكومة أحمد حلمي عبد الباقي بإبلاغ الحكومات العربية، والأمين العام للجامعة العربية، بقرار المؤتمر الوطني الفلسطيني، عبر مذكرة جاء فيها: «أتشرف بإحاطة معاليكم علماً بأنه بالنظر لما لأهل فلسطين من حق طبيعي في تقرير مصيرهم، واستناداً إلى مقررات اللجنة السياسية ومباحثاتها، تقرر إعلان فلسطين بأجمعها وحدودها المعروفة قبل انتهاء الانتداب البريطاني عليها، دولة مستقلة، وإقامة حكومة فيها تعرف بحكومة عموم فلسطين على أسس ديمقراطية، وإني انتهز هذه المناسبة للإعراب لمعاليكم عن رغبة حكومتي الأكيدة في توطيد علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا»<sup>9</sup> أذاعت الحكومة بياناً طلبت فيه من الشعب الفلسطيني «الالتفاف حول حكومته الجديدة»، ووعده ببذل الجهود في سبيل تحرير الوطن السليب.

وكان المجلس الوطني الفلسطيني، الذي دعي إلى حضوره نحو مئة وخمسين شخصاً من الفئات التمثيلية، كرؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية أو اتحادات الغرف التجارية، وأعضاء اللجان القومية، والوفود والبعثات السياسية والأحزاب والهيئات الأخرى، والتي استجاب منها نحو تسعين شخصاً، قد أصدر قراراً جاء فيه: «بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال... فإننا نحن أعضاء المجلس الوطني المنعقد في مدينة غزة نعلن هذا اليوم الثامن والعشرين من ذي القعدة لسنة 1367 الموافق 1 تشرين الأول لسنة 1948 استقلال فلسطين كلها التي يحدها شمالاً سورية ولبنان وشرقاً سورية وشرق الأردن وغرباً البحر الأبيض وجنوباً مصر استقلالاً تاماً وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم وتسير هي وشقيقاتها الدول الغربية متأخية في بناء المجد العربي وخدمة

الحضارة الإنسانية مستلهمين في ذلك روح الأمة وتاريخها المجيد ومصممين على صيانة استقلالنا والذود عنه والله على ما نقول وكيل».

وقد تشكلت الحكومة من أحمد حلمي عبد الباقي رئيساً وجمال الحسيني ورجائي الحسيني وعوني عبد الهادي وأكرم زعيتر والدكتور حسين الخالدي وعلي حسنة وميشيل أبكار يوس ويوسف صهيون وأمين عقل وزراء. وقررت الحكومة كذلك أن يكون علم فلسطين هو علم الثورة العربية الأصلي<sup>10</sup>.

وبادرت الحكومات العربية وجامعة الدول العربية إلى الاعتراف بحكومة عموم فلسطين فور الإعلان عنها (وقد شذت عن ذلك الحكومة الأردنية، التي كان لها موقف مغاير ترجمته في سلسلة من الإجراءات السياسية المناهضة لتلك الحكومة الوليدة الأمر الذي سنعرضه فيما بعد). وكرست الجامعة العربية اعترافها بهذه الحكومة حينما دعت أحمد حلمي عبد الباقي رئيس الحكومة ووزير خارجيتها، لحضور اجتماعات مجلس الجامعة في الثلاثين من تشرين الأول 1948، ولم يمض شهر بعد على قيام الحكومة. إلا أن الحماس الذي أبدته الدول العربية تجاه هذه الحكومة أخذ يخبو رويداً رويداً، فامتنعت الجامعة العربية عن دعوتها لحضور اجتماعاتها اللاحقة، كما امتنعت الحكومة المصرية، وهي العقد الرئيسي لها، عن السماح لها بممارسة مهماتها في قطاع غزة الذي كان يحتله الجيش المصري في ذلك الوقت<sup>11</sup>.

### الموقف الأردني

ثابر الأردن، كما أشرنا، على معارضته لإنشاء كيان فلسطيني وقيام ممثلين فلسطينيين معتمدين له، وكان موقفه من قيام حكومة عموم فلسطين سبباً أساسياً من أسباب موتها المبكر. وقد منحت القوات الأردنية التي دخلت فلسطين، وتمركزت في الجبهة الوسطى منها، للموقف الأردني من التطورات الفلسطينية قدرة الفعل المؤثر على الأحداث، باتجاهاتها الفلسطينية.

فعندما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في غزة، في الأول من تشرين الأول 1948، بهدف تكريس تمثيل سياسي للشعب الفلسطيني، كان الأردن في موقف يسمح له بالقدرة على عقد «مؤتمر فلسطيني» آخر في عمان، وفي اليوم ذاته، والخروج بمقررات متوازية مع مؤتمر غزة. فقد صدر عن مؤتمر عمان، وفي مناخ سياسي جرى إعداده بإحكام، قرار جاء فيه: «نظراً للصلات الوطنية والروابط القومية بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، فإن المؤتمر يعلق على صاحب الجلالة الملك عبد الله المعظم أكبر الآمال في حفظ حقوق عرب فلسطين وصيانة عروبتها ومقدساتها، والمؤتمر واثق كل الثقة من أن جلالته لن يقبل أن تفرض على عرب فلسطين حلول من قبل تلك الفئة من متزعمي فلسطين سابقاً الذين ضج الشعب الفلسطيني خلال الثلاثين عاماً الماضية من سوء تصرفاتهم وأنانيتهم. والمؤتمر يفوض جلالته تفويضاً تاماً في أن يتحدث باسم عرب

فلسطين ويفاوض عنهم ويعالج مشكلتهم بالشكل الذي يراه. وهو الوكيل عنا في جميع شؤون مستقبل فلسطين كما أن المؤتمر يؤيد جلالته في كل خطوة يخطوها في سبيل حل قضية فلسطين ويعتبره المرجع الوحيد لعرب فلسطين الذين منحوه كل ثقتهم واخلاصهم وأكد ولائهم ووفائهم»<sup>12</sup>.

ولم تقتصر قرارات مؤتمر عمان عند حدود منح الملك عبد الله حق تمثيل الشعب الفلسطيني والتحدث باسمه، بل تجاوزت ذلك إلى العمل على سحب الشرعية الفلسطينية عن مؤتمر غزة، والمعقود تحت رعاية الهيئة العربية العليا. فقد أصدر المؤتمر قراراً آخر جاء فيه أنه «يقرر إرسال برقية للهيئة العربية العليا يشعرها بأنه نزع منها ثقة عرب فلسطين فهي لا تمثلهم ولا يحق لها أن تنطق باسمهم أو تعبر عن رأيهم لأن الحكومات العربية قد احتضنت قضية فلسطين، وهي أصبحت ودیعة بين يدي الملوك العرب الذين يطمئن الشعب الفلسطيني إلى مساعيهم في سبيل صيانة عروبته وتحقيق حريتها»<sup>13</sup>.

وتبع مؤتمر عمان مؤتمر آخر، أكثر خطورة وأهمية في تاريخ التطور الكياني الفلسطيني، وهو مؤتمر أريحا الشهير، الذي التأم في الأول من كانون الأول 1948، أي بعد انقضاء فترة شهرين على مؤتمر عمان.

وقبل أن نعرض أهم ما جاء في مقررات المؤتمر، فإنه لا بد من عرض أهم المداولات والوقائع التي واكبت المؤتمر وصحبته، والتي أفرد بها عبد الله التل، الحاكم العسكري الأردني لمنطقة القدس، جانباً من مذكراته عن حرب فلسطين<sup>14</sup>.

إذ أن مناطق القدس ورام الله والخليل التي كانت خاضعة للجيش الأردني، إبان انعقاد المؤتمر، كان يسري على سكانها «قانون الدفاع عن شرق الأردن لسنة 1935 والأنظمة الصادرة بمقتضاه». وكان عمر مطر حاكماً عسكرياً عاماً (بدلاً من إبراهيم هاشم الذي كان أول حاكم عسكري أردني لجزء من فلسطين) وقد خوله ذلك حق إصدار القرارات السياسية والعسكرية والإدارية، التي هيأت جميعها لانعقاد المؤتمر بتكوينه السياسية والبشرية التي سيلي ذكرها.

من جهة أخرى كان غلوب باشا، القائد العسكري البريطاني للجيش الأردني، قد تجول قبل يومين من انعقاد المؤتمر على كتائب الجيش الأردني في فلسطين، واجتمع بالضباط العرب والإنجليز «وأطلعهم على أهمية هذا المؤتمر بالنسبة لسياسة عمان التي ترمي إلى إنهاء مشكلة فلسطين في أسرع وقت ممكن». وطلب غلوب من ضباطه تأييد المؤتمر والقيام بالدعاية اللازمة له بين السكان، «وأن يساعدوا كل من يرغب في السفر إلى أريحا في ذلك اليوم ويقدموا السيارات العسكرية لنقل الوفود». وما قام به غلوب قام به الحاكم العسكري العام.

بعد ذلك كله «استدعت الحكومة الأردنية الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية



الخليل ومن كبار الموالين لجلالة الملك عبد الله، واعطته تفاصيل الخطة والغاية من عقد المؤتمر، ثم عينته رئيساً للمؤتمر ووضعت له بالاشتراك مع الملك في الشونة المواد التي سيعلم المؤتمر أنه قررهما بالإجماع. وعندما علمنا في القدس بهذه الترتيبات اتفقنا مع الدكتور موسى (الحسيني) أن يقدم في المؤتمر بعض المقترحات التي تتعلق باستفتاء الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره ثم الدعوة لاستئناف القتال لإنقاذ فلسطين». وفي صباح يوم الأول من كانون الأول عام 1948 «أخذت الوفود من جميع أنحاء القسم العربي في فلسطين تفتد إلى أريحا... وكان أكبر الوفود وفد الخليل، لأن الشيخ الجعبري استطاع أن يحشد عدداً كبيراً من المسافرين الذين لا يمانعون في قضاء عطلة يوم أو يومين على حساب الحكومة... وراح الحاكم العام ونديم السمان حاكم رام الله يتجولان بين الوفود ويدربان رؤساءها على تأييد الشيخ الجعبري وعدم معارضة المواد التي سيقترحها. في تمام الساعة العاشرة والنصف نهض سكرتير المؤتمر السيد عجاج نويهض وألقى كلمة وجيزة عن أهداف المؤتمر واقترح انتخاب الجعبري رئيساً للمؤتمر فوافق الجميع لأنهم أدركوا أن السيد الجعبري كان معيناً من قبل السلطات الأردنية... ثم نهض رئيس المؤتمر وألقى كلمة عن حالة فلسطين وإخفاق الدول العربية في معالجتها، ثم انهى كلمته بتقديم المقترحات الموضوعة فوافق عليها الجميع ما عدا وفد رام الله ووفد القدس الذي اقترح زيادة بعض المواد. وقد قدم مقترحات القدس الدكتور موسى الحسيني فوافق الجميع عليها ولكن عندما قدمت المقررات للحكومة الأردنية خلت من بعض مقترحات القدس وخاصة مادة الاستفتاء الحر».

وقدر عارف العارف أن عدد الذين حضروا المؤتمر بلغ نحو ألف شخص أكثرهم من اللاجئين الذين نزحوا عن ديارهم في فلسطين إلى الضفة الشرقية. وقال أن رجال الملك عبد الله والحكام العسكريين «اتخذوا كلما يمكن من تدابير لنقل المخاتير والموظفين، ومن لم يحضر المؤتمر أو يؤيده من الموظفين أقالوه من عمله أو أرغموه على الاستقالة»<sup>15</sup>. «وبعد أن خطب رؤساء الوفود واستعرضوا مراحل القضية وذكروا جهاد العاملين وصرهم وإخلاصهم، اتخذ المؤتمر القرارات التالية:

1. يشكر المؤتمر الدول العربية على ما بذلته من جهود وتضحيات، ويطلب منها جميعها مواصلة القتال لإنقاذ فلسطين.
2. القول بالوحدة الفلسطينية الأردنية، ويعتبر المؤتمر فلسطين وحدة لا تتجزأ وكل حل يتنافى مع ذلك لا يعتبر حلاً نهائياً.
3. لا يمكن للبلاد العربية أن تقاوم الاخطار التي تجابهها فلسطين إلا بالوحدة القومية الشاملة. ويجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرق الأردن مقدمة لوحدة عربية حقيقية.
4. يبايع المؤتمر جلالة الملك عبد الله ملكاً على فلسطين كلها، ويحييه ويحيي جيشه الباسل والجيوش العربية التي حاربت، ولا تزال، دفاعاً عن فلسطين.

5. التشديد بضرورة الإسراع بإرجاع اللاجئين إلى بلادهم والتعويض عليهم.
6. يقترح المؤتمر على جلالته الإشارة بوضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين من عرب فلسطين يستشارون في أمورها.
7. تبلغ هذه المقررات إلى منظمة الأمم والجامعة العربية والدول العربية وممثلي الدول الأخرى<sup>16</sup>.

وبعد انتهاء المؤتمر ذهب أعضاء الوفود إلى بلدة الشونة، حيث كان الملك عبد الله يقضي فصل الشتاء في قصره المصلى، وقدموا له المقررات. وألقى الشيخ محمد علي الجعبري رئيس المؤتمر كلمة، طالب في ختامها الملك أن يتبنى ما صدر عن المؤتمر من مقررات. فرد عليه الملك عبد الله بقوله «إنه يعتبر المقررات منة من المولى عز وجل وإنها عبء ثقيل حمله وأنه باذل جهده في سبيل أداء هذه الأمانة في عنقه حقها. ووعد أن يعرض المقررات على الحكومة لتتخذ بشأنها ما تراه من الإجراءات»<sup>17</sup>.

بعد ذلك، عرض مجلس الوزراء الأردني مقررات المؤتمر، التي كانت قد تبلغتها الحكومات العربية وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، ثم أصدر بلاغاً جاء فيه: «أن الحكومة الأردنية تقدر حق التقدير رغبة سكان فلسطين الممثلين في مؤتمر أريحا فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين شرق الأردن وفلسطين، وهي رغبة متفقة تماماً مع رغبات الحكومة الأردنية، وستبادر إلى اتخاذ الإجراءات الدستورية لتحقيقها»<sup>18</sup>. وبالفعل، اجتمع مجلس الأمة الأردني في الثالث عشر من كانون الأول 1948، فاستعرض مقررات مؤتمرات أريحا، وأيد الحكومة في موقفها منها، ثم اتخذ القرار التالي: «إن مجلس الأمة الأردني يرى في قرارات أريحا فيما يتعلق بتوحيد شرق الأردن التي تتجه نحو توحيد عربي أوسع نطاقاً، وقد رأى مجلس الأمة الأردني المبادرة بتنفيذ هذا التوحيد واتخاذ الخطوات الدستورية والدولية اللازمة...»<sup>19</sup>.

وقبل أن يتخذ مجلس الأمة الأردني الخطوات الدستورية لإجراء عملية الضم، بادر مجلس الوزراء الأردني باتخاذ خطوة عملية، تشير إلى عزم الأردن القاطع على مواصلة إجراءاته التي بدأها منذ وقت مبكر، وسط معارضة عربية قوية، ومعارضة فلسطينية جزئية ومقموعة، فلدى إعادة تشكيل الوزارة الأردنية التي كان يرأسها توفيق أبو الهدى، في السابع من أيار، ثم تعيين ثلاثة وزراء فلسطينيين فيها هم روجي عبد الهادي وزيراً للخارجية وخلوصي الخيري للتجارة والزراعة وموسى ناصر للمواصلات. ثم عين في آب من العام نفسه وزير فلسطيني رابع هو راغب النشاشيبي لوزارة اللاجئين المستحدثة<sup>20</sup>. إلى جانب ذلك، واصلت الحكومة الأردنية إجراءاتها الإدارية المختلفة تمهيداً لعملية الضم القانونية. ففي الفترة التي تلت مؤتمر أريحا أواخر العام 1948، وحتى تاريخ إجراء الانتخابات العامة لاختيار مجلس نواب الضفتين، اتخذت الحكومة عدة إجراءات إدارية، مهدت جميعها لعملية الضم. ويمكن تلخيص أبرز هذه الإجراءات فيما يلي<sup>21</sup>:

1. الغاء نظام الحكم العسكري الذي كان معمولاً به منذ دخول الجيش الأردني إلى فلسطين، واستبداله بنظام الحكم الإداري في آذار 1949، الذي ألغى بموجبه نظام الحكام العسكريين في فلسطين على أن يتولى أعمال الإدارة فيها موظفون مدنيون.
  2. الغاء نظام الحكم الإداري اعتباراً من منتصف الأول 1949، وربط إدارة المنطقة مباشرة بوزير الداخلية الأردني، حيث أصبح مرجع مديري الدوائر الوزراء المختصون، بعد أن أنيطت الصلاحيات التي كان يتمتع بها المندوب السامي بوزير الداخلية، وسميت فلسطين بموجب هذا القرار "المنطقة الغربية".
  3. اعتبار الدينار الأردني وحدة النقد في المملكة الأردنية، بموجب القانون رقم 35 لسنة 1949 الصادر في تموز من العام نفسه، العملة القانونية في "المنطقة الغربية" اعتباراً من الأول من كانون الثاني 1950.
  4. البدء بتحصيل ضريبة الأملاك في "المنطقة الغربية" بموجب إرادة ملكية صدرت في تموز 1949.
  5. إغلاق القنصلية الأردنية في القدس، اعتباراً من السادس من تموز 1949، "بعد أن أصبحت القدس تابعة للإدارة الأردنية".
  6. ربط دار الإذاعة الفلسطينية بوزارة الخارجية الأردنية، بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء الأردني في أيار 1949.
  7. الغاء إجراءات الجمارك بين الضفتين، بدءاً من الثاني عشر من كانون الأول 1949.
  8. تجنيس الفلسطينيين بالجنسية الأردنية، حيث تمت هذه العملية على مرحلتين. ففي شهر شباط 1949 كانت المرحلة الأولى من هذه العملية، حيث صدر ذيل مؤقت لقانون جوازات السفر رقم 5 لسنة 1942 (وعرف باسم القانون رقم 1949/11) نصت المادة الثانية منه على أنه "يجوز لأي شخص عربي فلسطيني يحمل جنسية فلسطينية الاستحصال على جواز سفر أردني بموجب قانون جوازات السفر المؤقت رقم 5 لسنة 1942". أما المرحلة الثانية فقد كانت في شهر كانون الأول 1949، حيث صدر "قانون إضافي لقانون الجنسية الأردنية رقم 56 لسنة 1949"، نصت المادة الثانية منه على أن "جميع المقيمين عادة عند نفاذ هذا القانون في شرق الأردن أو في المنطقة الغربية التي تدار من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممن يحملون الجنسية الفلسطينية يعتبرون أنهم حازوا الجنسية الأردنية ويتمتعون بجميع ما للأردنيين من حقوق ويتحملون ما عليهم من واجبات".
- وبصدور هذه الإجراءات الإدارية - السياسية، كانت عملية الضم الفعلية قد تمت، قبل أن يعلنها مجلس نواب الضفتين، الأمر الذي مكن رئيس الوزراء الأردني من إصدار بيان في مطلع 1950 يعلن فيه أنه «بمناسبة رفع الحواجز فيما بين الضفتين الشرقية والغربية من المملكة الأردنية الهاشمية، أصبح لا مجال لاعتبار البلاد الواقعة في الضفة

الغربية بلاداً أجنبية... وتعتبر البلاد الواقعة في الضفتين المذكورتين وحدة واحدة». وقبل أن ينصرم العام 1949، صدرت إرادة ملكية بحل مجلس النواب الأردني، اعتباراً من الأول من كانون الثاني 1950، تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة «تشمل الضفتين». وعدل قانون الانتخابات، «فضوعف عدد أعضاء مجلس النواب وعدد أعضاء مجلس الأعيان، وعين يوم 11 نيسان موعداً لانتخاب أعضاء المجلس النيابي الجديد»<sup>22</sup>.

ولدى إجراء عملية الانتخابات، كانت الأجواء السياسية تشير إلى أن هذه هي آخر خطوات عملية الضم، خاصة وأن كافة الإجراءات الإدارية - السياسية، التي صدرت خلال 1949، كانت قد مهدت الطريق أمام تقنين عملية الضم المنظورة. ومع ذلك فقد تزامن خمسة وستون شخصاً، من أبناء منطقة الضفة الغربية، على العشرين مقعداً من مقاعد مجلس النواب المخصصة لهم في البرلمان الأردني المنتظر.

وبنتيجة الانتخابات تلك، أعلن في العشرين من نيسان عن تشكيل مجلس النواب الذي وزع مناصفة بين أبناء الضفتين. وكانت نتيجة الانتخابات، في الضفة الغربية، فوز عشرين نائباً توزعوا على سبعة أفضية على الشكل التالي<sup>23</sup>:

1- قضاء القدس: عبد الله نعواس، كامل عريقات، أنور نسبية. 2- قضاء بيت لحم: توفيق قطان، عبد الفتاح درويش. 3- قضاء الخليل: عبد الله بشير عمر، رشاد الخطيب، رشاد مسودي، سعيد العزة. 4- قضاء نابلس: فدوى طوقان، حكمت المصري، مصطفى بشناق، عبد المجيد أبو حجلة، 5- قضاء جنين: عبد الرحيم جرار، تحسين عبد الهادي. 6- قضاء طولكرم: كمال حنون، حافظ الحمد الله. 7- قضاء رام الله: موسى ناصر، خلوصي الخيري، عبد الله الريماوي.

وما أن التأم مجلس الأمة الأردني الذي افتتحه الملك عبد الله، والمكون من مجلس نواب وأعيان جديدين، في الرابع والعشرين من نيسان 1950، حتى تقدمت الحكومة الأردنية بمشروع قرار الوحدة بين الضفتين، فوافق عليه المجلس بصيغته، وقرر رفعه إلى الملك، وقد نص القرار على ما يلي: «تأكيداً لثقة الأمة واعترافاً بما لحضرة صاحب الجلالة عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الأماني القومية، واستناداً إلى حق تقرير المصير، وإلى واقع ضفتي (الأردن) الشرقية والغربية ووحدتهما القومية والطبيعية والجغرافية، وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوي، يقرر مجلس الأمة الأردني الممثل للضفتين في هذا اليوم الواقع في (7 رجب سنة 1369 الموافق لتاريخ 24 نيسان سنة 1950) ويعلن ما يأتي:

أولاً: تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة في (المملكة الأردنية الهاشمية) وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين المعظم وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً.

ثانياً: تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين، والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة، وهملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية، والتعاون العربي، والعدالة الدولية.

ثالثاً: رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الأمة بهيئته: الأعيان والنواب، الممثل لضفتي الأردن إلى حضرة صاحب الجلالة المعظم واعتباره نافذاً حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي.

رابعاً: إعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي وتبليغه إلى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية<sup>24</sup>.

وعلى أثر صدور هذا القرار، قام أعضاء المجلسين، بعد ظهر اليوم نفسه، بحمل «وثيقة القرار التاريخي بوحدة الضفتين إلى قصر رغدان وعرضوها على جلالة الملك. فقال لهم: أشكر لمجلس الأمة ثقته. أما وقد صدر القرار، فلا يسعني إلا قبول إرادة الأمة. وتم التوقيع في الساعة الخامسة بين هتاف الأعيان والنواب. وإيذاناً باكتساب هذا القرار صفته التنفيذية أطلقت المدافع إحدى وعشرين طلقة، ثم تولى وزير الخارجية تبليغه إلى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة»<sup>25</sup>.

### الموقف الفلسطيني

بتصديق الملك عبد الله على قرار مجلس الأمة الأردني، انتهت آخر إجراءات الضم العملية والقانونية للمنطقة التي دخلها الجيش الأردني في فلسطين، وأصبحت تعرف فيما بعد باسم «الضفة الغربية». ودخلت المسألة الكيانية الفلسطينية بعد ذلك كله، في طور من الركود الكامل، جاء نتيجة عاملين أساسيين، أولهما عدم احتفاظ الأجزاء التي لم تصلها يد الحركة الصهيونية عام 1948، بمدلول التسمية الفلسطينية، حيث أخذ بعض فلسطين الوسطى والشرقية أسم «الضفة الغربية لنهر الأردن»، وأخذ بعض المنطقة الجنوبية من فلسطين اسم «قطاع غزة». وأما العامل الثاني فهو عدم احتفاظ الجزء الأكبر من الشعب الفلسطيني بهويته الخاصة. ويستوي في ذلك الفلسطينيون الذين بقوا في ديارهم أو أقاموا في الضفة الغربية، وأولئك الذين هاجروا منها إلى الضفة الشرقية.

ونجم عن هذين العاملين المهمين، وتأسست عليهما، أوضاع قانونية وسياسية جديدة، حكمت الفلسطينيين وتطورهم الكياني سنوات طويلة. وفوق ذلك كله، أدت الأوضاع الجديدة هذه إلى تكيف فلسطين مع الواقع بكل معطياته وافرازاته، فغابت الحركة الوطنية الفلسطينية، وفقدت كل سماتها الخاصة، وفقد معها البرنامج الوطني الفلسطيني الخاص والمتميز.

ولكن كيف استجاب الفلسطينيون إلى واقعهم الجديد وكيف تكيفوا معه؟ ثم كيف

جابهوا عملية الضم تلك؟ وكيف كانت مواقف الأطراف الأخرى المعنية والمتأثرة، بشكل أو بآخر، من جراء الخطوة الأردنية؟

فيما يتعلق بـ«الاستجابة» الفلسطينية لعملية الضم، فإن وقائع الأحداث التي امتدت طوال الفترة اللاحقة على دخول الجيوش العربية إلى فلسطين في منتصف أيار 1948، تشير إلى محدودية تلك الاستجابة، أو عدم شموليتها. فهي قد اشتملت فقط على فلسطينيي الضفة الغربية واللاجئين إليها، وأولئك الذين لجأوا إلى الضفة الشرقية، وأعداد قليلة أخرى من الفلسطينيين في الأقطار العربية المجاورة. وبالطبع، لا يمكن التهوين من حجم وفعالية ومركزية هؤلاء جميعاً، في المجرى الأساسي للتطور الكيانى الفلسطيني، أو في إطار عملية الإعراب عن الحدث السياسى الفلسطينى أو تشكيله، على وجه الإطلاق.

وليس من الصعب فهم عملية الاستجابة الفلسطينية تلك لواقعة الضم، في ظروف النكبة الكبرى ومعطياتها السياسية والاجتماعية والجغرافية والعسكرية، بقدر الصعوبة التي يمكن رؤيتها واستيعابها الآن، بعد سلسلة من التطورات الكيانية الفلسطينية على امتداد العشرين سنة الماضية، وفي ظل معطيات النهوض الوطنى الفلسطينى الراهنة، المتمسكة بشعارات الاستقلال الوطنى.

ولذلك فإن استعادة المعطيات الفلسطينية التي واكبت عملية الضم لا يمكن المرء من القول بأنه كانت هناك عملية مجابهة فلسطينية للإجراءات الأردنية حيال الضفة الغربية، بل يمكن اعتبار ما حدث على هذا الصعيد اعتراضات جزئية ومحدودة فقط. وقد اقتضت مجابهة عملية الضم، في نطاق شروط غير مكتملة وعلى قاعدة سياسية غير متكافئة، على حكومة عموم فلسطين برعاية الهيئة العربية العليا.

ونجد أبرز التعبيرات عن عملية الاعتراض تلك في الموقف الذي اتخذته الشيوعيون الفلسطينيون من عملية إجراءات الانتخابات النيابية لبرلمان الضفتين. فقد وصفت قرارات اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطنى (التي اتخذتها عشية إعلانها عن قيام الحزب الشيوعى الأردنى فى أواسط 1950)، بإسهاب، مظاهر الاعتراضات «ومقاومة الجماهير الشعبية للمحتلين الإنكلو - هاشميين فى النضال البطولى لإحباط مؤامرة الانتخابات الانكلو - هاشمية... التي استهدفت تزيف إرادة الشعب العربى الفلسطينى لإضفاء صفة شرعية على إلحاق القسم العربى بالمستعمرة البريطانية شرق الأردن». وذكرت قرارات العصبة أنه فى الحادى والثلاثين من آذار 1950، «أى قبل موعد الانتخابات بأسبوع، قامت فى نابلس مظاهرة شعبية جبارة بقيادة حزبا اشترك فيها حوالى أربعة آلاف شخص، أعلنت فيها الجماهير الشعبية مقاومتها للإلحاق وطنها بالمستعمرة البريطانية شرق الأردن، كما أعلنت عن تصميمها على مواصلة النضال لتحرير وطنها من نير المحتلين وإقامة دولتها الديمقراطية المستقلة والصديقة للشعب اليهودى. وقد لجأت

سلطات الاحتلال (الأردنية) إلى قمع مقاومة الجماهير الشعبية لهذه المؤامرة بوحشية وفضاعة متناهيتين، فقد اعتقلت مئات الشباب ونكلت بهم وسأقت أكثر من ثلاثين شاباً منهم، من نابلس وقضائها، بعد أن ربطتهم جميعاً في حبل واحد متصل، من نابلس إلى عمان مشياً على الأقدام وتحت الضرب الوحشي مانعة عنهم الطعام والماء. وقد استشهد في أثناء الطريق الشباب الديمقراطي روجي زيد الكيلاني، كما شارف عدد من الأحرار على الموت. وقد جيء بقوات كبيرة من الجيش العربي إلى فلسطين لقمع كل حركة تقاوم بها الجماهير وأعلنت في أنحاء البلاد حالة الطوارئ. ووصفت العصبة عملية الانتخابات ذاتها، فقالت أنه «في ظل حالة الطوارئ وتحت الإرهاب الوحشي واعتقال مئات الشباب أجرت سلطات الاحتلال عملية الانتخابات، وكان الجنود والشرطة وجميع عملاء الاستعمار وجواسيسه يرغمون الجماهير على الذهاب إلى صناديق الاقتراع. ولكن، على الرغم من جميع أساليب الإرهاب والقمع الوحشية التي اتبعتها السلطات المحتلة قاطعت الجماهير هذه المؤامرة وأفشلتها، إذ لم يشترك في الانتخابات أكثر من 20 بالمائة من الذين لهم حق الانتخاب. قد وجد داخل صناديق الاقتراع مئات البطاقات إما بيضاء أو مكتوب عليها شعارات ضد الاستعمار وتابعه الملك عبد الله». وقالت العصبة كذلك أنه «كان من بين الموافقين على ذلك» نواب جماعة البعث «(الأقواس في الأصل). هذه الجماعة التي قامت بدور تخريبي كبير في نضال الجماهير لإحباط هذه المؤامرة، إذ تولت هي الترويج للمؤامرة تحت ستار مقاومة الملك عبد الله والاستعمار البريطاني، وكانت تزعم أنها لن توافق على المعاهدة العسكرية الإنكلو - هاشمية»<sup>26</sup>.

وباستثناء ذلك، لم يعثر على موقف له مدلوله الإعتراضي الجاد، بل ظهر أن بعض المواطنين الفلسطينيين، المشهود لهم بوطنيته، قد اخذوا بالاستجابة للأمر الواقع، والمطالبة بتطويره ودفعه إلى الأمام، بعد أن سلموا به على مضض. فقد كتب كمال ناصر، أحد الأعضاء المؤسسين لحزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن، في مجلته التي كانت تصدر في ذلك الوقت باسم «الجيل الجديد»، عشية الانتخابات تلك، مقالاً يقول فيه: «وزعت في البلاد خلال الأسابيع الأخيرة منشورات سوداء خطيرة تدعو دعوة مشبوهة إلى مقاطعة الانتخابات النيابية في البلد. ولم تقتصر هذه المناشير على الدعوة إلى المقاطعة وإنما تعدتها إلى التهديد والوعيد... يقولون إن القضية لم تنته بعد وأن دخولنا المعركة النيابية معناه الاعتراف بالأمر الواقع في البلاد وإن فلسطين بهذا تكون قد ضاعت للأبد. وأنا أقول هل نقف مكتوفي الأيدي لتحل قضيتنا الأيام، وهل نترك غيرنا يتصرف بشؤوننا وقد نخسر بذلك كثيراً... وهل دخولنا البرلمان يعني بأننا سنسلم بقية البلاد؟ إن دخول عناصر قوية إلى البرلمان على أكتاف الشعب معناه أن الشعب له حق تقرير مصيره ومصير بلاده ونحن ندخل على هذا الأساس لنعرف ماذا يدور من حولنا ... إن دخولنا مجلس النيابة معناه أننا سنشترك في تكييف المجتمع الذي نعيش فيه، فإن

استطعنا ذلك وهو بالإمكان بقينا، وإلا فلا شيء يقوى على العمل ضد رغبتنا نحن أهل البلد... دعوني أطرق الموضوع من ناحية ثانية... إن الانتخابات في حد ذاتها أمر واقع ولا بد منها، ولنفترض جدلاً أننا لا نرضى عنها ولا نريدها، ومع ذلك فالانتخابات ستجري إن شئنا أم أبينا، وفي هذه الحالة هل نترك الميدان للصعاليك تصول وتجول وتتصرف بأمور الشعب عن غير فهم أو معرفة، أم نحاول إبراز عناصر قوية مخلصه طيبة نستفيد منها ونستطيع مواجهة التيار»<sup>27</sup>.

هذه هي إذن المعادلة الصعبة التي حاول القوميون الفلسطينيون حلها، عبر الحوار الذي دار بين مختلف الوطنيين حول الموقف من آخر إجراءات الضم العملية والقانونية. والعبرة الأساسية التي يمكن استخلاصها من ذلك الحوار هي أنه في الوقت الذي اعترض فيه بعض الفلسطينيين على عملية الضم، استناداً إلى اعتبارات ومبررات وطنية، فإن البعض الآخر منهم قبل بعملية الضم وسلم بها، استناداً إلى اعتبارات ومبررات وطنية كذلك. وما مقالة كمال ناصر وموقف الشيوعيين الأنف الذكر إلا تعبيراً ملموساً عن اتجاهي أطراف الحوار.

وإذا كان هذا هو حال الفلسطينيين إزاء عملية تتويج الضم، فإنه يمكن القول بأن الموقف الفلسطيني إزاء أولى خطوات الضم وأهمها، لم يكن متبايناً عما كان عليه الأمر في آخرها، فعندما أخذت الحكومة الأردنية بالإعداد لمؤتمر أريحا، في أواخر 1948، وأوعزت إلى الحكام العسكريين الأردنيين في فلسطين بالعمل على إنجاح المؤتمر، كان الاجتهاد الفلسطيني الوطني منسجماً مع ما توصل إليه الوطنيون الفلسطينيون في أوائل 1950. فقد ذكر، مثلاً، عبد الله التل، الحاكم العسكري للقدس، في مذكراته، أنه عندما تبلغ الأمر بالعمل على إنجاح المؤتمر المزمع اجتمع إلى «نخبة من الشباب ورجال القدس المخلصين للوطن لا لعمان، وأطلعهم على نوايا عمان بشأن المؤتمر. وبعد أن تبادلنا الآراء أقر الجميع أن يسافر عن القدس وفد ينتخب لغايتين: الأولى، للتظاهر بأن القدس لم تشذ عن أمر عمان، والثانية ليحاول هذا الوفد التأثير في المؤتمر بإدخال بعض المواد الهامة في المقررات. وقد انتخب الوفد برئاسة الدكتور موسى عبد الله الحسيني ومن جملة الأعضاء السيد علي الدجاني والأستاذ يحيى حمودة. وكان انتخاب الدكتور موسى الحسيني مقصوداً لإقناع الملك وحكومته بأن أحد أقطاب الحسينيين قد حضر المؤتمر واشترك في إعلان البيعة (التشديد من عندنا)، وبهذه الطريقة نضمن سكوت جلالته عن قوات الجهاد المقدس ومحاولاته العديدة للفتك بها»<sup>28</sup>.

وهكذا، فإنه من الممكن القول، أنه لم تحدث عملية مجابهة فلسطينية لخطوة الضم ذاتها، وإنما حدثت اعتراضات جزئية ومتفرقة، لم تستطع إحراز اجماع فلسطيني حولها، بحكم عوامل موضوعية عديدة. وإلا فما معنى أن يتنافس خمسة وستون مرشحاً على عشرين مقعداً من المقاعد المخصصة لأول مجلس نيابي للضفتين، وما معنى ممارسة



الحكومة الأردنية لضغوطاتها من أجل الحيلولة دون إقدام بعض المرشحين المعروفين بوطنيتهم على ترشيح أنفسهم للانتخابات، كما حدث عندما تدخل الشيخ محمد علي الجعبري «تدخلًا مباشرًا في الانتخابات واستعمل الضغط في أكثر من مناسبة ضد المحامي الشاب عبد الخالق يغمور»<sup>29</sup>.

وفي اعتقادنا أن جذر عملية التسليم بخطوة الضم نجم في تلك الفترة عن مجموعة من العوامل، في طليعتها عدم تجذر الوعي والمفهوم الكياني لدى الفلسطينيين، الذين لم يمارسوا، في تاريخهم الحديث، حكمهم لأنفسهم وبالتالي فإنهم عندما سلموا بالإجراءات الأردنية، لم يكن يساورهم الشعور بأنهم مقدمون على التنازل عن تجربة كيانية منفصلة، لها تراثها الاستقلالي، ولها امتيازاتها السلطوية، المادية منها والأدبية. وإلى جانب ذلك، فلقد كانت معركة عربوة الأرض الفلسطينية، تتقدم على غيرها من المعارك، ذلك أن مؤتمر أريحا وما تلاه من إجراءات أردنية، قد جاء في سياق اجتياح القوات الإسرائيلية لمنطقة النقب، ومحاصرة القوات المصرية وامتداد الرقعة المحتلة من فلسطين. وكان من الطبيعي، في هذه الحالة، أن ينصرف الاهتمام الفلسطيني نحو العمل على وقف التقدم الإسرائيلي، أكثر منه على مستقبل الأوضاع القانونية للفلسطينيين. وقد ضاعف من خطورة الحالة هذه، في فلسطين إبان فترة الضم ازدياد عدد اللاجئين واشتداد حالة الفقر والاضطراب الاجتماعي، وفي الضفة الغربية على وجه التحديد. وكان من الطبيعي والحالة هذه ألا تجد الإجراءات الأردنية نحو الضفة الغربية، مجابهة شعبية كافية لوقفها عند حدود معينة أو احباطها نهائياً. ولذلك كله، لم يظهر لدى الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية سوى اعتراضات جزئية، لم تشكل في نهاية المطاف قيда على حرية التصرف الأردني بمستقبل الشعب الفلسطيني وبمستقبل أرضه. وإذا كانت العبرة بالنتائج، فإن انخراط الفلسطينيين في قاعدة المجتمع الأردني، فيما بعد، وإسهامهم في عملية تطوره وتموه الاقتصادي والاجتماعي، واندماجهم في حركته الوطنية ونضالهم تحت شعاراتها جميعاً، يؤكد أن الفلسطينيين، بحكم كل المقدمات المشار إليها، لم يجابهوا عملية الضم ذاتها، وإن كانوا قد اشتركوا مع اشقائهم الأردنيين، طوال السنوات اللاحقة، في مجابهة سياسات الحكم الأردني ذاته.

وفي إطار ما تقدم، يمكن الإشارة إلى حالة مجابهة فلسطينية واحدة، لعملية الضم الأردني هذه، ناجمة عن «وجود» حكومة عموم فلسطين. إلا ان «المجابهة» كانت تفتقد الشروط الوافية، لتصعيد التجابه والوصول به إلى غاياته المرجوة. فتلك الحكومة، ومن خلفها الهيئة العربية العليا، لم تكن في موقف يسمح لها بخلق شروط المجابهة، إذ كانت رموزها السياسية البارزة خارج فلسطين وبعيدة عن صفوف الجماهير الفلسطينية، وحيث كانت بنتاً شرعية للوضع العربي المحكوم بالعجز والتمزق، والمرتهن إلى شبكة علاقات دولية في غير مصلحة تقدم العرب ووحدتهم، لذلك كله، لم تتمكن حكومة

عموم فلسطين من دعوة مجلس الجامعة العربية للنظر في الإجراء الأردني، إذ نابت عنها الحكومة المصرية، كما لم تتمكن الهيئة العربية العليا من عمل أي شيء سوى إصدار بيان بهذه المناسبة. وكان البيان، الذي حددت فيه الهيئة موقفها من الإجراء الأردني، قد ذكر «أن هذه الانتخابات السورية التي تعتزم السلطنة الأردنية إجرائها في فلسطين، ما هي إلا تنفيذ للمؤامرة التي حاكتها السياسة البريطانية لتصفية قضية فلسطين تصفية نهائية وإعادة ما بقي من فلسطين تحت نير استعمارها عن طريق شرق الأردن، والتخلي عن القسم الآخر لليهود لينشئوا فيه دولة إسرائيل ... ثم إن البرلمان الذي تدعو السلطنة الأردنية أهل فلسطين إلى دخوله ليس إلا برلماناً سورياً فريداً في بابه لا يقوم على أساس تمثيلي صحيح ولا يتمتع باي حق من حقوق البرلمانات في العالم، فالوزارة غير مسؤولة امامه ولا يملك حق نزع الثقة منها ولا الإشراف على شيء من أعمالها. وما الانتخابات التي ستجريها حكومة شرق الأردن في القسم العربي من فلسطين إلا انتخابات باطلة لأنها تقوم على تزيف إرادة الشعب وانتزاع الصفة التمثيلية منه بأساليب الضغط والإكراه في أقسى الظروف وأشدّها»<sup>30</sup>.

ومن الملاحظ أن بيان الهيئة العربية هذا يشير، من جملة إشاراته، إلى عدم اكتمال الوعي الكياني الفلسطيني بشكل عام. فعوضاً عن التذكير بخطورة الإجراء الأردني على مستقبل الكيان الفلسطيني، ومدى ما سيلحق بالاستقلال الفلسطيني من مخاطر كبيرة، والتشديد على حق الشعب في تقريره مصيره، وبناء مستقبله السياسي بحرية، جرى التركيز في بيان الهيئة على صورية الانتخابات، وعلى عدم قدرة البرلمان الأردني على محاسبة الحكومة.

ومع ذلك فإن المحاكمة النقدية لبيان الهيئة العربية، وغيره من البيانات والمواقف، تتم الآن في ظروف اكتمال الوعي الكياني الفلسطيني، وبعد حصيلة من التجارب القاسية التي عبر بها الشعب الفلسطيني، كما أنه ليس من السهل الحكم، بمقاييس الحاضر، على مجموع خبرات الماضي وتجاربه ومواقفه. ولذلك فإن وعينا لهذه الحقيقة هو الذي يمكننا من القول بأن الفلسطينيين، في ذلك الوقت، لم يجابهوا خطوات الضم الأردنية، بسبب عدم تجذر الوعي الكياني لديهم، ولنقص في التجربة السياسية، ولمرورهم «في أقسى الظروف وأشدّها»، على حد تعبير بيان الهيئة العربية العليا.

### **موقف الجامعة العربية**

بدأت الجامعة العربية في التداول بشأن إقامة ممثلية فلسطينية في الاجتماع الذي عقدته اللجنة السياسية التابعة لها، خلال شهر أيلول 1948. وكان حادي الجامعة في ذلك اقتراب موعد انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس في أوائل 1949. واستقر رأى الدول العربية على ضرورة تقديم ممثلين لحكومة عربية فلسطينية أمام الجمعية العامة، خاصة وأن الوسيط الدولي الكونت برنادوت كان قد أشار، في تقرير

رفعه إلى المنظمة الدولية، إلى أنه لم تبدر أية بادرة تدل على رغبة في إنشاء حكومة عربية فلسطينية، في منطقة التقسيم المخصصة للعرب، اسوة بما أقدم عليه اليهود. إلا أن ممثلي الحكومة الأردنية وقفوا في اللجنة السياسية معترضين على هذا التوجه العربي. وبالرغم من ذلك وافقت اللجنة السياسية على قرارها هذا، وأوفدت رياض الصلح رئيس وزراء لبنان إلى الملك عبد الله في عمان لتهدئته وإقناعه بالفكرة التي وافقت عليها الدول العربية، بما فيها حكومة المملكة العراقية. غير أن الملك عبد الله ظل على موقفه، مما دفع الجامعة العربية إلى التراجع عن موقفها السابق، حيث اكتفت بإقرار وجهة الفكرة ومشروعيتها وضرورتها وإنها حق طبيعي لأهل فلسطين وقررت أن تنفيذها منوط بإرادتهم ورغبتهم، فإذا نفذوها اعترفت الحكومات العربية بها وساعدتها مادياً وأدبياً.

على هدي الموقف العربي هذا، أعلن عن تشكيل حكومة عموم فلسطين في الثالث والعشرين من شهر أيلول ذاته، فرد الملك عبد الله على ذلك بعقد مؤتمر عمان وأريحا قبل أن ينصرم العام 1948، مكرساً بذلك سياسته تجاه المناطق التي كان يتموضع فيها الجيش الأردني في فلسطين. ولذلك تتالت ردود الفعل العربية المناهضة لسياسة الضم، داخل الجامعة العربية وخارجها.

وفي إطار ردود الفعل العربية هذه، كان موقف الحكومة المصرية أشدها اعتراضاً، خاصة وأن الإجراءات الأردنية جاءت في أعقاب تطور الموقف العسكري في النقب لغير مصلحة الجيش المصري، وعزوف الجيشين الأردني والعراقي، اللذين كانا تحت إمرة الملك عبد الله، عن تقديم المساعدة للجيش المصري الذي حوصر في نهاية المطاف ومنع عنه الإمداد والتموين.

فعلى أثر انعقاد مؤتمر أريحا، استدعى رئيس الديوان الملكي المصري ممثلي الحكومات العربية في القاهرة، وأبلغهم رسالة شفوية من الملك فاروق جاء فيها «إن كلمة الدول العربية مجمعة على تحرير فلسطين لأهلها وأن الجيوش العربية قد نهضت بهذه الرسالة السياسية في ظل عهد واضح المعالم والحدود وقطعته على نفسها... إن الملك تلقى أبناء نفي أن مؤتمراً عقد في أريحا وشهده اللاجئون، وقد اتخذ هؤلاء المجتمعون قرارات طالبوا فيها بضم فلسطين إلى مملكة الأردن... وأن الذين شهدوا المؤتمر هم قلة بالنسبة لمجموعة عرب فلسطين الموزعين بين الأقطار العربية والباقي في فلسطين وأنهم ليسوا في وضع وظروف تمكنهم من إبداء آرائهم بحرية واختيار كاملين». وندد بيان الملك بالمؤتمر والمؤتمرين، وقال أن عملهم «استبداد بالأكثرية، وقد أهملوا رأي الدول العربية في حين أنهم يطالبونها بمواصلة تحرير فلسطين، وإن مصر لم تضح بدماء أبنائها ليلقى بمستقبل فلسطين بين أيدي المجتمعين في أريحا»<sup>31</sup>.

ومن جهة أخرى، ندد عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية بمؤتمر أريحا،

وأعلن رفضه لقراراته، وأنكر حقه بالتكلم باسم الشعب الفلسطيني. كما أصدرت «جماعة كبار العلماء وعلماء الأزهر» بياناً نددت فيه بالمؤتمر ووصفته بأنه «تمثيل خيالي ووليد إكراه أفراد مسهم الضر والبأساء، ولا يعبر عن رأى العرب والدول العربية». وتبع ذلك موجة من الاحتجاجات المصرية، برزت في العديد من البيانات والبرقيات والتعليقات التي أصدرتها هيئات وشخصيات وصحف مصرية «ثم لم تلبث أن شاركتها سورية في ذلك»<sup>32</sup>.

وقد حمل هذا التباين في مواقف الدول العربية، العراق وسوريا فيما بعد على القيام بمسعى وساطة مع الملك عبد الله. ووصل في تلك الأثناء إلى عمان وفد عراقي، مؤلف من نوري السعيد وجميل المدفعي، «فأدت هذه المساعي إلى اقناع الملك بتأجيل الخطوة حيث نشر تصريح عن لسانه يعلن فيه رغبته في مواصلة التكاثف مع الدول العربية، وموافقته على التريث في الخطوة النهائية». ثم أعلن توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني في مؤتمر صحافي «أن حكومته قررت عدم تنفيذ قرارها وقرار البرلمان بتبني قرارات مؤتمر أريحا في الوقت الحاضر مع اتفاق هذه القرارات مع سياسة الحكومة الأردنية كل الاتفاق»<sup>33</sup>.

وكان من نتيجة الموقف الأردني الأخير عدول الدول العربية بدورها عن دعم حكومة عموم فلسطين، التي كانت قد دعت في الثلاثين من تشرين الأول 1948، إلى اجتماع مجلس الجامعة وحضرها رئيسها ووزير خارجيتها أحمد حلمي عبد الباقي بصفته هذه، وكانت تلك الدعوة هي آخر مرة يحضر فيها عبد الباقي مجلس الجامعة، بصفته رئيساً للحكومة الفلسطينية، حيث أخذ حضوره اللاحق، فيما بعد، صفة ممثل فلسطين لدى الجامعة العربية فقط.

وطوال الفترة التي انقضت على عقد مؤتمر أريحا وحتى موعد الإعلان عن ضم الضفة الغربية رسمياً إلى الأردن، في نيسان 1950، لم يصدر أي موقف رسمي لأي من الدول العربية، تجاه الإجراءات العملية والقانونية التي كانت تمهد بها الحكومة الأردنية لعملية الإعلان عن الخطوة الأخيرة.

وهكذا، فإن ردود الفعل العربية، تزامنت مرة أخرى، مع الإعلان عن حل مجلس النواب الأردني، تمهيداً لإجراء انتخابات نيابية في الضفتين، في أوائل 1950. فدعي مجلس الجامعة إلى عقد دورة خاصة لبحث الموقف، كما دعي الأردن إلى إرسال وفده لشرح حقيقة الأمر. وقد أعلن الأردن عن تشكيل وفد لحضور الدورة، إلا أنه عدل عن إرساله في أخطر لحظة، واكتفى بوزيره المفوض لدى القاهرة، الذي قدم إلى مجلس الجامعة نسخة عن برقية بعث بها أبو الهدى إلى وزير الخارجية المصرية، جاء فيها أن الأردن لن يجري صلحاً أو تسوية ولن يبرم أي معاهدة مع إسرائيل، وذكر ممثل الأردن أن حكومته التي تشرف على إجراء الانتخابات «تصرح بأنها لن تعمل أي شيء إلى أن تستقبل بعد

الانتهاء من الانتخابات النيابية في منتصف شهر ... نيسان»<sup>34</sup>. وبالرغم من شدة وضوح الفقرة الأخيرة في رسالة أبو الهدى، التي عرضت على مجلس الجامعة، فإن المجلس لم يتخذ موقفاً إزاء عزم الحكومة الأردنية الواضح على إجراء عملية الضم في وقت لاحق، وانتظرت هذه القضية موعد الدورة العادية لمجلس الجامعة، المقرر عقده في نيسان 1950، حيث تقرر إحالة المسألة إلى اللجنة السياسية. وبالفعل، اجتمعت اللجنة السياسية وأصدرت في الثالث عشر من نيسان قراراً، نال إجماع مجلس دول الجامعة، باستثناء المندوب الأردني، الذي سجل مخالفته له، كما أعلن أنه سجلها كذلك في اللجنة السياسية. وقد نص القرار على ما يلي: «نظر المجلس في موقف الدول العربية من المسألة الفلسطينية في وضعها الراهن وقرر بالإجماع فيما عدا مندوب المملكة الأردنية الهاشمية الآتي:

أولاً: تأكيد القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية بإجماع الدول الأعضاء في 12 إبريل (نيسان) سنة 1948 وهو القرار الذي ينص على أن دخول الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال والتجزئة لفلسطين، وأنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون. ثانياً: اعتبار هذا القرار نافذاً ومعبراً عن السياسة الحالية للدول العربية في هذا الشأن.

ثالثاً: اعتبار هذا القرار نافذاً ومعبراً عن السياسة الحالية للدول العربية ولأحكام ميثاق جامعة الدول العربية وذلك وفقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق وللملحق الخاص بفلسطين.

رابعاً: عند وقوع هذا الإخلال تدعى اللجنة السياسية للاجتماع واتخاذ ما يلزم من إجراء وفقاً لأحكام الميثاق<sup>35</sup>.

ومع أن هذا القرار جاء بعد يومين فقط على إجراء أول انتخابات عامة لمجلس نيابي يمثل ضفتي نهر الأردن، فإن الجامعة لم تستطع، مرة أخرى، اتخاذ موقف متقدم على التذكير بسياساتها إزاء فلسطين.

ورد الملك عبد الله مرة أخرى على قرار الجامعة العربية، الذي اتخذ وسط حملات صحافية ومطالبات بفصل الأردن عن الجامعة، بقيامه بجولة في مناطق الضفة الغربية عشية اجتماع برلمان الضفتين في الرابع والعشرين من نيسان، وألقى كلمة في الخليل أكد فيها عن قرب إعلان الضم دستورياً، وندد بالجامعة العربية لتجاهلها لوقائع الأمور، معلناً أنه لن يبالي بإجرائها. «وإذا كانوا يتوعدون الأردن بالفصل فمرحبا به في سبيل توحيد البلاد»<sup>36</sup>. ثم اجتمع البرلمان الأردني في التاريخ المحدد وأصدر قراره الذي صادق عليه الملك عبد الله بعد ظهر اليوم نفسه.

بعد هذا الإجراء، الذي كان تنويجاً لسلسلة إجراءات الضم السابقة، تحركت الجامعة

العربية، وسط مظاهر غضب عربية متفاوتة، واتخذت قراراً بفصل الأردن من عضويتها. وكانت الحكومة المصرية، التي عاد إلى رئاستها مصطفى النحاس في ذلك الوقت، أشد الحكومات العربية «حنقاً وغضباً» فدعت اللجنة السياسية للجامعة إلى الاجتماع، وفقاً لقرارها الذي اتخذته في الثالث عشر من نيسان. وبالفعل اجتمعت اللجنة في الحادي عشر من أيار، بحضور وفد أردني، جاء «للإقناع والتبرير والتهديئة». وقد بذل الوفد جهوداً عديدة على هذا الصعيد، بمؤازرة من الوفد العراقي الذي قال رئيسه إن المصلحة تقضي بتفادي انهيار الجامعة بإقضاء الأردن عنها. إلا أن الوفد المصري الذي كان برئاسة مصطفى النحاس، ظل متشدداً في وجوب اتخاذ إجراء عقابي ضد الأردن، وقد آزرته في ذلك غالبية الوفود العربية، وهكذا صدر في الخامس عشر من أيار 1950 قرار الفصل على النحو التالي<sup>37</sup>:

بناء على القرار الذي أصدره مجلس جامعة الدول العربية في 13 نيسان 1950 وبناء على طلب الحكومة المصرية اجتمعت اللجنة السياسية للنظر في الموقف المترتب على ما أقدمت عليه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية من ضم شرق فلسطين إلى أرضها. وبعد مناقشة الموضوع من جميع نواحيه سجلت اللجنة باجتماع الآراء ما عدا المندوب الأردني أن ما وقع من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية هو إخلال بقرار الجامعة المؤرخ في 14 إبريل (نيسان) سنة 1950 السابقة الإشارة إليه.

ثم نظرت اللجنة في الإجراء الذي يتخذ مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وفقاً لإحكام ميثاق الجامعة، فوافق مندوبو الجمهورية السورية والمملكة السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة المصرية على توصية مجلس الجامعة بفصل المملكة الأردنية من عضوية مجلس الجامعة تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة (18) من ميثاق الجامعة. أما مندوباً المملكة العراقية والمملكة المتوكلية اليمنية فقد طلباً تأجيل الاجتماع حتى يتمكن من الرجوع إلى حكومتيهما من هذا الشأن. وبناء عليه تقرر دعوة مجلس جامعة الدول العربية للاجتماع في أجل أقصاه يوم الإثنين 12 يونيه (حزيران) سنة 1950 لعرض الأمر عليه<sup>38</sup>.

إلا أن رئيس الوفد الأردني أذاع بياناً بعد هذا القرار، دافع عن موقف حكومته، وقال أنه ليس مخالفاً لميثاق الجامعة العربية، باعتبار أن الأردن لم يوافق على قرار اللجنة السياسية الذي سبق أن أصدرته في نيسان المنصرم.

وكان الموقف الأردني قد تعزز، في مواجهة الجامعة بعد إقدام الحكومة البريطانية على الاعتراف بواقعة الضم. وبذلت الجهود من قبل كل من العراق ولبنان مع الأردن في سبيل التوصل إلى حل للمسألة. وعرض العراق صيغة حل وسط وافق عليها الأردن. كما عرض لبنان صيغة أخرى، فوافق الأردن عليها كذلك. وكانت الصيغة العراقية قد نصت على «أن ما قامت به الحكومة الأردنية من توحيد ضفتي الأردن كان لضرورة

الدفاع عن المنطقة باجمعها ولأسباب اقتصادية وسياسية وقومية تتصل به مباشرة. ومع ذلك فالحكومة الأردنية تعلن بأن هذا التوحيد سوف لا يؤثر بوجه من الوجوه في سبيل التسوية النهائية للقضية الفلسطينية». أما الصيغة اللبنانية فقد نصت بدورها على أنه «لما كانت الدول العربية قد أعلنت إستمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة اقليمها تحقيقاً لرغائب سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على أساس تجزئتها تعتبر أن الجزء الذي ضم إلى المملكة الأردنية الهاشمية ما زال تابعاً للتسوية النهائية، ينظر في مصيره مع مصير الجزء الآخر من فلسطين عند تحريره وبذلك تكون قد تحققت الأهداف التي سعت إليها الدول العربية في مقرراتها السابقة الرامية إلى حفظ كيان فلسطين في حدودها قبل العدوان»<sup>39</sup>.

غير أن الحكومة المصرية رفضت الصيغتين باعتبار أنهما غير كافيتين، ولذلك اجتمع مجلس الجامعة في موعده المحدد، الثاني عشر من حزيران 1950، بغياب الأردن، الذي بعث وزير خارجيته ببرقية إلى المجلس، اعتبر فيها، قضية الوحدة الشاملة لضفتي الأردن أمراً منتهياً». ومع ذلك فقد توصل الوسطاء العرب إلى صيغة تسوية جديدة للموقف، عرضت على اللجنة السياسية في الخامس عشر من الشهر نفسه. فاعتبرت مقبولة من الجميع. وقد كان نصها على النحو التالي<sup>40</sup>:

«لما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة اقليمها تحقيقاً لرغبات سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على أساس تجزئتها فإن المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ضم الجزء الفلسطيني إليها، إنما هو إجراء اقتضته الضرورات العملية وإنها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها على أن يكون تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان، وعلى أن تقبل في شأنه ما تقرره بالإجماع دول الجامعة الأخرى. وبذلك تكون قد تحققت الأهداف التي سعت إليها الدول العربية في قراراتها السابقة الرامية إلى حفظ كيان فلسطين قبل العدوان».

إلا أن هذه الصيغة لم تعرض على مجلس الجامعة، ولم يبت فيها، حتى تتاح الفرصة لعرضها على الحكومة الأردنية والحصول على موافقتها على نص مشروع القرار. ولذلك فإن القرار الذي أصدره مجلس الجامعة، رقم 323/د12/ج7-12/6/1950، نص فقط على أخذ العلم بما جرى من أبحاث وما يتوقعه من وساطة، على النحو التالي: «أحيط المجلس علماً بأبحاث اللجنة السياسية في موضوع ضم شرق فلسطين إلى المملكة الأردنية الهاشمية وينتظر نتيجة الوساطة»<sup>41</sup>.

ومرت السنين، ولم يوافق الأردن على هذه الصيغة، وكان عامل الزمن هو العلاج الشافي لأزمة الجامعة العربية، التي لم يدم قرار فصلها لعضوية المملكة الأردنية سوى أربعة أسابيع فقط، ثم عادت وتناست كافة قراراتها السابقة، وسلمت بالأمر الواقع إلى حين.

وبانقضاء تلك التجربة الكيانية المهیضة الجناحين، جناح الواقع الذاتي الفلسطيني، وجناح الواقع العربي والدولي، أسدل الستار على أول محاولة سياسية فلسطينية، باتجاه خلق تعبير كيانی مستقل، وسط تعقيدات شديدة، على كلا الواقعين. إلا أنه بالرغم من كل تلك التعقيدات، فقد كان ينقص تلك التجربة التصميم القوي والمثابرة المبدعة على أقل تقدير.

وقد كان لتفرق شمل قيادة العمل الوطني الفلسطيني، وتوزع ولاءاتها العربية في ذلك الوقت، أثر حاسم بدوره، في إجهاض تلك التجربة وهي على وسادة الجامعة العربية بعد، إذ أن بعض أعضاء الحكومة الفلسطينية سرعان ما ارتدوا عليها. وما فعله أعضاء الحكومة، كان قد سبقهم إليه أعضاء الهيئة العربية العليا. وقد احتوت المؤسسات السياسية الأردنية فيما بعد، أسماء العديدين من رموز القيادة الفلسطينية، الذين تم استيعابهم نهائياً لمصلحة تطور الكيان الأردني، على حساب تطور الكيان الفلسطيني الذي دعا من أجله، وعملوا في سبيله رداً طويلاً من الوقت. وعليه، فلقد كانت حكومة عموم فلسطين هي آخر التجارب التي اختتمت بها القيادة التقليدية للشعب الفلسطيني حياتها السياسية. وكان فشل تلك التجربة، المسمار الأخير في نعش تلك «الصفوة»، التي قادت الكفاح الوطني الفلسطيني طويلاً، وأوصلته إلى الباب الموصد بإحكام، في وجه تطورات الكيانية اللاحقة، وإذا كان الفلسطينيون قد اعدوا فتح هذا الباب مؤخراً، فقد اقتضى ذلك منهم تضحيات جسيمة وعذابات طويلة، على مدى سنوات عديدة وقاسية.

وانطوت بذلك التجربة الكيانية الفلسطينية، وانقطع التطور الكيانی الفلسطيني ذاته، لافتقاره لكل مقومات التطور المادية. فالأرض الفلسطينية، التي لم تصلها يد الحركة الصهيونية، فقدت هويتها التاريخية، وتم اقتلاع الشعب الفلسطيني وتجزئته، وفرضت عليه قيود التنقل والإقامة والعمل، ومنع من حرية التعبير والتنظيم، وفقد مؤسساته السياسية وكافة تعبيراته المستقلة، وزادت ظروف اللجوء محنته السياسية، محنة اجتماعية، وغدا فوق ذلك كله اسير واقع التخلف والتجزئة والضعف العربي.

وعلى هذه الأرضية المفتعلة من سياق التطور الطبيعي في حياة الشعوب، تركزت تطلعات الفلسطينيين على هدف مركزي هو هدف العودة، دون أن يرتبط هذا الهدف بتصور كيانی محدد لديهم، ومع ذلك، فقد حافظوا على وعيهم بفلسطينيتهم، دون أن يبلوروا ذلك في تعبيرات سياسية ومؤسسات خاصة، بل أنه حتى جرى تكييف بعض مؤسساتهم الحزبية التي حملوها معهم إلى واقع ما بعد النكبة، مع الواقع الجديد، بكل سماته وخصائصه العربية الصارمة، وليس أدل على ذلك، في هذا المجال، من إقدام الشيوعيين الفلسطينيين، الذين كانوا منضوين تحت مؤسستهم المعروفة باسم «عصبة التحرر الوطني»، على تغيير تسمية مؤسستهم هذه، على نحو مستجيب للواقعين



السياسي والقانوني، اللذين حكما الضفة الغربية والشعب الفلسطيني فيهما. ولقد كان لحمل الشيوعيين الفلسطينيين، ومبادرة منهم، اسم "الحزب الشيوعي الأردني"، دلالة تتعدى الشكل إلى جوهر العملية السياسية. فلقد نص البرنامج التأسيسي الأول للحزب الشيوعي الأردني على "النضال في سبيل تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 1947/11/29 وفي سبيل عودة المشردين إلى ديارهم ومن أجل عقد صلح ديمقراطي مع إسرائيل على أساس هذا القرار، صلح يكون في مصلحة السلم العالمي وفي مصلحة الحرية والديمقراطية لدولتي الأردن وإسرائيل"<sup>42</sup>.

وقد جاء تخلي الفلسطينيين عن حركتهم الوطنية الخاصة، ومؤسساتهم السياسية، متزامناً مع الصعود الصارم الذي شهدته الحركة القومية، التي وجد الفلسطينيون في تياراتها وأحزابها الرئيسية مكاناً واسعاً لهم، واتخذوا من بعضها موقع القلب، واسهموا في بعضها اسهاماً متميزاً وفريداً، وكان للمركز المرموق، وللأولوية النضالية التي احتلتها القضية الفلسطينية في كافة الأحزاب والحركات العربية هذه، حافزاً كبيراً على انخراط الفلسطينيين فيها، وصل وعيهم النضالي عبر معاركها الوطنية والقومية<sup>43</sup>. وهكذا كان طبيعياً أن تتكون لدى الغالبية العظمى من الفلسطينيين، قناعة راسخة، تعبر عن نفسها بالشعار الذي ساد طويلاً «الوحدة طريق العودة». وقد وصف أحد قادة المقاومة الفلسطينية، فيما بعد، الحركة السياسية للفلسطينيين في تلك الحقبة بأنها كانت قد «تفاعلت مع الأحداث والتطورات في الأرض العربية على طول الوطن العربي، وشاركت في كثير منها باندفاع عن اعتقاد منها أنها جزء من معركتنا في فلسطين وبدرجة جعلت التزامها العربي الواسع يشغلها عن التزامها الفلسطيني المحدد، حتى أصبح كل تطور وتغير تصنعه العناصر النشطة في الوطن العربي محطة انتظار تقف عليها تتطلع إلى الأمل القادم بعدها. ولم يكن شعبنا يتردد في أن يضع كل امكانيته كأفراد وكمجموع في خدمة التطورات التي غيرت من معالم الحياة في المشرق العربي، حتى أننا، وبشكل مطلق، كنا نربط مصيرنا بمصير هذه التغيرات والأحداث وانشغلنا بها نرفع شعاراتها فوق شعاراتنا. نوقعها ونحميها على انها مراحل ضرورية على طريق التحرير»<sup>44</sup>.

### البدايات الكيانية الأولى

1957 – 1963

بقيت الأوضاع الفلسطينية، طوال فترة الخمسينات تقريباً، محكومة بكل المقدمات السياسية والاجتماعية والقانونية التي افرزتها المرحلة السابقة. فمن جهة أولى خرج نحو مليون فلسطيني من ديارهم إلى عالم اللجوء والقهر الاجتماعي والسياسي، ومن جهة أخرى تم تغيير المركزين، السياسي والقانوني، لبقية الأرض الفلسطينية التي لم تخضع لسلطة الدولة العبرية.

وكان من أبرز النتائج التي ترتبت على ذلك، عدم امتلاك الفلسطينيين لحق السيادة على أي بقعة من أرض وطنهم التاريخية. فأصبحت المنطقة، التي أخذت تعرف منذ ذلك التاريخ باسم «قطاع غزة»، تحت سلطة الحاكم العسكري ثم الحاكم الإداري المصري. وغدت المنطقة التي عرفت منذ ذلك التاريخ أيضاً باسم «الضفة الغربية»، جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وسكانها كاملي المواطنة الأردنية.

بنتيجة ذلك كله، شهدت تلك الفترة خبو النفس الكياني لدى الفلسطينيين، وانهاled فوق الذاكرة الفلسطينية ركام الواقع العربي المدجج بالعجز والتخلف والتجزئة. وقد عزز ذلك كله غياب الحركة الوطنية الفلسطينية، ومن ثم غياب البرنامج الفلسطيني الخاص.

ومع ذلك، فقد حافظ الفلسطينيون على وعيهم بفلسطينيتهم، وتحسسوها في مناسبات عديدة حفلت بها تلك الفترة، كان أبرزها اغتيال الملك عبد الله في القدس عام 1951، واحتلال إسرائيل لقطاع غزة عام 1956. فقد أثر هذان الحدثان، وما استتبعاه من ردود فعل، في صقل الوعي الفلسطيني على الذات المختزنة بالآلام، التي هي غير آلام اشقاء، من حيث الدرجة على الأقل. فغداة مصرع الملك عبد الله، تعرض اللاجئون الفلسطينيون في شرق الأردن إلى رداled فعل انتقامية، حال دون تفاقمها نزول الجيش، بناء على أوامر رئيس الحكومة الأردنية زيد الرفاعي، إلى المدن وأحاطته بالمخيمات، وإذا كان لحادث الاغتيال مدلولاته الفلسطينية الكاملة، فلقد كان لردود الفعل عليه، ذات المدلولات بكل تفاصيلها الدقيقة. وفي عام 1956، عندما اقتضت ضرورات عسكرية صرفة سحب الجيش المصري من سيناء وقطاع غزة، وجد الفلسطينيون هناك أنفسهم، أمام عدوهم التاريخي، وجهاً لوجه، يتعرضون للقتل والتدمير وسياسة الانتقام الجماعي. وفي الوقت ذاته، اكتشف الفلسطينيون في حمأة المواجهة المباشرة مع المحتلين، دورهم

الخاص، والهمتهم التجربة القاسية ومعاناتها الشديدة دروساً خاصة حفظوها عن ظهر قلب.

ومن خلال التراكم البطيء، شق الوعي الفلسطيني طريقة، ونفض عنه سريره وقوانينها الخاصة، كما أخذ من خلال عملية البحث عن الذات، يبحث عن دور خاص ويتلمس قوانين الخصوصية في العمل والبرنامج المستقلين. ولم يكن ذلك بالأمر الهين، كما لم يحدث ذلك دفعة واحدة، إذ استغرقت عملية التفاعل مع قوانين الواقع العربي، سنوات لم تكن بدورها قصيرة. فكيف كان ذلك كله؟

تركز تطلع الفلسطينيين، أساساً، خلال تلك الفترة، على أمل العودة إلى ديارهم، ولم يكن ذلك الأمل مقترباً بالضرورة، في الوعي الفلسطيني العام، بمعنى العودة إلى الوطن السيد المستقل، بل في أرقى حالاته، كان أمل العودة هذا يقترن بفلسطين، دون أية اشتراطات كيانية نظرية محددة مثل فلسطين دولة عربية مستقلة، أو دولة مستقلة، أو ثنائية القومية، أو علمانية ديمقراطية، أو أي من التحديدات السياسية والقانونية. ومن جهة أخرى، فإن هؤلاء المتطلعين إلى العودة أخذوا يفقدون شخصيتهم الوطنية، وغدا مركزهم القانوني لاجئين يتمتعون برعاية دولية. وإن ظل هؤلاء اللاجئين، في نظر أنفسهم، جزءاً من شعب اقتلع من وطنه، فقد كانت مواطنة بعضهم قد تغيرت، كما حدث في الأردن، وعزل بعضهم الآخر وحوصر في المخيمات وقهرته قوانين الأمن الإقليمي والداخلي، كما حدث في لبنان، وانخرط بعضهم في قاعدة المجتمع ومنح فرص العمل والتملك والإقامة، كما حدث في سوريا، وسعى بعضهم وراء العمل والوظيفة بعيداً عن مهاجرهم الأولى، كما حدث في دول الخليج وغيرها.

إزاء ذلك كله أصبحت فلسطين، في نظر هؤلاء وأولئك، مجرد بيت وبيارة وحقل وذكريات طفولة. ولم يرق الإحساس بالوطن إلى ما هو أكثر من ذلك، إذ لم يتح ضغط الواقع الموصوف، وهموم الحياة اليومية القاسية اشد ما تكون الحياة، استدعاء أكثر من «عز» الماضي القريب وحلو أيامه. ولذلك كان من الطبيعي، ألا تجري في الوعي الفلسطيني العام، المتراوح في المدى ذاته عملية المزوجة بين العودة - التطلع من جهة، وكيان له مؤسساته ونظامه الاجتماعي ومركزه الدولي وغير ذلك من جهة أخرى. وهكذا تركز معنى اللجوء، في البعد عن الدار والأرض والممتلكات.

ولم تستطع قسوة اللجوء وظروفه المادية المريرة أن تطلق في الوعي الفلسطيني العام، ما هو أكثر من تلك المحسوسات غير المجردة. إضافة إلى ذلك، فإن لجوء الفلسطينيين العرب إلى العروبة، في بعدها الجغرافي والأيدولوجي، منحهم أديباً الشعور بعدم الغربة في أرض العرب وبين أشقائهم. وكان اللجوء إلى العروبة، في معنى من معانيه، تعويضاً للفلسطينيين عن حرمانهم الوطن الكيان، إلا أنه لم يشكل، في كل الأحوال، معادلاً لخسارة الأرض والبيت والممتلكات والذكريات.

وهكذا تركز تطلع الفلسطينيين إلى فلسطين التي كانت تعني البيت والشاطئ والجبل، وليس إلى فلسطين الكيان والدولة والمؤسسات. وقد كان عدم امتلاك الفلسطينيين، من قبل، تجربة كيانية مستقلة بتعبيراتها السياسية، عاملاً مهماً في خفوت الوعي الكياني وخبوه إلى حين. ثم جاء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة 1956، فكان ذلك الحجر الذي وقع في البركة الراكدة، وحرك من على مركزه دوائر ظلت تتسع، وتهز ما في القاع من مكنونات. فقد كانت مواجهة الاحتلال ومقاومته، وما سبقها من عمليات فدائية، كانت قد نظمت تحت إدارة ضباط مصريين، فاتحة عهد من الشعور بالجدارة الشخصية والوطنية معاً، مما كان يعني أيضاً التخلص من حالة الاستلاب وفقدان المنزلة، التي اعتادها الفلسطينيون فيما سبق من عهد اللجوء. ولم يعد الفلسطينيون «كتلة من اللاجئ مصابة بضعف معايير السلوك وضعف الإيمان وغير راغبة في العمل لتحسين أوضاعها»<sup>45</sup> وتوقفت حالة التراجع والانسحاب العام إلى الذات المنكسرة بين جدران المخيم ووحشته. وقد عكست كتابات الفلسطينيين، منذ ذلك التاريخ، الاختلاف العظيم بين الأفكار والمعايير التي تبناها فيما بينهم، وبين تلك التي سبق أن نشرها الجيل السابق، على مدى مرحلة اللجوء السابقة.

صحيح أن احتلال قطاع غزة لم يحدث انقلاباً فورياً، في المفاهيم وفي الواقع الفلسطيني، إلا أنه كان بمثابة الصدمة العنيفة، التي أحدثت خللاً وارباكاً في قوانين المرحلة السابقة، سوف يتضح مداها فيما بعد. فلقد وصفت حركة «فتح» الفلسطينية، التي تكونت عام 1958، أي بعد عام واحد على رحيل الاحتلال عن قطاع غزة، في بيانها السياسي الأول إلى أعضائها، المعروف باسم «بيان حركتنا»، الوضع الفلسطيني في مرحلة اللجوء الأولى فقالت: «إن شعبنا يعيش الهزيمة الوطنية... ويقاسي نكبتها الأليمة منذ نشأتها... استمرت أوضاع شعبنا تسير من سيء إلى أسوأ وتمزق شعبنا وتفرقت صفوفه وتعددت به السبل... أصبح الجو مليئاً بأصوات الخيانة وتصريحات المتخاذلين ووجدت هذه من يدافع عنها... واختنق شعبنا برائحة اليأس والخيانة... ورائحة البؤس والمرض ورائحة الضياع المر، والشقاء الأليم (التشديد في الأصل)... ونتيجة لذلك تبليت الأفكار وطغى في النفوس التخاذل واليأس... وانتشرت اللامبالاة... وظهرت الفردية... واستبدت الانهزامية واضحت فلسفتها الحط من قدر أي عمل وطني والتنديد بكل رأى ثوري»<sup>46</sup>.

ووصفت «فتح» مرحلة ما بعد احتلال قطاع غزة، في سيرة «الميلاد والمسيرة»، بقولها: «وبسقوط غزة في أيدي الاحتلال في أكتوبر 1956 بدأت مرحلة جديدة وجد شعبنا نفسه فيها وجهاً لوجه أمام مسؤولياته وأمام قسوة المواجهة وتحت ضغط الرصاص الموجه إلى صدور هذا الشعب... تبلورت أفكاره واكتمل تصوره لنوع المعركة واحتياجاتها. وولدت من خلال وحدة الرصاص المرحلة الجديدة في التفكير

الفلسطيني»<sup>47</sup>.

وقد عاد أحد قادة فتح فوصف تلك المرحلة، فيما بعد، بقوله «إن المؤرخين لن يجدوا مفرّاً عندما يؤرخون لفترة الخمسينات من تاريخ المنطقة من أن يقدروا بأن طريق دايان إلى غزة والقويصمة وسيناء عام 1956 كان طريق عبد الناصر إلى كسر الارتباط التاريخي بالغرب، وطريق الفلسطينيين إلى اكتشاف دورهم الخاص ومن ثم التمرد والثورة، وقد اكتشف الفلسطينيون دورهم الخاص اثناء الاحتلال الإسرائيلي الأول لقطاع غزة 1956، وأنهم يستطيعون أن يقاتلوا حتى في أسوأ ظروف الاحتلال. وأن الانسان إذا ما أراد يستطيع النضال حتى ولو كان على حافة الموت، وأن سيطرة العدو على الأرض لا تعني الهزيمة النهائية. فالهزيمة هي سقوط الإرادة. باختصار لقد الهمت حرب السويس من خلال التمرس في مواجهة الاحتلال طليعة من الفلسطينيين بما يمكن فعله وما يمكن تجنبه»<sup>48</sup>.

### (1) البدايات على الصعيد الفلسطيني

لم يكن الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة (1956-1957)، درساً خاصاً بفلسطيني القطاع وحدهم، كما لم تكن نتائجه السياسية حكرّاً على منطقة القطاع دون غيرها من مناطق التجمعات الفلسطينية الأخرى، وتشهد السنوات القليلة التالية على وقوع الاحتلال، أن الحياة السياسية الفلسطينية التي ظلت طوال فترة الخمسينات الأولى، راكدة ومعطلة، قد أخذت تشهد بدايات حركة جديدة، تكاد لا تمت بصلة لكل ما سبقها من تحرك على هذا الصعيد.

فبدلاً من التحرك للبحث عن تأمين سبل العيش، خارج مخيمات اللاجئين، باتجاه دول الخليج والأميركتين وغيرهما، أخذت بعض الطلائع تتحرك لإيجاد قواعد تنظيمية جديدة، بهدف بلورة عمل فلسطيني منظم، وخلق وجود سياسي فلسطيني خاص. وفي تتبعنا لمراحل التطور الكياني لدى الفلسطينيين، نجد في السنوات القليلة التي تلت انسحاب إسرائيل من قطاع غزة عام 1957، ما يمكن تسميته بالإرهاصات الأولى للكيانية الفلسطينية، بعد طول غياب. وفي هذا المجال، نجد على الصعيد الفلسطيني، خلال السنوات الأخيرة من حقبة الخمسينات والسنوات الأولى من حقبة الستينات، عدداً من الظواهر الكيانية الفلسطينية، التي عبرت عن نفسها من خلال مؤسسات عديدة، بعضها استطاع أن يجتاز آلام الولادة ويحافظ على استمراريته، وبعضها الآخر عجز عن ذلك وأصبح جزءاً من التاريخ.

وفيما يلي سنتعرض لعدد من أهم المؤسسات الكيانية الفلسطينية، التي نشأت جميعها في مدى زمني متقارب، وفي ظروف سياسية مختلفة، وفي خدمة غايات وطنية متشابهة.

## حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»

تعتبر حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» أول حركة فلسطينية بحصر المعنى منذ التشرّد عام 1948<sup>49</sup> وقد أكد على المعنى ذاته خليل الوزير (أبو جهاد)، أحد أبرز أعضاء النواة الأولى لحركة «فتح»، بقوله أنه «في النصف الأخير من العام 1957، كان اللقاء الأول لحركة فتح، لقاء مجموعة من المناضلين». وفي الوقت الذي لم يكن فيه عدد أعضاء «المجموعة الأولى (يزيد عن) خمسة مناضلين جاءوا من مناطق فلسطينية مختلفة، ومن مناطق تشرّد متعددة، كل يحمل تراث تجربة نضالية في ميدان من الميادين وكل يحمل معه حلقة، وتنظيماً قطع شوطاً على هذا الدرب»، كانت الكويت على الخليج العربي هي «موقع اللقاء الأول». وما أن تم عقد هذا اللقاء «بعد مرحلة من الحوارات الثنائية أو الثلاثية، حتى «تعاهد أولئك المناضلون على أن يعملوا، معاً، في طريق النضال وفي حركة تحرير وطني فلسطيني، يتخطون بتنظيمها كل ما يحيط بشعبهم من آلام وجراح. وهكذا كانت هذه القاعدة التنظيمية الأولى على ارتباط مع امتدادات تنظيمية في كل من مصر وغزة والأردن وسوريا ولبنان والسعودية وقطر والعراق»<sup>50</sup>.

بهذا التحديد القاطع، بيّن أبو جهاد أن البدايات التنظيمية الأولى لحركة «فتح»، كانت قد بدأت في العام 1957، أي في العام الذي شهد رحيل الاحتلال الإسرائيلي عن قطاع غزة. وإضافة إلى ذلك، تدل دوريات «فتح» وأدبياتها المختلفة، على أن التشكيلات الفعلية لهذه الحركة، كانت قائمة بالفعل في قطاع غزة بعد حوالي عام من رحيل الاحتلال الإسرائيلي. وتؤكد مصادر عديدة، اعتمدت على المقابلات الشخصية مع عدد من قادة «فتح»، وعلى عدد من النشريات الخاصة، أنه «بعد تجربة مقاومة الفلسطينيين بمختلف اتجاهاتهم السياسية (إخوان مسلمون، شيوعيون، بعثيون، وغيرهم) للاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام 1956، اقتنع قطاع لا بأس به من هؤلاء المقاومين بإمكانية استمرار التعاون والعمل بينهم حتى بعد زوال الاحتلال... وخلال عام 1958 تكونت الخلية الأولى في تنظيم فتح السري»<sup>51</sup>.

ولم تتوقف أهمية حركة «فتح» عند كونها أول حركة فلسطينية بحصر المعنى، بل كذلك من حيث وزنها النوعي في الحركة الوطنية الفلسطينية، الذي حققته فيما بعد. كما أن أسلوب الكفاح، الذي بشرت به «فتح» طويلاً، وممارسته فيما بعد، أصبح الشكل الأساسي والمعتمد، من قبل كافة فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية وقواها، ومن ثم معيار جديتها وإخلاصها لهدف التحرير. ونعني بذلك خيار الكفاح المسلح والحرب الوطنية الطويلة الأمد.

وسنتتبع فيما يلي التطور الفكري لحركة فتح خلال السنوات الأولى على قيامها باعتبار أن هذه الفترة لم تشهد تطورات ملموسة، وذات شأن، في الحركة السياسية والبنية

التنظيمية لحركة فتح، باستثناءات محدودة. فقد ظلت «فتح»، طوال سنوات النشأة الأولى، تتأثر بالتطورات السياسية الرئيسية التي شهدتها عموم المنطقة، دون أن تحرز بدورها أي تأثير على ذلك.

ومن الزاوية الخاصة، التي يعني بها هذا البحث، فأنا سوف نتقصى الضوابط الكيانية في فكر هذه الحركة، والمدى الذي بلغه الوعي الكياني لديها، في السنوات السابقة على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، معتمدين في ذلك على اول وأهم مرجع مكتوب، ظهر في تلك المرحلة على هذا الصعيد، ونعني به فلسطيننا، التي كانت تصدر شهرياً في بيروت، واتضح فيما بعد أن ياسر عرفات و خليل الوزير كانا يشرفان عليها. وفي هذا المجال، فإن افتتاحيات «فلسطيننا»، التي صدرت في إعداد المجلة منذ تشرين الأول عام 1959، وطوال العامين التاليين<sup>52</sup>، تشير إلى اهتمام خاص وبارز بفكرة الكيان ونشر الوعي الكياني الفلسطيني. وإذا كانت الأعداد الأولى من «فلسطيننا» لم تطرح مباشرة، وبشكل واضح، الدعوة إلى الكيان الفلسطيني، فإنها قد طرحت، بالمقابل، الدعوة إلى دور خاص ومتميز للفلسطينيين، وإلى استقلال العمل الوطني الفلسطيني، في إطار النضال العربي الشامل من أجل فلسطين. ففي العدد الأول من المجلة خاطبت «فتح» «شباب النكبة» ودعتهم إلى «قيادة شعبنا للتعبير عن إرادتنا بشكل واضح». وأكدت «فتح» على أن النكبة قد وقعت واستمرت لأننا لم نكن عنصراً أساسياً في قيادة المعركة، وستبقى النكبة ما دمتم يا شباب فلسطين بمنأى عن قضية فلسطين. فطريق الحياة الكريمة لشعبنا واضح لا غموض فيه فألى الأمام يا شباب النكبة وحدوا صفوفكم وانتظموا». وشرحت المجلة، بإيجاز، علاقة النضال الوطني الفلسطيني بالنضال العربي العام من أجل فلسطين، فقالت: «أن لكم شباب النكبة أن تقودوا شعبكم لتكونوا طليعة الشعب العربي في الكفاح العربي من أجل استرداد أرضنا المباركة»<sup>53</sup>.

وبقيت «فلسطيننا» توالي طرحها هذا، خلال الأعداد الثلاثة التالية. إلا أنها منذ العدد الرابع، راحت تؤكد على فهمها السياسي لدور فلسطيني خاص، فتلمس الفكرة الكيانية وتعيد طرحها بين الحين والآخر. فعندما عادت لجنة التوفيق الدولية التابعة للأمم المتحدة إلى الاتصال ثانية مع الدول العربية وإسرائيل، في مطلع الستينات، خاطبت «فتح» أبناء فلسطين ودعتهم إلى إحباط مؤامرة «لجنة التوفيق الدولية الاستعمارية»، إذ قد «عيل صبرنا يا أبناء فلسطين فلا صوت لنا يسمع ولا كيان... قد أن لصوتكم يا أبناء فلسطين أن يرتفع... لقد آن لكم في أن يكون لكم ممثل فلسطيني يحمل آراءكم ويدعو لتنفيذها باسمكم»، وختمت المجلة دعوتها للفلسطينيين قائلة: «نحن الذين انتزع كياننا فالنفيير النفيير يا أبناء فلسطين... فألى النضال من أجل بعث كرامتكم وكيانكم المندثر»<sup>54</sup>.

وفي العدد التالي، خاطبت «فتح» الفلسطينيين المنضوين في إطار الأحزاب القومية

والعربية، على أمل التحرير، ولامتهم قائلة: «سار أبناء فلسطين في تكتلات عديدة أملاً في حل عن طريق التكتلات التي انتظموا فيها... فساهمت هذه التكتلات بشكل غير مباشر في إبعاد نظر أبناء النكبة عن قضيتهم المباشرة. فبدلاً من أن يحول أبناء النكبة نظر الآخرين إلى قسوة النكبة تحولوا هم ... وحملوا مختلف الشعارات الصالح منها والطالح ... ونتيجة ذلك تفتت جهود أبناء النكبة وتوزع عزمهم بل واصطدموا معاً وفقاً لطبيعة تلك الشعارات المختلفة». ثم ارتدت مخاطبة الفلسطينيين جميعاً بقولها إننا في العام الثالث عشر للنكبة نتساءل «أين نحن يا أبناء فلسطين؟ هل لنا كيان أو كرامة؟ وهل أفادنا تكتل من التكتلات السابقة؟ لقد جريتم يا أبناء النكبة العديد من أشكال التكتلات وخضتم شتى أنواع المعارك فحصدتم نكبة يزداد امتدادها ... وفقدتم كياناً وأذل شعبيكم في الخيام والمعسكرات ... كلكم بائس مشرد مهدور الكرامة والكيان... فوحدا صفوفكم لتبرزوا شخصيتكم وكيانكم فما لم تكن لكم شخصية وما لم يكن لكم كيان فإن قضيتكم ستبقى كما هي ولن تتقدم قيد أملة»<sup>55</sup>.

وأخذت «فتح»، فيما بعد، تقترب من تحديد مفاهيم أولية للكيان الفلسطيني، عبر الأعداد اللاحقة من «فلسطيننا». فعشية انتصار الثورة الجزائرية، كتبت «فلسطيننا»: «نحن لا نقبل غير حرية وطننا فلسطين بتحريرها من اليهود الغاصبين وإقامة حكم وطني فيها. أما أرضنا فلسطين فلن نقبل بتقرير مصيرها قبل أن نتحرر». ثم أوردت المجلة إشارة كيانية هي الأولى من نوعها حين قالت «إننا نحن عرب فلسطين لا نزال نملك جزءاً من وطننا المغتصب وهذا الجزء صالح كقاعدة انطلاق لنا لتحرير وطننا... والمستعمرون خالقوا إسرائيل لا يريدون أن يكون لنا كيان إذ أن الشعب الفلسطيني المغلوب على أمره لا يستطيع أن يثور على اليهود ما دام ليس له كيان... وحكامه يحاربون كيانه ويكبتون ثورته!!»<sup>56</sup>.

ومضت «فتح» تطرح الكيان الفلسطيني، فيما بعد، بعبارات أقوى ومضامين تعبر عن وعي كيانى متنام باستمرار. فقبل انصرام العام 1960، خصصت «فلسطيننا» افتتاحيتها، الموقعة دائماً باسم «فتح»، لموضوع الكيان الفلسطيني، وقالت: «الكيان مطلب أساسي من مطالبنا نحن عرب فلسطين المشردين... والكيان حق شرعي لنا فكافة شعوب الأرض تسعى للحرية ونحن لن نتأخر في طلب الحرية ... إن هناك أقساماً عربية من فلسطين وعلى هذه الأقسام ينبغي أن نشهد صرح حكم وطني فلسطيني ثوري قيادي يعمل بالتعاون مع الدول العربية لإنقاذ فلسطين من المجرمين اليهود. إن هذا الحكم الذي نطمح بالحصول عليه يتمثل بكيان نابع من ضمير شعبنا ونكبتة. وهذا الكيان كفيل لرد الاعتبار والكرامة لمن فقدوها». ثم أضافت المجلة، وهي تدعو وتبشر بالثورة، مؤكدة أن طريق التحرير «واضح وكل ما يحتاجه العرب لتحرير فلسطين هو جرأة تتيح للكيان الفلسطيني الظهور، على أن يكون هذا الكيان ممثلاً لإرادة شعب فلسطين. وهذا الكيان



سيحقق انطلاقة الثورة فتحمي الدول العربية حدوده وتقدم المساعدة للحكم الوطني المتمثل بهذا الكيان... إن هذا الحل لم يكن غائباً يوماً عن المخلصين في دنيا العرب ولكن ظروف المنطقة حالت دون تحقيق هذا الطريق». ثم رشحت المجلة، فيما يبدو قطاع غزة كأرض محتلة لذلك الكيان الذي سيساعد على قيام الحكم الوطني الفلسطيني، إذ قالت «أما الآن فالقوى المعادية للاستعمار ازدادت في منطقتنا والسلاح لم يعد محتكراً فهلا أرانا الحكام اخلاصهم لقضيتنا فيرفعون أيديهم عنا ويوافقون على بعث الكيان... والأيام القادمة خير شاهد على هذا الإخلاص»<sup>57</sup>. وتعتبر هذه إشارة واضحة إلى الفكرة التي كانت قد اطلقتها الجمهورية العربية المتحدة، في أروقة جامعة الدول العربية، حول ضرورة تنظيم الشعب الفلسطيني وبعث كيانه. والدليل على ذلك أن «فلسطيننا» واصلت الدعوة إلى بعث الكيان الفلسطيني، مؤكدة على ضرورة رفض الوصاية العربية وضرورة التخلص منها، إذ كتبت «إننا نحن الفلسطينيين، عانينا سلب حريتنا في العمل من أجل وطننا... ونحن حينما نطالب بكياننا فنحن بالفعل نطالب بحريتنا للعمل بحرية من أجل استرداد وطننا. فنحن لم نعط الوصاية لأحد علينا ولا نريد أن يفرض أحد ما وصايته علينا. لقد كبلنا بأغلال الوصاية هذه بأسماء وشعارات وأضاليل أثبت تاريخ النكبة الطويل زيفها ودجلها... إننا عرب فلسطين نعلن بأننا لا نقبل عن الكيان بديلاً ليكون منطلقاً لنا للثورة من أجل العودة إلى فلسطين... وإننا عرب فلسطين نعلن بأننا نرفض الوصاية فنحن أحق الناس بحكم أنفسنا...». ثم ذكرت المجلة بمشروع تقسيم فلسطين، وتساءلت «ماذا فعل العاجزون؟ إلا إذا اعتبرنا سلب كياننا عملاً خالداً من أعمالهم... فيا أبناء فلسطين انتظموا في وحدة وطنية تؤجج الثارات والفداء. انتظموا صفاً واحداً وطالبوا بالكيان النابع من ضمائرهم... الكيان غير الخاضع ولا التابع... الكيان الحر الشريف الذي يعد للثورة في بطاح فلسطين وجبالها. وها هم الزعماء على المحك. والمحك هو بعث الكيان الفلسطيني الثوري القيادي الفاعل وأي معارض لكم... فالطريق الصحيح لإزالة دولة اليهود هو هذا الكيان اللا منفعل بل الفاعل فاستعدوا للثورة يا أبناء فلسطين»<sup>58</sup>. إلا أن «فتح» عادت، بعد قليل، لتؤكد أنها لم تقصد بحديثها عن الوصاية، المس بعبد الناصر، وإن ما توارد في الأذهان حول اشارتها إلى قطاع غزة، كأرض ومنطلق للكيان الفلسطيني، لم يكن صحيحاً. فقد قالت «فلسطيننا» إن الأمل في استعادة الحقوق الفلسطينية قد تعزز، «خصوصاً وهناك قلعتان للحرية والعروبة هما الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية». ثم أضافت أن هذين البلدين «إن خلصت فيهما النيات قادرتان على بعث الكيان الحر الثوري هذا وتأييده في تحرير الوطن. والدول العربية الأخرى ستقف معنا حتماً في معركة العرب الكبرى. ومعركة فلسطين هذه ستكون عربية شاملة تتخذ الوجه الفلسطيني الإقليمي ستاراً لها في سبيل تصفية الاستعماريين اليهود من وطننا». ثم دعت الفلسطينيين قائلة:

«تبنوا فكرة بعث كيانكم الحر الثوري ولن يطول موعد انطلاقه رصاصة الحرية والتحرير والعودة، ذلك لأن خلق الكيان الفلسطيني سيكون أحد العوامل الموضوعية المساعدة على بدء عملية التحرير العربية لفلسطين» فلا ظروف ملائمة وانسب للحرب هذه من الاعتراف بكيان فلسطيني غير تابع أو خاضع أو موجه على أن يعتبر هذا الكيان فلسطين المحتلة جزءاً مغتصباً من وطنه ويتبع الطريق الثوري العصابي لاسترداده في وقت تحتشد الجيوش العربية على الحدود لحماية أرضها والجزء العربي المتبقي من وطننا»<sup>59</sup>.

ودخلت «فتح» طرفاً في الحوار الذي كان دائراً في الجامعة العربية حول مسألة إبراز الكيان الفلسطيني. وكان هذا الحوار، الذي تم بمعزل عن الشعب الفلسطيني، قد بدأ منذ عام 1959، إلا أنه ظل يصطدم بالموقف الأردني، الراض لأى شكل من أشكال الكيان الفلسطينية.

وفي الوقت الذي كانت «فتح» تعي فيه العقبات العربية المثارة في وجه هذا الكيان. كانت تبدي، كذلك، تخوفها من أن يأتي ذلك شكلاً سياسياً فارغاً من أي مضمون ثوري، وأن يكون تابعاً وخاضعاً للإرادات الرسمية العربية. فقد أشارت «فلسطيننا» إلى ذلك كله حين قالت: «والفئات الحاكمة العربية تجتمع دون أن تسأل الفلسطينيين رأياً، ودون أي اعتبار للفلسطينيين أصحاب الأرض الذين سيرفضون بالطبع كافة مشاريع الاستعمار واليهود... وقد فطنوا أخيراً إلى ضرورة إبراز الشخصية الفلسطينية على المسرح السياسي وإحياء الكيان الفلسطيني ... هذا الكيان الذي دمروه بأنفسهم وبعيوشهم التي دخلت فلسطين ففعلت بالضبط ما فعلته قوات الأمم المتحدة بالكونغو ... بل وقادت الشعب الفلسطيني إلى مصير أشد حلقة وظلمة، إذ اقتسمت دولة عربية معينة مع اليهود وبرضاء الاستعمار الانكلو أميركي قسماً كبيراً من الأرض الفلسطينية ومحت اسم فلسطين عنها ونكلت بشعب فلسطين واتخذت من أعوان الاستعمار البريطاني القدمات في فلسطين متحدثين رسميين لها ينطقون بوحى الاستعمار واليهود». وبعد إشارتها هذه إلى مصير الضفة الغربية على وجه التحديد، عادت المجلة وأكدت أن الشعب الفلسطيني قد طالب «بكيان له»، وأنه يشترط لذلك «كياناً غير تابع وغير خاضع وغير موجه ... كياناً ثورياً يعيد الأمل والطمأنينة والثقة والروح الثورية الواعية ... كياناً نابغاً من صميم الشعب الفلسطيني وبؤسه ونكبته وضميره الحي... إما أن يقوم كيان ترتأيه دولة عربية معينة أو أن يتم اتفاق بين بعض الجبهات العربية على بعث كيان مسخ قميء يسلم فلسطين لليهود ويتخلصون هم من التبعة فهذا لن يكون!! فالشعب الفلسطيني واع وهو يعرف طريقه». ثم حذرت المجلة أولئك الفلسطينيين الذين قد ينجرون إلى «مسايرة الفئات الحاكمة»، وتوعدت من «تسول له نفسه بذلك، من أن الشعب الفلسطيني» سيحاسبه حساباً عسيراً. وقالت مؤكدة على كل ما سبق

أن طرحته: «إن هذا الشعب لن يخضع لأحد ومطالبه واضحة وعادلة وطريقه بين! إن هذا الشعب يطالب بكيانه الحر غير المنحاز وغير الموجه ليستطيع أن يهيء نفسه لدخول معركة الحرية». وختمت «فتح» حوارها، مع المشروع العربي الرسمي حول الكيان، بالتوجه إلى الفلسطينيين قائلة: «قولوا ماذا فعلوا لكم!! لقد مسحوا جنسيتكم وأزالوا اسم فلسطين عن وطنكم والأوصياء لم يحترمواكم... ثوروا على أوضاعكم فانتم لا يمثلكم إلا أبناء النكبة الأحرار الذين عاشوا النكبة وأقسموا على محو آثارها فتكتلوا ولنا معكم قريباً لقاء واي لقاء!!»<sup>60</sup>.

وهكذا، يتضح عبر قراءة الأفكار والمناقشات والآراء التي طرحتها «فتح»، خلال سنوات النشأة الأولى، أن هذه المنظمة التي كانت تسبح ضد التيار، بشرت إلى جانب الدعوة بالعنف الثوري، بأفكار متفاوتة حول الكيان والتمثيل الفلسطيني، في وقت مبكر جداً، وفي ظروف سياسية غير مواتية. وهذا ما يفسر البطء الشديد، لسنوات عدة، في نمو الحركة، وفي عزلتها شبه التامة عن الشعب الفلسطيني، في أماكن تجمعاته. فالفكرة الكيانية التي أطلقها عبد الناصر نفسه، في ذروة صعوده الشعبي، بعد تحقيق الوحدة مع سوريا، لم تلق استجابة ملموسة، سواء على الصعيد الرسمي العربي، أو على الصعيد الفلسطيني ذاته، وانطلاقاً من هذا التقدير، فإنه يمكن القول بأن أفكار «فتح» الكيانية لم تكن استجابة للدعوة الناصرية، التي أرادت الكيان، كما أتضح فيما بعد، شكلاً سياسياً مفرغاً من مضامينه الشعبية والمادية (الأمر الذي سنعرض له فيما بعد، لدى بحثنا لموضوع الكيان، في إطار الرسمية العربية، ومن ضمنه الجامعة العربية). وما المخاوف العديدة التي أبدتها «فتح» حول تبعية وخضوع هذا الكيان، للوصايا العربية، إلا دليلاً على استقلالية الأفكار الكيانية لدى «فتح»، عن الطرح العربي الرسمي في ذلك الوقت، ولقد جاءت أفكار «فتح» الكيانية هذه في وقت كان فيه الحديث عن الوحدة العربية قد بلغ ذروته.

خاصة على الصعيد الفلسطيني، وفي هذا الإطار، لم يكن طرح الفلسطينية أمراً سهلاً، كما لم تكن الفلسطينية، والحالة هذه، تمتلك جاذبية وقدرة كبيرة على الاستقطاب الشعبي. وهكذا «ظهر اسم فتح لأول مرة عام 1959، لكن عزلة النواة الأولى كانت تامة، إذ كان ناصر يمثل الأفق الوحيد في اعين الجماهير الفلسطينية»<sup>61</sup>.

لكن، وقع حدثان كانا ذا دلالة، بعد ذلك التاريخ، ومنحا للفلسطينية فرصة كبيرة للبقاء والنمو سريعاً. وكان الحدث الأول انهيار تجربة الوحدة في أيلول 1961، والثاني استقلال الجزائر في تشرين الثاني 1962. ويقدر ما مثل الحدث الأول صدمة عاطفية وسياسية للجماهير الفلسطينية على وجه التحديد، مثل الحدث الثاني أملاً حقيقياً بإمكانية الانتصار، عبر برنامج فلسطيني خاص، يعتمد النموذج الجزائري، حيث كان للجزائريين ممثلوهم ومؤسساتهم السياسية ودورهم الخاص والمميز.

## تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين

في أواخر 1959 تأسس الاتحاد العام لطلبة فلسطين، في القاهرة، بدعوة من الروابط الطلابية الفلسطينية التي كانت منتشرة في بيروت ودمشق والقاهرة والإسكندرية. وكان هذا الاتحاد أول مؤسسة فلسطينية علنية، كما كان الإعلان عنه، «كمنظمة طلابية تسعى لضم جميع الطلبة الفلسطينيين في الوطن العربي»<sup>62</sup>، بمثابة كسر فعلي لواحد من أهم القوانين العامة، التي حكمت العمل الوطني الفلسطيني، وتحكمت به طويلاً، ونعني بذلك قانون التمزق السكاني، الناجم بدوره عن حقائق اللجوء في عدة أقطار عربية، منعت قوانينها واعتباراتها الأمنية الخاصة التحرك والتنقل الفلسطيني بحرية، عبر حدودها المشتركة المتباعدة، ولم يكن الاتحاد العام لطلبة فلسطين منظمة نقابية صرفة، بالرغم من الطابع العام لتكوينه واهتماماته المطالبية العديدة، إذ كان، شأنه شأن كل المؤسسات النقابية الفلسطينية التي ظهرت فيما بعد، تعبيراً عن حركة سياسية، زاوجت دائماً بين عملها على كلا الصعيدين، وإن كان طابعها السياسي يغلب على النقابي. استمد الاتحاد أهميته، خلال تلك الفترة، ليس فقط من خلال إفرازه لعدد من القادة السياسيين الفلسطينيين، الذين تصدروا الحركة الوطنية الفلسطينية فيما بعد، بل كذلك من اعتباره أحد مقومات الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة، ودعامة من دعائم بنائها، ومرشداً أميناً على إعادة تكوينها وصقلها في وقت مبكر من عملية البناء الوطني، التي بدأت فيما بعد. فقد نص دستور الاتحاد لدى تأسيسه على أن طلبة فلسطين، إيماناً منهم «بأن التنظيم الشعبي الديمقراطي هو الطريق السليم للعودة المظفرة، وبأن الاعتراف بشخصية فلسطينية مستقلة دعامة أساسية لنضال شعبنا في سبيل العودة، (التشديد من عندنا) وبقوة الترابط بين الوحدة العربية الشاملة وتحرير فلسطين التي تمثل قلب الأمة العربية وبالذور الطليعي الذي يجب على الطالب الفلسطيني أن يقوم به في قيادة شعبه: يعلنون عن تأسيس اتحاد وطني لطلبة فلسطين يكون نواة لتنظيم شعبي فلسطيني، ويعمل من أجل العودة للوطن السليب بكافة الوسائل التي تخولها له مواد الدستور»<sup>63</sup>.

وبذلك مثل اتحاد طلاب فلسطين أول مؤسسة كيانية علنية للشعب الفلسطيني، وفوق ذلك، فقد كان أول المؤسسات الفلسطينية التي تقوم على حق الانتخاب المباشر، الذي حرم منه الفلسطينيون وما يزالون، وقد حاز الاتحاد لصفته هذه على اعتراف الجامعة العربية وهيئات رسمية أخرى، عبر تمثيله لطلاب فلسطين، في عدة مؤسسات طلابية عالمية، وفي طليعتها اتحاد الطلاب العالمي<sup>64</sup>.

ولا يتسع المجال هنا لدراسة تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين على المستوى الشامل. ولذلك، فإننا سنسعى لتكيز مراحل التكوين والنشأة، التي مر بها الاتحاد، في إطار الفرضيات العامة لهذه الدراسة.

كان من الطبيعي أن يكون وقع أحداث عام 1948 أكثر عمقاً لدى جيل الشباب الحائر على قسط من التعليم، أكثر منه لدى قطاعات الشعب الفلسطيني الأخرى، بحكم قدرته على إدراك الواقع وتحليله، ووعيه لمركبات الضعف الذاتي الفلسطيني، خلال سنوات الكفاح السابقة، حيث أدى غياب القيادة الواعية والتنظيم الواسع، إلى خسارة فلسطين الوطن والكيان، وعليه، فقد وصل هذا القطاع، مبكراً إلى ضرورة تنظيم الشعب الفلسطيني، ورفع درجة وعيه السياسي، في إطار الحث على تغيير الواقع، وإعادة بنائه على أسس تمكن من خوض غمار معركة التحرير.

وعلى هذه الخلفية فقط، يمكن متابعة نشأة وتطورات الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ليس بصفته منظمة نقابية، وإنما باعتباره إطاراً سياسياً ينظم قطاع الطلاب الجامعيين الفلسطينيين. ومن خلال هذا الفهم، والتأكيد عليه مجدداً، فإنه يمكن فقط ملاحظة الجانب النقابي من عمل الاتحاد، دون التوقف عنده، أو الأخذ به كركيزة من ركائز نشاطه في مختلف مراحل تطوره. ويبدو هذا جلياً إذا نظرنا إلى الأهداف التي أعلنتها الحركة الطلابية الفلسطينية، في سنواتها الأولى، وهي تحدد غاياتها وطرائق عملها، ففي القانون الأساسي «لرابطة الطلاب العرب الفلسطينيين»، التي كانت تتخذ من دمشق مقراً لها، نجد أنها تشدد على «رفع المستوى الثقافي لعرب فلسطين، والاهتمام بأعضاء الرابطة من الناحية الاجتماعية، والمساهمة في الأعمال الخيرية والسعي إلى توفير سبل العلم بمختلف مراحلهم... للطلاب الفلسطينيين، والسعي لتكثيف الطلاب للاستفادة من جهودهم من أجل فلسطين. دراسة مشاكل الطلبة الفلسطينيين والمساهمة في حلها، وتنمية الوعي لدى النازحين والاتصال بهم ورفع روحهم المعنوية، وتنمية وعي شعبنا لقضية فلسطين وشرحها بشكل قومي صحيح، اشتراك بالموتمرات الطلابية العالمية وشرح قضية فلسطين للرأي العام العالمي، وإعداد الشباب العربي الفلسطيني لمعركة العودة»<sup>65</sup>. من خلال هذا الفهم، مارس الطلاب الفلسطينيون نشاطهم، عبر تشكيل روابط لهم في العواصم العربية، حيث كانوا يواصلون دراستهم. فقد تأسست، خلال فترة الخمسينات، عدة روابط طلابية فلسطينية، كان من أهلها رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة، التي تأسست عام 1951، ورابطة الطلاب الفلسطينيين العرب في دمشق، وأخرى في بيروت<sup>66</sup>.

وفي نهاية الخمسينات، حيث تداعت الروابط الطلابية الأربع المشار إليها، لتأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين، كانت حركة التحرر الوطني العربية في أوج انتصارها، حين تحققت الوحدة بين كل من مصر وسوريا عام 1958. وكان هذا الحدث ملهماً لقطاعات واسعة من جماهير الشعب الفلسطيني على وجه الخصوص، حيث مكنتها من التطلع بثقة إلى أمل العودة المنشودة، وفي غمرة الابتهاج العارم بتحقيق أول نموذج للوحدة العربية في تاريخ العرب الحديث، عقدت الروابط الأربع في التاسع والعشرين من

تشرين الثاني 1959 (ذكرى تقسيم فلسطين)، في عاصمة الجمهورية العربية المتحدة، المؤتمر الوطني الأول، حيث أعلن المؤتمرون عن تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين «كمنظمة طلابية تسعى لضم جميع الطلبة الفلسطينيين في الوطن العربي». وعند هذه المرحلة، يمكن ملاحظة سمتين أساسيتين، واكبنا مراحل نشأة وتطور الحركة الطلابية الفلسطينية، وهما:

1- تركز نشاط الحركة في مراحلها الأولى، أساساً، في الجامعات المصرية وجامعة القاهرة على وجه الخصوص، حيث تسلمت قيادتها عناصر فلسطينية التوجه، من خارج إطار الأحزاب والمنظمات القومية، التي كانت تستقطب معظم الفعاليات الطلابية وغير الطلابية في ذلك الوقت، وإذا ما اتخذنا رابطة الفلسطينيين في القاهرة كمقياس على هذا الصعيد، فإننا نجد أن قيادتها كانت معقودة طوال الفترة الممتدة ما بين عامي 1952 و1956، لطالب كلية الهندسة في جامعة فؤاد الأول، ومن ثم جامعة القاهرة، ألا وهو ياسر عرفات، وكان يعاون عرفات في قيادة الرابطة عدد من أقرانه، كان أبرزهم صلاح خلف. وقد شكل هذان الطالبان، مع غيرهما فيما بعد، أول منظمة سياسية فلسطينية مستقلة.

2- في ظل صعود الحركة القومية، واكتسابها جماهير واسعة، في أعقاب معركة السويس عام 1956، وإقامة الجمهورية العربية المتحدة عام 1958، صعدت إلى قيادة الاتحاد في المرحلة الثانية، عناصر فلسطينية قومية الاتجاه. وكانت هذه العناصر هي التي بادرت إلى تأسيس الاتحاد وظلت متربعة على قيادته طوال سنوات عديدة، إلى أن عادت العناصر الفلسطينية، ذات الاتجاه الأول، إلى التربع مجدداً على قيادة الاتحاد، في أعقاب صعود الحركة الوطنية الفلسطينية، وانحسار المد القومي في صفوف الجماهير الفلسطينية، إثر انطلاق الكفاح المسلح عام 1965، ثم وقوع هزيمة حزيران عام 1967. استناداً إلى هاتين الملاحظتين، فإنه يمكن القول بأن الحركة الطلابية الفلسطينية، في مرحلتها الأولى (مرحلة الروابط الطلابية)، كانت أكثر التصاقاً بهموم الواقع الفلسطيني وإفرازاته الاجتماعية والسياسية المباشرة منها في المرحلة الثانية التي بدأت مع تأسيس الاتحاد عام 1959. وانسجماً مع ذلك كله، فقد ركزت الحركة في عهدها الأول، على إرساء مفاهيم عمل فلسطينية، وتكوين شخصية مميزة، وهيئات كيانية محدودة العمق والاتساع. وفوق ذلك كله، فقد اتضح فيما بعد أن هذه المرحلة من عمر الحركة الطلابية قد أسهمت إسهاماً بعيد المدى في تشكيل النوى الأساسية لأول منظمة فلسطينية مستقلة.

ومع ذلك فقد استطاعت الحركة، في مرحلتها الثانية، أن تنجر بشكل مباشر وملمس أول منظمة كيانية علنية يمتلكها الفلسطينيون، غداة تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين. وقد كان لإنجازها الكبير هذا، الذي جاء حصيلة نضال استمر سنوات عديدة،

أكبر الأثر في فتح مجالات التطور الكياني الفلسطيني فيما بعد. فلم تنقض إلا سنوات قليلة حتى تم تأسيس الاتحاد العام لعمال فلسطين عام 1963، ومن بعده الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965، وتلى ذلك تأسيس العديد من المنظمات والاتحادات الشعبية الفلسطينية.

إلا أن المرحلة الثانية من عمر الحركة الطلابية، وبحكم طبيعة قيادتها ذات الاتجاه القومي، تأثرت بشكل كلي بمجريات تطور العلاقات الداخلية بين فصائل واتجاهات الحركة القومية العربية. ففي ظل الوحدة، استطاعت تلك القيادة، المكونة في غالبيتها من عناصر بعثية، تأسيس الاتحاد العام وظلت تتربح على قيادته طوال الفترة التالية. أما بعد انهيار الوحدة، فقد تم اسقاط رموز القيادة المؤسسة لمصلحة تيار قومي آخر، غالبيته من عناصر "حركة القوميين العرب"، ظل هو الآخر يتربح بدون منازع، على سدة الاتحاد، إلى أن انطلق الكفاح المسلح عام 1965.

وهكذا، اكتسب الاتحاد العام لطلبة فلسطين، في مختلف مراحل تطوره، أهمية خاصة، في إطار إعادة بناء المؤسسة الكيانية وتطوير الوعي الكياني الفلسطيني. فهو أول مؤسسة فلسطينية تجسد الكيان الفلسطيني بعد العام 1948، وهو إطار عمل سياسي تعدى دوره كمنظمة نقابية، حين لعب دوراً بارزاً في تعبئة وتجنيد الطاقات والفعاليات السياسية الفلسطينية، وقدم جهوداً حثيثة في مجال طرح القضية الفلسطينية على الصعيد الطلابي، وعلى صعيد الرأي العام العالمي.

وفوق ذلك كله، فقد كان لروابط الاتحاد الدور الملحوظ في تكوين حركة فتح الفلسطينية، التي أرست مفاهيم عملها الأولى عبر رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة، ومن خلال عمل عناصرها المؤسسة في صفوف الطلبة الفلسطينيين هناك. ولقد لمس ياسر عرفات ابن الحركة الطلابية الفلسطينية، وزعيم الشعب الفلسطيني بعد ذلك بسنوات، الدور المميز والخاص للاتحاد العام لطلبة فلسطين، حيث بعث برقية إلى المؤتمر الخامس للاتحاد الذي افتتح في عمان، يوم الحادي والثلاثين من تموز 1969، يقول فيها: "إن اتحاد الطلبة كان ولا يزال البؤرة الثورية التي تعلمنا منها معنى التمرد والتحدي، ومارسنا من خلالها النضال الثوري العنيد. ولاتحادكم أن يفخر بأن النواة الأولى التي فجرت ثورة شعبنا في يناير (كانون الثاني) من عام 1965 ترعرعت في رحابه واتخذت ثورتها وصلابتها من خلاله..."<sup>67</sup>. وقال عرفات في مناسبة أخرى، مخاطباً، أعضاء المجلس الإداري للاتحاد: «لقد كان طلبة فلسطين دوماً في مستوى الثورة فحين قامت منظمة التحرير الفلسطينية وقفوا بأرضية أساسية لبنائها. وحين أشعل فتيل الثورة في يناير عام 1965 كان الطلبة شعلة من شعلها... ولا أملك إلا أن أقف وقفة الاحترام والتقدير والعزة لموقفهم بعد الخامس من يونيو (حزيران) حين تركوا جامعاتهم وأتونا ليلتحقوا بالثورة ... وكان هذا عاملاً كبيراً في تصعيد ثورتنا»<sup>68</sup>.

## حركة الأرض

على الجانب الآخر، وفي المدى الزمني ذاته، برزت إلى الحياة الفلسطينية حركة سياسية، مختزنة بنض كياني مميز، واتخذت من الأرض إسماً، ومن مدلول التسمية هذه مبرر وجود. فالأرض هي الرمز والقضية، في ماضي الفلسطينيين وحاضرهم ومستقبلهم، وليس أكثر من الأرض توابعاً مع الكيانية.

ففي نيسان من عام 1959، أعلن عن قيام «حركة الأرض» بين العرب الفلسطينيين الذين ظلوا في وطنهم، بعد نكبة 1948، متمسكين بالأرض، وعرفوا فيما بعد باسم «العرب الإسرائيليين».

وبالرغم من انشغال هذه الحركة، أساساً، بالهموم الوطنية والحياتية، لواحد من تجمعات الشعب الفلسطيني الأساسية، واتخاذها شكلاً نضالياً يختلف باختلاف الواقعين، المادي والسياسي، لذلك التجمع، وعزلها لنفسها (وعزلتها) عن الحركة السياسية الناشطة بين تجمعات الشعب الفلسطيني الأخرى، انقاء لآلة البطش الإسرائيلية، فإنها كانت في كل الأحوال، جزءاً من الحركة السياسية العامة للشعب الفلسطيني، واستجابة ملموسة لحالة نهوض وطنية، عبرت عن نفسها، بأشكال عديدة، داخل فلسطين وخارجها. وفي استعراضنا هذا، لنشأة حركة الأرض، ولمجمل التطورات السياسية التي عبرتها، فإننا سنظل معنيين فقط، بالتقاط الملامح الكيانية لديها، دون الدخول إلى تقييم برنامجها، وطرائق نضالها، أو الخوض في تفاصيل الأوضاع السياسية لدى العرب في إسرائيل، حيث انطلقت هذه الحركة، ونشطت بين صفوفهم.

ففي معرض رواية حبيب قهوجي، أحد مؤسسي حركة «الأرض» للظروف التي ولدت فيها الحركة، شدد على القول بأن الأقلية العربية في إسرائيل، التي كان عددها يقارب الـ 300 ألف نسمة في ذلك الوقت، لم يكن لديها تنظيمها الخاص، أو مؤسستها السياسية المستقلة، وأن «الأرض» نشأت في وقت «لم يكن في الأرض المحتلة حركة عربية مستقلة تمثل النضال العربي». ولكن الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الذي يضم في صفوفه أغلبية عربية، هو الذي يتجاوب «مع الرغبات اليومية لعرب الأرض المحتلة وأصبح يناضل ضد الحكم العسكري ويطالب بمساواة العرب باليهود وبالكف عن مصادرة الأراضي العربية، ولكنه لم يعبر عن مطامح عرب الأرض المحتلة من وجهة نظر قومية، أي بوصفهم أقلية قومية»<sup>69</sup>.

هكذا حدد قهوجي جوهر التمايز السياسي، بين «الأرض» من جهة، والحزب الشيوعي من جهة أخرى، فبالرغم من اتفاق الطرفين على المطالب اليومية ذاتها لعرب الأرض المحتلة، فإنهما كانا مختلفين في إطار الأمان الوطني. فالحزب الشيوعي لم يكن حزب العرب في إسرائيل، بالرغم من الطابع العربي الذي يظلل صفوفه ويكسو نضاله السياسي. ولذلك، فإن الحزب لم يطرح، في ذلك الوقت على الأقل، حق الأقلية العربية في تقرير



المصير، ومن ضمن ذلك حقها في الانفصال. ومع ذلك فإن «الأرض» لم تطرح في برنامجها هذا الحق مباشرة، ولم تدع له. إلا أن طبيعة تكوينها، ونبض حركتها السياسية، كان مختزناً بذلك التطلع الوطني، الأمر الذي توضح فيما بعد.

لكن، كان الحزب الشيوعي الإسرائيلي يستقطب الأقلية العربية، ويرفع شعاراتها ضد مصادرة الأراضي، ومن أجل تحقيق المساواة وإلغاء الحكم العسكري، واستطاع الحزب أن يجد أشكالاً مختلفة، للتعاون والنضال المشترك، ضد السياسات الإسرائيلية تجاه العرب، مع مختلف العناصر والقوى الوطنية والقومية العربية، على قاعدة برنامج الحد الأدنى من الأهداف المشتركة، وكان من أبرز أشكال ذلك التعاون، قيام «الجبهة العربية» في تموز 1957، حيث تضمن برنامجها المعلن، كافة المطالب اليومية - السياسية للعرب في إسرائيل، إضافة «إلى المطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أملاكهم». إلا أنه عندما طلبت «الجبهة» من السلطات الإسرائيلية المختصة، الترخيص لها، رفضت هذه طلب الترخيص، استناداً إلى قانون عثماني يقضي بمنع تسجيل جمعيات أو أحزاب عنصرية، إشارة إلى تسميتها العربية<sup>70</sup>.

ولم تكن إسرائيل، وأجهزتها المختصة، بحاجة إلى قانون عثماني لرفض تسجيل الجبهة باسمها ذلك، لوعيتها على مدى الدلالة الكيانية، التي تشير إليها التسمية، وللصفة الأثنية لمؤسسيها، الذين كانوا من العرب الفلسطينيين فقط، إذا أن الجبهة «لم تكن إلا تجمعاً من العرب، قوميين وشيوعيين، هدفه أساساً العمل لمعالجة المشكلات الداخلية التي تواجه العرب في إسرائيل»<sup>71</sup>.

التقط دافيد بن - غوريون، رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت، مغزى دلالة التسمية، وطبيعة التكوين البشري للجبهة العربية، فقال، مخاطباً أعضاء الكنيست الإسرائيلي: «إن إقامة الجبهة العربية بهذا الاسم، كانت محاولة أولى من نوعها (التشديد من عندنا) لاستغلال الغطاء السياسي والتنظيمي للحزب الشيوعي، بحالة من تأثير معين في بعض الدوائر بين العرب. وجاءت هذه المحاولة بعد أن قرر الشطر العربي في الحزب الشيوعي بعد عام 1948م دون علم أعضاء الحزب اليهودي، التماثل علناً مع بعض الحركات العربية المعادية لدولة إسرائيل». وأضاف بن - غوريون، موضحاً رأيه، أنه «بحسب المشروع الأصلي للجبهة العربية كان على العاملين العرب في الحزب الشيوعي الإسرائيلي الوقوف على رأس المبادرين إلى إقامة حركة عربية «للتحرر القومي» (الأقواس في الأصل)، وللتغطية حاولوا إدخال بعض الوجهاء الذين ليسوا أعضاء في الحزب الشيوعي»<sup>72</sup>.

إلا أن الخلاف الذي دب في أوساط الجبهة، بين القوميين والشيوعيين، نتيجة الأحداث التي وقعت في العراق ذلك العام، وفر على السلطات الإسرائيلية إجراءاتها الانتقامية ضد الجبهة، التي كانت قد غيرت، في وقت سابق، تسميتها إلى «الجبهة الشعبية» لتجاوز

محذورات القانون العثماني، الذي سبقت الإشارة إليه. فعلى خلفية ذلك الخلاف، الذي ساد العالم العربي، بين فصائل حركة التحرر الوطني العربية، وعكس نفسه بحدة على الفلسطينيين العرب داخل إسرائيل «بدأ التفكير في إنشاء حركة قومية عربية مستقلة داخل الأراضي المحتلة». وقد دعا الجناح القومي في «الجبهة الشعبية» إلى عقد اجتماع له، في نيسان 1959، ضم بعض القوميين والنقابيين الذين لم يكونوا أعضاء في الجبهة، حيث قرر هؤلاء المبادرون إصدار بيان، يشرحون فيه آراءهم في مختلف القضايا، ويحددون فيه أهدافهم. ورأى المؤتمرون أن واجبهـم الأول يتمثل في إصدار «صحيفة مستقلة تعبر عن رأيهم في مختلف القضايا، تنشر الوعي في صفوف المواطنين العرب وتبصرهم فيما يحاك ضدهم ويراد بهم ومن ثم إقامة تنظيم سياسي تلتقي فيه القوى العربية المبعثرة لتقف صفاً واحداً في وجه كل محاولات الإذابة والتشريد. ولما كانت الأرض هي رمز الوجود العربي في البلاد، ولما كانت سياسة الحكومة تتجه إلى مصادرة ما يمتلكه العرب منها نهائياً للقضاء على أوثق رابطة تشدهم إلى وطنهم، ولما كانت المعركة الأساسية بين الحركة الصهيونية وبين حركة التحرر العربية تقوم على الأرض الفلسطينية العربية، فقد قرر المجتمعون أن يطلقوا على صحيفتهم اسم «الأرض»، رمزاً لتمسك العربي بأرضه وتعبيراً عن تصميمه على الدفاع عن وجوده في وطنه»<sup>73</sup>.

وبالفعل، أصدر أولئك المبادرون بياناً شرحوا فيه أهدافهم، ثم تقدموا إلى السلطات المختصة بطلب الحصول على ترخيص لصحيفتهم. وكان أهم ما جاء في البيان: «نحن الجناح القومي في الجبهة الشعبية الديمقراطية نعلن أننا جزء من الشعب الفلسطيني الذي هو جزء من الأمة العربية، واننا نناضل من أجل المساواة التامة بين جميع المواطنين في البلاد ومن أجل إلغاء جميع القوانين العنصرية والاضطهادية كالأحكام العسكرية ومصادرة الأراضي العربية وإرجاع اللاجئين من كان منهم خارج البلاد، أو داخلها إلى قراهم وإعادة ممتلكاتهم المصادرة إليهم». ثم طالب البيان قادة إسرائيل بانتهاج سياسة الحياد الإيجابي والتعايش السلمي، وقطع الصلة مع الحركة الصهيونية، والاعتراف بحركة القومية العربية وبقوتها المقررة في المنطقة. كما دعاهم إلى «أن يعترفوا بحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني ويعملوا على إرجاعه لوطنه بالسماح بالعودة لمن تركوا هذه البلاد بالقوة عام 1948»<sup>74</sup>.

وشرحت الصحيفة، التي أخذت تصدرها جماعة الأرض، طبيعة الأهداف التي تتوخاها، وحددت ملامح أصحابها وهوية أفكارهم السياسية. فقد حملت الأعداد الثلاثة عشر التي أصدرتها «الجماعة» تحت أسماء مختلفة، مثل «الأرض» و«شذى الأرض»، و«نداء الأرض» والتي كانت تحمل في كل مرة اسم أحد أفرادها، نقداً عنيفاً للحركة الصهيونية والسياسة الإسرائيلية، كما تضمنت دعوة صريحة، للعرب الفلسطينيين في إسرائيل « إلى أخذ زمام الأمور بأيديهم، وأكدت أن القائمين عليها «ليسوا إلا فئة من القوميين العرب

لا تختلف كثيراً عن ذلك الطراز من القوميين الذي كان منتشرًا في العالم العربي وقتها»<sup>75</sup>. وهكذا، كانت دعوة «الأرض» إلى العرب في إسرائيل لتنظيم أنفسهم بأنفسهم، انطلاقاً من وجهة نظر قومية، محاولة لكسر قيود الحركة الوطنية الفلسطينية على الجانب الآخر، وإطلاق عقالها من المهجع الذي رقدت فيه سنوات طويلة. وليس من معنى آخر، غير الذي أشرنا إليه، لدعوة العرب «إلى أخذ زمام أمورهم بأيديهم» بعد عشر سنوات لم يظهر فيها، لأسباب عديدة، تنظيم سياسي عربي مستقل في إسرائيل.

فخلال السنوات الأولى لقيام إسرائيل، لم يفكر في هذا الاتجاه سوى أفراد قليلون، بينما لم يحرز السكان العرب عامة، أي تقدم في هذا المجال، بسبب انعدام التجربة السياسية من جهة، والمراقبة الشديدة والإجراءات القمعية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية ضد الذين عملوا في هذا الاتجاه من جهة أخرى وهكذا، فإن الفئات التي أرادت القيام بنشاط سياسي معين أو التعبير عن آرائها لم تجد أمامها سوى سبيل الانضمام إلى الحزب الشيوعي أو التعاون معه، أو مع أحزاب أخرى بحسب الظروف، وقد تميز النشاط السياسي العربي «المستقل» خلال هذه الفترة، عادة، بعقد الاجتماعات أو مؤتمرات الاحتجاج ضد هذا أو ذاك من إجراءات الحكومة الإسرائيلية التي تمس العرب من حين إلى آخر، باشتراك مختلف العناصر والفئات السياسية، يهودا وعربا، وإقامة لجان متابعة لتتولى التوصيات وتنفيذها. ومع مرور الزمن، ومنذ الخمسينات، أصبح هذا النشاط مقتصرًا على العناصر القومية العربية والحزب الشيوعي الإسرائيلي، خصوصاً بعد ازدياد العلاقات بينهما وثوقاً، بينما كانت بعض الفئات اليهودية الصغيرة تؤيدهم من حين إلى آخر<sup>76</sup>.

على خلفية هذا التراث، نشأت «الأرض» في تزامن فريد في إيقاعه، بين معظم التجمعات الأساسية للشعب الفلسطيني. وبالرغم من أن أهداف «الأرض» كما عرضها برنامجها المعلن في نيسان عام 1959، كانت خاضعة لصفة النضال المطلبي اليومي، إلا أن هذه المطالب، هي في جوهرها، مطالب سياسية صرفة، بالنظر إلى طبيعة السياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية، إذ تنتظم المطالبة بوقف مصادرة الأراضي، وإلغاء الحكم العسكري، وتحقيق المساواة بين العرب واليهود، في عقد واحد، واسطته حرمان العرب من حقوقهم السياسية، وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

وبالرغم من أننا لا نجد في برنامج «الأرض» ما يشير إلى تقديم حق تقرير المصير على غيره من حقوق العرب في إسرائيل، أو إلى مركزية هذا المطلب في نضالاتها اللاحقة، إلا أن هذه المطالبة، كانت كامنة بوضوح في طبيعة تشكيل «الأرض»، وفي حيوية تحركها السياسي الذي امتد ما يقارب خمس سنوات.

وبالطبع، لا يتسع المجال هنا لعرض مختلف التطورات التي عبرت بها تجربة «الأرض»، وليست مهمتنا هنا تقييم نتائجها أو استخلاص العبر من كل ذلك. إلا ان فشل جماعة

الأرض المتكرر بالحصول على ترخيص لإصدار صحيفتها، بالرغم من نجاحها بعد لأي، في تسجيل شركة حملت اسم «شركة الأرض المحدودة»، دفع بها أخيراً إلى الحائط، حينما لجأت إلى الأمم المتحدة، في خطوة انتقامية، لفضح السياسات الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية في إسرائيل. فقد اتخذت إسرائيل من المذكرة، التي بعثت بها جماعة الأرض، في الثالث والعشرين من حزيران 1964، إلى الأمم المتحدة وشخصيات دولية عديدة، ذريعة للتشهير بالجماعة، وتلفيق التهم ضدها.

وفي خطوة، يبدو أنها كانت الأخيرة، لجأت جماعة الأرض، بعد أسبوع من ذلك التاريخ، إلى محاولة يائسة، للحصول على ترخيص بإقامة مؤسسة حزبية عربية مستقلة، ففي الثلاثين من حزيران 1964، قامت جماعة الأرض، بإعلام وزارة الداخلية الإسرائيلية، عن تأسيس «حركة الأرض» سعيًا وراء جملة من الأهداف اليومية لعرب إسرائيل، منها رفع المستوى الثقافي والصحي والاقتصادي، وتحقيق المساواة و«إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية» باعتبارها وحدة لا تتجزأ، يتفق مع رغبات الشعب العربي الفلسطيني، ويتجاوز مع مصالحه وأمانه، ويعيد له كيانه ويضمن حقوقه التامة والمشروعة واعتباره صاحب الحق الأول في تقرير مصيره بنفسه في نطاق الأمان العليا للأمة العربية»<sup>77</sup>. إلا أن الحركة لم تحصل على الترخيص من قبل السلطات المختصة، ولم تمض سوى أيام قليلة، حتى بعث حاكم لواء حيفا برسالة إلى مؤسسي «الأرض»، أعلمهم فيها بمنع إقامة الحركة التي قصد منها «المس بكيان دولة إسرائيل وسلامتها»<sup>78</sup>.

ومع أن مؤسسي الأرض، تعرضوا بعد ذلك، للتوقيف والمطاردة والمحاکمة عدة مرات، إلا أن مثابرتهم الدؤوبة على تركيز موقع نضالي لهم، في إطار «الشرعية الإسرائيلية»، جعلهم يقدمون، بعد نحو عام من ذلك، على محاولة فاشلة أخرى، عندما تقدموا لترشيح أنفسهم، لانتخابات الكنيست عام 1965، تحت اسم «قائمة الاشتراكيين». وبذلك انتهت حركة الأرض عام 1965 تنظيمًا ماديًا ملموسًا وبقيت أفكاراً ورموزاً<sup>79</sup>.

وبانتهاء تجربة «الأرض»، بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، كان نهوض المؤسسة السياسية الفلسطينية قد اكتمل على الجانب الآخر، بين تجمعات الشعب الفلسطيني في المنفى، ومع أن هذه التجربة كانت في معزل تنظيمي عن شقيقاتها الأخريات، إلا أنها كانت، وفي المدى الزمني ذاته، جزءاً من الحركة السياسية الناهضة للشعب الفلسطيني. وبالرغم من الفشل المتكرر في تجربة «الأرض» «السياسية»، فإنها أسهمت بفعالية ملموسة، في إعادة تأسيس الوعي الكياني الفلسطيني لدى أحد تجمعات الفلسطينيين المهمة. وقد ظهر ذلك جلياً بعد سنوات قليلة، حينما اتضح «أن السيرة الشخصية لعدد غير قليل ممن لهم علاقة، بصورة أو بأخرى (بالنشاط الفدائي) تشير إلى علاقات بجماعة «الأرض» قبل حرب الأيام الستة»<sup>80</sup>.

ويسجل تاريخ التطور الكياني لدى الشعب الفلسطيني، بأن حركة الأرض كانت في

طلیعة المنظمات السیاسیة للفلسطینیین، الی أکدت بصورة خاصة علی ضرورة إقامة دولة عربیة فلسطینیة»<sup>81</sup>. وقد أكد علی مرکزیة هذا الهدف فی «الأرض» منصور کردوش، أحد القادة المؤسسين، حین ذکر أن «العرب فی إسرائيل، حقاً، لیسوا أمة، ولكنهم، قطعاً ودون جدل، جزء من أمة کبیرة، فعرب هذا البلد كانوا وسیقون دائماً جزءاً من الشعب العربی الفلسطینی الی یشكل جزءاً لا یتجزأ من العالم العربی ... ولكن حقهم الشرعی فی إقامة دولة عربیة فلسطینیة سلب منهم بالقوة»<sup>82</sup>. کان کردوش قد أكد علی هذا المعنی، بالعبارات ذاتها، فی وقت سابق، عبر مقابلة مع مجلة «هاعولام هازیه» الإسرائیلیة، حین قال أنه إذا کان للیهود حق فی إقامة دولة مستقلة» فللشعب الفلسطینی أيضاً حق فی إقامة دولة مستقلة ... إننا نعيش ضمن حدود هدنة ... ولا یجب أن نقرر أن کل عربی یعيش فی هذه المنطقة هو إسرائیلی». ثم أضاف کردوش قائلاً: «أن ما هو موجود لیس خط حدود هبط من السماء. ومن الممكن تعدیله إلى هنا أو إلى هناك»<sup>83</sup>.

### فوج التحریر الفلسطینی

بعد سقوط النظام الملكي فی العراق عام 1958، بفترة وجیزة، حدث خلاف علنی وحاد بین جمال عبد الناصر، الی کان یقود المعركة القومیة، ویصنع أول وحدة بین قطریین عربیین فی التاریخ الحدیث، وبن عبد الکریم قاسم الزعیم العراقی الراحل. وفی تلك الأثناء، نقل الحاج أمین الحسینی رئیس هیئة العربیة العلیا، مقر إقامته من القاهرة، فی ظل انباء مفادها وقوع خلاف بینة وبن عبد الناصر.

علی هدی هذین الحدیثین، یمکن فهم ظاهرة نشوء «فوج التحریر الفلسطینی» فی العراق، فی آذار 1960، فی الوقت الی کان فیها الجامعة العربیة تحاول، بمبادرة من عبد الناصر، إعادة بعث الکیان الفلسطینی، وفی وقت کان فیها حكومة الوحدة، المصریة - السوریة، تقیم منظمة جماهیریة فلسطینیة، عرفت باسم «الاتحاد القومي العربی الفلسطینی»، تشمل الفلسطینیین فی مصر وسوریا وقطاع غزة.

ففی حزیران من عام 1959، کان عبد الکریم قاسم قد دعا إلى تشکیل فوج عسکری من الفلسطینیین المقیمین فی العراق، أطلق علیه اسم «فوج التحریر». «وخلال الأشهر الأربعة الأولى من تشکیل الفوج انضم إليه هو نحو 300 جندی و50 ضابطاً من الفلسطینیین. ونسبة کبیرة من هؤلاء الضباط كانوا من قطاع غزة»<sup>84</sup>.

وتشیر المعلومات المستقاة من مقابلات شخصیة أجراها الباحث، إلى أن هذا «الفوج» قد تشكل علی یدی الحكومة العراقیة، برعاية كاملة من جانب هیئة العربیة العلیا. فقد نظمت «الهیئة» تطوع والتحاق معظم ضباط «الفوج» والتحاقهم بالمعاهد العسکریة العراقیة، ونشطت مکاتبتها ورسالتها، علی وجه الخصوص، بین الفلسطینیین فی لبنان ودول الخلیج، إضافة إلى العراق. ولذلك فقد جاء معظم ضباط «الفوج» من فلسطینیی قطاع

غزة العاملين في دول الخليج، ومن فلسطينيين لبنان والعراق، وعدد قليل من الأردن. أما جنود «الفوج» فقد كانوا جميعاً من فلسطينيين العراق.

وتبرز السيرة الشخصية لبعض ضباط فوج التحرير، الذين استطاع الباحث مقابلتهم، المناخ السياسي الذي كان يعيشه الفلسطينيون في تلك الأثناء، وتدلل على اختبار حالة وعي بالفلسطينية أخذت تعبر عن نفسها في شتى الاتجاهات، إذ يذكر، مثلاً، مصطفى ديب أسعد خليل (أبو طعان)، أحد ضباط الدفعة الثالثة من فوج التحرير الفلسطيني<sup>85</sup>. والذي يحمل الآن رتبة مقدم، ويشغل منصب قائد «الكفاح المسلح الفلسطيني» في لبنان، أنه حينما كان طالباً في المدرسة الثانوية في مدينة طرابلس اللبنانية، صدر في أواخر الخمسينات قرار يقضي بأن يطبق على طلاب المدارس الثانوية قانون التدريب العسكري الإلزامي، وذلك لمدة يوم أو يومين خلال الشهر الواحد. إلا أن هذا الطالب فوجي، مع غيره من زملائه الفلسطينيين في المدرسة، أنهم مستثنون من هذا القانون، مما دفعهم إلى تشكيل وفد عنهم، لمقابلة القائد العسكري لمنطقة شمال لبنان، حيث مدرستهم، وذلك لكي يطالبوه بأن يسري عليهم ما يسري على زملائهم اللبنانيين، فيما يتعلق بموضوع التدريب العسكري. غير أن مفاجأة هؤلاء الطلاب كانت كبيرة، عندما حقرهم القائد العسكري لطلبهم هذا.

ويبدو أن هذا الحادثة ظلت تعمل في وجدان الطالب فيما بعد، فما أن تخرج من مدرسته وذهب ليعمل مدرساً في أحد مدارس منطقة عكار اللبنانية، حتى وصلته الدعوة إلى الالتحاق «بالفوج»، عن طريق نشاط الهيئة العربية العليا، الأمر الذي دفعه إلى ترك التدريس على أمل الالتحاق «بالفوج» في العراق.

غير أن طريق الفلسطيني المقيم في لبنان باتجاه الأراضي العراقية لم تكن سهلة. فما أن تقدم أبو طعان بطلب الالتحاق، وأجرى الفحوص الطبية اللازمة عن طريق أحد أطباء الهيئة العربية العليا، من العاملين في «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين»، حتى علم بذلك جهاز الشعبة الثانية في الجيش اللبناني، الأمر الذي سبب مضايقات، لم يذللها إلا تدخل «الهيئة»، التي استطاعت استصدار جواز مرور لحوالي اثني عشر طالباً فلسطينياً من المقيمين في لبنان. ويذكر أبو طعان واقعة بالغة الدلالة، حين أكد أن ثمن الحصول على جوازات المرور إلى بغداد عبر الأراضي السورية، كان توقيع تعهد من قبل هؤلاء الطلاب، بعدم العودة بتاتاً إلى الأراضي اللبنانية.

وبالفعل، سافر اثنا عشر فلسطينياً من لبنان، بعد توقيعهم التعهد إلى دمشق في أواخر العام 1961، حيث التقوا هناك عشرة طلاب آخرين، كلهم إما من فلسطيني قطاع غزة العاملين في سوريا، التي كانت تعيش عهد الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة، وإما من الأردن.

ويشير أبو طعان إلى واقعة صك عدم العودة إلى لبنان، مرة أخرى، حينما يذكر أن

زوجته التي التحقت به العام 1963، أجبرت على التوقيع على صك مماثل مقابل السماح لها بالالتحاق بزوجها.

وفي إطار معلوماته حول تركيبة ضباط «الفوج»، يذكر أبو طعان أن أعلى نسبة من هؤلاء الضباط، كانت من أبناء قطاع غزة، ثم تليهم النسبة من العراق ثم لبنان. وكان المتطوعون من أبناء القطاع يعملون كمدرسين في العراق ودول الخليج، أو من الذين يخرجون من غزة تحت ستار البحث عن عمل في الدول العربية.

ويذكر المرجع الوحيد، الذي أمكن التوصل إليه، حول إنشاء وتكوين الفوج الفلسطيني، أن دافع المتطوعين للالتحاق بهذا «الفوج» كان «ظنهم أنه سيكون نواة لحركة مسلحة فلسطينية تأخذ دوراً طليعياً في معركة التحرير». «غير أن الأيام القادمة خيبت ظنهم. ففي عهد قاسم لم تزد مهمات الفوج عن اثنتين: الاستعراضات أثناء زيارات الوفود العربية إلى العراق. والتدريب المتكرر المعاد في معسكر الرشيد القريب من بغداد. لذا فلا عجب إذا توقف سيل المتطوعين من الجنود وأخذوا ينسلخون منه تدريجياً، على الرغم من تكاثر عدد الضباط الذي وصل عام 1963 إلى 150 ضابطاً، مع أن الملاك الاعتيادي للفوج هو 32 ضابطاً فقط<sup>86</sup> وأوضح المصدر في إشارة تعبر، مرة أخرى، عن دلالة خاصة أن قيادة «الفوج» كانت دائماً في عهدة أحد الضباط العراقيين. وكذلك كان مساعد قائد «الفوج» وقادة السرايا. «ولم يصل ضابط فلسطيني في الفوج إلى رتبة أعلى من رتبة ملازم»<sup>87</sup>.

وهكذا ظل «الفوج» محاولة عربية جزئية، لإبراز كيانية فلسطينية مبتورة وناقصة الأهلية، إلى الحد الذي لم تترك معه، طوال سنوات وجودها، أي ملمح كيان استقلالي للفلسطينيين. فقد تمت المحاولة تحت الرعاية الرسمية، وظلت في كنفها، محكومة بكل السمات الخاصة للحكم العراقي في ذلك العهد، الأمر الذي عزلها عن التفاعلات المحتملة مع التجمعات الفلسطينية الأساسية. ومما كرس هامشية تلك المحاولة محدودية التجمع الفلسطيني في العراق، الذي لم يكن عدد أفرادها يزيد آنذاك، عن الاثني عشر ألف نسمة.

«وبانقلاب 8 شباط (14 رمضان) 1963، الذي أطاح بحكم عبد الكريم قاسم، وضعت وزارة الدفاع العراقية ثلاثية خيارات امام ضباط الفوج: التسريح، النقل إلى الوحدات العراقية، البقاء في الفوج. ثم في عام 1964 الحق الفوج بالوحدات العسكرية العراقية العاملة في شمال العراق، حيث كانت الحركة الكردية المسلحة بقيادة الملا مصطفى البرزاني مستعرة، وأعطى مهمات قتالية في تلك المنطقة، وأبدل اسمه من فوج التحرير إلى «الفوج الأول - اللواء 65 المستقل» وعلى أثر ذلك طلب قسم كبير من الجنود تسريحهم، وتم ذلك بالفعل. وقد استمر ضباط الفوج في الجيش العراقي حتى تشكيل جيش التحرير الفلسطيني، إذ التحق عدد كبير منهم بالعمل فيه»<sup>88</sup>. (انظر أيضاً شهادة عبد

الفتاح رمضان، أحد ضباط الدفعة الثانية في فوج التحرير الفلسطيني، في الملحق رقم 4).

### الاتحاد القومي العربي الفلسطيني.

إذا كان العراق هو موطن «فوج التحرير الفلسطيني»، فإن قطاع غزة هو موطن «الاتحاد القومي العربي الفلسطيني». وإذا كانت تجربة «الفوج» قد تمت على يد الحكومة العراقية، فإن «الاتحاد» الذي بدأ تشكيله عام 1958 قد جاء نتيجة تجدد حركة الانبعاث الفلسطينية بعد العام 1956م، ولم يزد دور الحكومة المصرية فيه عن عملية التصديق على هذه الصيغة، وفتح الطريق أمامها.

فبعد تولي الإدارة المصرية لشؤون قطاع غزة عام 1948، نشطت من جديد حركة إقامة النقابات المهنية المختلفة (المحامون، الأطباء، المهندسون)، والنوادي الثقافية والاجتماعية والرياضية، التي حملت جميعها اسم فلسطين. وقد ساعد على اضطراد هذه الحركة واتساعها، عدم ووقوف الإدارة المصرية، بالرغم من بعض سلبياتها العديدة، في وجه هذه النزعة إلى الفلسطينية، وذلك لانتفاء نزعتي الضم والإلحاق في سياسة مصر الفلسطينية، فمنذ أن وضعت الحكومة المصرية يدها على قطاع غزة، بقي القضاء والقانون المدني والقوانين الأخرى، التي كانت سائدة في عهد حكومة الانتداب، سارية في قطاع غزة، ولم تجر على هذه القوانين أية تعديلات، إلا فيما يتعلق بقرارات الحكم العسكري وبعض التعديلات في قانون الجزاء، وذلك لكي تتماشى مع قانون الجزاء المصري. فعلى سبيل المثال بقي قانون الشرطة قائماً بدون أية تعديلات، وكذلك قوانين الهجرة والجوازات والجمارك وغيرها، بحيث بقي وضع قطاع غزة بمثابة فلسطين الصغيرة، باستثناء حلول مندوب مصري بدل السكرتير البريطاني في الإدارة الفلسطينية هذه.

على هذه الأرضية، أبرزت صدمة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام 1956، الحاجة إلى إيجاد صيغة سياسية فلسطينية جامعة على مستوى القطاع، يفوق أدائها وتعبيراتها أداء وتعبيرات حركة النوادي والنقابات في مرحلة ما قبل الاحتلال، خاصة وأن تجربة المقاومة القصيرة أفرزت تشكيلات سياسية وعسكرية، انقطعت كلياً إلى مقاومة الاحتلال ورفضه. وكان من أبرز تلك التشكيلات «الجبهة الوطنية» و«المنظمة الشعبية»، اللتين حافظتا على بقائهما بعد الانسحاب الإسرائيلي، وعملت على اتساعهما بقوى سياسية جديدة.

إذن، بدأ التطلع، في مرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي، إلى حياة سياسية جديدة، تتسم بمزيد من الحريات الديمقراطية، ومن ضمنها حريات العمل السياسي والنقابي والنشر والتعبير، وفي الوقت ذاته افعمت الآمال الفلسطينية، وخاصة في قطاع غزة، بقيام الجمهورية العربية المتحدة في أوائل العام 1958، مما ضاعف التحرك لإيجاد صيغة سياسية فلسطينية فاعلة، توازي، على صعيد قطاع غزة، حجم العمل الوحدوي الملحق.



بنتيجة هذا كله، شهدت الحياة السياسية في قطاع غزة، تطوراً جديداً وكبيراً، حين تم تشكيل أول مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي، وصدر دستور للقطاع، وذلك عام 1958، وبالرغم من أن أعضاء المجلس التشريعي كانوا معينين، وكان الحاكم الإداري المصري هو رئيس المجلس، وبالرغم من أن أعضاء المجلس التنفيذي كانوا بدورهم معينين وأعضاء طبيعيين في المجلس التشريعي، وغالبيتهم من ضباط الإدارة المصرية، فلقد مثل قيام سلطتين - تشريعية وتنفيذية - متنفساً سياسياً مهماً، لواحد من التجمعات الفلسطينية، التي منعت، على مدى عشر سنوات سابقة، من ممارسة أي شكل من أشكال الحياة السياسية العلنية.

وتزامن قيام المجلس التشريعي مع قيام صيغة تنظيم شعبي سياسي واسع، عرف منذ ذلك التاريخ باسم «الاتحاد القومي العربي الفلسطيني». وقد روى جمال الصوراني، عضو المجلس التنفيذي «للاتحاد» في ذلك الوقت، في مقابلة خاصة، أنه في نطاق الاستجابة المصرية لضغوطات سكان قطاع غزة باتجاه إيجاد تعبير سياسي فلسطيني شامل، جرى لقاء بين عدد من سكان القطاع مع كمال رفعت، أحد أبرز رجالات العهد الناصري في مصر، اتفق في نهايته على الدعوة إلى اجتماع واسع، تبحث فيه مسألة كيفية إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه. وبنتيجة ذلك، عقد في القاهرة، عام 1958، لقاء فلسطيني ضم عدداً من الشخصيات الفلسطينية، حضره كمال رفعت وكل من الحاج أمين الحسيني رئيس «الهيئة العربية العليا»، وأحمد حلمي باشا رئيس «حكومة عموم فلسطين»، وعدد من أبناء قطاع غزة، وغيرهم من الفلسطينيين المقيمين في مصر وسوريا، نجم عنه تشكيل لجنة تحضيرية مهمتها الإعداد لقيام تنظيم فلسطيني، على غرار «الاتحاد القومي العربي»، الذي شكل في كل من اقليمي الجمهورية العربية المتحدة، بعد حل الأحزاب السياسية، خاصة في سوريا<sup>89</sup>.

ومن جهة أخرى، روى الدكتور أسامة النقيب<sup>90</sup>، أمين عام اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي العربي الفلسطيني، الذي أقيم في سوريا أوائل عام 1960، أن الحاج أمين الحسيني كان معترضاً في ذلك الوقت على التوجه الفلسطيني والمصري، نحو إقامة تنظيم فلسطيني، باعتبار أن الهيئة العربية العليا، التي يرأسها، هي التنظيم الفلسطيني المعترف به، وأن الاتجاهات الأخرى تستهدف نفس هذا التنظيم أو استبداله. وأكد كل من الدكتور النقيب وجمال الصوراني، أن اعتراض الحاج أمين على فكرة إقامة تنظيم فلسطيني، هي السبب الجوهرية الكامنة وراء مغادرته القاهرة محتجاً على سياسة مصر الفلسطينية هذه.

وقد جاءت تشكيلات الاتحاد القومي في قطاع غزة، بتنسيب من لجنة محلية خاصة، واعتماد إدارة الحاكم للأعضاء المنسبين. وهكذا أنشئ «الاتحاد» بعد أن صدر له نظام أساسي ولائحة داخلية، نظمت عمل هيئاته المختلفة، من مستوى اللجنة المحلية إلى

مستوى لجنة المنطقة إلى اللجنة التنفيذية العليا لقطاع غزة، ويؤكد جمال الصوراني أن المصريين لم يشتركوا في تعيين أي من أعضاء هذه اللجنة، وأن المهمة هذه كانت منوطة بلجنة غزية قوامها كل من منير الريس وعبد الله أبو ستة والصوراني نفسه.

عومل «الاتحاد»، بعد قيامه، كمثل شعبي لسكان قطاع غزة، ودرجت الإدارة المصرية على ذلك حيث أصبح للاتحاد ميزانية خاصة ومكاتب وموظفون وأعضاء منسبون، ثم بدأ أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد ينشطون على المستوى السياسي، خاصة وأنهم كانوا يجمعون بين صفتهم في الاتحاد وصفتهم كأعضاء مجلس تشريعي.

وكمحصلة لكل ما تقدم، بدأت الحكومة المصرية تطرح في ذلك الوقت، عن طريق جامعة الدول العربية، مسألة إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه والمحافظة على شخصيته. وكان أبرز ما حدث، على هذا الصعيد، اجتماع مجلس الجامعة العربية في بلدة شتورا اللبنانية عام 1960، والذي حضره بعض أعضاء اللجنة التنفيذية «للاتحاد» بصفة غير رسمية. وكان وفد الاتحاد مكوناً من عبد الله أبو ستة وداوود الصايغ وجمال الصوراني.

وفي عام 1960 ذاته، أعيد النظر في وضع الاتحاد القومي في قطاع غزة، حيث جرت انتخابات عامة من القاعدة إلى القمة. كما جرت في تلك الاثناء انتخابات مشابهة لهيئات الاتحاد المختلفة في الاقليمين: المصري والسوري من الجمهورية العربية المتحدة. وبذلك امتلك الفلسطينيون المشمولين بسلطة الجمهورية المتحدة، لأول مرة في تاريخهم منذ عام 1948، هيئة سياسية منتخبة، ومارسوا عبرها حق الاقتراع المباشر الذي حرّموا منه طويلاً. إلا أن هذه الهيئة السياسية - الشعبية المنتخبة لم تمارس دوراً يذكر في الحياة السياسية للفلسطينيين. ذلك أن شكلية الدور والمهام التي كانت مناطة أصلاً بهيئات الاتحاد القومي العربي في كل من مصر وسوريا، عكست نفسها على الاتحاد القومي الفلسطيني، وتركته بناء خاويًا وبغير مضامين عمل حقيقية. وفي هذا الإطار لم يزد دور «الاتحاد»، سواء في سوريا أو قطاع غزة، عن الاضطلاع ببعض الشؤون الحياتية واليومية للفلسطينيين مع السلطات الحكومية، وعن تقديم بعض الخدمات للمخيمات الفلسطينية مثل المياه والإنارة وما إلى ذلك.

كما أن هيئات «الاتحاد» التنفيذية، في كل من مصر وسوريا وقطاع غزة، لم تشهد أية علاقات تنسيقية أو عقد مؤتمرات عامة. ولم ينجم عن تشابه أدوارها صيغة تنفيذية عليا بين لجانها المتباعدة. وقد جاء انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، عام 1961، ليقضي نهائياً على تجربة «الاتحاد القومي العربي» والاتحاد القومي العربي الفلسطيني» في سوريا، دون أن تترك تجربته أية آثار ملموسة في الحياة السياسية للفلسطينيين في القطر.

وبالرغم من بقاء تجربة الاتحاد قائمة في كل من مصر وقطاع غزة، بعد وقوع

الانفصال، فإن التجربة لم تعمق في كليهما. ولم يسجل «للاتحاد» منذ ذلك الوقت أي دور سياسي ملموس، باستثناء سفر وفد عنه إلى الأمم المتحدة أواخر العام 1961، لحضور اجتماعات اللجنة السياسية التابعة للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة. وظهر الاتحاد في مناسبة أخرى، حين دعي وفد عنه لحضور المؤتمر التأسيسي لمنظمة التضامن الآسيوي - الأفريقي في القاهرة، وبقي عضواً مشاركاً في المنظمة حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

ومع قيام م. ت. ف. عام 1964، نظر إليها، قطاع غزة، على أنها التنظيم السياسي الشامل لكافة الفلسطينيين خارج النطاق الجغرافي المحدد في القطاع، الأمر الذي ينسجم مع أحد التطلعات الرئيسية للاتحاد القومي، ويلبي أحد أهدافه المركزية التي لم يتمكن من تحقيقها، ولذلك كان الترحيب عظيمًا بقيام المنظمة التي استفادت من تجربة الاتحاد القومي، ونقلت عنه تجربة اللجان التحضيرية، التي تم عبرها اختيار أعضاء المؤتمر التأسيسي والمجلس الوطني الفلسطيني الأول.

## (2) البدايات على الصعيد العربي

«كانت الجماهير الفلسطينية في قلب الحركة القومية أينما وجدت، لم تكن بعيدة عنها ولا متفرجة عليها، بل مشاركة فيها وفي محورها، ساعدها على ذلك، فوق نكبتها المباشرة، تشردها فوق كل أرض عربية وتحلل مجتمعا التقليدي بهذا التشرذ، ونشوء قوى جماهيرية متطهرة مما يشدها إلى الوراء، متطلعة فقط إلى أمام، ناشدة تحرير الأرض الفلسطينية المغتصبة، من خلال الثورة العربية. وفي أحضان هذه المرحلة ولد من جديد العمل الفدائي المنطلق من مصر والأردن وسوريا عام 1955 و1956 بتشجيع من الدول العربية نفسها وبدعم منها»<sup>91</sup>.

بهذه الكلمات القليلة، وعلى نحو يعكس تجربة وتقييم أحد القادة المؤسسين في حزب البعث العربي الاشتراكي، لخص الدكتور منيف الرزاز علاقة الفلسطينيين بالحركة القومية، التي تزامنت نهضتها الجماهيرية مع انهيار الكيان وخبو الوعي الكياني الفلسطيني فكان طبيعياً أن يجد الفلسطينيين في العروبة وأحزابها القومية، متنفسهم الوطني، وأداتهم النضالية، بعد أن «اتضح أن الطريق إلى تحرير فلسطين كان من خلال تحرير الجماهير العربية ووحدها»<sup>92</sup>.

إلا أن وقوع العدوان الإسرائيلي، بمشاركة كل من بريطانيا وفرنسا، على قطاع غزة والأراضي المصرية عام 1956، أفرز بدوره مجموعة من المعطيات السياسية مثلت، في معنى من معانيها، استجابة لغايات العدوان واشتراطاته للانسحاب من سيناء وقطاع غزة عام 1957. وإذا كان العدوان الثلاثي قد خلف في قطاع غزة، بعد رحيله، بداية وعي على الذات الفلسطينية، ونوى تأسيسية أولى، لحالة كيانية واعدة، فإنه ترك على الجانب العربي مجموعة مؤثرات، أثقلت السياسات العربية والقومية تجاه القضية الفلسطينية،

بالرغم من بعض الإنجازات القومية المؤقتة، ففي الأردن، جرى ضرب الحركة الوطنية على نحو لم تستطع معه النهوض من كبوتها لسنوات طويلة، وفي مصر، تم وقف العمل الفدائي الذي كان يراعه، قبل وقوع العدوان، عدد من ضباط الجيش المصري، وفي الوقت الذي كانت إسرائيل تحول روافد نهر الأردن، كانت الأنظمة العربية في سبيلها إلى تكريس مصادرتها لحريات جماهيرها، إما بالقمع أو بالاحتواء. وفوق ذلك كله، تم تداول قضية فلسطين منذ ذلك الوقت، كقضية لاجئين فقط، سواء على صعيد الأمم المتحدة، أو حتى على صعيد الجامعة العربية.

في إطار ذلك كله، طفت المصالح الإقليمية والقطرية على المصلحة القومية الشاملة، واشتد نزاع الدول العربية فيما بينها. وتراجعت القضية الفلسطينية، في سلم الاهتمامات والسياسات العربية، بعد أن «أصبحت فلسطين موضوعاً في منتهى الخطورة، المس به قد يعني عدواناً جديداً وتأديباً جديداً، والسلامة السلامة في تجنب الخوض جدياً في موضوعاتها»<sup>93</sup>.

وإذا كان هذا الوضع قد أدى إلى بدايات وعي فلسطيني، على دور خاص وبرنامج متميز، عما لدى فصائل حركة التحرير الوطني العربية، ومن بينها الأحزاب القومية، فإن الأخيرة هذه، قد بدأت بدورها تتحسس دوراً خاصاً للفلسطينيين في الإطار القومي الشامل، وسنحاول فيما يلي رصد الوعي القومي وتحليله باتجاه خلق أطر فلسطينية، ذات مهام محددة، ومختلفة عن البرامج الكلية للأحزاب القومية. وسنتوقف عند إسهام كل من حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، في عملية البناء الكياني الفلسطيني، باعتبارهما أوسع منظمين قوميتين على الساحة العربية، وأكثرها التصاقاً وتأثيراً بالقضية الفلسطينية، وفوق ذلك، فقد اتسعت صفوف هاتين المؤسستين القوميتين لفلسطينيين عديدين، أسهموا في نضالاتهما، وأثروا تأثيراً ملموساً، ومتفاوتاً، في ترتيب سلم الأولويات النضالية لكل منهما.

### حزب البعث

دأب حزب البعث على إصدار بيانات سياسية سنوية، إزاء القضية الفلسطينية، في مناسبات بارزة على الصعيد الفلسطيني، وهي ذكرى قرار التقسيم لعام 1947، وقيام إسرائيل في الخامس عشر من أيار 1948، ووعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني 1917، وقد اتسمت بيانات الحزب، وتصريحات قادته، ومواقف منظماته الجماهيرية، خلال السنوات العشر التالية على عام 1948، بالدعوة إلى النضال القومي ضد التخلف الاجتماعي، والتجزئة السياسية، على طريق الوحدة من أجل تحرير فلسطين، دون أن يلحظ أي دور خاص بالفلسطينيين على هذا الصعيد. وفي هذا الإطار، أصدر الحزب بياناً يوم التاسع والعشرين من تشرين الثاني 1950، في الذكرى الثالثة لتقسيم فلسطين، جاء فيه أن «استرداد فلسطين لا يتم إلا بقيام حكم شعبي ... وأن الحكم الاقطاعي

يقيد الشعب، ويساعد الصهيونية والاستعمار ... ولئن أفادت تجربة فلسطين في شيء، فهي أنها علمت كل واحد من أبناء الشعب أن خلاصه لن يكون إلا بإحداث انقلاب حقيقي في حياته يزيل طبقة الحكام المستبدين، ويفتح له الطريق إلى أهدافه وأمانه. أن الحرية التي ينشدها لن تكون إلا بالتححرر من مستغليه، والوحدة العربية التي يحن إليها لن تتحقق إلا بالقضاء على الحاكمين المتفرقين المتخاصمين ... على الشعب الذي مل الكلام أن يعمل موحداً من أجل هذه الغاية، فالنضال الشعبي في الداخل هو الجزء الهام من معركة فلسطين...»<sup>94</sup>.

وفيما يخص الذكرى السابعة والثلاثين لوعده بلفور، أصدر الحزب في دمشق، في الثاني من تشرين الثاني 1954، بياناً أكد فيه «أن الشعب العربي مطالب بالاعتناع بأن مأساة فلسطين على هولها وخطورتها ليست إلا إحدى النتائج الطبيعية لوضع المجتمع العربي القائم على الظلم والجهل والاستثمار والاستعباد، وأن الحل الوحيد لمشاكل العرب - ومن جملتها مشكلة فلسطين - هو في انطلاق الحركة الشعبية في طريق ثوري تقدمي منظم، يجرف الظلم الداخلي والخارجي في آن واحد، ويضع حياة العرب في تيار العصر الحديث والقيم الإنسانية الخالدة»<sup>95</sup>.

على هذا النسق السياسي، توالى بيانات حزب البعث ومواقفه طوال السنوات العشر التالية على وقوع نكبة 1948، تحرض العرب على واقعهم المجزأ والمتخلف، وتدعوهم إلى الإطاحة بحكامهم المرتبطين بالاستعمار، وتحثهم على النضال من أجل الوحدة على طريق تحرير فلسطين. غير أنه في الذكرى الحادية عشر لوقوع النكبة، لحظ حزب البعث، للمرة الأولى، دوراً خاصاً بالشعب الفلسطيني، في إطار المعركة، القومية الشاملة، ضد الاستعمار والتجزئة، في الخامس عشر من أيار 1959، أصدر الحزب في لبنان، حيث كان فرعه في سوريا قد حل نفسه في زمن الوحدة، بياناً طالب فيه المنظمات والحكومات الوطنية العربية «أن تزيد من جهودها لتحرير فلسطين». ويتم ذلك عن طريق «تأمين شروط حياتية كريمة للنازحين وإعدادهم المتواصل للمشاركة الجدية في النضال القومي من أجل استرجاع أرضنا وبناء مستقبلنا». وأضاف البيان مؤكداً أن «مشاركة المناضلين النازحين عن فلسطين (لاحظ التعبير. في معارك شعبنا كلها نضال قومي يساهم في زيادة انتصارات الحركة العربية التحررية ويعجل في تحضيرها لمعركة فلسطين الحاسمة»<sup>96</sup>. واعقب الحزب بيانه هذا، بيان أصدره في حزيران من العام نفسه، ندد فيه بمشروعات توطين اللاجئين واسكانهم في الدول العربية، وخص اقتراح داغ همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت، على هذا الصعيد، بهجوم شديد، ووصفه بأنه «ليس إلا صورة جديدة من مشاريع الاستعمار». إلا أن أهم ما في هذا البيان من زاوية بحثنا هذا، هو توجهه إلى الفلسطينيين، الذين خاطبهم مرة «يا أبناء شعب فلسطين» ومرة أخرى «يا رفاق العودة» ومرة ثالثة «أيها العائدون يا أبناء شعبنا»، الأمر الذي خلت منه، في

السابق، حول دور الفلسطينيين في المعركة القومية. فقد خاطب البيان الفلسطيني على وجه التحديد قائلاً: «لتكن فلسطين جزائراً الثانية وليكن إصرارنا على إعداد شباب فلسطين في نطاق جيش تحرير شعبي هو ردنا على مشروع همرشولد. إن حل قضية فلسطين لا يمكن إلا أن يكون ثورياً شاملاً. لقد أصبح من المحتم أن نبدأ تحضير هذا الحل الثوري منذ الآن. لرفع مستوى فهمنا لقضية فلسطين ونعالجها ثورياً في مستوياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، ونختار الوقت المناسب للمعركة الجديدة الحاسمة. إن هذا التحضير الجدي لحل قضية فلسطين، لا يمكن أن تؤمن به أو تؤمن عليه إلا قيادة واعية ثورية». كما دعا البيان في ختامه إلى خلق أطر كيانية فلسطينية، للمرة الأولى، معلناً: «والنازحون عن فلسطين، العائدون إليها، مدعوون لاختيار قيادة جديدة تنظم موقفهم وتسهر على مشاكلهم وتعبر عن صمودهم الاشتراكي وإصرارهم على حل قضية فلسطين بشكل ثوري والعمل لأهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية»<sup>97</sup>.

إلا أن الحزب عاد في ذكرى الخامس عشر من أيار 1960، فأكد على فهمه السابق للدور الفلسطيني، من خلال صيغ وتعابير أكثر عمومية وأقل وضوحاً، عما كان عليه في بيانيه السابقين خلال العام السابق. فقد أصدرت القيادة القومية للحزب بياناً أكدت فيه مفاهيمها السابقة حول السبيل إلى تحرير فلسطين، قائلة: «إن قضية العرب في فلسطين كانت وما تزال في أساسها هي قضية تحرير الأمة العربية من التجزئة والتخلف والظلم الاجتماعي والنظم القديمة والحكومات المتآمرة. وبعبارة موجزة هي قضية تحقيق الانقلاب على هذا الواقع الفاسد انقلاباً جذرياً شاملاً...». وحول الدور الفلسطيني على هذا الصعيد، لاحظ بيان «القيادة القومية» أن قضية فلسطين هي قضية الأمة العربية بأسرها وأن النازحين يكونون دعامة أساسية وطاقة نضالية كبرى في معركة استرجاع الجزء السليب من فلسطين وأن المصلحة القومية تقضي بأن يتقدموا الصفوف في المعركة وهذا يفرض على الحكومات العربية واجبا لا يجوز التنصل منه. وهي في ذلك تتحمل مسؤولية الدفاع عن حقوقهم وتهيئة السبل أمامهم ليستطيعوا النهوض بمسؤولياتهم النضالية والمعاشية... إن الواجب القومي يفرض على الحكومات العربية العمل الجدي المخلص لتنظيم نضال النازحين طليعة المعركة وتنمية قواهم الثورية والارتفاع بالقضية إلى مستواها القومي بعيدة عن ملاسبات السياسات القطرية وتنازعاتها». وشدد بيان «القيادة القومية» كذلك على «النضال في سبيل تنظيم كفاح عرب فلسطين وتعبئة جهودهم ضمن التعبئة القومية التحررية والارتفاع بالقضية إلى مستواها القومي الصحيح وتجنبيها منازعات وملاسبات السياسات القطرية ومناوراتها»<sup>98</sup>.

في تلك الأثناء، كانت الجمهورية العربية المتحدة قد طرحت، منذ العام 1959، على مجلس جامعة الدول العربية ضرورة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه. وبالرغم من أن مجلس الجامعة ناقش هذا الاقتراح، وأعاد مناقشته في السنوات التالية، إلا أن

الجامعة لم تتوصل إلى أية نتيجة عملية، بسبب الموقف الأردني الراض لإبراز الكيان الفلسطيني، ولتحقيق هذه الغاية، أجمع وزراء الخارجية العرب في الحادي والثلاثين من كانون الثاني 1961، في بغداد، حيث تدارسوا هذا الاقتراح، إلى جانب غيره من الموضوعات العربية، دون التوصل إلى نتيجة حاسمة.

وعبر الحوار العربي الذي كان دائراً في ذلك الوقت، حول دور الفلسطينيين ومتطلباته، في إطار المواجهة مع إسرائيل، تقدم حزب البعث بمذكرة إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بغداد<sup>99</sup>، أكد فيها على «ضرورة إطلاق حرية شعب فلسطين بتنظيم نفسه في جبهة تحرير فلسطينية، وعدم زج قضية فلسطين في السياسات الإقليمية». وقالت المذكرة، تحت بند «قضية الكيان السياسي لشعب فلسطين»، إن جماهير الشعب الفلسطيني قد «عبرت مراراً عن رغبتها الملحة في إنشاء كيان نضالي يجمع أبناء فلسطين وينظم كفاحهم لتحرير فلسطين، وينظم ويقود جهود مختلف الحكومات والمنظمات العربية الشعبية في سبيل تحرير الأرض المغتصبة».

«إلا أن بعض الحكومات العربية قد استغلت هذه الرغبة الحيوية المشروعة لأبناء فلسطين في سبيل خدمة أغراضها السياسية الخاصة فخلقت البلبلة في صفوف أبناء فلسطين والصعوبات في وجه إقامة كيان نضالي حقيقي:

«أولاً: إن مبادرة دولة أو مجموعة دول لإقامة أجهزة فلسطينية تابعة لها وأداة لدعايتها وسياساتها القطرية والعربية والدولية، عمل خطير يؤدي إلى زج قضية شعب فلسطين العربي - وقضية العرب القومية الكبرى في معارك جانبية لمصلحة حاكم أو نظام، بشكل يضعف الحماس الشعبي في مختلف الأقطار العربية لقضية فلسطين ويؤدي إلى بعثرة جهود أبناء فلسطين وإقامة خلافات مصطنعة بين قواهم الشعبية.

«ثانياً: إن السبيل السليم لإقامة كيان نضالي لشعب فلسطين هو في إطلاق الحرية لأبناء فلسطين من أجل إقامة «جبهة شعبية لتحرير فلسطين» توحد كافة العناصر الثورية بينهم وتعتمد على نقابات قوية للعمال والمهنيين والمثقفين، يسمح لأبناء فلسطين في مختلف الأقطار العربية بتأليفها بحرية. وهذه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحدها يمكن أن تحقق، بنضالها المستقل، تنظيم كفاح أبناء فلسطين في سبيل العودة وتوجيه جهود المنظمات الشعبية العربية والحكومات، أداة نضالية حقيقية لتحرير الأرض المغتصبة.

«لذلك فإن حزب البعث العربي الاشتراكي يطالب مؤتمركم باتخاذ قرارات تلزم جميع الحكومات العربية بـ:

«1- إطلاق الحريات لأبناء فلسطين المقيمين في جميع الأقطار العربية وإفساح المجال أمامهم لتنظيم صفوفهم في جبهة لتحرير فلسطين، وتقديم كافة المساعدات المادية والقانونية التي تكفل لهذه الجبهة ممارسة عملها النضالي، واعتبارها ذات اختصاص

مباشر في جميع الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.

«2- الامتناع عن استغلال قضية فلسطين في المعارك السياسية الخاصة بكل نظام حكم أو حاكم ومنع إقامة أجهزة فلسطينية تابعة فعلياً لأنظمة الحكم هذه».

لقد كانت مذكرة حزب البعث هذه أنضج التصورات المطروحة في الإطار العربي، ذلك الوقت، في سبيل إعادة القضية إلى أصحابها المباشرين. ومن المعتقد أن الثورة الجزائرية، التي كانت متوهجة في ذلك الوقت، قد الهبت الحس العربي العام بضرورة إتاحة الفرصة أمام الشعب الفلسطيني لتكرار الأمثلة الجزائرية. وكانت بيانات سابقة لحزب البعث قد طالبت، في الأعوام السابقة. بقيام «جزائر ثانية في فلسطين». أما فيما يخص انتقاد المذكرة لمبادرة بعض الدول العربية «لإقامة أجهزة فلسطينية تابعة لها»، فمن المعتقد أن المقصود بذلك هو «الفوج الفلسطيني» الذي أنشأه عبد الكريم قاسم في العراق، بتنسيق مع الهيئة العربية العليا. فقد كان سائر القوميين العرب، ومن ضمنهم حزب البعث، في خلاف شديد مع الزعيم العراقي السابق، حول سياساته الداخلية والعربية، حينما تحالف مع الحزب الشيوعي العراقي، وقام بحملاته ضد القوميين. وعلى خلفية ذلك الصدام فقط، يمكن فهم انتقاد المذكرة البعثية لتلك الأجهزة الفلسطينية.

ومنذ ذلك التاريخ، واصل حزب البعث طرح تصوره للكيان الفلسطيني وواصل الدعوة له بوضوح وتصميم ملحوظين. ففي الخامس عشر من أيار 1961، أصدر الحزب بياناً آخر، شدد فيه على «أن مقاومة العرب للمؤامرة الصهيونية الاستعمارية في فلسطين لم تكن مقاومة شعبية. وقد تجلى ذلك في حرمان الشعب العربي وخاصة أبناء فلسطين من المشاركة في المعركة وفي تجريدهم بل وفي منعهم من الدفاع عن ديارهم».

ومنذ ذلك التاريخ، واصل حزب البعث طرح تصوره للكيان الفلسطيني وواصل الدعوة له بوضوح وتصميم ملحوظين. ففي الخامس عشر من أيار 1961، أصدر الحزب بياناً آخر، شدد فيه على «أن مقاومة العرب للمؤامرة الصهيونية الاستعمارية في فلسطين لم تكن مقاومة شعبية. وقد تجلى ذلك في حرمان الشعب العربي وخاصة أبناء فلسطين من المشاركة في المعركة وفي تجريدهم بل وفي منعهم من الدفاع عن ديارهم».

كما دعا البيان إلى «تعبئة قوى النازحين في سائر الأقطار في تنظيم شعبي تتجسد فيه إرادتهم الحقيقية ويتمكنون من خلاله في المساهمة بقيادة النضال القومي سياسياً وعسكرياً لاسترجاع الوطن السليب»<sup>100</sup>.

بعد ذلك بسنوات قليلة، توصل حزب البعث إلى السلطة في كل من العراق وسوريا عام 1963. وتبع ذلك، من ناحية أخرى، إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، إثر قرار مؤتمر القمة العربي الأول، بضرورة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه. وفي هذا الإطار واصل حزب البعث، ومن موقع الفاعلية الرسمية هذه المرة، طرح تصوراته للكيان الفلسطيني، الأمر الذي سوف نعرض له بالتحليل في فصل لاحق، عند تطرقنا إلى



بحث مسألة البناء الفلسطيني، غداة قيام منظمة التحرير الفلسطينية. وبالنتيجة، فإنه يمكن القول بأن حزب البعث العربي الاشتراكي قد ساهم في نشر الوعي الفلسطيني بالكيانية، وناضل من أجل تجسيد الكيان الفلسطيني في الإطار القومي المتكامل. وقد جاء بعد مرحلة طويلة غابت فيها الفلسطينية، مؤسسة، حركة وبرنامجاً. وأهمية موقف حزب البعث هذا، أنه جاء متوافقاً مع حالة تكون جنيني بالوعي على الفلسطينية، في إطار الشعب الفلسطيني المفتت، سواء عبر الاتحاد العام لطلبة فلسطين، أو حركة الأرض أو حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، كما سبق أن أسلفنا.

### حركة القوميين العرب

بالرغم من أن «حركة القوميين العرب» تعتبر واحدة من أهم المؤسسات الحزبية العربية، وتنظيماً شديداً الشبه بحزب البعث العربي الاشتراكي، على صعيدي العقيدة والأهداف الأساسية، لكنها تميزت عن نظائرها من التنظيمات القومية بسمات فلسطينية واضحة ومركزة، سواء لجهة النشأة، أو لجهة برنامج العمل أو الغايات الأساسية. لقد قامت «الحركة» كرد فعل مباشر لأحداث العام 1948، وما سببته من آلام وتمزق شديدين في نفوس الشباب العربي، والشباب الفلسطيني على وجه الخصوص. ويدل تاريخها على أن العنصر الفلسطيني كان محور الاستقطاب الرئيسي في صفوفها، وعلى يديه تمت عملية بناء النويات التأسيسية الأولى لها، وتحت قيادته المباشرة ترعرت فروعها المختلفة، وفوق ذلك، شكل الفلسطينيون، حيث تواجدوا، المادة الرئيسية من جسم «الحركة» وصبغوا اهتماماتها بهمومهم الأساسية.

وبالرغم من أن برنامج عمل «الحركة» كان معنواً بالشعارات القومية العريضة، فقد احتلت القضية الفلسطينية، من باب أنها قضية قومية، مركز القلب في عمل الحركة ونشاطاتها، فما أن نجح روادها في إقامة حلقاتهم السرية الأولى عام 1951، حتى انصرفوا مباشرة، لمعالجة القضايا الفلسطينية. وهكذا اعلنوا، في العام 1952، عن قيام منظماتهم هذه، تحت اسم «هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل»، التي أصدرت نشرة أسبوعية اسمتها «الثأر». وكما تشير هاتان التسميتان، فإن درجة انشغال الحركة بالهوموم الفلسطينية كانت على قدر كبير من الوضوح والتركيز.

ولم تطغ أهداف الوحدة العربية والخلاص من الأنظمة العربية الحاكمة والمسؤولة عن هزيمة العام 1948، على هدف «الحركة» في العمل من أجل تحرير فلسطين، والثأر لأهلها مما حل بهم على يد إسرائيل. ويمكن القول أنه بالنظر إلى تركيز العنصر الفلسطيني في نشأة وبناء «الحركة» فإن الغايات الفلسطينية الأساسية، كانت هي الطاغية على أهدافها، ومركز اهتمامها الرئيسي والمباشر. ويكفي في هذا المجال استعادة الذكريات المريرة، التي كان يحملها الدكتور جورج حبش، وهو عمود الوسط في بناء الحركة

وملهمها التاريخي، لتأكيد النزعة الفلسطينية الكامنة، وراء هذا البناء برمته. ذلك أن حبش، وهو اللاجئ الفلسطيني من مدينة اللد، ظل يشعر بـ «الإهانة» كلما تذكر أحداث العام 1948 وظلت صورة تلك الليلة المفزعة التي غادر فيها اللد تملأ قلبه أماً وحرناً: «لقد أتى الإسرائيليون إلى اللد وأجبرونا على الفرار. إنها صورة لن تغيب عن ذهني ولا يمكن أن أنساها. ثلاثون ألف شخص يسرون... ييكون... يصرخون من الرعب... نساء يحملن الرضع على أذرعهن والأطفال يمسون بأذيالهن... الجنود الإسرائيليون يشهرون السلاح في ظهورهن... بعض الناس سقط على قارعة الطريق، وبعضهم لم ينهض ثانية. لقد كان أمراً فظيماً. ما أن ترى ذلك حتى يتغير عقلك وقلبك... فما الفائدة من معالجة الجسم المريض عندما تحدث مثل هذه الأمور؟ يجب على الإنسان أن يغير العالم، أن يعمل شيئاً ما، يجب أن يقتل إذا اقتضى الأمر. يقتل ولو أدى ذلك إلى أن نصبح بدورنا غير إنسانيين»<sup>101</sup>.

وإذا كان لهذه الذكريات أن تؤكد أمراً ما، فإنها تشير إلى مدى تأثير أحد أبرز بناه «حركة القوميين العرب» بالإثارة المادية والنفسية الناجمة عن قيام إسرائيل، فقد أكد أيضاً أحمد اليماني، أحد القادة البارزين «للحركة»<sup>102</sup>، أن حبش منذ أن كان نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية لـ «جمعية العروة الوثقى» في الجامعة الأميركية عام 1951، كان شديد الاهتمام بأوضاع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأنه كان على رأس جمعياته ينظم التبرعات العينية للاجئين في فصل الشتاء، كتعبير عن رغبته في عمل شيء ما من أجل فلسطين والفلسطينيين. وذكر اليماني، وهو آنذاك أحد النشطاء في مخيم عين الحلوة القريب من صيدا، أنه التقى حبش وجماعته في أحد مواسم الشتاء واقترح عليه تقديم تبرعاته على شكل نقدي، وذلك لاستغلالها، في إطار الفرق الكشفية المنتشرة في مدارس مخيمات اللاجئين، في مجال بناء وإعداد مقاتلين مدربين مستقبلاً. وسرعان ما تلقف حبش هذه الفكرة، ثم أخذ يقيم علاقات تنسيقية بين زملائه في الجامعة الأميركية من جهة، وبعض نشطاء المخيمات الفلسطينية من جهة أخرى. وكان هؤلاء منضوين تحت أسماء منظمات وهمية مثل «التنظيم العربي الفلسطيني» و«المنظمة العسكرية لتحرير فلسطين». ولم يمر وقت طويل حتى غدت العلاقة التنسيقية بين الطرفين علاقة تنظيمية، في إطار ما عرف منذ ذلك الوقت باسم «حركة القوميين العرب».

ومنذ ذلك الوقت أيضاً، انصب اهتمام «حركة القوميين العرب» على الاهتمام بالشؤون الحياتية للاجئين، مثل التعليم والتطبيب والتمويل وما إلى ذلك، كما اقتصر اهتمامها السياسي، على هذا الصعيد، برفض مشاريع التوطين ورفض مبدأ التعويضات وما تفرع عنها.

ومن جهة أخرى، نشطت «الحركة» في مجال بناء فروعها التنظيمية، بعد أن تخرج طلاب الجامعة الأميركية، وعاد أعضاء النويات التأسيسية الأولى إلى أقطارهم، في سوريا

والعراق والكويت والأردن على وجه الخصوص، واستمرت عملية «الحركة»، تنظيمياً، طوال السنوات التالية. وخلال تلك الفترة بدأت تلح على برامج فروع الحركة واهتماماتها، بعض القضايا ذات الطبيعة القطرية، المتصلة تماماً بالظروف السياسية والاجتماعية لكل قطر من تلك الأقطار العربية.

وفي نطاق تعدد الهموم والتحديات القطرية أمام فروع «الحركة» في الأقطار العربية، بدأ الفلسطينيون في «حركة القوميين العرب» يطرحون على أنفسهم السؤال: ما هو دور الفلسطينيين الخاص بهم في نطاق الالتزام بالعمل القومي الشامل؟ وأخذ هذا السؤال يطرح نفسه بحدّة، بعد قيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا أوائل العام 1958. بنتيجة ذلك، تشكلت من بين العناصر الفلسطينية القيادية في «الحركة» لجنة سميت «لجنة فلسطين» وذلك في العام 1958 ذاته. وقد تكونت هذه اللجنة، كما ذكر اليماني، من كل من الدكتور جورج حبش، الدكتور وديع حداد، أسامة النقيب (من فلسطيني سوريا)، زاهي قمحاوي (من فلسطيني الأردن)، أحمد اليماني وعبد الكريم حمد (من فلسطيني لبنان). وفي إطار الأبحاث والمناقشات الطويلة، خلصت هذه اللجنة إلى طرح مجموعة من التصورات هي: 1- تحرير فلسطين من خلال حرب نظامية تشترك فيها دول الجامعة العربية. 2- تحرير فلسطين من قبل الفلسطينيين أنفسهم. 3- تحرير فلسطين من خلال دولة الوحدة، أي الجمهورية العربية المتحدة. 4- تحرير فلسطين من خلال الفلسطينيين واعتماداً على دولة الوحدة.

وقد اسقطت «لجنة فلسطين»، بنتيجة أبحاثها، الخيارات الثلاثة الأولى، واعتمدت الخيار الرابع، الذي يلقي على الفلسطينيين مسؤولية طليعية وواجبات مباشرة ومهام محددة، وذلك كله بدعم الجمهورية العربية المتحدة، وقد وضع هذا الخيار موضع التنفيذ العملي، فاتصلت «اللجنة» بدولة الوحدة، وقابلت الرئيس جمال عبد الناصر في إحدى زيارته لدمشق عام 1959، وطالبته بحضور نائبه السوري عبد الحميد السراج، بتدريب الفلسطينيين وإعدادهم، وتوفير السلاح لهم. وقد وافق عبد الناصر على هذه الطلبات التي قدمت باسم «النازحون الفلسطينيون في لبنان». وبالفعل تم تدريب عدد من الفلسطينيين في سوريا، على يد بعض الضباط المتعاطفين مع «الحركة»، وموافقة الأجهزة الرسمية. وتم فيما بعد إرسال ثلاثين قطعة سلاح كدفعة أولى للمدربين، وصلت إلى الأراضي اللبنانية قبل أيام قليلة من وقوع الانفصال عام 1961.

في غضون ذلك عرفت «حركة القوميين العرب»، لأول مرة في تاريخها السياسي، تكوين جهاز فلسطيني خاص عرف باسم «إقليم فلسطين»، أسوة ببقية أقاليم «الحركة»، وذلك عام 1960. وفرز إلى كادرات هذا الإقليم الفلسطينيون المنتمون إلى «الحركة» في مختلف مناطق تواجدهم. ونظراً إلى مركزية الفلسطينيين، بشكل عام، في أجهزة وفروع «الحركة» فقد استغرقت عملية الفرز هذه وقتاً طويلاً، وذلك حتى لا تحرم

مختلف الفروع العربية من بعض أهم كادراتها وقياداتها الحركية، التي كانت تتحمل مسؤوليات تنظيمية في تلك الفروع. وهكذا كان «إقليم فلسطين» في الحركة، يضم والحالة هذه، ما عرف باسم «الساحات» الفلسطينية، التي تنتظم جميعها تحت قيادة الأقاليم الفلسطيني في الحركة، وكان من أبرز تلك الساحات، ساحة الأردن، لبنان، سوريا، الكويت، العراق ومصر.

ولم تمض مدة سنتين على تشكيل «الإقليم الفلسطيني» هذا، حتى عقد أول مؤتمر قطري فلسطيني للأعضاء الفلسطينيين في «الحركة»، وذلك في العام 1962. وقد حضر إلى هذا المؤتمر، مندوبو «الساحات» المختلفة في إقليم فلسطين، أي مندوبو ساحات الأردن ولبنان ومصر وسوريا والعراق والكويت. وقد قرر مؤتمر الإقليم هذا، في ختام أعماله، استمرار التدريب والإعداد للعمل المسلح، وتخزين السلاح، والاتصال بالسكان العرب في فلسطين المحتلة.

وهكذا يمكن القول، إن فلسطينية «حركة القوميين العرب» التي كمنت سنوات طويلة، في وجدان مؤسسيها الأوائل، قد أخذت بالإفصاح عن نفسها، وبلورة سماتها الخاصة، بتعبيرات سياسية فلسطينية ناجزة - لجنة فلسطين وإقليم فلسطين - وذلك بإيقاع زمني متوافق، مع حالة المخاض الكياني الشامل، التي كان يعيشها الفلسطينيون في ذلك الوقت، إلا أنه من الجدير بالقول، أن «حركة القوميين العرب» شأنها شأن غيرها من الأحزاب والمؤسسات العربية والفلسطينية، لحظت دورا خاصا للفلسطينيين في صفوفها، ومهام محدودة لهم، دون أن يعني ذلك تخليها عن أي من شعاراتها القومية ومفاهيمها العربية الشمولية، ودون أن تسقط في الإقليمية والانفصالية الضيقة.

### الجامعة العربية

انشغلت الجامعة العربية منذ تأسيسها بالقضية الفلسطينية، من مختلف جوانبها، وفي كافة مراحل تطورها، فقد نص «بروتوكول الإسكندرية» الذي وقعته الدول العربية، من أجل إقامة الجامعة، على أن «فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية، وأن حقوق العرب لا يمكن أن تمس من غير إضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي، وأن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية، والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين (يقصد الكتاب الأبيض لسنة 1939) هي من حقوق العرب الثابتة». وبعد قيام الجامعة عام 1945، قرر مجلسها أن يختار بنفسه مندوب فلسطين للاشتراك في أعماله. وفي أيار 1946، وعندما عقد أول مؤتمر للملوك والرؤساء العرب في نطاق الجامعة، في أنشاص، قرب القاهرة، قرر هؤلاء «أن فلسطين هي القلب في المجموعة العربية، وأن مصيرها منوط بمصير دول الجامعة كافة، وأن ما يصيب عرب فلسطين يصيب الشعوب العربية ذاتها»، كما قرر المؤتمر «أن على دول العرب وشعوبها صيانة عروبة فلسطين»<sup>103</sup>.

ومنذ ذلك الوقت، ظلت الجامعة على تماس مباشر مع القضية الفلسطينية، فأسهمت بفاعلية ملحوظة في مختلف التطورات التي شهدتها فلسطين فيما بعد. وكان لسياسات الجامعة وقراراتها الفلسطينية، منذ ذلك التاريخ، الأثر المباشر في كل ما آلت إليه الأوضاع الفلسطينية، وكان قرارها بإدخال الجيوش العربية إلى فلسطين ليلة الخامس عشر من أيار 1948، الأبرز على هذا الصعيد.

وبالرغم من أن الجامعة العربية، بقيت طوال الفترة التالية لعام 1948، تتذكر سنويا حول القضية الفلسطينية، وتصدر القرارات المتتالية بشأنها، فقد بقي الواقع السياسي الذي آلت إليه قضية فلسطين وشعبها على حاله، غير مستجيب لتوصيات الجامعة وغير متصل مع قراراتها.

وبعد انقضاء عدة سنوات، عاودت الجامعة الاهتمام بالقضية الفلسطينية، على نحو أكثر جدية من ذي قبل، حين بدأت الدعوة، عبر أروقتها، لتنظيم الشعب الفلسطيني، في العام 1959. وقد جاء توقيت هذه الدعوة التي أطلقها وفد الجمهورية العربية المتحدة لدى الجامعة، في وقت كان فيه جمال عبد الناصر يخوض معركة قومية شاملة، ويحقق نجاحات باهرة على مختلف صعداها. وبناء على مبادرة من وفد ج. ع. م.، قرر مجلس الجامعة، في التاسع من آذار 1959، الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية المتفرعة عن المجلس، بالطلب إلى الدول العربية «أن يعقد اجتماع على مستوى عال في أقرب وقت لمراجعة المراحل التي مرت بها قضية فلسطين». كما أوصى المجلس، بناء على توصية اللجنة، أن يدرس الاجتماع المقترح موضوع «إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبراز كيانه شعباً موحداً لا مجرد لاجئين، يسمع العالم صوته في المجال القومي، وعلى الصعيد الدولي بواسطة «ممثلين يختارهم»، وعلى أن تبحث في ذلك الاجتماع أيضاً مسألة «إنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية»<sup>104</sup>.

غير أن مجلس الجامعة، الذي عقد في الدورة التالية في الدار البيضاء، وعلى مستوى وزراء الخارجية، بتاريخ التاسع من أيلول 1959، لم يتوصل إلى أية نتيجة فيما يتعلق بالاقتراح الموضوع أمامه من الدورة السابقة، «لمعارضة الوفد الأردني الذي كان يرأسه هزاع المجالي»<sup>105</sup>. إلا أن المجلس عاد وبحث، في دورته التالية، موضوع إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، أوائل العام 1962، حيث توصل هذه المرة إلى نتيجة أفضل، نسبة إلى ما كان عليه الأمر في الدورة السابقة. فقد «تدارس مجلس الجامعة موضوع إعادة تنظيم الشعب العربي الفلسطيني وإبراز كيانه شعباً موحداً لا مجرد لاجئين، يسمع العالم صوته في المجال القومي وعلى الصعيد الدولي بواسطة ممثلين يختارهم. واطلع المجلس على وجهات النظر المتعلقة به. وقرر استكمال بحثه في الدورة القادمة»<sup>106</sup>.

وبعد أن توصل مجلس الجامعة إلى هذه النتيجة الملزمة له، بمتابعة بحث موضوع الكيان الفلسطيني، قرر الموافقة في التاسع من نيسان 1960، خلال دورة انعقاده التالية،

على توصية لجنة الشؤون السياسية، الخاصة بإعادة تنظيم الشعب العربي الفلسطيني، وإنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية المضيفة. وأوصى المجلس، في الوقت ذاته، بأرجاء بحث هذين الموضوعين «إلى الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة المقرر عقدها بمستوى وزراء الخارجية في يوم 30 من إبريل (نيسان) سنة 1960، كي يتابع السادة وزراء الخارجية في الموضوعين ما بدأوه في اجتماعات فبراير (شباط) سنة 1960».

ومع أن موعد انعقاد الدورة الاستثنائية قد تأخر إلى شهر آب من العام نفسه، فقد اجتمع وزراء الخارجية العرب في إطار تلك الدورة لمجلس الجامعة، في بلدة شتورا اللبنانية، حيث بحث المجتمعون موضوعي: إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإنشاء جيش فلسطيني. وقد وافقوا على ما أكدته اللجنة السياسية مجدداً من «أن الشعب الفلسطيني العربي هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين، له أن يعمل لاسترداد وطنه بمؤازرة ومشاركة الدول والشعوب العربية». كما وافق وزراء الخارجية على سلسلة من توصيات اللجنة السياسية، التي أكدت «أن على الدول العربية أن تحافظ على الشخصية الفلسطينية، وتجنب كل ما يؤدي إلى إذابة هذه الشخصية ... وكذلك تؤكد وجوب تمكين الشعب الفلسطيني من خدمة قضيته، والدفاع عن حقوقه بصورة أكثر فاعلية». وكان القرار الأبرز الذي اتخذه مجلس الجامعة في دورته هذه، على الصعيد الفلسطيني، الموافقة على توصية اللجنة السياسية، التي ارتأت «أن الظروف أصبحت أكثر ملاءمة لقيام الأمين العام بتشكيل اللجنة التي قرر المجلس تشكيلها، بجلسته المعقودة يوم 1960/2/29 وترجو أن يقوم الأمين العام بذلك، وأن تباشر اللجنة عملها فتضع مخططاً شاملاً لاسترداد فلسطين، بما في ذلك الموضوعات سالفه الذكر، وتقدم تقريرها إلى المجلس في أقرب وقت»<sup>107</sup>.

في تلك الفترة، شهدت الأوضاع السياسية العربية جملة من التغييرات الأساسية، كان في طليعتها انقسام عرى الوحدة بين مصر وسوريا، واغتيال هزاع المجالي رئيس الحكومة الأردنية الذي شارك في مؤتمر شتورا، حيث تمت الموافقة على بعث لجنة الخبراء، لدرس مسألة إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإقامة جيش فلسطين... ولذلك، فإن مجلس الجامعة الذي انعقد في مطلع نيسان 1961، وجد أن لجنة الخبراء لم تنته من أعمالها بعد، مما دفعه إلى التوصية «بتأجيل بحث الموضوع، إلى حين إتمام الدراسة التي تعدها اللجنة في شأنه»<sup>108</sup>.

واستراح مشروع بعث الكيان الفلسطيني في إدراج الجامعة العربية، نتيجة ذلك، مدة غير قصيرة، أما لجنة الخبراء التي كان قد شكلها الأمين العام للجامعة، من ممثلين عن كل من الجمهورية العربية المتحدة ولبنان والأردن والسعودية، فقد وصلت في اجتماعها الذي عقد في شهر حزيران 1961، إلى نتيجة غير منسجمة مع كافة توصيات مجلس الجامعة، وقراراته في دوراتها المتتالية منذ العام 1959، ورأت لجنة الخبراء «بدلاً من أن

تنشئ كياناً فلسطينياً جديداً أن توصي بدعم حكومة عموم فلسطين مادياً وسياسياً»<sup>109</sup>. غير أن هذه التوصية لم تحز على موافقة الممثل الأردني. لذلك واصلت لجنة الخبراء اجتماعاتها في صوفر وبحمدون وشتورا» في محاولات مستمرة لإقناع الوفد الأردني بقبول موضوع الكيان الفلسطيني، من حيث المبدأ، ولكن تلك الجهود كانت تصطدم بمعارضة قوية من الأردن»<sup>110</sup>.

وبنتيجة ذلك كله، توقف مشروع الجامعة العربية حول بعث الكيان الفلسطيني، عند حدود المعارضة الأردنية، التي أوصدت في وجهه كل فرص الاعتناق. أما لجنة الخبراء، التي واصلت عملها بالرغم من كل ذلك، فقد وافقت في تموز 1962، على أن مشروع الكيان الفلسطيني «يقوم على أساس الدعوة لمجلس وطني يمثل التجمعات الفلسطينية، تنبثق عنه جبهة وطنية لقيادة الشعب الفلسطيني، تكون لها اختصاصات عسكرية وسياسية وتنظيمية وإعلامية ومالية، وتحدد صلتها بالجامعة العربية». إلا أن اللجنة لم تستطع أن تتقدم بهذا المشروع لمجلس الجامعة، وذلك لمعارضة الوفد الأردني الحازمة.

وبقي أمر الكيان الفلسطيني معلقاً على الموافقة الأردنية، دون أن تتوصل الجامعة العربية، بعد سنوات عدة من المناقشات، إلى نتيجة عملية على هذا الصعيد، حتى موعد انعقاد الدورة الأربعين لمجلسها، في أيلول 1963. فعلى أثر وفاة أحمد حلمي عبد الباقي ممثل فلسطين لدى الجامعة، قرر المجلس اختيار مندوب آخر يتولى مقعد فلسطين الشاغر، طبقاً للملحق ميثاق الجامعة الخاص بفلسطين، وإلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من اختيار ممثليه، بحسب الميثاق.

ولم تكن تسمية المندوب الفلسطيني لمجلس الجامعة أمراً شكلياً هذه المرة، بعد سلسلة التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية، طوال السنوات القليلة السابقة، حيث كان الشعب الفلسطيني في مرحلة مخاض كيان، برزت ملامحها في ظهور عدد من التنظيمات الفلسطينية. كما أن تسمية المندوب الفلسطيني هذه المرة، أيضاً، جاءت عقب مناقشات عديدة شهدتها الجامعة العربية حول ضرورة إبراز الكيان الفلسطيني. ولذلك، كان اختيار الجامعة لأحمد الشقيري، في التاسع عشر من أيلول 1963، في ظل تلك الظروف، محطة هامة على طريق بعث الكيان الفلسطيني. فإلى جانب قرار المجلس بتعيين الشقيري مندوباً عن فلسطين، عهد إليه بتأليف وفد فلسطيني إلى الأمم المتحدة، يكون برئاسته «ليتولى الدفاع عن القضية الفلسطينية». كما عهد إليه القيام بسلسلة زيارات إلى الدول العربية، بعد انتهاء دورة الأمم المتحدة، «لبحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها والوسائل التي تؤدي إلى دفعها إلى ميدان الحركة والنشاط». وقد سجل الوفد الأردني، في متن القرار، عدم موافقة الحكومة الأردنية على ذلك، كما أبدى رئيس الوفد السعودي «عدم الموافقة على المبدأ الذي بني عليه القرار»<sup>111</sup>.

غير أن الممانعة الأردنية، لم تحل هذه المرة، دون صدور أول قرار جدى للجامعة العربية، حول بعث الكيان الفلسطيني، بعد أربع سنوات من الأخذ والرد بين الحكومات العربية. ففي الدورة الأربعين ذاتها، اتخذ مجلس الجامعة في جلسته الثانية، القرار رقم 1933 بتاريخ 1963/9/19، القاضي بموافقة المجلس على توصية اللجنة السياسية التي تنص على:

«(أ) التأكيد على أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين، وأن من حقه أن يسترد وطنه ويقرر مصيره ويمارس حقوقه الوطنية الكاملة.

(ب) التأكيد على أن الوقت قد حان ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم، وأن من واجب الدول العربية أن تتيح لهم الفرصة، وأن تمكنهم من ممارسة ذلك بالطرق الديمقراطية.

(ج) تؤيد اللجنة المبادئ العامة التي تضمنتها المذكرة العراقية، وتوصي بإحالتها مع جميع المقترحات والمذكرات المقدمة منذ عام 1959 من الدول العربية وأهل فلسطين إلى حكومات الدول الأعضاء لاستيفاء بشمول، تمهيداً لبحثها في اجتماع خاص تعقده اللجنة السياسية على مستوى وزراء الخارجية في شهر شباط (فبراير) 1964». وقد تضمن متن القرار رفض رئيس الوفد الأردني لهذه التوصية، عارضاً استبدالها بالتوصية التالية:

«التأكيد على أن الشعب العربي في فلسطين (ليس الشعب الفلسطيني) هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين، وأن تحرير فلسطين يجب أن يتم بمؤازرة ومشاركة الدول والشعوب العربية الشقيقة وبعد أن يتم تحرير فلسطين من إسرائيل يقرر أهل فلسطين (ليس شعب فلسطين) مستقبلهم السياسي وفق إرادتهم ومشيتهم»<sup>112</sup>.

وكانت مذكرة الحكومة العراقية، التي تبناها مجلس الجامعة العربية، قد تضمنت مشروعاً لإبراز الكيان الفلسطيني. وقد نشرت الحكومة العراقية مشروعها في ذلك الحين متضمناً النقاط الرئيسية التالية:<sup>113</sup>

- 1- يقسم الفلسطينيون المقيمون في كل من قطاع غزة، الضفة الغربية، سوريا، لبنان والعراق، وحيثما توافر عدد كاف من الفلسطينيين إلى دوائر انتخابية، تنتخب كل منها ممثلاً عنها.
- 2- يجتمع الممثلون الفلسطينيون في مجلس وطني فلسطيني وينتخبون حكومة فلسطين.
- 3- تقييم حكومة فلسطين علاقات سياسية مع كافة الأقطار العربية التي ستعترف بها، وتكون مهمة ممثلات هذه الحكومة تنسيق العمل مع كافة الحكومات العربية من أجل تحرير فلسطين.
- 4- توضع خطة عربية لاستعادة فلسطين، تشارك فيها الحكومة الفلسطينية وكافة الدول العربية المهتمة بتحرير فلسطين.



- 5- تتولى حكومة فلسطين وممثلوها خارج الوطن العربي، الدعوة لقضية فلسطين وتمثيل شعبها في كافة المؤتمرات والمحافل والمناسبات الدولية.
- 6- تقوم حكومة فلسطين بتأليف جيش التحرير الفلسطيني، الذي تتعهد الحكومات العربية بمسؤولية تدريبه وتسليحه، ضمن خطة تعبوية موحدة تستهدف استعادة فلسطين وتحريرها.
- 7- يكون مقرر حكومة فلسطين في أي قطر عربي تراه مناسباً، وبموافقة حكومة ذلك القطر.

وقد سبق تبني مجلس الجامعة لمذكرة الحكومة العراقية، اعتراض عبد الله الزريقات، رئيس الوفد الأردني لدى الجامعة، على إدراج المذكرة في جدول أعمال المجلس «بحجة أنه لم يتسلم صورة منها من حكومته»<sup>114</sup>. وتبعاً لذلك، فقد ساد اجتماع لجنة الشؤون السياسية، التابعة للمجلس اتجاهاً: الأول يفصل بين تمثيل الشعب الفلسطيني في الجامعة» وبين قضية إبراز الكيان الذاتي لفلسطين، بحيث يجري انتخاب ممثل لفلسطين أولاً. والاتجاه الثاني: أن قضية المعالجة الجدية لموضوع إبراز الكيان الفلسطيني وقيام الدول العربية بمنع إسرائيل من تحويل مجرى نهر الأردن، يوجبان حضور من يمثل فلسطين في جامعة الدول العربية»<sup>115</sup>.

ويبدو أن الجزائر المستقلة حديثاً، كانت من بين دول الجامعة التي تدعم الاتحاد الذي يدعو إلى بعث الكيان الفلسطيني. ولهذا، فقد حرصت جريدة الشعب الجزائرية، وقت انعقاد اللجنة السياسية، على الدعوة للكيان الفلسطيني، بقولها «إن وجود حكومة لفلسطين تمارس حقوقها المشروعة في الأجزاء الحرة من فلسطين، يمكن أن يؤدي إلى تقوية القضية العربية في الميدان الدولي»<sup>116</sup>.

وفي محاولة أخيرة من مجلس الجامعة لتذليل العقبة الأردنية، سافر الشقيري، قبل يومين من صدور قرارات الجامعة تلك إلى عمان بصحبة عبد الله الزريقات، على أن يعودوا إلى القاهرة في اليوم التالي، بهدف «اقناع الحكومة الأردنية بقبول مشروع إبراز الكيان الفلسطيني». وعندما عاد الزريقات والشقيري في اليوم التالي صرح الأخير «بأنه بالرغم من المحاولات الكثيرة التي بذلها لإقناع الأردن بسلامة موقف الجامعة العربية بالنسبة لموضوع إبراز الكيان الفلسطيني فإن موقف الحكومة الأردنية لم يتغير من هذا الموضوع»<sup>117</sup>.

إزاء ذلك كله، صدر قرار الجامعة المشار إليه، ممهداً بذلك الطريق أمام قيام منظمة التحرير الفلسطينية في العام التالي، ذلك العام الذي شهد انعقاد أول مؤتمر قمة عربية شامل، بدعوة من جمال عبد الناصر، لمواجهة مشروعات إسرائيل الخاصة بتحويل مياه نهر الأردن، فقد نصت قرارات المؤتمر على «أن يستمر السيد أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى الجامعة العربية في اتصالاته بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني بنية

الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره»<sup>118</sup>.

## الفصل الثالث

### البناء الكياني الفلسطيني

1964 – 1967

بعد سلسلة التطورات الكيانية، على المستويين الفلسطيني والعربي، طوال الفترة الماضية، شهدت أواسط الستينات مرحلة البناء الفعلي للكيان الفلسطيني، وكان قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، إيذاناً ببدء هذه المرحلة الهامة والأساسية في الحياة السياسية للشعب الفلسطيني، ونقطة الانعطاف الأهم في مسيرة البناء الكياني هذه. فالمنظمة، إلى جانب كونها المؤسسة الكيانية المعترف بها للفلسطينيين، كانت أيضاً فاتحة عهد من التطورات الكيانية في مراحل لاحقة، ومركز حاسماً في كل التطورات الكيانية، التي أخذت تعبيراتها السياسية المحددة فيما بعد، وفي كل التحولات النوعية التي طرأت على الوضعين، السياسي والقانوني للفلسطينيين، وفي كل التبدلات الجذرية الأخرى التي جرت على علاقاتهم، وفي موقعهم، بين أطراف الصراع الرئيسيين، بشكله السياسي والعسكري، بل إنه يمكن القول، أن تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية بكليته كان تاريخ النضال الكياني للشعب الفلسطيني.

ولم يكن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، في إطار الرسمية العربية وبترحيب منها، أكثر من استجابة عملية لحاله قائمة في الواقع الفلسطيني ذاته، فقد كانت كل الحقائق الحسية، القائمة آنذاك في الحياة السياسية الفلسطينية، تنذر بالبشارة الكيانية، وتشير إلى قرب انعقادها من تحت سطح رقابة الجامعة العربية. وكل ما أشرنا إليه من إرهابات كيانية، في الفصل السابق، يلوي ذراع المقولة المتسرفة، حول مركزية دور الجامعة العربية في قيام منظمة التحرير، وعاء الكيان التنظيمي وحصنه المكين.

وفي بحثنا هذا سوف نتناول منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال الرؤية الكيانية لها، في ظروف النشأة والبناء، والسياسات والأهداف التي أعلنت عنها، وفهم القوى السياسية العربية والفلسطينية لها. وسوف نتوقف، بشكل خاص، أمام فهم الرسمية الأردنية لماهية المنظمة ودورها، لما لذلك من أهمية استثنائية، في عملية البناء ومن ثم عملية الوعي الكياني الفلسطيني، طوال المرحلة الممتدة ما بين عام 1964 وحتى نهاية العام 1966.

#### (1) النشأة والبناء

لم يختتم مؤتمر القمة العربي الأول، الذي عقد في الشهر الأول من عام 1964، في القاهرة، أعماله حتى نشرت جريدة الأهرام المصرية خبراً صغيراً، جاء فيه أن أبناء

فلسطين في البلاد العربية أرسلوا برقيات إلى المؤتمر، طالبوا فيها الملوك والرؤساء العرب بأن «تترك لهم حرية العمل للقيام بالدور الطبيعي الفعال في معركة العودة»<sup>119</sup>. وبغض النظر عن صحة هذه البرقيات، فإن ما أشارت إليه «الأهرام» يعكس، عوضاً عن رغبة فلسطينية واسعة، الاتجاه الذي كان يقوده الزعيم المصري جمال عبد الناصر داخل أروقة جامعة الدول العربية، منذ عدة سنوات. ومع ذلك، فإن زحام المواقف العربية المتضادة، حول الكيان الفلسطيني، حالت دون عبد الناصر وتحقيق رغبته هذه، في أول مؤتمر قمة عربي شامل كان في ضيافته. ولذلك فإن البيان الختامي الذي أصدره المؤتمر لم يأت على ذكر الكيان الفلسطيني، بالرغم من النقاشات الواسعة التي دارت حوله، فقد جاء في البيان المطول عن أعمال القمة، أن الملوك والرؤساء العرب قرروا «أن يستمر السيد أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في اتصالاته بالدول الأعضاء بغية الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره»<sup>120</sup>. وأوضح الشقيري سبب خلو البيان الختامي من ذكر عبارة «الكيان الفلسطيني» وأن تأتي فقرة «تقرير مصيره» بعد فقرة «تحرير وطنه»<sup>121</sup>. وقد أضاف الشقيري إلى ذلك أسباباً غير مباشرة، وأقل أهمية، في ذكرياته حول تلك المرحلة من العمل العربي، بقوله أن الملوك والرؤساء العرب، الذين لم يقرروا قيام الكيان الفلسطيني، كانوا مختلفين حول معانيه وتحديداته السياسية. ففي الوقت الذي كان فيه الملك حسين، يصر على أن لا يأتي بيان القمة على ذكر الكيان الفلسطيني، كان الرئيس السوري أمين الحافظ يطالب بأن تعطى للكيان أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الوقت الذي كان فيه الملك سعود ملك العربية السعودية الأسبق، يقترح قيام حكومة فلسطينية، كان الرئيسان، الجزائري أحمد بن بلا والتونسي الحبيب بورقيبة، يقترحان قيام جبهة تحرير وطنية<sup>122</sup>.

لقد كان قرار الملوك والرؤساء العرب، في مؤتمر قمتهم الأول، لا يكاد يتجاوز مقررات مجلس الجامعة العربية واللجنة السياسية التابعة له، خلال السنوات الأربع السابقة، لدى بحثها مسألة إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه. إلا أن الحالة الموضوعية التي كانت قائمة في الحياة السياسية الفلسطينية. خارج أروقة المؤتمر، وبعيدا عن توازنها، كانت تسمح بتجاوز قرار القمة هذا، ومضي به إلى حيث لم يقرر المؤتمرون. وقد ساعد على ذلك عملية دفع سياسية عربية، كان عبد الناصر يمسك بناصيتها، باتجاه إيجاد مؤسسة فلسطينية، تكون رديفاً له في معركته على الصعيد العربي إزاء المزاييدات الكلامية، وسلاحاً سياسياً في مواجهة إسرائيل وحلفائها، الذين قالوا بعدم وجود شعب فلسطيني، وبافتعال العرب مشاكل حدودية مع جارثهم الصغيرة، ولهذا، كان التنسيق كاملاً بين الشقيري، الذي ثبتته القاهرة كمثل فلسطين في الجامعة العربية، رغم بعض الاعتراضات العربية عليه، وبين ممثلي الحكومة المصرية، في مختلف المراحل التي قطعها

الشقيري في عملية الإعداد لقيام المؤسسة الكيانية الفلسطينية. فقبل أن يبدأ الشقيري جولته المقررة، بحسب مؤتمر القمة، على العواصم العربية، اجتمع إلى الرئيس عبد الناصر وعرض عليه مشروع الكيان الفلسطيني، ومراحل الخطة العملية لإنشائه «وقد أعرب سيادة الرئيس عن تأييده وتشجيعه لجميع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الكيان الفلسطيني»<sup>123</sup>. كما اجتمع بالدكتور محمود فوزي وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، «وعرض عليه الخطوط العريضة لمشروع الكيان الفلسطيني وما يتعلق بجوانبه السياسية والعسكرية والمالية»<sup>124</sup>. وقدمت لسيادته الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية فوجدت استجابة كاملة»<sup>125</sup>. كما عززت القاهرة من جانب الشقيري حين أذنت، لأول مرة، لمندوب فلسطين في الجامعة العربية، بالتحدث في قطاع غزة، ووضعت في موضع المرجع السياسي الأعلى للفلسطينيين هناك، وفتحت له معسكرات كتائب الجيش الفلسطيني، وفوضته بإعداد قانون التدريب العسكري الإجباري لكل فلسطيني من أبناء القطاع<sup>126</sup>، وذلك كله قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وحصولها على الشرعية العربية في مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في الإسكندرية، أواخر العام 1964.

إذن، فقد تضافرت، موضوعياً، الحالة السياسية الفلسطينية، التي كانت تشهد مخاضاً كيانياً منذ سنوات، مع التوجيهات الرسمية لحكومة عبد الناصر، ذات الثقل المميز في ساحة العمل العربي، على عملية كسر قرار القمة العربية الأولى، لمصلحة قيام مؤسسة تمثيلية للشعب. وقد مكن ذلك الشقيري من تجاوز قرار القمة، كما ذكر بنفسه حيث قال: «قرار الملوك والرؤساء العرب لم يخولني إنشاء الكيان الفلسطيني إطلاقاً ... كل ما خولني إياه أن اتصل وأن أدرس بغية الوصول إلى القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني. فقد كانت مهمتي في الواقع الاتصال والدرس، ومن ثم تقديم تقرير إلى مؤتمر القمة الثاني المزمع عقده في الإسكندرية في شهر أغسطس (آب) 1964<sup>127</sup>. إلا أن الشقيري، من جهته، لم يكن ينقصه التصميم على إيجاد مؤسسة كيانية فلسطينية، ما دامت هذه العملية، في محصلتها، استجابة للواقع السياسي الفلسطيني ولتوجه الجمهورية العربية المتحدة. فعشية بدء جولته العربية المقررة، وجه الشقيري عن طريق الإذاعة، بياناً إلى الشعب الفلسطيني، في الرابع عشر من شباط 1964، قال فيه: «نحن شعب من غير كيان، وقضية من غير قيادة ... من أجل هذا علينا أن نتنادى إلى تنظيم شامل، إلى تعبئة كاملة لكافة فئات الأمة». وأضاف مؤكداً على الاتجاه الفلسطيني الذي سبق مؤتمر القمة العربية الأولى: «لقد كنا نتنادى لإنشاء الكيان الفلسطيني منذ زمان طويل فهذا قد لاح الفرصة وهي الآن أمام أعيننا وفي قبضة أيدينا. إن مؤتمر الملوك والرؤساء قد فتح الطريق أمام الشعب الفلسطيني، أمام كيان الشعب الفلسطيني». ثم عرف الكيان بأنه وسيلة لا غاية، وبأنه يعني «قيادة وطنية جماعية مناضلة قاعدته

الكبرى هي الشعب بأسره»، وبأنه «أجهزة ومعسكرات تدريب وقوات نظامية»<sup>128</sup>. وبقي الشقيري ممسكاً بالهدف المركزي، إلا وهو إنشاء الكيان الفلسطيني، خلال جولته على الدول العربية، حيث التقى كبار المسؤولين فيها. كما عقد عدة لقاءات مع التجمعات الفلسطينية فيها، ومع مختلف القوى السياسية الفلسطينية. ولهذا فقد اتخذت جولته هذه صفة الإعداد لمؤتمر فلسطيني واسع، يتم عقده قبل انعقاد مؤتمر القمة العربية الثاني، لإقرار مشروعه الكياني الذي سبق عرضه على وزير خارجية ج. م. ع. وبالفعل، فقد هيا الشقيري للمؤتمر الفلسطيني، عبر جولته تلك، حيث أخذ موافقة الملك حسين على افتتاحه في القدس، كما نال تأييد معظم المسؤولين العرب لخطته الكيانية تلك، عبر تصريحات صحافية عديدة، أكد فيها أن الكيان هذا لن يأخذ شكل حكومة، ولن يمارس أية سيادة على الأرض.

في ظل هذا المناخ، الذي كان يشيعه بريق العمل العربي الجماعي، وسياسات مؤتمرات القمة، عقد الشقيري المؤتمر القومي الفلسطيني في الرابع عشر من أيار 1964، في القدس، بحضور 350 مندوباً فلسطينياً، حيث عرض برنامجه لقيام المؤسسة الفلسطينية، التي عرفت منذ ذلك التاريخ باسم «منظمة التحرير الفلسطينية». وشرح الشقيري في خطابه الافتتاحي ما تم في جولته على الدول العربية، ثم تحدث عن الاشتقاق اللغوي لتعبير «الكيان الفلسطيني» الذي قال «إنه تعبير غريب على الحياة العربية والدولية، إنه تعبير جديد لا سابق له في تاريخ الأمم، وكل الشعوب التي كافحت لنيل حريتها لا تعرف هذا التعبير، لم يعرف تاريخ الكفاح العربي شيئاً أسمه الكيان السوري والمصري ... وواضح أن السبب في ذلك أن كل الشعوب التي ابتليت بالاستعمار بقيت مستقرة في وطنها». ثم أخذ يعرف هذا الكيان بأنه «ليس كياناً انفصالياً فنحن دعاة وحدة، ولا كياناً انعزالياً فنحن رسل تضامن وإخاء». وبعد ذلك قدم الهيكل العام للكيان في مشروعين، الأول هو الميثاق القومي، والثاني النظام الأساسي لمنظمة التحرير. وفي ظهر اليوم نفسه عقد المؤتمر جلسة عمل، انتخب الشقيري فيها رئيساً للمؤتمر، حيث أعلن بنفسه عن ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، مبيناً أن موجبات إقامتها هي الإيمان بحتمية تحرير الجزء المغتصب من فلسطين، وإصرار الشعب الفلسطيني على إنشاء كيانه وتعبئة قواه المادية والمعنوية، ثم تلا الشقيري برقية وجهها إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة يشعره فيها بقيام المنظمة<sup>129</sup>.

وهكذا انبثقت منظمة التحرير الفلسطينية، كأول مؤسسة تمثيلية جامعة للفلسطينيين، في ظل اجماع شعبي فلسطيني ملموس، وشرعية عربية واسعة. وإذا كان الاجماع الفلسطيني لم يتأكد مداه في مرحلة النشأة والبناء، فإن الشرعية العربية كانت حاسمة في تلك المرحلة من عمر المنظمة. وقد كان كسب المنظمة للموافقة الرسمية الأردنية، على وجه التحديد، نقطة الكسب الأهم من نقاط الشرعية العربية، إذ أن

الممانعة التاريخية للحكم الأردني، في وجه عملية إبراز الكيان الفلسطيني، على النطاق الرسمي، كانت هي العائق الحقيقي، وبالتالي فإن تذييلها، عبر كثير من التنازلات، كانت بداية الانطلاق الحقيقي نحو عملية بناء الكيان. وعليه، فقد كان ترحيب مؤتمر القمة العربي الثاني، الذي عقد في الإسكندرية، في أيلول 1964، بقيام منظمة التحرير «دعماً للكيان الفلسطيني وطلبة للنضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين»<sup>130</sup>، تكريساً لشرعية المنظمة على الصعيد العربي، وواحداً من المكاسب الرئيسية المهمة، التي نالها الشعب الفلسطيني في مراحل مبكرة من نضاله الكياني.

لم يكن ترحيب القمة العربية الثانية، على أهميته، بقيام المؤسسة الكيانية الفلسطينية، أكثر من اعتراف بأمر واقع، والتصديق على حقيقة قائمة بالفعل، الأمر الذي دفع ببعض الدول العربية إلى طي اعتراضاتها السابقة، وتسابقها جميعاً على تأييدها لإقامة منظمة التحرير. ولقد أوضح ذلك كله أحمد الشقيري، الذي حضر القمة الثانية بصفته رئيساً للهيئة التنفيذية للمنظمة، وليس كمندوب فلسطين، كما كان عليه الحال في القمة الأولى، حين خاطب قمة الإسكندرية بقوله: «أمامكم أيها الرؤساء كيان شعب فلسطين كحقيقة واقعة، بل أمامكم شعب فلسطين بأرواحه وأمواله نذرنا لفلسطين وتحرير فلسطين، وقد بقي على الدول العربية، الدول العربية جميعها، أن تمد شعبنا بالأسلحة البطل بكل أسباب النصر والتأييد»<sup>131</sup>.

في إطار ذلك كله، غدت منظمة التحرير الفلسطينية معنى مرادفاً لمفهوم الكيان الفلسطيني، كما أصبحت رديفاً لعملية بناء الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة، بتعبيرها الملموس المحدد، وكان قيام المنظمة، بحد ذاته، بمثابة تجذير فعلي لتداعيات الوعي الكياني، وتصليب عملي لمشاعر الانتماء إلى الفلسطينية، التي عبرت عنها المعادلة القائلة بأن منظمة التحرير الفلسطينية مساوية للشعب الفلسطيني. وهكذا نص البند الخامس من المقررات السياسية، الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني الأول، على قيام المنظمة «بتمثيل فلسطين لدى جامعة الدول العربية ومكاتب المقاطعة والأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المختلفة والمؤتمرات الرسمية والشعبية، وهي تملك وحدها حق تمثيل الفلسطينيين وتنظيمهم والنطق باسمهم»<sup>132</sup>.

وتوازت هذه الإشارة الكيانية، التي اتضحت درجة أهميتها فيما بعد، بفقرة أخرى من الميثاق القومي الفلسطيني، تشير إلى هامشية عملية التمثيل هذه، عند الحدود التي يتقاطع فيها الواقعان، السياسي والقانوني للفلسطينيين، بالأرض الفلسطينية. وقمت عملية تفريغ المحتوى التمثيلي هذا، استجابة لقيود الواقع العربي آنذاك، عندما نصت المادة الرابعة والعشرون من الميثاق، على أن المنظمة «لا تمارس أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة. وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية

ومن ناحية ثانية، شهدت الفترة التي قامت فيها منظمة التحرير الفلسطينية بدايات عمل فلسطيني مسلح، يعبر هو الآخر عن درجة أخرى من درجات نمو الوعي الذاتي الفلسطيني على كيانته الخاصة، ومنهاج خاص في العمل لتحرير فلسطين، خارج إطار الشرعية العربية التي حظيت بها المنظمة، وفي إطار مستقل عن التزاماتها العربية. كان لهذين العاملين، قيام المنظمة وبداية عمل فلسطيني مسلح، في الفترة التي سبقت حرب حزيران 1967، الاسهام الأشد أثراً في تداعي كل التطورات الكيانية اللاحقة. وامتلكت «الفلسطينية» سر اعتناقها وتبلورها، فيما بعد، على قاعدة اهم شرط من شروط وجودها واستمرارها، ونعني بذلك وجود حركة وطنية فلسطينية، ببرنامج فلسطيني خاص، وجاءت كل التطورات اللاحقة، لتعزز من مكانة الحركة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي انحياز أعرض قطاعات الشعب الفلسطيني لبرنامجها، الذي عبر عنه الميثاق الوطني الفلسطيني في دورة انعقاد المجلس الوطني الأولى.

### القوى الفلسطينية والوعي الكياني

راوحت مواقف القوى السياسية الفلسطينية المنظمة، بين معارض ومتحفظ على قيام منظمة فلسطينية جامعة. وكانت الفترة التي سبقت قيام المنظمة قد شهدت ولادة عدة تنظيمات سياسية فلسطينية. قدر عددها غسان كنفاني رئيس تحرير ملحق «فلسطين» الذي كانت تصدره جريدة المحرر اللبنانية، في ذلك الوقت، بنحو أربعين منظمة وجبهة وحركة فلسطينية، قسم منها ضم بضع مئات من الأشخاص، وقسم آخر ضم أقل من ذلك بكثير<sup>134</sup>.

وعليه، فقد كان طبيعياً أن تزخر الحياة السياسية الفلسطينية، وهي على عتبة تحول هام، بشتى المواقف والاتجاهات، الأمر الذي عكسته بيانات عدد من هذه التنظيمات، غداة صدور قرار مؤتمر القمة العربي الأول، وخلال جولة الشقيري على الدول العربية، وإبان انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، وبعده.

ومن بين كافة التنظيمات السياسية الفلسطينية هذه، احتفظت الهيئة العربية العليا لفلسطين بموقف يتسم بالثبات من قيام المنظمة. وقد عكست بيانات الهيئة وتصريحات رئيسها الحاج أمين الحسيني، مخاوف عملية كسر احتكارها «التمثيلي» للفلسطينيين، وإقامة بديل جديد لها. وبالرغم من أن الهيئة لم تكن ذات تأثير يذكر في الحياة السياسية الفلسطينية منذ زمن بعيد، فإنها كانت أشد المنظمات الفلسطينية اعتراضاً على قيام منظمة التحرير، من خلال تمسكها بضرورة إجراء انتخابات عامة للفلسطينيين، تمهيداً لاختيار ممثليهم وإقامة مؤسستهم الكيانية الجامعة.

فغداة صدور قرارات القمة العربية الأولى، رحبت الهيئة في بيان لها، بقرار المؤتمر الخاص بتنظيم الشعب الفلسطيني. كما أوضحت الهيئة أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق



ذلك هي «إنشاء الكيان الفلسطيني الشعبي الذي يجب أن ينبثق من صميم الإدارة الحرة للشعب العربي الفلسطيني على أسس ديمقراطية سليمة، بحيث يضم المنظمات والنقابات الفلسطينية والمجاهدين والعناصر العاملة في ميدان القضية وذوي الصفة التمثيلية من الفلسطينيين في جميع أنحاء البلاد العربية»<sup>135</sup>.

وفي غمرة الجولة التي كان الشقيري يقوم بها على الدول العربية، ويلتقي أثناءها بالفلسطينيين، أصدرت الهيئة بياناً آخر أكدت فيه تمسكها بمبدأ إجراء انتخابات عامة لإنشاء الكيان، معلنة أنها «موقنة أن جمهرة الشعب الفلسطيني الواعية تؤيد هذا المبدأ وترفض كل تعيين أو فرض من أية جهة». وكانت الهيئة ترد بذلك على ما كان يقوم به الشقيري من تهيئة لعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني، عبر تشكيله لجاناً تحضيرية. فقد أعربت الهيئة في بيانها المذكور عن اعتقادها أن «ليس من حقه (الشقيري) البت في موضوع إنشاء الكيان وتأليف لجنة تحضيرية يعين هو أعضائها، ولا عقد مؤتمر في شهر أيار المقبل، إذ أن ذلك كله من صميم الشؤون الفلسطينية التي للشعب الفلسطيني دون سواه الكلمة الفاصلة فيها»<sup>136</sup>.

وبعد سلسلة أخرى من البيانات المشابهة، عقد الحاج أمين الحسيني رئيس الهيئة، مؤتمراً صحافياً في بيته في بيروت، تحدث فيه عن الكيان الفلسطيني فقال أن الهيئة كانت أول من طالب الدول العربية بإنشاء الكيان الفلسطيني. وأضاف «مشروع الكيان كما قدمه السيد الشقيري يسهل تصفية قضية فلسطين، وأن أمريكا والدول الاستعمارية الأخرى تشرف على تنفيذ هذه القضية». وأكد الحاج أمين وجهة نظر الهيئة، القائلة بأن الطريقة الوحيدة لإنشاء الكيان هي إجراء انتخابات عامة تجري وفقاً للقوانين الانتخابية المعمول بها في كل بلد عربي<sup>137</sup>. وأتبع الحاج أمين مؤتمره ذلك، بأن سافر إلى دمشق، حيث اجتمع إلى المسؤولين فيها، الذين كانوا متحفزين بدورهم على الخطوات التي كان يتبناها الشقيري من أجل إقامة الكيان.

وعلى أثر انتهاء أعمال المؤتمر الوطني الفلسطيني في القدس وإذاعة قراراته، أصدرت الهيئة بياناً وصفت فيه المؤتمر بأنه «مؤامرة صهيونية استعمارية تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية»، وأن نتائجه جاءت «مصدقة لصواب وجهة نظر الهيئة وسلامة موقفها». واعتبرت الهيئة اجتماع القدس «اجتماعاً غير مشروع وباطل من أساسه ولا يمثل الشعب الفلسطيني وأهدافه بأي حال». وأعلنت عدم اعترافها بالمؤتمر وبكل ما نجم عنه من مقررات وإجراءات، وناشدت الأمة العربية ودولها التدخل فوراً للحيلولة دون فرض هذا الكيان المصطنع على الشعب العربي الفلسطيني»<sup>138</sup>.

وواصلت الهيئة حملتها على الكيان الفلسطيني المجسد بمنظمة التحرير الفلسطينية، فأذاعت قبيل عقد مؤتمر القمة العربي الثاني مشروعاً خاصاً بها لإنشاء الكيان الفلسطيني الشعبي، وذلك بحكم اضطلاعها «بواجباتها الوطنية والمسؤولية الواقعة على عاتقها،

وتلبية لمطالب الشعب العربي الفلسطيني وتحقيقاً للحاجة الماسة لقيام كيان فلسطيني شعبي سليم». وتضمن المشروع المبادئ الأساسية للكيان الفلسطيني الشعبي، وهي قائمة على اعتبار الكيان كياناً جديداً بقيادة جماعية منبثقة عن انتخابات حرة، وعلى أن يتفرغ هذا الكيان بكليته للقضية الفلسطينية، حيث يكون للشعب الفلسطيني وحده أن يقرر بعد تحرير وطنه، وباستفتاء عام، مصير وطنه ومستقبله. وتضمن المشروع أهداف هذا الكيان، واهمها تحرير فلسطين. كما تضمن تحديداً لأجهزة الكيان من قاعدة شعبية أساسية تشكل من منظمات شعبية ونقابات واتحادات ومجلس وطني منتخب هو الهيئة التشريعية التخطيطية العليا للكيان، ومكتب تنفيذي يتولى تنفيذ قراراته على أساس التفرغ التام، إلى جيش التحرير الفلسطيني بقيادة فلسطينية مستقلة ممثلة في القيادة العربية الموحدة، أما بالنسبة لتنفيذ هذا المشروع، فإن الهيئة وجدت أن المنطلق الوحيد لذلك هو أن يقوم رئيس الهيئة العربية العليا ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة، في خريف 1948، حيث «كان أهم مؤتمر فلسطيني مثل الشعب العربي الفلسطيني تمثيلاً صحيحاً، وحيث أقرت الدول العربية «بالصفة التمثيلية له»، بتأليف لجنة تحضيرية من الفلسطينيين في الدول العربية، تعاونه في توجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر فلسطيني عام يدعى إليه أعضاء المجلس الوطني المذكور، وممثلون عن المنظمات والنقابات ومخيمات اللاجئين وقيادات المجاهدين في الثورات الفلسطينية، وعن الضباط المتقاعدين، وأعضاء الوفود السياسية الفلسطينية التي ساهمت في الدفاع عن قضية فلسطين، وممثلون عن الجاليات الفلسطينية في المهاجر<sup>139</sup>.

وتبع ذلك كله، بيان آخر أصدره الحاج أمين، توجه فيه إلى مؤتمر القمة العربي الثاني بطلب عدم الاعتراف بمنظمة التحرير «بسبب الأسلوب الذي قامت على أساسه، ولأن من شأن ذلك أن يعتبر انتهاكاً لحقوق الشعب الفلسطيني وازدراءه لمطالبه ورغائبه، وتسهيلاً لمهمة تزييف إرادته وتمهيد السبيل لتصفية قضيته»<sup>140</sup>.

أما حركة القوميين العرب، فقد أصدرت مع مجموعة من المنظمات والحركات السياسية الفلسطينية، الموالية لفكر الحركة ورؤيتها السياسية، بيانات عدة، أوضحت فيها موقفها من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وعبرت من خلال ذلك، عن درجة وعيها الكياني، في تلك المرحلة من عمر التطور الكياني الفلسطيني، فلدى قيام الشقيري بجولته على البلدان العربية، حيث كان يلتقي بالتجمعات الفلسطينية، تمهيداً لعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، أصدرت حركة القوميين العرب، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، وجبهة التحرير الفلسطينية - طريق العودة، والشباب العربي الفلسطيني في لبنان، بياناً مشتركاً حول تصورهما للكيان الفلسطيني، طالبت فيه بأن يكون الكيان منبثقاً عن انتخابات حرة «تعبر عن إرادة الشعب الثورية في أن تمثل في مؤتمر وطني عام تدعو إليه لجنة تحضيرية تمثل فيها جميع المنظمات الثورية والقوى العاملة. كما

يجب أن يكون هذا الكيان مستقلاً من الناحيتين المعنوية والمادية». وطالب البيان أيضاً بتجنيد الفلسطينيين في البلدان العربية «في وحدات عسكرية نظامية»، تخضع للجهاز التنفيذي للكيان، «وأن تكون قيادتها ممثلة تمثيلاً فعلياً في القيادة العربية الموحدة»، «وأن ترتبط هذه الوحدات في تحركاتها بتلك القيادة أيضاً»<sup>141</sup>.

وكان الاتحاد العام لطلبة فلسطين، قد أصدر بياناً غداة اختتام أعمال مؤتمره العام، الذي عقد في غزة في شباط 1964، أعلن فيه أن الكيان الفلسطيني «الذي نريد هو تنظيم ثوري ديمقراطي ... ولا بد لهذا الكيان أن يستند إلى قاعدة ثورية تنظيمية تؤمن اندفاعه بالجدية والتصميم المطلوبين تحقيقاً لأهدافه». وأضاف البيان قائلاً بأنه «لا يكفي أن تكون قاعدة التمثيل للكيان عددية أو رمزية أو شكلية صرفة، بل يجب أن تعكس هذه القاعدة ... القوى النضالية المنظمة في مؤسسات ثورية مختلفة، من اتحادات ونقابات وجهات وحركات طلابية وعمالية وجماهيرية وغيرها، بحيث تلعب هذه العناصر دورها اللائق بمستوى الأحداث، وتواجه المستقبل وتحدياته بذهنية ديناميكية واعية جديدة، تنفض عن النضال الفلسطيني سمات الزعامات المتوارثة». وطالب البيان كذلك بأن تتوافر لهذا الكيان ميزات خاصة تؤمن له ظروف العمل المناسب، ومن بينها أن تكون له «صفة ذاتية مستقلة، تستوي على الصعيد الرمزي المعنوي بالصفة التي تتمتع بها الكيانات السياسية العربية الأخرى، فتكون بالتالي لفروع الكيان في البلاد العربية الحصانة الدبلوماسية التي تضمن للموظفين الحد الأدنى من الحرية للقيام بأعباء ووظائفهم». وشارك بيان الاتحاد بيان حركة القوميين العرب في اشتراطاتها الأخرى لقيام الكيان بواجباته النضالية<sup>142</sup>.

وبعد صدور قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الأول، أصدرت حركة القوميين العرب بياناً منفصلاً، حول المؤتمر ووليدته منظمة التحرير الفلسطينية، ذكرت فيه بالموقف الإيجابي للعناصر والقوى الفلسطينية إزاء قرار مؤتمر القمة العربي الخاص بالكيان الفلسطيني. وأعلن البيان أن هذه القوى عملت على توفير الأسباب التي تعزز الكيان وتجعل منه كياناً جدياً «محاولة بذلك اسناد الشقيري أمام الضغوط العديدة التي يتعرض لها من الرجعية، التي لا تريد من الكيان أن يكون أكثر من كيان شكلي يجهض العمل الثوري الحقيقي الفلسطيني». وأضاف البيان، معدداً تنازلات الشقيري أمام الضغوط العربية، بقوله أن مؤتمر القدس «جاء ليبرز تماماً الصورة العاجزة التي كان لا بد أن ينتهي إليها الرضوخ المتواصل للقوى الرجعية والالتجاء إلى الحلول الوسط والعمل على تفتيت وضرب وعزل التجمع الثوري». وذكر البيان بضغوطات الحكومة الأردنية على المؤتمر وحمل الشقيري مسؤولية ذلك لقبوله بعقد المؤتمر في مدينة القدس. وأضاف بيان القوميين العرب قائلاً: لقد «لفلفت بصورة فاضحة كل التوصيات التي طالبت بتنظيم عسكري واضح وفعال وطويت كل المحاولات التي بذلت لإخراج

منظمة تحرير ذات وجود حقيقي منظم معتمد على الجماهير»، وقد أدى كل ذلك «إلى قيام منظمة لا علاقة لها بالجماهير، وإلى إلغاء قاعدة لا يمكن لمنظمة تحرير حقيقية أن تقوم بدونها، وهي قاعدة التنظيم العسكري، وإلى الحيلولة دون إنشاء مجلس وطني قابل عملياً للمناقشة والتخطيط والتقارير والمراقبة، وإلى تأليف لجنة تنفيذية لا تمثل الجماهير بل تعين من عناصر لا يحكم قدرتها الفعلية على العمل إلا الشقيري». وأضاف البيان أيضاً أن مثل هذه المنظمة «مستحيلة عملياً»، لأن هناك دلائل واضحة تشير إلى اعتزام الشقيري «مواصلة عزل المنظمات الثورية التي أخذت على عاتقها في السنوات الـ 16 الماضية، العمل في صفوف الفلسطينيين تنظيمياً وثقافياً وإعداداً»<sup>143</sup>.

كما أصدر، في الوقت ذاته، الاتحاد العام لطلبة فلسطين بياناً هاجم فيه مشروع الشقيري، ووصفه بأنه «أعد بوحى عقلية مساومة حاولت أن تشق طريقها للعمل في ظل رضاء قوى لا يهتمها من أمر فلسطين شيء». كما هاجم البيان الشعارات «الخطيرة» التي انبثقت عن مؤتمر القدس، ومنها «احصل على ما تستطيع ثم أعمل للحصول على الباقي» وكيف أن الخضوع «لهذا المنطق يجعلنا نرضى بالهياكل الشكلية التي وجدت لعرب فلسطين بعد النكبة، ونقبل بالزعامات التقليدية التي كانت موجودة على المسرح». وأخذ البيان على المؤتمر فشله في خلق منظمة قائمة على قاعدة شعبية منظمة، وقيادة جماعية، وخطة لبناء الجيش الفلسطيني<sup>144</sup>.

وعشية انعقاد مؤتمر القدس، صدر أيضاً عن «المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحد»، بيان يحدد المبادئ الأساسية للحركات السياسية الفلسطينية الممثلة فيه وهي: جبهة التحرير الفلسطينية (ج. ت. ف)، الجبهة الثورية لتحرير فلسطين، جبهة التحرير الوطني الفلسطينية، كتل الفدائيين المستقلين، جبهة التحرير العربية لفلسطين والمنظمة القومية للتحرير. وقد تضمنت هذه المبادئ النص على عروبة فلسطين ووجود الشعب الفلسطيني. كما طالبت بتحرير الأرض، وأكدت أن ذلك واجب الأمة العربية كلها وفي طليعتها شعب فلسطين، «وأن العمل الثوري الفلسطيني للتحرير كيان للقضية وليس نزعة إقليمية». وذكر البيان «أن المكتب السياسي يضم ممثلاً واحداً عن كل حركة من الحركات المشتركة فيه، التي «تعتمد على تجربتها الثورية الصامتة»، وكانت قد نمت سراً وسط الخيام السوداء» وتمرس على العمل الكفاحي الصامت بخطاه الهادفة المحددة». وجاء في البيان أيضاً «أنه لم يقصد من إنشاء هذا المكتب السياسي الوقوف في وجه ما يقوم به الشقيري من محاولات لبناء كيان فلسطيني، ثوري فعال، إيماناً منه بأن كياناً رسمياً يقوم على اتصالات فردية لن ينجح إذا تم معزل عن المنظمات الثورية»<sup>145</sup>. وقامت الأمانة العامة للمكتب السياسي المذكور برفع مذكرة إلى مؤتمر القمة العربي الثاني، ناشدت فيها الدول العربية أن تزيل المصاعب والعقبات من أمام اللجنة التنفيذية «لأن خذلان هذه اللجنة وعدم التجاوب معها وتركها في الميدان نكسة للتجربة الجديدة

التي تمر بها القضية الفلسطينية». وقد تضمنت المذكرة عدة اقتراحات في المجالات العسكرية والسياسية<sup>146</sup>.

أما موقف حزب البعث العربي الاشتراكي، فقد لخصته مذكرة مؤرخة في الثالث من أيلول 1964، بعثت بها إحدى واجهات الحزب السياسية ونعني بها «الجهة الثورية الفلسطينية» إلى مؤتمر القمة العربي الثاني ونشرتها صحيفة البعث السورية. وقد جاء في المذكرة أن الكيان الفلسطيني لا يمكن أن يحقق أهدافه «إلا إذا كان الإطار الذي يفتح فيه التنظيم الثوري للشعب الفلسطيني، ذلك التنظيم الذي يكون قادراً على توحيد وقيادة نضال الشعب، ودفعه ثورياً ضمن المجرى التاريخي الكبير للثورة العربية التحريرية المعاصرة، واصطفاء القادة من صفوف المناضلين الحقيقيين». وأضافت المذكرة قائلة أن «التنظيمات الشعبية التي تستطيع أن تكون ثورية وفعالة لا تصنع من أعلى، ولا تخلق بقرارات». كما خصت منظمة التحرير بحديثها قائلة أن الكيان الذي انبثق عن مؤتمر القدس يفتقر إلى أهم مقومات التنظيم الثوري، وهي عدم التبعية والانبثاق التلقائي من صفوف الجماهير وتوفر الطليعة الثورية القادرة على تحمل أعباء النضال في صفوف قاداته»<sup>147</sup>.

وكانت القيادة القومية لحزب البعث قد أصدرت في الخامس من آذار 1964 بياناً أعلنت فيه: «أن مطلب الكيان الفلسطيني قد تجاوز مرحلة التبشير منذ أمد طويل، واستطاع أبناء فلسطين بنضالهم المستمر العنيد وصمودهم البطولي الفذ أن يجعلوا مطلب الكيان قضية جميع أبناء فلسطين في مختلف ديار اقامتهم». وأضاف البيان، مستعرضاً قرارات الجامعة العربية الخاصة بإبراز الكيان الفلسطيني، أنه نتيجة ذلك كله «لم يجد الرؤساء والملوك العرب في مؤتمراتهم الأخير بالقاهرة سبيلاً إلا الإقرار مجدداً بضرورة الكيان الفلسطيني»، وذلك «هو اعتراف بحقيقة نضالية». وطالب بيان القيادة القومية بتوفير المقدمات الأساسية للكيان وهي المحتوى النضالي والجيش الفلسطيني والدعم العربي المادي<sup>148</sup>.

وعشية انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس، نشرت القيادة القومية لحزب البعث، مشروعاً للكيان الفلسطيني، مؤكدة أن هذا الكيان «يجب أن توفر فيه المقومات الأساسية لكل كيان حقيقي وهي الأرض والشعب والسلطة فبدونها يفقد الكيان، أي كيان، وجوده الفعلي ومقومات بقاءه واستمراره». ونص المشروع على وجوب قيام هيئتين للكيان هما: المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية العليا. وحدد المشروع كيفية انتخاب المجلس واختصاصاته، وطالب الدول العربية برفع القيود المفروضة على تنقلات الفلسطينيين، والالتزام بالدفاع عن الكيان، وتقديم موازنة سنوية له<sup>149</sup> (أنظر ملحق رقم 3).

أما حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، فقد حددت رؤيتها لمنظمة التحرير

الفلسطينية من خلال بعض الافتتاحيات التي نشرتها مجلة «فلسطيننا»، الصادرة في تلك الفترة، ففي خضم النقاش الفلسطيني حول مسألة الكيان ومنظمة التحرير، عقب جولة الشقيري العربية، كتبت «فلسطيننا»، عشية مؤتمر القدس، أنها تلتقي مع الجميع في إصرارهم على أن يكون الكيان ثورياً وذا مضمون ثوري». وأضافت أنها تتفق كذلك «مع من ينادي بأن يكون الكيان مرتكزاً للثورة المسلحة وليس بديلاً عنها». وشددت على أهمية الجانب العسكري في الكيان المزعم إقامته، واعتبرت ذلك، «أساساً للكيان الفلسطيني». إلا أن مجلة «فتح»، رغم ترحيبها بالمتحفظ بفكرة إجراء انتخابات عامة لعقد المؤتمر الوطني التأسيسي، حذرت من نتائج هذه الانتخابات التي «قد تكون مستحيلة عدا عن أنها ستنبش الأحقاد والتحزب الأعمى ستبعد العناصر الثورية الأصيلة لأنها لا تملك أدوات التأثير المادية». وأضافت المجلة في تحفظاتها قائلة: «وكذلك هناك محظور آخر هو اكساب الشرعية لممثلين قد يخرجون على المسرح السياسي وينفذون قرارات يرفضها الشعب الفلسطيني قطعاً ويحتمون بالشرعية»<sup>150</sup>.

وكان طبيعياً أن تتخذ «فتح» موقفاً متحفظاً من منظمة التحرير ومقررات مؤتمر القدس، انسجاماً منها مع رؤيتها الكيانية، المعبر عنها بالدعوة إلى العمل العسكري. ولذلك نجد «فلسطيننا» تكتب غداة صدور قرارات مؤتمر القدس قائلة: «لقد حققت كافة الشعوب التي اغتصبت بلادها من قبل المستعمرين أمالها وأهدافها بالثورات المسلحة التي قادتها طلائع الشعوب ضد أعداء حرية أوطانها. والشعب العربي الفلسطيني أشد إيماناً اليوم من أي وقت مضى بالثورة الفلسطينية المسلحة حلاً لا بديل له لاستعادة وطنه المغتصب». وتؤكد على حتمية اللقاء الفلسطيني في أرض المعركة وليس خارجها. فقد كتبت «فلسطيننا» في افتتاحيتها تلك: «أن وحدة الجهد الفلسطيني ستقوم مع الرصاصة الأولى للثورة المسلحة ضد الاغتصاب الصهيوني وأن أحرار العرب مدعوون لتشكيل الجبهة العربية المساندة للثورة الفلسطينية المسلحة لتكون درعاً خلفياً وشرياناً حيويًا يمد ثورة العرب الكبرى بالقوى والمنعة»<sup>151</sup>. وعادت «فلسطيننا»، وهي تبشر بقرب انطلاقة الثورة لتؤكد، بعد مؤتمر القمة العربي الثاني الذي رحب بقيام منظمة التحرير، على أن المؤسسات الثورية هي التي ستكون البديل لما هو غير ثوري. وأوضحت: «أن شعبنا البطل يرى في كافة مؤسساته الثورية دعامة وضمادة لعدم وقوع القضية الفلسطينية فريسة سهلة في متناول الأفواه القذرة التي حاولت عبثاً منذ عام 1948 تصفية القضية وبيع اللاجئين الفلسطينيين للاستعمار والصهيونية!! ولن يتصدى لمؤسساته الثورية سوى الخونة المجرمين». وخلصت «فلسطيننا»، في تعقيها على قرارات مؤتمر القمة العربيين، إلى نتيجة مفادها أن الشعب الفلسطيني وصل «إلى النقطة الحرجة من الوعود والعهود ولم يعد ... يؤمن إلا بنفسه وأمتة وحتماً سينطلق هذا الشعب في خط الثورة الذي سيقبل موازين القوى راساً على عقب». وسبب وصول

«فتح» إلى هذه النتيجة هو أن «المعالجات السياسية للقضية الكبرى ... مهترئة وبالية أو سلبية جامدة وشاهدنا على ذلك هو عدم الجهر بالحق العربي في فلسطين أكان في منبر الأمم المتحدة أو غيرها من المحافل»<sup>152</sup>.

وهكذا، ومن خلال كل ما تقدم، نرى أن كافة القوى السياسية الفلسطينية، التي كانت قائمة في ذلك الوقت، أجمعت على ضرورة بعث الكيان الفلسطيني، بالرغم من تعارض الرؤية فيما بينها، وأن دل ذلك على شيء فإنما يدل على وجود درجة من الوعي الكياني، النازع إلى تجسيد ذاته في شكل مؤسسي جامع. على أنه من الجدير بالملاحظة كذلك، أن كافة الحركات السياسية الفلسطينية تلك لم تستخدم في أي من بياناتها ومذكراتها المنشورة حول الكيان الفلسطيني، غير مفاهيم كيانية عامة. كما أن رؤيتها الكيانية لم تصل إلى حدود طرح أو تداول مفردات سياسية ذات مدلول كياني انضج، مثل «الشخصية الوطنية الفلسطينية» أو «الأرض الفلسطينية» أو «الدولة الفلسطينية»، وما إلى ذلك. وقد ارتبط مفهوم تلك القوى للكيان بأنه مواز فقط للمؤسسات، وكيفية أدائها لواجباتها الكفاحية. ولم تشذ منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها عن ذلك كله، كما أنها لم تتقدم على غيرها من الحركات السياسية في درجة النضج الكياني. فالمادة الخامسة والعشرون من الميثاق القومي الفلسطيني، أكدت على أن المنظمة «مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية»<sup>153</sup>. إلا أنها لم تتطرق إلى مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني أو النطق باسمه أو ما إلى ذلك من تعابير سياسية أكثر تحديداً. وقد لخص الشقيري فهمه هذا للكيان حينما خاطب مؤتمر القدس، في كلمته الافتتاحية، قائلاً: «الكيان الفلسطيني صندوق فلسطيني يجبى الأموال بأمانة وينفقها بأمانة ... الكيان الفلسطيني مكاتب في جميع أنحاء العالم لكسب الأصدقاء والتماس العون والمدد أينما وجدناه. الكيان الفلسطيني تنظيم فلسطيني لجميع فئات الشعب اللاجئ والمقيم...»<sup>154</sup>. غير أن منظمة التحرير باعتبارها مؤسسة كيانية جامعة، تميزت على ما عداها من مؤسسات وحركات سياسية فلسطينية، بأن حرصت على أن يكون لها «علم وقسم ونشيد»، حسب ما نص على ذلك الميثاق القومي، وهي تعبيرات كيانية مهمة في تلك المرحلة. إضافة إلى ذلك، فقد أنشأت المنظمة وحدات عسكرية نظامية، عرفت فيما بعد باسم «جيش التحرير الفلسطيني».

غير أن منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها المنظمة السياسية الفلسطينية الوحيدة المرخص لها بالعمل، مضت مستفيدة من الجو الذي أشاعته روح سياسات القمة العربية، في ترسيخ بنائها المؤسسي، مغايرة بذلك دعوات كل الحركات السياسية الفلسطينية، التي نادى وعملت على تحويل المنظمة إلى حزب سياسي ثوري أو حركة فدائية مسلحة. واستطاعت المنظمة، خلال الفترة القصيرة التالية، أن تنجز بناء الكيان

المؤسسي المعترف به عربياً، وأن تضع قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني في أجواء جديدة من العمل الوطني، مما دفع القوى السياسية الفلسطينية المنظمة إلى اتخاذ مواقف مغايرة، بشكل أو بآخر من المؤسسة الفلسطينية الجامعة. فبعض المنظمات الفلسطينية الصغيرة وجدت نفسها، بعد قيام منظمة التحرير، في حكم من تجاوزتها الظروف الموضوعية التي أدت إلى قيامها، مما دفعها إلى الانخراط الكلي والتلاشي في إطار منظمة التحرير. ومن بين هذه المنظمات الاتحاد القومي العربي الفلسطيني وغيره من القوى الفلسطينية الناصرية. وقد دفع تبني مصر الكلي لمنظمة التحرير حركة القوميين العرب إلى الاقتداء بغيرها من المنظمات الناصرية. فقد ذكر صالح شبل، أحد القوميين البارزين في تلك الفترة، في محاضرة له أمام النادي الثقافي العربي في بيروت، أنه «لم يعد سراً أن المبادرة الإيجابية التي قام بها الجهاز الفلسطيني في حركة القوميين العرب حين انخرط في صفوف المنظمة وانضوى تحت رايتها، لم تقابل بالصدى المطلوب لدى بعض المسؤولين في المنظمة»<sup>155</sup>.

أما حزب البعث فقد تبنى، في مؤتمره القومي الثامن، التقرير المقدم إليه من شعبة فلسطين في لبنان، والذي رأى أن منظمة التحرير «ليست الأداة النضالية التي تستطيع أن تتحمل أعباء معركة تحرير فلسطين وأن الظروف التي أنشأتها والقوى التي تدعمها، والعناصر التي تقودها، تعبر جميعها عن الغاية غير الثورية التي دفعت إلى إنشاء المنظمة. وأن هذه النظرة توجب على الحزب السعي والنضال من أجل إقامة كيان ثوري قادر على تعبئة شعب فلسطين وقيادته في معركته من أجل العودة»<sup>156</sup>.

إلا أنه من الجدير بالذكر أن موقف الحزب هذا لم يكن متطابقاً مع السياسة الفلسطينية لحكومة حزب البعث في سوريا، التي قدمت تسهيلات ملموسة لمنظمة التحرير، وفي طليعتها تشكيل وحدات عسكرية فلسطينية وافتتاح مكتب رسمي للمنظمة في دمشق. وكان موقف «فتح» بدوره قريباً من موقف شعبه فلسطين في حزب البعث، إزاء المنظمة طوال الفترة التالية على قيامها. إلا أن الذي ميز موقف «فتح» بصورة جذرية، عما عداها من مواقف أخرى، هو انتهاجها طريق الكفاح المسلح، بعد أشهر فقط، من قيام منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها، الأمر الذي أعطى لمواقفها وزناً نوعياً مختلفاً، اتضحت درجة أهميته فيما بعد، وكانت «فتح»، في سياق موقفها الانتقادي من منظمة التحرير، قد وزعت بياناً على أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، الذي انعقد في دورته الثانية، في القاهرة، بتاريخ الحادي والثلاثين من أيار 1965، ووقعت بيانها ذلك باسم «العاصفة». وقد دعا البيان منظمة التحرير إلى سلوك درب «العاصفة»، لأن الأصالة الثورية «تتطلب ممارسة هذه الثورية في الواقع». وأشار بيان «فتح» أيضاً إلى وجود فئات ثورية خارج إطار المنظمة، وأضاف «إن الشرعية التي منحها الدول العربية للمنظمة لم تمنح لها (أي العاصفة) بل زج برجالها في غياهب السجون والمعتقلات



... في حين أنهم يمثلون الطلائع الانتحارية في الحركة الثورية الفلسطينية المسلحة». وانتقدت «فتح» اتجاه المنظمة لإقامة جيش تحرير فلسطيني، واعتبرت ذلك «خطيئة كبرى» لأنه سيحقق الجماهير «بحقن تخديرية». إلا أن أهم ما جاء في بيان «فتح» هذا، تلك الدرجة المتميزة من الوعي الكياني، والذي عبر عنه البيان بلغة ومفاهيم سياسية جديدة من نوعها. فقد فهمت «فتح» أن قيام المنظمة «لا بد وأن يقترن بإنهاء مرحلة الوصاية على العمل الفلسطيني ... ولا بد من أن تتصرف المنظمة بما يتفق وهذه الحقيقة». كما طالبت بـ «إبراز دور الشعب الفلسطيني في خوض مباشر لمعركة استرداد وطنه». والعمل لدى الأوساط العربية للتصريح «بحق الشعب الفلسطيني باسترداد وطنه بالقوة»، والعمل أيضاً على «إبراز الشخصية الفلسطينية باعتبارها الطرف الأصلي في النزاع العربي الصهيوني، وأن الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق في تقرير مصيره وأسلوب كفاحه»<sup>157</sup>.

وعادت «فتح» مرة أخرى، وأكدت على مفاهيمها الفلسطينية تلك، في مذكرة بعثت بها إلى مؤتمر القمة العربي الثالث، الذي عقد في أيلول 1965، في الدار البيضاء. وجاء في تلك المذكرة أن عمل منظمة التحرير لا يتوافق مع عمل «فتح» الذي أصبح واقعاً عملياً في بطاح فلسطين». ومع ذلك أعربت «فتح» عن استعدادها للتعاون مع المنظمة، مشيرة إليها بأنها ليست أكثر من «جهة فلسطينية»، واشترطت لذلك التعاون «إبقاء القيادة بيد الشعب الفلسطيني». وأشارت إلى الموقف العربي الرسمي المعادي لعملياتها، وإلى موجات الاعتقالات التي تعرض لها رجال العاصفة «في مختلف القطاعات الفلسطينية التي تسيطر عليها الدول العربية»<sup>158</sup>.

إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية مضت، بالرغم من ذلك، في بنائها الكياني، دون التوقف عند بعض الانتقادات الفلسطينية، مستفيدة من دعم القوى الناصرية الفلسطينية، ومن دعم حكومة عبد الناصر ذاتها، فشكلت في تلك الحقبة مزيداً من كتائب جيش التحرير في كل من قطاع غزة وسوريا والعراق، وافتتحت مزيداً من المكاتب في مختلف العواصم العربية وعدد من العواصم الأجنبية. وعقدت، بعد عام على قيام المنظمة، الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، الذي افتتحه هذه المرة الرئيس جمال عبد الناصر، كما أعلن الاتحاد العام لطلبة فلسطين، إثر انتهاء مؤتمره العام الذي عقده في غزة، أواخر 1964، أنه قرر اعتبار نفسه قاعدة من قواعد المنظمة. كذلك قرر الاتحاد العام لعمال فلسطين الذي عقد مؤتمره الأول في غزة، في نيسان 1965، اعتبار المنظمة الممثلة الوحيدة لشعب فلسطين والقائدة لنضاله. كما تأسس، في ظل المنظمة، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الذي عقد مؤتمره الأول في القدس عام 1965، واتحاد الكتاب الفلسطينيين العرب، الذي عقد مؤتمره كذلك في الثلاثين من تشرين الثاني 1966، في القاهرة.

وفي أواخر هذه الحقبة، من سنوات البناء الكياني، واجهت منظمة التحرير الفلسطينية متاعب حقيقية، نجمت أساساً عن انفراط عقد التضامن العربي من جهة، وتعزيز الحضور المادي لحركة «فتح» من جهة أخرى. وبنتيجة ذلك، خاضت المنظمة، على الصعيد العربي، صراعاً حاداً ومريراً وسجالاً سياسياً مكشوفاً مع الحكم الأردني، الأمر الذي سنعرض له فيما يلي.

## (2) فهم الرسمية الأردنية للكيانية الفلسطينية

كان من جملة الحقائق المهمة التي ترتبت على إزالة الكيان الوطني للشعب الفلسطيني، تعزيز الكيان الأردني وتطور بنيته الاجتماعية، وكما بيّنا في الفصل الأول، فإن تبيد الهوية الوطنية الفلسطينية ومصادرة استقلاليتها، وبالتالي وقف التطور الكياني للشعب الفلسطيني، تم في جزء أساسي منه على يد الأنظمة العربية. وفي هذا المجال لعب الحكم الأردني الدور المركزي، لاعتبارات كثيرة، أهمها ضم الضفة الغربية وإلغاء صفة المواطنة الفلسطينية عن جزء كبير من الشعب الفلسطيني.

إلى جانب ذلك، تمسك الأردن، عبر الجامعة العربية، بموقفه التاريخي الرفض لأي تعبير سياسي فلسطيني مستقل كما أوضحنا آنفاً، وعليه، فقد كانت موافقة الأردن على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت فاتحة عهد من التطور والبناء الكياني، انعطافاً مهماً في مسيرة الكيانية الفلسطينية.

وسنركز، فيما يلي، على ماهية الفهم الأردني للكيان الفلسطيني ومنظمة التحرير. كما سنعرض تاريخ الصراع السياسي بين الأردن والمنظمة، من الزاوية الكيانية ذاتها، في محاولة لرصد تطور الكيانية الفلسطينية ومتابعته في الإطارين القانوني والسياسي، للمملكة الأردنية الهاشمية من جهة، وجوهر الاعتراضات الأردنية إزاء ذلك من جهة ثانية.

فمنذ أن أصدر مؤتمر القمة العربية الأول، الذي عقد في مطلع العام 1964، في القاهرة، قراراته حول إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، أدرك أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية، الذي عهدت إليه القمة القيام بالاتصال مع الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق ذلك، حساسية الموقف الأردني وأهميته، في آن معاً، من مسألة إبراز الكيان الفلسطيني. ولذلك فقد حرص في أول مؤتمر صحافي يعقده في القاهرة، بعد صدور قرارات القمة، بأن يؤكد على أن التنظيم الفلسطيني لن يأخذ شكل حكومة، ولن يمارس سيادة إقليمية على الضفة الغربية أو قطاع غزة، ولن يتعارض قيامه مع وجود الكيان الأردني، الذي هو «كيان رسمي ودولي والكيان الفلسطيني شعبي يعتمد على النضال القومي». وأوضح الشقيري بأن التنظيم الفلسطيني المقترح سوف يتعاون مع الحكومة الأردنية، لما لهذا التعاون من «طابع خاص لأن معظم الشعب الفلسطيني موجود في الأردن، وكذلك الأرض الفلسطينية»<sup>159</sup>.

من جهته، كان الملك حسين، وهو أول من قبل الدعوة لحضور مؤتمر القمة الأول، يشرح في خطاب له في القدس، مفهومه لإعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه، وفي خطابه ذلك، أجاب الملك على تساؤلات البعض عن «المفهوم الحقيقي لأسلوب تنظيم الشعب الفلسطيني»، وعن «الأبعاد الحقيقية للكيان الفلسطيني المقترح ومضمون هذا الكيان»، بقوله أنه يؤمن بأن ذلك الكيان «لن يمس في لحظة من اللحظات وحدة أسرتنا الأردنية الواحدة بسوء ... وإنما هو على العكس من ذلك سيقوي تلك الوحدة ويعمقها ويضاعف من قدرتها على النمو والانطلاق»<sup>160</sup>.

انطلاقاً من المفهوم الأردني هذا للكيان الفلسطيني، وافق الملك حسين على عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في مدينة القدس، وافتتحه بخطاب أشاد فيه بالمؤتمر الذي «يشكل في ذاته حادثة فريدة في سجل النكبة بأسره. فيه يلتئم لأول مرة ويجتمع عقد الشعب الفلسطيني المكافح البطل، منذ أن أريد له أن يتفرق في الأرض شرقاً وغرباً ويتوزع في المعمور، ذات اليمين وذات اليسار»<sup>161</sup>. وكرد على التحية الملكية بما هو أجمل منها، وقف الشقيري في جلسة الافتتاح تلك معلناً أن انبثاق الكيان الفلسطيني في مدينة القدس لا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة»<sup>162</sup>.

استطاع تعريف المنظمة هذا لنفسها أن يكسب الموقف الأردني إلى جانبها. ولذلك اتخذت من القدس مقراً رسمياً لها، ورفعت عليه العلم الفلسطيني وحصلت على حرية نسبية، هي الأولى من نوعها في الأردن، لممارسة جانب من عملها الفلسطيني بين مواطني المملكة، وعقدت لجنتها التنفيذية عدة اجتماعات في مدينة القدس ذاتها، وشكلت الوفود، وأذاعت البيانات، ومارست عملاً دعاوياً وإعلامياً منها.

إلا أن ذلك كله لم يكن هو غاية ما انتدبت منظمة التحرير نفسها له، بل كان البدايات الأولى لمسيرة كيانية شاقة وطويلة تنتظرها، وعليه، فإن سياسة الممالأة، وطرح الشعارات الحذرة، ما كانت لتمد في أشهر العسل القليلة من عمر علاقات المنظمة بالأردن، وذلك أن أيّاً من مطالب منظمة التحرير كان لا بد لها من الاصطدام، موضوعياً، بالسياسة الأردنية القائمة أساساً على نفي الهوية الوطنية الخاصة للشعب الفلسطيني.

فبعد مرور عام واحد على قيام منظمة التحرير، انفجر الخلاف علنياً بين الأردن والمنظمة، بعد أن تستر عليه الطرفان شهوراً عديدة، فقد صرح مصدر رسمي في المنظمة، تعقيباً على تصريح أدلى به وصفي التل رئيس الحكومة الأردنية. معلناً أن الأردن يدعم المنظمة ويؤيدها، أن المنظمة ترحب بدعم الأردن «إلا أن هناك فرقاً بين الأفعال والأقوال». وذكر المصدر أن الحكومة الأردنية بسلوكها قد حولت منظمة التحرير في الأردن «إلى بناء من ثلاثة طوابق» فقط، وأن رئيس المنظمة قدم إلى الأردن مشاريع تتصل بالتنظيم الشعبي والعسكري والحماية المالية وتحصين القرى الأمامية، إلا

أنها «قوبلت جميعاً بالرفض». وقال أيضاً أن المنظمة لا تفهم كيف يكون هناك جيش فلسطيني في غزة ولا يكون هناك جيش في الأردن، واختتم المصدر تصريحه قائلاً أن المنظمة تعتبر الأراضي الأردنية «أرضاً فلسطينية تماماً كما هي أراضي غزة»<sup>163</sup>.

لم يثر تصريح المصدر الفلسطيني هذا، سوى ردّاً محدوداً من جانب الأردن، حيث أعلن قاسم الريماوي عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة وعضو مجلس النواب الأردني، أن تصريح المصدر «لا يمثل المنظمة» التي لم تطلب منه الإدلاء بأية تصريحات أو أحاديث حول هذا الموضوع<sup>164</sup>. ويظهر أن المنظمة قد طوت، من جانبها، ذلك التصريح، خاصة وأنها كانت تتهيأ لعقد الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة. فقد عاد الشقيري إلى سياسة الممالة للأردن، ومحاولة طمأنته تجاه الهواجس التي بدأت تنتابه إزاء تعزيز الكيانية الفلسطينية. وأكد في الخطاب الافتتاحي للمجلس الوطني الثاني، من جديد، أن المنظمة ترفض تجزئة الأردن «لضفة غربية وأخرى شرقية لأن الوطن واحد والشعب واحد والجيش واحد»، وحيا الجيش الأردني واعتبره جيشاً فلسطينياً<sup>165</sup>.

ومع ذلك، فإن سياسة التهذئة هذه لم تجد نفعاً، ما دام أي انبعاث كياني للشعب الفلسطيني، لا بد وأن يصطدم بالسقف الأردني. فقد اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني ذاته مجموعة من المقررات، كان لا بد لها أن ترتطم مجدداً بالتحفظات الأردنية. ومن هذه المقررات: تحصين القرى الأمامية وفرض التجنيد الاجباري على جميع الفلسطينيين أينما كانوا ومطالبة الدول العربية بسن تشريع لفرض الضريبة على الفلسطينيين لمصلحة الصندوق القومي للمنظمة. وهكذا سافر الشقيري إلى عمان، بعد أيام قليلة من صدور هذه القرارات، ليعلن فيها، بعد مقابلة الملك حسين ورئيس وزرائه، أنه تم الاتفاق على تشكيل لجنتين، عسكرية ومدنية، لوضع خطة مفصلة تتناول هذه المواضيع، تمهيداً لتنفيذها<sup>166</sup>.

وفي محاولة فريدة من نوعها، لاختراق الموقف الأردني حيال فلسطينية مواطنيه، أعلن الشقيري في مؤتمر صحفي، عقده في عمان، أنه اختار نجيب ارشيدات نقيب المحامين الأردنيين لعضوية اللجنة التنفيذية الجديدة، كما عين علي الحيارى رئيس الأركان الأردني الأسبق، مديراً عاماً للدائرة العسكرية للمنظمة، وهما من أصل شرق الأردن. كما أعلن أن مقر الدائرة العسكرية سيكون في القدس<sup>167</sup>. ودافع الشقيري عن خطواته تلك ووصفها بأنها «تطور ثوري في هذه المرحلة من حياة المنظمة»، وأضاف أن الأردن «هو وطن المنظمة وشعب الأردن هو شعبها». وأعاد للذاكرة ما أصاب «فلسطين الكبرى» حين سلخت عنها الضفة الشرقية عام 1919، «وأن عودة الضفة الشرقية إلى الوطن الأم عقلاً وضميراً وروحاً وجسداً هو خطوة أساسية نحو عودة الوطن السليب». وذكر الشقيري أيضاً، في معرض تأكيده على فلسطينية الضفة الشرقية، أن المنظمة لن تذوب في الكيان الرسمي الأردني، وأن الحكومة والمنظمة في الأردن، جهازان مستقلان، يعمل الأول على

الصعيد الرسمي، والثاني على الصعيد الشعبي»، وطالب الأردن أن يفتح أمام المنظمة «جميع آفاق العمل الجدي في الميادين العسكرية والسياسية والتنظيمية والمالية»<sup>168</sup>. ولم تفض هذه المطالب إلى شيء عملي، مما دفع الشقيري لحملها إلى مؤتمر القمة العربي الثالث الذي عقد في الدار البيضاء في أيلول 1965. ولما لم تتحقق هذه المطالب مرة أخرى، في مؤتمر القمة، اندفع الشقيري إلى تقديم استقالته، وعاد إلى بيروت ليدعو منها اللجنة التنفيذية لعقد اجتماع طارئ في القاهرة. وذكر مكتب المنظمة في بيروت «أن موقف الأردن السليبي هو في مقدمة الأسباب التي حملت الشقيري على الاستقالة، فقد رفض الأردن التجنيد الاجباري والتنظيم الشعبي. وبهذا أصبح عمل المنظمة في الأردن مشلولاً لأن أكثرية الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية هي في الأردن»<sup>169</sup>. وأكد الشقيري أن المعارضة الأردنية لمطالب المنظمة هي التي دفعته للتفكير في الاستقالة، إذ أعلن في خطاب له من راديو المنظمة الذي كان يبث آنذاك من القاهرة، أن الحوار في مؤتمر قمة الدار البيضاء قد تركز بالدرجة الأولى مع الأردن، وإذا كانت لدى بعض الدول العربية أسباب تحول دون التجنيد، ومنظمة التحرير لا تقرها، فإن موقف الأردن ليس له ما يبرره، ففي الأردن بقية وطننا أو بقية شعبنا. وخلص من ذلك إلى نتيجة مفادها أن «تحرير إرادة الإنسان الفلسطيني» هي شرط لازم «لتحرير الأرض السليبية». كما دعا الفلسطينيين إلى البحث عن مخرج لتحقيق مطالبهم هذه «خارج مؤتمر القمة»<sup>170</sup>.

ومن جهته، أماط الملك حسين، بعد عودته من مؤتمر قمة الرباط، اللثام عن حقيقة الموقف الأردني، إزاء مطالبات منظمة التحرير، وذكر في هذا الصدد ما لم يقله في أي وقت مضى منذ قيام المنظمة. ففي خطاب القاه في قصره أمام النواب والأعيان، تحدث الملك عن وحدة الأردن وفلسطين عبر التاريخ، وقال «إننا لن نفرق في الأردن بين أردني شرقي وأردني غربي». وأضاف، مشيراً إلى ما تقوم به المنظمة من تأسيس وحدات عسكرية في قطاع غزة وغيرها، قائلاً «وإذا كان أبناء فلسطين من العائدين قد بدأ منذ زمن غير بعيد في تنظيم صفوفهم في غير الأردن، فقد بدأنا ذلك نحن قبل سنوات وسنوات. وكل ما سمعناه ونسمعه أخيراً من نزوات مربية ونغمات نشاز لا يقصد بها إلا تفتيت البناء الواحد وتمزيق الكيان الواحد وهو ما لا نسمح به بأي حال من الأحوال». ثم أعلن الملك رفضه أي تجنيد لأحد «من غير صفوف قواته المسلحة»<sup>171</sup>.

ثم شرح الملك حسين، بعد ذلك، وفي مناسبة أخرى، سبب ممانعات حكومته لتنفيذ مطالب المنظمة بقوله، إن واقع الأردن «البشري والجغرافي قد انصهر انصهاراً كاملاً في القضية الفلسطينية منذ النكبة»، وإن الجيش الأردني «كان طليعة هذا الانصهار الكامل بالواقع وبالقلب وبالروح»<sup>172</sup>. وكان الملك حسين بذلك يضع يده على لب المشكلة الحقيقية في علاقته مع منظمة التحرير، التي تريد إعادة بعث مؤسسات فلسطينية، في

إطار نظام حكم، صهر منذ النكبة ما كان قائماً من مؤسسات، كما صهر أيضاً مواطنيه ممن اجتذبتهم تلك المؤسسات، وخاصة المؤسسة العسكرية.

وهكذا، فعندما أثمرت الوساطة العربية في وقف الحملات الإعلامية بين الطرفين، قام رئيس المنظمة بزيارة إلى عمان قبيل انصرام العام 1965، وعقد عدة اجتماعات مع الملك حسين ورئيس وزرائه. إلا أن الشقيري قفل عائداً من عمان، ليعلن عن فشل مفاوضاته مع المسؤولين الأردنيين. بسبب رفضهم «تلبية أي من مطالب المنظمة»<sup>173</sup> وقد شرح حازم نسيبة وزير الخارجية الأردني آنذاك، في بيان صادر عنه، بشكل عملي وملموس العقبات التي تحول دون ذلك، والتي تبرز الرفض الأردني. فما قاله الملك حسين عن «الانصهار البشري والقومي» أوضحه نسيبة بكلمات مباشرة، وأورد العديد من الأمثلة الحسية عن عملية «الصهر» تلك. فقد أوضح نسيبة، مثلاً، أن رئيس المنظمة قدم اقتراحاً لإقامة التنظيم الشعبي الفلسطيني، إلا أن الحكومة الأردنية أكدت استمرارها في إقامة التنظيم الشعبي دون تفريق، «إن التنظيمات الشعبية الأساسية في الأردن والتي تنظم كافة المواطنين بلا تفريق نازحين أو مقيمين شرقيين أو غربيين قائمة في الأردن منذ نشأة المملكة. ويشترك كل المواطنين في هذه التنظيمات الأساسية، في مجلس النواب والأعيان، وفي الحكومة وأجهزة الدولة، وفي الجيش والقوات المسلحة، وفي المجالس البلدية والقروية والغرف التجارية والصناعية والنقابات المهنية والعمالية، والتعاونيات والجمعيات الخيرية والأندية والمدارس والمعاهد». وقال نسيبة في بيانه أيضاً، أن طلب رئيس المنظمة إنشاء كتائب مستقلة لجيش التحرير الفلسطيني في الأردن، وإنشاء معسكرات خاصة لهذه الغاية ليست في محلها، ذلك أن الحكومة قد أوضحت أن أبواب التجنيد بتشكيل كتائب جديدة تابعة للجيش الأردني، ترابط على الخطوط الأمامية، وتمول من المخصصات العسكرية المرصودة في المنظمة، على أن تقوم الحكومة الأردنية بتسليحها تسليحاً كاملاً بدون مقابل. أما بالنسبة للتدريب الشعبي، فإن الحكومة، كما قال نسيبة، أعادت إلى ذهن رئيس المنظمة أنها «وزعت على المواطنين في الخطوط الأمامية السلاح الفعال والكافي»<sup>174</sup>.

لذلك كله، فإن كافة الوساطات العربية لحل أزمة العلاقات بين الأردن والمنظمة لم تثمر عن نتائج حقيقية. وحتى عندما دخلت الجامعة العربية طرفاً واشتركت في الحوار بين الجانبين، في شباط 1966، فإن المنظمة لم تقبض غير الريح، بالرغم من المذكرة الإيضاحية التي كانت قد تقدمت بها إلى الوفد الأردني للمفاوض، والتي أكدت فيها أنها «لا تعتزم أن تمارس أية سلطة إقليمية في الأردن بصفته، ولا أن تقيم حكومة فلسطينية لا في الأردن ولا في المنفى»، وأنها أيضاً «لا تفكر في سلخ الضفة الغربية ... ولا تفرق بين المواطنين في الأردن»<sup>175</sup>.

ومنذ ذلك الوقت بدأت المنظمة تخوض صراعها السياسي مع الأردن، على قاعدة

تحقيق مطالبها الأساسية. وكانت المنظمة في صراعها هذا مكشوفة الظهر، خاصة وأن روح سياسات القمة العربية قد بدأت بالتلاشي، بينما لم تكن لدى المنظمة، بالمقابل، أية ورقة فعلية تضغط بها على الأردن لتحقيق مطالبها تلك، بعد أن قامت الحكومة الأردنية في نيسان 1966، بتجريد حملة اعتقالات واسعة شملت البعثيين والقوميين العرب والشيوعيين.

إلا أن ما يلفت النظر في هذه المرحلة، ويكشف بدوره عن حقيقة فهم الرسمية الأردنية لماهية الكيان الفلسطيني، هو ما بدر عن الأردن من تدخلات علنية في طريقة ونسب تشكيل أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الثالث، الذي عقد في غزة، في أيار 1966. فقد صرح سعد جمعة، وزير البلاط الأردني، إثر عودته من مؤتمر ممثلي الملوك والرؤساء العرب، بأنه اعترض على ما جاء في تقرير رئيس منظمة التحرير المقدم إلى المؤتمر، من أنه خصص للأردن ستين مقعداً من أصل مئة وخمسين مقعداً في المجلس الوطني الفلسطيني المقرر انتخابه، وقال أن لحكومته رأياً في هذا الموضوع ستبخته مع رئيس المنظمة عند قدومه إلى الأردن<sup>176</sup>. وقد سارع رئيس الحكومة الأردنية إلى الكشف عن وجهة النظر الأردنية حيال هذا الموضوع، عندما قال في مؤتمر صحافي عقد في عمان، «أن الأغلبية العظمى في الأردن يعتقدون بأن ثلثي أعضاء المجلس الوطني يجب أن تكون من نصيبهم»<sup>177</sup>.

وبالرغم من أن هذه الملاحظات العلنية لم تؤد إلى أي تغيير في تركيب المجلس الوطني، فإنها مثلت بحد ذاتها، مغزى عميقاً للسياسات الأردنية تجاه المؤسسات الفلسطينية. وتكتسب هذه الملاحظات مدلولاتها من خلال الصفة التمثيلية للمجلس الوطني، الذي سعى الأردنيون لزيادة «حصتهم» منه، ووضعه في خدمة سياستهم الفلسطينية الإلحاقية.

ولما لم تفلح كل المناورات، والمناورات المضادة، حدد الملك حسين موقفه من المنظمة، في مستوى أكثر وضوحاً منه في أي وقت مضى، فأعلن في خطاب شهير له في بلدة عجلون الأردنية، أن القضية الفلسطينية «زالت عنها طبيعتها الفلسطينية منذ اللحظة التي دخلت فيها الجيوش العربية أرض فلسطين». وأضاف الملك بأن «كل يد تمتد لهذه الوحدة (بين الضفتين) ... بسوء سنقطعها»<sup>178</sup>.

على هذه الأرضية الحادة من التنازع على البقاء، افتتحت كل من المنظمة والحكومة الأردنية مواقفهما السياسية المتبادلة والمتضادة. فقد رد الشقيري على خطاب الملك حسين ذلك قائلاً «أن الملك حسين يريد أن يصفى قضية فلسطين»<sup>179</sup>، ثم صرح بعد ذلك، في سياق حملته على الأردن، بأن المنظمة طلبت من الوزراء الفلسطينيين الاستقالة من الحكومة الأردنية فوراً<sup>180</sup>. ورد الملك حسين على ذلك بأن اقترح على الملوك والرؤساء العرب، عبر رسائل تم تسليمها إليهم، «حل منظمة التحرير الفلسطينية، وتشكيل

منظمة أخرى وفق أسس جديدة»<sup>181</sup> ثم أعلن ممثله في اجتماعات لجنة الممثلين الشخصيين للملك والرؤساء العرب، التي اجتمعت في تلك الأثناء، بأن الأردن «لا يمكن أن يتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية بشكلها الحالي»<sup>182</sup>. وأعقب ذلك كله، مؤتمر صحافي عقده رئيس الحكومة الأردنية في عمان، قال فيه أن بلاده سوف تطلب من مؤتمر القمة العربي المقبل «وضع مخطط واضح للكيان الفلسطيني». ثم قدم تعريفه لمنظمة التحرير بحسب المفهوم الأردني قائلاً: «يجب العودة إلى تعريف منظمة التحرير الفلسطينية في النطاق المدروس الصحيح الذي فرضته الخطة العربية الموحدة بإنشاء كيان فلسطيني، على أن يضع هذا التعريف حدوداً للكيان الفلسطيني بحيث يصبح عاملاً إيجابياً يوضع بالحشد لا أن يصدعه ويربكه»<sup>183</sup>. ثم ألقى خطاباً أمام مجلس الأمة الأردني، أوضح فيه أيضاً أن «الشخصية الفلسطينية ضرورة دبلوماسية لمساعدة المجهود العربي الدبلوماسي في المجالات الدولية»، وأن أي خروج على هذا المفهوم «يعني بعثرة للجهد وتعطيلاً للحشد». وقد دفع موقف الحكومة الأردنية هذا، مجلس الأمة، إلى الإعلان عن التأييد التام لسياسة الأردن تجاه المنظمة، من خلال تأكيده على أن «الوحدة الأردنية وحدة مقدسة»، وأن «الكيان الفلسطيني لا يجب أن يكون بديلاً منافساً للكيان الأردني»<sup>184</sup>.

ومع تصاعد الخلاف واستحكامه بين الأردن ومنظمة التحرير، كانت سياسات القمة تلفظ أنفاسها الأخيرة، لجملة من التطورات العربية، كان أقلها أهمية الخلاف بين الأردن والمنظمة. ومعنى ذلك، أن الوساطات العربية، التي استنفذها أساساً الرفض الأردني لمطالب المنظمة، لم تعد قائمة، مما فتح الباب واسعاً أمام الأردن والمنظمة معاً، ليعيد كل منهما تحديد مفاهيمه السياسية الأساسية بعضها تجاه بعض.

### قشرة السموع الكيانية

في غضون ذلك، كانت عوامل كيانية فلسطينية أخرى تفعل فعلها الموضوعي في علاقات المنظمة بالأردن، بالرغم من احتفاظ تلك العوامل باستقلاليتها التنظيمية والمادية عن المنظمة، كانت عمليات «فتح» قد بدأت تستدعي ردود فعل إسرائيلية متصاعدة وأكثر خطورة، مما كانت عليه في عام الانطلاقة الأول. ومن أخطر ما شهدته الضفة الغربية من ردود فعل إسرائيلية، كانت الغارة الانتقامية الواسعة، التي قامت بها القوات الإسرائيلية ضد قرية السموع بالقرب من مدينة الخليل في جنوبي الضفة الغربية في أواخر 1966. وبحسب تقرير الأمم المتحدة، فإن حصيلة هذا العدوان الإسرائيلي، بلغت ثلاثة قتلى وسبعة عشر جريحاً من المدنيين، وسبعة عشر قتيلاً وسبعة وثلاثون جريحاً من العسكريين، إضافة إلى تهديم مئتين وخمسة وعشرين منزلاً ومدرسة ومشغلاً وعبادة طبية وجامعاً<sup>185</sup>.

في وهج العدوان الإسرائيلي هذا، وما نجم عنه من ردود فعل شعبية عميقة، نضجت



فوق ركام سنوات أردنة ارض الضفة الغربية وسكانها، وتحت قشرة الوعي على ذات كيانية منفصلة ومتميزة، حالة فلسطينية، كان مقدراً لها أن تفضي إلى واقع موضوعي أكثر صلابة وجذرية، فيما لو لم يقع الاحتلال الإسرائيلي الشامل للضفة الغربية في حزيران 1967، أي بعد نحو سبعة أشهر فقط على أحداث السموع المهمة والخطيرة.

وقد اكتسبت أحداث السموع هذه أهميتها لكونها جاءت في ختام مرحلة من البناء الكياني، المعبر عنه بجملة من المؤسسات الكيانية الناجزة، وفي أعقاب مرحلة قصيرة من العمل السياسي الفلسطيني العلني في الأردن، هو الأول من نوعه، تحت يافطة منظمة التحرير الفلسطينية ولجنتها التنفيذية ومجلسها الوطني. إضافة إلى ذلك، فإن سلسلة العمليات الفدائية، التي شهدتها إسرائيل، عبر حدود الضفة الغربية، والتي أطلقتها أساساً حركة فتح، ساهمت بدورها في عملية تمييز جزئية للذات الوطنية الفلسطينية عن مجموع ما لحق بها من عمليات تخييب ومصادرة.

على ضوء هذا الفهم، وصفت أحداث السموع تلك بأنها كانت «انتفاضة فلسطينية»، ذلك أنه «إذا كانت الانتفاضات الجماهيرية عملاً مميزاً في تاريخ الحركة الوطنية في الأردن، كثر تكرارها سابقاً، فإن الهبة التي أعقبت السموع وتميزت بكونها جزءاً من الثورة الكيانية الفلسطينية: (1) لأول مرة في تاريخ الانتفاضات الجماهيرية في الأردن تنحصر التظاهرات في «الضفة الغربية» الفلسطينية ولا تتعداها إلى الضفة الشرقية. فالتظاهرات الجماهيرية، وبالتالي الصدام مع أجهزة الشرطة والجيش، قامت في الخليل ونابلس وطولكرم والقدس وجنين حيث الفلسطينيون هم العنصر الوحيد. (2) أن المطالب التي تقدم بها المتظاهرون هي مطالب فلسطينية بحتة. ففي الخليل طالبوا «بضرورة تسليح كافة أبناء الشعب للدفاع عن حدودهم وكرامتهم». وفي نابلس ... قدم ممثلون عن المتظاهرين بياناً إلى المسؤولين في قيادة المنطقة طالب بـ «التعاون مع م. ت. ف. وتمكينها من الاتصال بالشعب والعمل في الأردن وعدم التعرض للفدائيين الفلسطينيين وعدم وقوف الحكومة في وجه الشعب عندما يبحث قضاياهم المصرية». ولدى مقارنة المطالب التي تصدرت مظاهرات السموع، والتي أسميت بـ «المطالب الفلسطينية»، بالهجوم والمطالب التي حركت مظاهرات سابقة في الأردن، أعوام 1956 و1963، يتضح «أن انتفاضة 1966 كانت علامة بارزة على النمو الفلسطيني الذي كان قد تحقق حتى ذلك الوقت»<sup>186</sup>.

وبالرغم من أن القراءة المشار إليها كانت صحيحة من منظور تاريخي، يمكننا القول أن درجة الوعي على الذات لا تسمح لنا بالاستنتاج أن مظاهرات السموع كشفت عن وعي كيانى واضح ومبلور. فبالعودة إلى مجموع البيانات التي اذاعتها القوى السياسية الفلسطينية، خلال مظاهرات السموع، لا نجد أي منها يتحدث عن شعب فلسطيني في الأردن، أو ما هو أدنى ضمن السلسلة الكيانية المترابطة. ومع ذلك فإنه يمكن القول

أن الأدب السياسي الفلسطيني قد بدأ يتداول مفردات جديدة ذات دلالات كيانية، وإن كانت فقيرة المضامين.

ففي المنشورات التي وزعتها حركة فتح خلال مظاهرات السموع، نجد أن البيان الأول الذي وزع في القدس، في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1966، يتحدث فقط عن «ثورة شعبنا في الأردن»، دون أن يسمي الأشياء بمسمياتها، كما ينسجم البيان مع التسمية الأردنية السائدة، لما بقي من الأرض الفلسطينية، فيذكر أن «الضفة الغربية قلعة الثورة الفلسطينية المسلحة». أما البيان الثاني الذي وزعته «فتح» في مدينة الخليل، فإنه يحذر من ملاحقة الفدائيين، ويتوجه إلى عموم سكان الأردن، في القدس والخليل ونابلس، وإربد وعمان والكرك ومعان، على السواء، طالباً الدعم والتأييد. وكذلك الحال في البيان الموزع في نابلس في الرابع والعشرين من الشهر ذاته، والذي يخاطب «جماهير شعبنا الثائرة في الضفتين». أما البيان الرابع والأخير، المذاع في تلك المناسبة، في العاصمة الأردنية عمان، فإنه يحدد على وجه قاطع، أن الأردن هو «قاعدة الثورة الفلسطينية المسلحة والشعب فيها جيش الوحدة»<sup>187</sup>.

ولم يكن رئيس منظمة التحرير يتقدم «فتح» في مفاهيمه السياسية والكيانية لأحداث السموع، إذ نجد في الرسالة التي بعث بها إلى الملك حسين، عبر إذاعة المنظمة التي كانت تبث من القاهرة، دعوة إلى «إنشاء فرق شعبية للمقاومة الوطنية»، وتدريب الأفراد، وتسليح القرى الأمامية، كما أبدى استعدادَه لنقل «جميع وحدات جيش التحرير من غزة وسوريا والعراق إلى أرض الوطن في الأردن، لتتخذ مراكزها في المواقع التي تخصصها القيادة العربية الموحدة»<sup>188</sup>. واتسقت مع مطالب منظمة التحرير، مطالب المؤتمر الذي عقده «الوطنيون ورجالات مدينة نابلس» خلال المظاهرات، وقرروا تقديمها إلى الملك حسين، حيث أكدوا على وجوب تسليح القرى الأمامية، والسماح لوحدة من الجيوش العربية بالتمركز في الأردن، والتعاون الكامل مع منظمة التحرير، و«عدم التعرض للفدائيين الفلسطينيين»<sup>189</sup>. وهكذا نجد في أحداث السموع إشكالية كيانية، خافتة النبرة، هلامية السمات. إلا أنها إلى ذلك كانت تمتلك قوة دفع ذاتية، قادرة على تجاوز تلك المساحة الضيقة، التي راوحت عليها بين الجغرافية الفلسطينية، والتاريخ الأردني، فيما لو استمرت مدة أطول.

وبهذا القدر المتواضع من التطور الكياني، انصرم عام آخر من أعوام البناء الكياني المؤسسي للشعب الفلسطيني، الذي استقبل عام 1967، بأحداثه الكبيرة ومفارقاته الخطيرة.

وغني عن البيان القول بأن المؤسسة الكيانية الشاملة للشعب الفلسطيني وضعت قدميها بقوة، في الحياة السياسية للفلسطينيين، خلال السنوات الثلاثة، التي امتدت من تاريخ ميلادها الشرعي أواسط العام 1964، وحتى وقوع حرب حزيران عام 1967. وكان

من الممكن القول أن منظمة التحرير نجحت حيث أجازت لها الرسمية العربية العمل في الصفوف الفلسطينية، وأنها لم تنجح حيث منعت عنها الرسمية ذلك، كما حدث في الأردن. إلا أن أحداث السموع، وبفعل عامل موضوعي آخر، هو النشاط الفدائي، كسرت مثل ذلك القول، حيث دفعت بأعرض الجماهير الفلسطينية إلى حزن مطالب المنظمة. وعبر سنوات البناء هذه، نرى أن منظمة التحرير الفلسطينية، التي صممت سياستها إزاء الأردن، بما لا يمس الأوضاع القانونية للفلسطينيين، ولا الوضعية السياسية للأرض الفلسطينية، وجدت نفسها في تصادم حتمي، لم تسع إليه وجهدت لتجنبه، مع الحكم الأردني، لسبب أساسي هو أن أي بعث كياني للفلسطينيين في الأردن، لم يتم إلا على حساب الكيان الأردني ذاته. ولهذا السبب وحده لم تنجح أي من الوساطات العربية في العثور على قاسم مشترك بين الطرفين، مما حتم القطيعة الكلية، واجج الحملات المتبادلة، إلى الفترة التي بدأت فيها نذر حرب حزيران تلوح في الأفق. ففي تلك الاثناء وصل الملك حسين إلى القاهرة، بعد قطيعة سياسية، ووقع اتفاق دفاع مشترك مع جمال عبد الناصر، وعاد إلى عمان ومعه على الطائرة رئيس منظمة التحرير، لتنتهي مرحلة، وتبدأ مرحلة جديدة، في ظروف جديدة، في الحياة الكيانية الفلسطينية.

### الاختبارات الكيانية

1972-1967

لم تضعف نتائج حرب العام 1967، من البناء الكياني المؤسسي للشعب الفلسطيني، وذلك على عكس ما أدت إليه نتائج حرب العام 1948، التي ذهبت بكل المؤسسات الفلسطينية، وقوضت أسس البناء الكياني الفلسطيني ذاته. بل إنه، وبالرغم من النتائج المدمرة لحرب العام 1967، ازدادت أهمية منظمة التحرير الفلسطينية، وهي المؤسسة الكيانية المعترف بها، وتعززت مكانتها، في الحياة السياسية الفلسطينية.

وترجع أسباب احتفاظ البناء الكياني الفلسطيني لعافيته السياسية، بالرغم من النتائج المدمرة لتلك الحرب، إلى انطلاق الكفاح المسلح الفلسطيني بقوة بعد الحرب، عبر مؤسسات عسكرية (فدائية) جماهيرية، استقطبت أوسع القطاعات الشعبية والوطنية الفلسطينية. كما أدى انخراط المؤسسات العسكرية والجماهيرية هذه في الصيغة الائتلافية، ضمن إطار المؤسسة الفلسطينية المعترف بها، إلى اكتمال صحة منظمة التحرير، وإلى بقاء المؤسسة الكيانية الفلسطينية قائمة، وسط النتائج المدمرة لتلك الحرب. وعليه، فقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية مرشحة، بعد حرب العام 1967، لأن تلقى المصير ذاته الذي آلت إليه حكومة عموم فلسطين بعد حرب العام 1948، لولا انطلاق الكفاح المسلح الفلسطيني.

وفوق ذلك، فقد أدت نتائج حرب العام 1967، وفي مقدمتها احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، إلى إرساء حجر الزاوية لبناء كياني فلسطيني شامل، دون أن يرتفع به مدمكاً واحداً فيما بعد. فلقد وحد الاحتلال نحو مليون ونصف المليون من الفلسطينيين، الذين حال قيام إسرائيل عام 1948 دون اتصال تجمعاتهم الثلاثة الكبيرة، في الضفة الغربية، قطاع غزة، وفي المثلث والجليل شمال فلسطين. كما هيأ الاحتلال ذاته كل الظروف الموضوعية والمسوغات الأدبية والمادية لانطلاق الكفاح المسلح وسط تأييد شعبي عارم. على هذه الأرضية، انطلق الكفاح المسلح، عبر منظمات حركة المقاومة الفلسطينية التي اتخذت، خارج إطار الأراضي المحتلة، أشكالاً علنية وتداعيات كيانية، تعزز من دور المؤسسة الكيانية الفلسطينية المعترف بها، ومكانتها.

ومن جانب آخر، وفي داخل الأرض المحتلة، منعت إسرائيل قيام أية مؤسسة كيانية فلسطينية بالرغم من القابلية الكيانية الجزئية التي ابدتها نافر من السكان هناك. ولقد ظلت إسرائيل على موقفها هذا وحافظت عليه خطأً ثابتاً في مجمل سياستها الفلسطينية

وتفاصيلها، بالرغم من كل ما قيل عن مشاريع فلسطينية، كانت إسرائيل ترعى إقامتها في الأراضي المحتلة.

إلا أنه من الجدير بالملاحظة ذات الدلالة الفارقة، أن تعزيز البناء الكياني الفلسطيني خارج الأراضي المحتلة، لم يصحبه وعي كيان فلسطيني مواز، سواء داخل الأراضي المحتلة هذه، أو لدى التجمعات الفلسطينية خارجها. حتى أن التنظيمات الفلسطينية ذات التراث الكياني، مثل حركة فتح، غيبت في المرحلة اللاحقة على حزب حيزران، وعيها بالكيان الذاتي الخاص، الذي كانت قد دعت له، منذ تأسيسها وطوال الفترة السابقة على تلك الحرب (كما شرحنا آنفاً).

ويرجع عدم انسجام نمو الوعي الكياني مع وتيرة البناء الكياني الفلسطيني ذاته إلى عدة أسباب، منها: حداثة سن المؤسسة الكيانية الفلسطينية، وفق التراث الكياني الاستقلالي للفلسطينيين. وإلى جانب ذلك، فلقد لعبت ثلاثة عوامل موضوعية أخرى دوراً مهماً في تخلف درجة الوعي الكياني، عن مستوى البناء الكياني ذاته:

الأول: التمسك بحل صحيح لمعادلة العروبة والفلسطينية. فالفلسطينيون لم يلجأوا إلى العروبة، هذه المرة، ويحتموا بها. كما أنهم لم يجروا دورة تعويض لعملية الانتماء الوطني بالانتماء القومي، مثلما فعلوا في المرة السابقة عام 1948. وفي الوقت ذاته، لم يردد الفلسطينيون إلى الإقليمية الكيانية، بعد أن مرت عشرون سنة أخرى في عمر الكيانات العربية، التي ازدادت فيها رسوخاً، وتباعدت فيها هموماً، ومصالح أحياناً، فالنضال العربي الشامل ضد إسرائيل والصهيونية وقوى الاستعمار الجديد يتسع أيضاً لدور فلسطيني خاص، وبرنامج فلسطيني متميز. كما أن النضال القومي لا يلغي بالضرورة أشكالاً متعددة من النضال الوطني، فالأخير رافد من روافد الأول.

من هنا وصفت الثورة الفلسطينية نفسها بأنها جزء من الثورة العربية وفصيل وطني من فصائل حركة التحرير الوطني العربي. وما الشعار الذي أطلقتته حركة «فتح»، في بداية انطلاقها الثانية عام 1967، والقائل بأن «الثورة هي فلسطينية الوجه عربية القلب»، إلا تلخيصاً شديداً لتلك المعادلة غير الصعبة. وبذلك فإن الفلسطينية، في ضوء الفهم، لم تكن ردة إقليمية بل كانت تطبيقاً وطنياً لمعركة قومية شاملة.

وعلى هدى هذا الفهم أيضاً، استوعبت المؤسسة الوطنية الفلسطينية كل المناضلين الفلسطينيين الذين اختاروا، طوال الفترة التالية على حرب العام 1948، المؤسسات الحزبية القومية طريقاً إلى تحرير فلسطين والعودة إليها (واستوعبت معهم كذلك مناضلين عرباً من مختلف الأقطار) وكان الأبرز، على هذا الصعيد، المناضلون الفلسطينيون في حركة القوميين العرب الذين أطروا كفاحهم بعد حرب العام 1967 ضمن مؤسسة فلسطينية خاصة، هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وما انطبق على القوميين العرب انطبق بدوره على الفلسطينيين في حزب البعث، الذين أسسوا منظمة طلائع حرب التحرير

الشعبية - قوات الصاعقة، وجبهة التحرير العربية.

الثاني: الانتصار لمعركة عروبة الأرض والحيلولة دون تهويدها، فلقد قفزت إلى مقدمة الوعي السياسي والوطني الفلسطيني مخاطر تهويد الأرض المحتلة، وتفريغها من سكانها الأصليين، وإقامة المستوطنات الإسرائيلية فيها. واحتلت هذه المسائل وكل ما اتصل بها، الاهتمام الأساسي والأولية المطلقة على غيرها من قضايا النضال العديدة. ولقد كان ما حل بمدينة القدس العربية، التي ضمت رسمياً إلى إسرائيل بعد فترة وجيزة جداً من حرب حزيران، الهاجس الوطني الفلسطيني الأكبر.

في تلك الأثناء، كان أي اجتهاد آخر بمثابة تفريغ للنضال، ومزيق للقوى، والتلهي عن واجبات الكفاح المسلح ضد المحتلين، مما أوجد نوعاً من التأليه للبندقية، وبعض الترفع عن العمل السياسي، في الفترة القصيرة التالية على حرب العام 1967، ولذلك، فقد كان طبيعياً أن تتدنى درجة الوعي الكياني الفلسطيني، تحت وطأة الاحتلال واشتداد حملات قمعه واضطهاده. وكان طبيعياً، والحالة هذه، أن تلقى مقترحات غامضة حول قيام دولة فلسطينية، من غير صنع الفلسطينيين، ومن دون إرادتهم الوطنية، معارضة شبه إجماعية، على اعتبار أن التمسك بعروبة الأرض هو الواجب الفلسطيني الأول والأخير في هذه المرحلة.

الثالث: ضخامة برنامج التحرير الفلسطيني وصعوبة إنجازه في المدى المنظور. ففي الوقت الذي كانت الرسمية العربية تتبنى شعار إزالة آثار عدوان العام 1967، كانت منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمات المقاومة الفلسطينية تتبنى، عبر شعار حرب الشعب الطويلة الأمد، مفهوم التحرير الشامل لكل أرض فلسطين التاريخية. ولما كانت الرسمية العربية، طوال هذه الفترة، في وضع بدت غير قادرة فيه على تحقيق برنامجها التحريري، بينما الأهداف الفلسطينية تتطلب وقتاً «طويل الأمد»، لإزالة آثار العدوانين القديم والجديد، فإن أياً من الأفكار الكيانية كانت، والحالة هذه، سابقة لأوانها، عوضاً عن عدم جديتها، مما أرجأ تلقائياً أي بحث كياني وأوقف بالتالي عملية الوعي على كيان فلسطين خاص.

وهكذا توقف الوعي الذاتي بالكيانية الخاصة والمتميزة، واقتصر نموه على أتون معركة استرداد عروبة فلسطين وبناء الشخصية الوطنية الفلسطينية، دون أن يعني هذا توقف البناء الكياني ذاته، بل على العكس من ذلك، فلقد لعبت عملية تغييب الوعي الكياني اللاإرادية دوراً مهماً في اكتساب تطور البناء الكياني الفلسطيني مشروعية عربية، وقدرة على النمو المضطرد دون اعتراضات جدية، ما دام هذا التطور المؤسسي لا يهدد الأوضاع القانونية والسياسية، التي عاشها الفلسطينيون منذ العام 1948. وعليه، شكل احتلال إسرائيل عام 1967 للضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب غيرها من الأراضي العربية الأخرى، انعطافاً آخر جديداً في الحياة السياسية الفلسطينية. كما أثر وقوع نحو مليون

فلسطيني جديد، تحت الحكم المباشر لقوة إسرائيل العسكرية، في كل التطورات التي مر بها الوعي الكياني الفلسطيني، في مختلف مراحل اللاحقة.

ولذلك، فإننا سنعنى هنا، بدرجة أولى، بتتبع تطور الوعي الكياني الفلسطيني في هذه المرحلة الممتدة بين حرب العام 1967 وحرب العام 1973، وملاحقة أثر كافة الأحداث والتطورات الأساسية التي شهدتها هذه الفترة (ست سنوات) في التأثير على الوعي الكياني لدى فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، وسائر التجمعات الفلسطينية الأخرى، وخاصة فلسطينيي الضفة الشرقية، على اعتبار أن الكتلة الرئيسية من الشعب الفلسطيني، التي عاشت على جانبي نهر الأردن بعد العام 1948، عاصرت أوضاعاً كيانية، ظلت تأثيراتها تتحكم بمجمل المسار الكياني للشعب الفلسطيني بأسره، وتقرر بشكل مركزي ومباشر، المستقبل السياسي لمجموع الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم. ولذلك فإن متابعة أثر الاحتلال، بما أفرزه من عناصر جديدة وتوازنات قوى لاحقة، في الوعي الكياني لدى سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك فلسطينيي الضفة الشرقية، يعني في معنى من معانيه المباشرة، متابعة أثر الاحتلال الإسرائيلي على الوعي الكياني الفلسطيني بمجمله.

وانطلاقاً من فهمنا للتطورات التي حفلت بها الفترة الواقعة بين حرب 1967 وحرب العام 1973، ومدى تأثيرها في عملية تغييب الوعي الكياني الفلسطيني، وإعادة بعثه، فإنه يمكن تقسيم هذا البحث إلى قسمين هما:

غيبة الوعي الكياني (1967 - 1970)، والدعوة إلى التكافؤ الكياني (1970 - 1973).

### (1) غيبة الوعي الكياني (1967- 1970)

من بين جملة النتائج المهمة، التي رتبها الاحتلال الإسرائيلي على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، انهيار الإدارة الأردنية في الضفة، والمصرية في القطاع. وبدلاً من هذه، أقامت سلطات الاحتلال حكومة عسكرية مكونة من ثماني عشر دائرة مختلفة، ترمز كل منها إلى وزارة عادية. وقد ضمت هذه الدوائر، أغلب موظفي الإدارتين السابقتين. وقدر مصدر إسرائيلي عدد الموظفين العاملين في الإدارات التابعة للحكم العسكري، في الضفة الغربية وحدها، بـ6769 موظفاً مديناً، يتوزعون على الدوائر التالية: المالية، الزراعة، التعليم، الشرطة، الصحة، العدل، التجارة، الصناعة، العمل، النقل، الإسكان، البريد، السياحة، الشؤون الاجتماعية، الشؤون البلدية<sup>190</sup>.

ومن بين النتائج الأخرى، ذات الأهمية الخاصة، التي ترتبت على وقوع الاحتلال، انحسار سيادة الدولة الأردنية عن الضفة، والإدارة المصرية عن القطاع. وقد تحقق هذا الانحسار بقوة الحراب الإسرائيلية، منذ دخول القوات الغازية أراضي هاتين المنطقتين، في الخامس من حزيران 1967. إلا أن الحكومة الإسرائيلية قررت، في أوائل العام 1968، تقنين حالة الأمر الواقع، واضفاء الصبغة القانونية على تعامل الأفراد والأشخاص المعنويين

الإسرائيليين مع هاتين المنطقتين المحتلتين. ففي آخر شباط 1968، أصدر وزير الداخلية الإسرائيلية قرراً، أعلن بموجبه أن الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك مرتفعات الجولان وصحراء سيناء، لم تعد مناطق «تقع تحت سيطرة العدو»، بل أصبحت من «الناحية العملية مناطق إسرائيلية». كما أعلن الوزير الإسرائيلي، في قراره ذلك، أن جسر النبي على نهر الأردن أصبح «منطقة دخول وخروج رسمية لإسرائيل»، وأن نقاط جمارك وتفتيش إسرائيلية ستقام عليه. وشرح ناطق باسم وزارة الداخلية الإسرائيلية هذه الإجراءات بقوله «إن ذلك لا يهدف إلى ضم الأراضي إلى إسرائيل بل إلى إضفاء الصبغة القانونية على تنقل الأشخاص بين إسرائيل وهذه المناطق». وأضاف أيضاً أن جميع الأشخاص الذين اجتازوا «حدود ما قبل الحرب معرضون للمحاكمة بموجب قانون منع التسلسل»، وأن الإجراءات الجديدة تضي «صفة شرعية على دخول الإسرائيليين إلى المناطق المحتلة، ودخول سكان تلك المناطق إلى إسرائيل»<sup>191</sup>.

إلا أنه بالرغم من انهيار الإدارتين العربيتين، وانحسار ظل السلطتين، عن كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، احتفظ الحكم الأردني أساساً، والحكم المصري بدرجة أقل، بنفوذهما السياسي في الضفة والقطاع، وحرص الحكم الأردني، من جانبه، على التمسك بحقه في السيادة على الضفة الغربية وعلى اعتبار أرضها جزءاً من أراضيه وسكانها من مواطنيه.

وانسجماً مع التمسك بحق السيادة هذا، الذي ظل ثابتاً في السياسة الأردنية طوال السنوات اللاحقة، وافقت حكومة عمان على اعتماد الجسور المفتوحة مع المناطق المحتلة، وواظبت على دفع رواتب موظفي إدارتها السابقة في الضفة الغربية، واعتمدت المخصصات المالية السنوية والاستثنائية، لمختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والبلدية، المسجلة حسب اللوائح والقوانين الأردنية.

ومن ناحية أخرى، أبقت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي على القوانين الأردنية سارية في الضفة الغربية، وكذلك على الدينار كعملة معترف بها. وقد ساعد هذا الموقف الإسرائيلي الحكومة الأردنية في انتهاج سياسة ذات مغزى في المناطق المحتلة، وخاصة في الضفة الغربية، فحافظت على النفوذ الأردني فيها، وكرسته في مواقف عملية ملموسة.

ولم تكن محاولات الحكم الأردني، لاستعادة نفوذه، وتكريس حضوره السياسي، تصطدم باعتراضات جدية، سواء من قبل إسرائيل أو سكان المناطق المحتلة، وخاصة الضفة الغربية. فإسرائيل، من جانبها، كانت ترى في الحكم الأردني محاوراً لا بديل له، في أية مفاوضات محتملة، وتبدي استعدادها للتوصل معه لاتفاقية حل وسط إقليمي. ولذلك فإنها لم تجد بداً من الإبقاء على بعض الصلات السياسية الأردنية بسكان الضفة الغربية على وجه الخصوص، بعد أن برزت عوامل سياسية فيما بعد، هددت بتقويض المركز التقليدي للحكم الأردني فيها، ونعني بذلك حركة المقاومة الفلسطينية، التي بدأت



بالتنامي، سياسياً وعسكرياً، منذ ذلك الوقت.

وهكذا، لم تجد إسرائيل في محافظة الأردن على نفوذها في الضفة الغربية، بل وفي تعزيز هذا النفوذ وامتداده إلى قطاع غزة، ما يثلم سياستها القائمة على اعتبار الأردن الشريك النهائي في تقرير المستقبل السياسي لسكان هاتين المنطقتين. كما أن محافظة الأردن على تلك الصلات، وتمسكه الثابت بحقه بتمثيل السكان في الضفة الغربية على الأقل، منع إسرائيل نظرياً من الإقدام على اتخاذ خطوات ضم رسمية ونهائية لهاتين المنطقتين، أسوة بما كانت قد اتخذته في الجليل عام 1948، حينما لم يكن بحوزة أي من الدول العربية حق بإدعاء السيادة على تلك المناطق التي احتلتها الدولة العبرية، خارج إطار ما خصص لها من مشروع تقسيم فلسطين للعام 1947.

ولا يعني ذلك أن التمسك الأردني بالسيادة على الضفة الغربية، حال دون ضمها إلى إسرائيل، إلا أنه كان أحد العوامل الهامة التي قيدت التصرف الإسرائيلي بمستقبل الأراضي المحتلة، من جانب واحد، طالما أن هذه الأراضي محل إدعائين، على الأقل، بالسيادة عليها.

أما سكان الضفة الغربية، فقد كانوا بدورهم غير معترضين على استعادة الأردن لمركزه السابق بين ظهرانيتهم، وتمسكه بحق التفاوض باسمهم والنيابة عنهم سياسياً. بل أنهم سعوا من جانبهم إلى تعزيز النفوذ الأردني وتكريسه، عبر مختلف المواقف والتصريحات، التي كانت تدلي بها أبرز الرموز السياسية لهؤلاء السكان. وقد تأكد ذلك من خلال المذكرات وعرائض الاحتجاج، التي رفعتها المجالس البلدية إلى سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي، احتجاجاً على ضم القدس رسمياً إلى إسرائيل. فقد تضمنت تلك المذكرات والعرائض، إلى جانب الاحتجاج ضد إجراء الضم الإسرائيلي، تمسكاً قوياً بالحكم الأردني وتأكيد الولاء له.

ففي مذكرة زعماء الضفة الغربية المسلمين، مثلاً، المرفوعة إلى الحاكم العسكري للضفة الغربية حول ضم القدس، أعلن هؤلاء «أن أهالي القدس العربية وضواحيها قد سبق لهم ومارسوا حق تقرير مصيرهم بحرية تامة مع باقي أهالي الضفة الغربية، بالوحدة مع الضفة الشرقية، فكونوا بذلك المملكة الأردنية الهاشمية بموجب الإقرار الإجماعي لمجلس الأمة الأردني بتاريخ 1950/4/24»<sup>192</sup>. وقد كان من بين الموقعين على هذه المذكرة بعض من تقلدوا، فيما بعد، أعلن المناصب السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية.

كذلك فإن مذكرة أطباء ومحامي ومهندسي وصيادلة الضفة الغربية المرفوعة إلى الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الإسلامي في القدس قبل إبعاده إلى الأردن، حول إجراء الضم، تضمنت لغة شبيهة بالمذكرة السابقة. فقد أكد موقعو المذكرة على تمسكهم بالأوضاع القانونية لمؤسساتهم النقابية، الموصوفة بالأردنية<sup>193</sup>. وفي عريضة نقابيين القدس إلى السائح، أعلن الموقعون عن نقابات العمال «التمسك بعروبة القدس

التي هي جزء لا يتجزأ من المملكة الأردنية الهاشمية»<sup>194</sup>. وهكذا نجد، مثلاً، أن معظم الوثائق حول مقاومة الضفة الغربية للاحتلال الإسرائيلي، خلال النصف الثاني من العام 1967، تشترك جميعاً في الأعراب عن التمسك بالصيغة الأردنية السابقة، وتعكس مئات الأسماء المذيلة لها تلك الوثائق مدى اتساع قاعدة هذا التيار الجارف، في الضفة الغربية على الأقل.

وفي الوقت الذي كان سكان الضفة الغربية يعلنون عن تمسكهم بالصيغة الأردنية، لم تعترض حركة المقاومة الفلسطينية، التي غدت بعدئذ ذات نفوذ كبير في الأردن، بدورها على المركز القانوني للحكم الأردني تجاه سكان الضفة الغربية. فقد كان المسؤولون الأردنيون يستقبلون غونار يارنغ، وسيط الأمم المتحدة، ويفاوضونه حول مستقبل المناطق المحتلة، وتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم 242، من دون أدنى اعتراض من حركة المقاومة، التي ظلت من جانبها ترفض قرار مجلس الأمن المذكور، وتعارض كل التسويات السياسية القائمة على أرضيته.

وقد اختارت حركة المقاومة، بعموم فصائلها، هذا الموقف الهروبي، بالرغم من ثقلها المادي والسياسي بين الجماهير الفلسطينية، خاصة بعد أن اجتازت في أعقاب معركة الكرامة الشهيرة في إذار 1968، عتبة الوجود السري المعزول عن حركة الجماهير. ففي الوقت الذي كانت المقاومة تؤكد وجودها المادي وحضورها السياسي، تحت عنوان الشخصية الوطنية الفلسطينية، وعبر مؤسسات جماهيرية وفدائية فلسطينية، لم يجر من جانبها أي تشكيل في شرعية تمثيل الحكم الأردني لمواطنيه في الضفتين، كما لم تنتقص من حقوقه عليهم أو واجباتهم تجاهه. ولم يجد الحكم الأردني بالمقابل، بالرغم من حساسيته المتناهية، في تطور المؤسسة الكيانية الفلسطينية (منظمات، أحزاب، فدائيون، جيش تحرير، الخ) تقويضاً لمركزه القانوني تجاه الضفة الغربية، ولا مساً بأردنية مواطنيه الرسمية. وقد شهدت أيضاً السنوات القليلة اللاحقة على معركة الكرامة، أشكالاً تنسيقية بين المؤسسة الفلسطينية وبين الدولة الأردنية، بالرغم من وقوع بعض الحوادث والاصطدامات المتفاوتة الخطورة خلال تلك الفترة. فلقد كان موقف حركة المقاومة هذا، الذي لم يحمل أية سمات انفصالية أو عقائدية استقلالية، يتيح هامشاً عريضاً للتعايش مع الحكم الأردني، ويؤسس نوعاً من العلاقات السلمية الرقيقة البطن بينهما. ولم تكن حركة المقاومة تصطنع لنفسها هذا الموقف «الأيدولوجي» في معزل عن الجماهير الفلسطينية ذاتها. فقد كانت هذه الجماهير، التي لم تمتلك أساساً ثقافة كيانية راسخة فيما مضى، تقدم طوال سنوات الاحتلال الأولى مسألة عروبة الأرض على غيرها من المسائل. فأمام إجراءات الضم والتهويد والمصادرة، وإقامة المستوطنات والقمع والإبعاد، والسلسلة الطويلة الملازمة لقوة احتلال عسكرية، استلزم درء الهجمة الإسرائيلية، بالضرورة، التمسك بالصيغ القانونية والأوضاع السابقة، التي تحظى باعتراف

دولي ما، وتشكل قيماً نسبياً على حرية التصرف الإسرائيلي. على هدي هذه الخلفية اللاكيانية لجماهير الضفة الغربية، والسياسات اللااستقلالية لحركة المقاومة الفلسطينية، توافقت مصالح ومواقف أطراف الصراع، الأساسيين والمباشرين، حيال مسألتين منفصلتين في الضفة الغربية وعموم المناطق المحتلة، أولاهما بروز قيادة سياسية محلية في الضفة والقطاع، فقد عملت إسرائيل والحكومة الأردنية وحركة المقاومة الفلسطينية، كل بحسب ذرائعها الخاصة، على منع تبلور قيادة سياسية محلية لسكان الضفة والقطاع، الذين يبلغون نحو مليون نسمة.

فحركة المقاومة من ناحيتها، كانت ترى بحق، أن تبلور أية قيادة محلية في المناطق المحتلة، سيخلق قضيتين منفصلتين، إحداها للفلسطينيين الواقعيين تحت الاحتلال، وثانيتها لمن غادروا إلى المنفى. وعضواً عما تجسده مثل هذه التجزئة من مخاطر بالغة على القضية الفلسطينية برمتها، فإن وجود قيادة محلية كان من شأنه، في ظل معطيات تلك المرحلة، أن يقود إلى التفريط بالأهداف الأساسية والكبرى التي كانت ترفعها قيادة المقاومة، والتي تمثلت في تحرير فلسطين من الوجود الإسرائيلي الصهيوني.

وعبر معارضة حركة المقاومة لظهور «قيادة بديلة»، استطاعت أن تنتزع بالكفاح والتضحيات المريرة وحدانية قيادة النضال الفلسطيني، وأن تركز بيدي مؤسساتها المختلفة النشاطات السياسية التمثيلية للشعب الفلسطيني، بدون منازع جدي، سواء من جانب بعض الانفصاليين المحليين في الضفة الغربية، أو الوجوديين الأردنيين على كلا الضفتين. وقد احتفظت حركة المقاومة بموقفها هذا، بدءاً من إطلاقها الصواريخ على بيت الدكتور حمدي التاجي الفاروقي في رام الله عام 1967، وحتى إلى ما بعد تنديدها بإجراء الانتخابات البلدية عام 1972، مروراً بكل هجماتها السياسية والمادية ضد الرموز الخطرة لمثل تلك القيادة، كالشيخ محمد علي الجعبري، رئيس بلدية الخليل طوال الفترة التالية على حرب عام 1967، والحاج رشاد الشوا رئيس بلدية غزة في الفترة ما بين عامي 1970 و1973.

أما الحكم الأردني فقد عمل ضد قيام قيادة محلية سياسية للضفة الغربية، انسجاماً مع موقفه التاريخي على هذا الصعيد، منذ العام 1948، وضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية عام 1950.

وباعتبار أن سكان الضفة الغربية كانوا مشمولين بالتمثيل الأردني، سواء عبر مجلس النواب والأعيان أو المؤسسات الرسمية والشعبية المنتخبة، فقد كانت المحافظة على هذا الواقع هي إحدى المهمات المركزية في سياسة الحكم الأردني تجاه الضفة الغربية. وقد ترتب على ذلك العمل مركزة التمثيل السياسي، ومواصلة التمسك بالسيادة، والتحدث باسم سكان الضفة الغربية، مما يتطلب بالضرورة عدم قيام قيادة محلية، ترشحها ظروف الاحتلال الموضوعية للعب دور الشريك، مع الحكم الأردني، في إملاء شروط

التسوية الممكنة، وصياغة الموقف السياسي تجاه القضايا المركزية في الصراع العربي - الإسرائيلي.

وفي الوقت الذي كان الحكم الأردني يركز نفوذه ويكرس نفسه كمثل رسمي لسكان الضفة الغربية، كان هؤلاء السكان يحرصون، من جانبهم، على تأكيد صفة الأردن التمثيلية تجاههم، في كل المواقف والتصريحات والمذكرات السياسية، طوال الفترة الواقعة بين عامي 1967 و1970. وإذا كان قد اعترى المركز الأدبي والصفة التمثيلية للحكم الأردني بعض الصدا، في الفترة ما بين العام 1970 وحتى العام 1973، كما سنوضح ذلك أدناه، فإن الموقف الأردني من مسألة قيام قيادة محلية منافسة في الضفة الغربية ظل ثابتاً طوال السنوات التالية على حرب العام 1967، دون اعتراض فعلي ومهم، سواء من جانب حركة المقاومة الفلسطينية أو من جانب إسرائيل ذاتها.

أما الموقف الإسرائيلي حيال قيام قيادة محلية في المناطق المحتلة، فقد كان مركباً بعناية فائقة، ومتضمناً ثوابت السياسة الإسرائيلية بأسرها تجاه الشعب الفلسطيني. ولذلك، فإن الكشف عن هذا الموقف، وتشخيصه بدقة، يستلزمان بحثاً متأنياً ومراجعة تاريخية، الأمر الذي لم يكن بحاجة إليه موقف كل من حركة المقاومة والحكم الأردني حيال هذه المسألة.

وعليه، فإن إسرائيل وجدت في المناطق المحتلة، وخاصة في الضفة الغربية، «قيادة» محلية من خاصية معينة، تحددت ملامحها وبنيتها الأساسية في عهد الحكم الأردني، والتي أوجدت لديها فهماً نفعياً «لوظيفتها القيادية». فكل الذين أوصلهم الحكم الأردني إلى هذه المواقف، مجردين من هويتهم السياسية، استطاعوا الحصول على منافع معيشية ومساعدة اقتصادية، لهم ولمحيطهم، عبر قيامهم بدور الوسيط بين أبناء مناطقهم والسلطة المركزية في عمان. وإلى جانب ذلك، فإن القيادة المحلية هذه، توصلت إلى وظيفتها السياسية عبر مركزها الاقتصادي المتميز، أو من خلال موقفها العائلي المتمدن. ولما كان أبرز رموز هذه القيادة ينتمون إلى عائلات ذات مصالح تجارية واقتصادية، فقد ازداد تعلقهم النفعي بعمان، التي كرسّت قيادة كل منطقة لعائلة، أو مجموع عائلات بعينها، مما أضعف أي قيادة على مستوى الضفة الغربية بأكملها، أو على مستوى المناطق الفلسطينية كافة.

على هذه الأرضية، بدأت إسرائيل في صياغة موقفها من بروز قيادة محلية للمناطق المحتلة بسلسلة من الإجراءات الإدارية - السياسية، كان في طليعتها المحافظة على القوى والعلاقات السياسية والاقتصادية والطبقية، التي كانت سائدة في تلك المناطق قبل احتلالها، ابتداءً من تثبيت سلطة المخاتير والوجهاء في الريف والقرى عموماً، وانتهاءً برؤساء المجالس البلدية والغرف التجارية وأعضائها في المدن.

ثم اتخذت إسرائيل الخطوة الثانية والمتممة لخطوتها الأولى، حين منحت المؤسسة

البلدية، إلى جانب الغرف التجارية، الحق بالبقاء والاستمرار، رغم انهيار كافة المؤسسات الإدارية الأخرى. وفوق ذلك منحت البلديات صلاحيات واسعة وجديدة، تتعدى حجم ونطاق مسؤولياتها التقليدية، حين غدت صلة الوصل الوحيدة، والمعترف بها، بين سلطات الحكم العسكري وبين السكان، في كل ما يتعلق بشؤون حياتهم اليومية<sup>195</sup>.

إلا أن إسرائيل، في موقفها ذلك، حاولت الفصل بدقة بين دور القيادة المحلية الممثلة بالمؤسسة البلدية على وجه العموم، في مجال العمل المحلي، وبين دورها على صعيد التمثيل السياسي. فقد كشف عن هذا التحديد، في وقت مبكر من وقوع الاحتلال، موشي دايان وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، خلال زيارة قام بها إلى مدينة جنين، حين قال: «إذا جاء الوجيهاء العرب ورؤساء المجالس والبلديات في يهودا والسامرة إلى الحكومة الإسرائيلية، وطلبوا منها تسليم عبء المسؤولية وإدارة الأعمال، فمن المحتمل أن نوافق على ذلك، شريطة أن يكونوا مسؤولين عن ذلك بكل معنى الكلمة»<sup>196</sup>. وبحسب مصدر آخر أعلن دايان في المناسبة ذاتها «أن جميع مهام الحكم باستثناء الدفاع الموجودة اليوم بيد اليهود، من الممكن أن تنتقل إلى أيدي العرب المحليين، حتى اعتباراً من الغد»<sup>197</sup>. وحين سئل دايان عن أقواله هذه في الكنيست الإسرائيلي رد قائلًا: «كان المقصود (بأقواله) إدارة الأعمال في المجال المحلي وليس الحكومي». وأضاف شارحًا: «أن هذا الموقف يعبر عن سياسة الحكومة في المناطق المحتلة، المعروفة بالنسبة إلى رؤساء البلديات العرب، وبقدر ما يجوز لي أن أحكم، فإنها مقبولة لديهم»<sup>198</sup>.

في ظل محدودية الدور القيادي المحلي هذا، جعلت الحكومة الأردنية، إلى جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من المؤسسة البلدية، المفرغة من أي محتوى تمثيلي سياسي، مرجعاً محلياً أعلى لسكان المناطق المحتلة، حين اعتمدت تصديقها على الوثائق والشهادات المختلفة التي تصدرها الدوائر المدنية الأخرى المدارة من قبل ضباط إسرائيليين، مثل دوائر الصحة، والتربية والتعليم، والشؤون الاجتماعية وغيرها. وأوكلت إلى المؤسسات البلدية هذه اعتماد الشهادات والسجلات والوثائق المختلفة، إضافة إلى الشؤون التجارية والمالية، التي تدخل ضمن نطاق مسؤوليات هذه المؤسسة<sup>199</sup>.

وهكذا، فإنه يمكن القول أن إسرائيل أبقت على القيادة المحلية الموروثة، ورسمت لها بدقة حدود الدور الاقتصادي - الاجتماعي الذي كان عليها أن تلعبه، الأمر الذي كان يعني أن الاشتغال بدور سياسي يؤدي للطرد إلى الأردن في أغلب الأحيان.

وقد أوجد هذا التحديد الإسرائيلي لدور القيادة المحلية ارتياعاً لدى هذه القيادة، قبل غيرها من الأطراف المعنية، بأبعاده لها عن ضرورات الحسم، في مسائل عديدة، تخلق لها خطر معاداة الحكم الأردني، أو الاحتلال الإسرائيلي، أو حتى حركة المقاومة نفسها. وفي الوقت ذاته لقي هذا التحديد تشجيع كل من الأردن وحركة المقاومة. وحينما كانت تظهر بعض التعارضات، استثنائياً، بين مواقف الأطراف المختلفة، كانت تحديات

تسويات خاصة تقبلها الأطراف المتعارضة في آن واحد. فبعد إبعاد نديم الزرو رئيس بلدية رام الله، مثلاً، استمرت الحكومة الأردنية في اعتبار القائم بالأعمال، خليل موسى خليل، نائباً لرئيس البلدية، بينما اعتبرته إسرائيل رئيساً للبلدية بكل معنى الكلمة، أما خليل نفسه، فقد كان يظهر أمام السلطة الإسرائيلية كرئيس للبلدية، وأمام السلطة الأردنية كنائب لرئيس البلدية فقط.

وفي بعض الحالات التي لم يستطع فيها بعض رموز هذه القيادة الوصول إلى تسويات مقبولة من جميع الأطراف، كانوا ينتحون جانباً ويخسرون «وظيفتهم القيادية»، هذا ما حدث مع حمدي كنعان رئيس بلدية نابلس الأسبق، الذي حاول أن يخرق سقف الدور الاقتصادي - الاجتماعي للبلدية، حينما دعا إلى تحويل بلدية نابلس إلى إطار لموقع زعامة إقليمية. فقد طالب كنعان، بعد وقوع الاحتلال، بضم شخصيات محلية، ذات تأثير سياسي على نطاق أوسع من منطقة نابلس، إلى مجلس بلدية المدينة، مثل حكمت المصري وقصري طوقان وراشد النمر وغيرهم. وقد أثار كنعان بمبادرته هذه كلا من إسرائيل والأردن وحركة المقاومة، إلى جانب جزء من القيادة المحلية في المدينة. وعليه وجد نفسه وحيداً خارج السرب، الأمر الذي دفعه إلى تقديم استقالته، وتحول إلى داعية سياسية من أجل إجراء انتخابات بلدية جديدة، للقيام فيما بعد بمهام سياسية وتمثيلية تخرج عن النطاق المحلي<sup>200</sup>.

أما المسألة الثانية فتتعلق بالدعوات إلى قيام دولة فلسطينية، ففي مفارقة فريدة أخرى، توافقت مصالح أطراف الصراع المباشرين ومواقفهم، كل من رؤيته الخاصة وفهمه المستقل، على وأد بعض الدعوات الكيانية، التي تم ترويجها في الضفة الغربية على وجه التحديد، من قبل بعض أبنائها، وبمباركة مكاتب الحكم العسكري في بعض الأحيان.

فحركة المقاومة الفلسطينية، التزاماً منها بهدف التحرير الشامل للأراضي الفلسطينية، من برائن إسرائيل الصهيونية، قصفت بالصواريخ، في وقت مبكر من تاريخ إطلاق هذه الدعوة، بيت الدكتور حمدي التاجي الفاروقي الواقع في مدينة رام الله في كانون الأول 1967، وذلك باعتباره أحد دعاة دولة فلسطينية تقام على جزء من أرض فلسطين، وتسلم بالواقع الإسرائيلي وتتعايش معه. وقد حافظت المقاومة على موقفها هذا حتى أواخر الفترة التي نعالجها، أي العام 1970. فقد رفض مثلاً، ناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية دعوة الشيخ محمد علي الجعبري لإنشاء كيان فلسطيني، بقوله «إننا نرفض ونقاوم أي حل يضمن بقاء الحركة الصهيونية متجسدة، لأن هدفنا هو التحرير الشامل للأراضي الفلسطينية». وكان الجعبري قد دعا لإقامة كيان فلسطيني وانتقد حركة المقاومة لوقوفها في وجه دعوته<sup>201</sup>.

أما الحكم الأردني، تمسكاً منه باستمرار سيادته على الضفتين. فقد عاجل من جانبه كل

أصحاب هذه الدعوات بحملات اعلامية منددة بمراميها وبالقائمين عليها. وكان في طليعة من استهدفتهم حملة الأردن هذه الشيخ محمد علي الجعبري ذاته. وعلى العموم، فإنه ليس من العسير فهم سياسات كل من المقاومة والأردن، إزاء مسألة قيام دولة فلسطينية، استناداً إلى موقفهما المتقاطع حيال تبلور قيادة سياسية محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما فيما يتعلق بالموقف الإسرائيلي فإنه، على العكس من ذلك، أكثر غموضاً وأشد تعقيداً، الأمر الذي يستلزم لمرة أخرى، قراءة متأنية واسناداً تاريخياً مكثفاً. فموقف إسرائيل من قيام كيان فلسطيني ما في المناطق المحتلة، لم يكن واضحاً في الأشهر الأولى من الاحتلال، للمراقب السياسي على الأقل. وبالرغم من شيوع أفكار عديدة، في ذلك الوقت، حول نوايا إسرائيلية لإقامة كيان سياسي ما في المناطق الفلسطينية المحتلة، فإنه من المرجح أن إسرائيل لم يكن لديها سياسة فلسطينية رسمية محددة، تنال اجماع الائتلاف الحكومي الواسع الذي كان قائماً آنذاك.

إلى جانب ذلك، فإن إسرائيل التي لم تطرح على نفسها في أي وقت آخر سابق تصوراً لكيان فلسطيني خاص، ضمت إليها القطاع الشرقي من مدينة القدس، دون غيرها من الأراضي المحتلة، مما كان يعني مصيراً مختلفاً ينتظر هذه الأراضي، في يوم ما، غير ضمها إلى إسرائيل. وبالتالي فإن سياسة التجاهل القومي التي تم اتباعها حيال الأقلية العربية في الأراضي المحتلة عام 1948، لم يكن أمامها فرصة للتتابع هذه المرة، لتشمل مليون فلسطيني جديد. ولذلك كانت إسرائيل، والحالة هذه، مطالبة بالإجابة على السؤال المتعلق بمصير سكان المناطق المحتلة عام 1967، وهو الأمر الذي دعا بعض رسميها إلى البحث عن أشكال كيانية للفلسطينيين، تستجيب لمعطيات الواقع القائم، بما يخدم المصالح الأساسية الإسرائيلية. ومن هنا يمكن فهم الاتصالات التي قام بها بعض المسؤولين الإسرائيليين، في مكاتب ضباط الحكم العسكري، للبحث مع القادة المحليين في مسألة قيام دولة فلسطينية ما.

ويبدو أن هذه الاتصالات قد تمت، مع سكان المناطق المحتلة، دون أن تلزم الحكومة الإسرائيلية نفسها بنتائجها، أو حتى دون تبنيها رسمياً، الأمر الذي يفسره اقتصار هذه المباحثات على بعض الموظفين المختصين في الشؤون العربية، دون غيرهم من الوزراء أو المسؤولين في أحزاب الائتلاف الحاكم. فقد روى عبد الجواد صالح رئيس بلدية مدينة البيرة، المبعد عن الضفة الغربية في أواخر العام 1973، في مقال له حول السنوات السبع التي قضاها تحت الاحتلال، أنه خلال السنوات الثلاثة الأولى جرت محاولات إسرائيلية عديدة، لعرض ما أسماه نوعاً من أنواع الإدارة الذاتية. وذكر أنه التقى في تاريخ لم يحدده، مع موشي ساسون، مستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية للشؤون العربية، الذي حدثه عن إمكانية قيام شكل من أشكال الإدارة المحلية. وقد نقل صالح عن ساسون

قوله: «إننا نعرض عليكم تولى أموركم بأنفسكم وإدارة شؤونكم، إنك ستصبح مسؤولاً عن التعليم والصحة والشرطة والمحاكم في مدينتكم ... وسنقدم لكم الحماية والدعم الاقتصادي الفني. بتعاوننا سوية سنحقق معجزة التقدم العربي واليهودي»<sup>202</sup>. وذكر رئيس البلدية المبعد أن الكولونيل ديفيد فرحي، مستشار وزير الدفاع للشؤون العربية في المناطق المحتلة، واستاذ تاريخ الشرق الأوسط في الجامعة العبرية قد أعاد عليه، في وقت لاحق، طرح فكرة الإدارة المحلية التي كان قد طرحها ساسون. وأضاف أن فرحي الذي اجتمع به في مقر قيادة الحكم العسكري قال: «إننا نطرح عليك قبول فكرة إدارة شؤونكم بأنفسكم، ونحن صادفون تجاهكم. إننا أول حكومة في المنطقة تتيح لكم حريات لم تنعموا بها من قبل»<sup>203</sup>.

وقد أكد هذا الاتجاه الإسرائيلي حمدي كنعان رئيس بلدية نابلس الأسبق، في مقابلة صحافية جرت معه أواخر العام 1968، إذ أيد ما ذكره عبد الجواد صالح، من أن بحث مسألة الدولة الفلسطينية أو الإدارة الذاتية، قد اقتصر على الجانب الإسرائيلي، في حدود المستشارين والضباط والصحافيين لا أكثر. إذ رد كنعان على سؤال حول ما أشيع في ذلك الوقت عن دولة فلسطينية «تردد أن إسرائيل تعتزم إنشاءها في الضفة الغربية»، بقوله أنه قد «عرض عليّ هذا المشروع في اليوم الثالث لدخول القوات الإسرائيلية مدينة نابلس، وقد رفضته على الفور دون الرجوع إلى المسؤولين في المدينة. وبعد خروج الضباط الذين عرضوا عليّ المشروع، دعوت المجلس البلدي ووجهاء المدينة إلى الاجتماع في منزلي حيث أبلغتهم ما سمعت ... وقد تكرر البحث معي وسؤالي من قبل الصحافيين الأجانب والإسرائيليين»<sup>204</sup>.

وباستثناء ذلك، فإن الدعوة إلى كيان فلسطيني قد طرحت فقط خلال مناقشات الكنيست الإسرائيلي، من جانب إحدى قوائم المعارضة الهامشية، التي جوبهت بمعارضة كافة أحزاب الكنيست، بما فيها راکاح غير الصهيوني. فقد ذكر أوري افنيري، النائب عن قائمة هاعولام هازيه، وهو يجيد باسم كتلته المكونة من شخصين، رأيه في شروط السلام مع العرب، أنه يجب «إقامة جمهورية عربية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن ينضم إليها شرق الأردن، إذا كانت لديه رغبة في ذلك»<sup>205</sup>.

وإذا كانت الدعوة إلى كيان فلسطيني ما قد أخذت جانباً من اهتمامات بعض الموظفين الإسرائيليين المتخصصين ووقتهم، فإنها لم تجد، من جانب الرسميين الإسرائيليين أنفسهم غير الرفض القاطع وحده. وفي هذا المجال، يمكن اعتبار التصريح الذي أدلى به أبا أيبان وزير الخارجية الإسرائيلي، في شباط 1969، خير معبر عن الموقف الرسمي الإسرائيلي حيال مسألة الدولة الفلسطينية، حين أعلن أنه يرفض فكرة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، لأن خلقها إلى جانب كل من الأردن وإسرائيل «يسبب الازدحام في المنطقة». ولكن من حق الفلسطينيين، الذين يسكنون على ضفتي نهر الأردن، أن يقرروا



وقد تمت صياغة هذا الموقف الإسرائيلي، الراض في جوهره لمسألة قيام دولة فلسطينية أو أي تعبير مشابه، في وقت كانت تنشط فيه بعض القيادات المحلية، خاصة في رام الله والقدس، بالدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية عبر الحوار والمفاوضة مع إسرائيل. ومن المؤكد أن هذه الدعوة التي اقتضت على بعض المثقفين، قد استفادت من المناخ الحوارية الذي كان يجريه خبراء الشؤون العربية في الدوائر الإسرائيلية المختصة. وربما وجد أصحابها أيضاً، بعض التشجيع من جانب دوائر خاصة، بهدف زرع البلبلة وإظهار عدم الاجماع العربي، وراء موقف الأردن على الأقل، المطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، خاصة أن المظاهرات والاضرابات والاحتجاجات الشعبية الواسعة، كانت تعم مختلف مدن المناطق المحتلة، بما فيها القدس ورام الله، موطن الدعوة الانفصالية المبكرة.

وقد لخص علي الخطيب، رئيس تحرير صحيفة الشعب المقدسية، المبعد عن الضفة الغربية عام 1974، النشاطات المحلية باتجاه دولة فلسطينية، بقوله أن «أول طرح عملي لفكرة قيام دويلة في الضفة الغربية شجعتها سلطات الاحتلال إلى جانب بعض موظفي السفارة الأميركية، وشارك فيها مجموعة من الفلسطينيين في رام الله و نابلس والخليل». ومن الملاحظ «أن طرح هذا المشروع جاء بعد معركة الكرامة في آذار 1968 وامتد حتى عام 1970»، ثم يوضح «أن الاحتلال لم يكن جاداً في طرح الفكرة وإنما استعمل الأشخاص الذين قاموا بها واستغلها استغلالاً واستهلاكاً كبيرين»<sup>207</sup>.

وهكذا نجد أن الترويج لمشروع قيام دولة فلسطينية في المناطق المحتلة قد تم من جانب تيارات سياسية معزولة، هامشية وعديمة الأثر في مجريات الأحداث الأساسية، سواء على الجانب الإسرائيلي أو من جهة سكان الضفة الغربية. فعلى الجانب الأول، اقتضت الدعوة لإقامة مثل هذا المشروع على أوري افيري وكتلته البرلمانية المكونة من شخصين، فيما كان الموظفون المختصون يناقشون الفكرة ويقيسون ردود الفعل. أما من جهة سكان الضفة الغربية، فإنها لم تنل سوى تأييد بعض المثقفين والمهنيين، أمثال الدكتور حمدي التاجي الفاروقي وعزيز شحادة ومحمد أبو شلباية وغيرهم. كما حظيت الدعوة الانفصالية هذه بتأييد كبير من جانب الشيخ محمد علي الجعبري، صاحب التراث «الوحدوي» المميز في مؤتمر أريحا عام 1950.

ومع ذلك، فقد تكفل طرح بعض الإسرائيليين لمشروع دولة فلسطينية، باستنهاض معارضة فلسطينية واسعة وعميقة، تجاوزت حدود الضفة الغربية إلى الفلسطينيين في قطاع غزة وكافة مناطق اللجوء. ومنذ ذلك الوقت عرف مشروع الدولة الفلسطينية بتسميات ومترادفات لفظية ظلت عالقة به إلى حين، مثل الدويلة الفلسطينية والدولة المسخ والكيان الهزيل، الخ.

كما تلازمت مقاومة الاحتلال برفض مشروع الدولة الفلسطينية. واقترن هذا وذاك بإجماع فلسطيني واسع في الضفة الغربية، على التمسك بالأوضاع السياسية والقانونية التي كانت سائدة قبل وقوع الاحتلال. وكان ذلك يعني، بالضرورة، التمسك بوحدة الضفتين بقوة، في إطار المملكة الأردنية الهاشمية، دفاعاً عن عروبة الأرض ودرءاً لأخطار الضم والتهويد التي تتهددها. وقد عبرت عن هذا التيار «الوحدوي» كافة أشكال النضال الوطني السلبية، التي عمت مختلف مدن ومناطق الضفة الغربية، حيث نادى كل الشعارات التي أطلقها المتظاهرون، وكافة مذكرات الاحتجاج التي بعثت بها الهيئات والشخصيات والمؤسسات الوطنية إلى المراجع الدولية، في أعقاب الإعلان عن ضم مدينة القدس رسمياً إلى إسرائيل، بتمسك عرب المدينة المقدسة والضفة الغربية بهويتهم القومية الأردنية وبوحدة ضفتي نهر الأردن، في إطار المملكة الأردنية.

أما خارج الضفة الغربية، فقد وقع الفلسطينيون، كغيرهم، تحت هول النتائج المادية والعاطفية التي أسفرت عنها حرب حزيران عام 1967. وبالرغم من أن نتائج تلك الحرب كانت تخاطب الشعوب العربية جميعها، فقد كان الفلسطينيون هم أول من استجاب لتحدياتها الكبيرة، الأمر الذي صرفهم إلى الكفاح المسلح، واقتصر برنامجهم الوطني على رفض الهزيمة، والدعوة إلى اعتماد حرب الشعب الطويلة، مع إبراز أهمية العامل الذاتي الفلسطيني في حرب التحرير الوطنية.

وعليه، يمكن القول أنه في ظل المناخات الفكرية الموصوفة آنفاً، توقف الوعي الفلسطيني على الذات الخاصة، كما غابت، في أتون معركة استرداد عروبة الأرض، والانخراط الشامل في الكفاح المسلح، الدعوات الكيانية الفلسطينية، حتى لدى منظرها الأوائل في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية. وعندما كان يروج لبعض تلك الدعوات، في ظل هذا المناخ السائد، كانت تتم محاصرتها وعزلها ومقاطعة مروجيها. فقد حرص المجلس الوطني في دوراته الخمس، التي عقدها بين حرب عام 1967 وأحداث أيلول عام 1970، على شجب فكرة الكيان أو الدولة الفلسطينية في المناطق المحتلة، وندد بأصحابها وتوعدهم وإقام الحجر الوطني عليهم<sup>208</sup>.

## (2) الدعوة إلى التكافؤ الكياني (1970-1973)

ما أن انصرم العام 1969 حتى كانت حركة المقاومة الفلسطينية قد أرسلت دعائم البناء الكياني الفلسطيني. فقد اتسعت صفوف منظمات المقاومة، بمؤسساتها العسكرية وشبه العسكرية والمدنية، إلى المزيد من الفدائيين ورجال الميليشيا والأعضاء. كما تطورت المنظمات الشعبية الفلسطينية تطوراً كبيراً، عبر اتحادات العمال والطلاب والمرأة والشبيبة والأشبال والزهرات ومؤسسات الخدمة الاجتماعية، التي أخذت كل سماتها الفلسطينية الخالصة، خلال عملها بين السكان والمواطنين الذين غيبت مواطنتهم، عبر المؤسسات والأجهزة الأردنية.

وأدى هذا الوضع، الذي اكتمل إلى حد بعيد في أوائل العام 1970، إلى انقطاع في الصيغة الفلسطينية - الأردنية على المستوى المؤسسي، وإلى خلق وضعين متجاورين على أرض واحدة، الأمر الذي خلق ازداجية سلطوية، بين حركة المقاومة ذات السلطة غير المعلنة، والحكومة الأردنية ذات السلطة المعلنة. وقد أدى وجود هاتين السلطتين، بدوره، إلى خلق ولاءات شعبية متضاربة، وإلى قيام ممثليتين متناقضتين على الصعيد السياسي والمادي المباشر.

إلا أن ذلك البناء الكياني كله، قد تم في ظل غياب الوعي بضرورة قيام كيان فلسطيني منفصل. وكان أبعد ما دعت إليه تلك المؤسسات الكيانية هو المحافظة على الشخصية الفلسطينية أو إعادة بعثها من جديد. ولم تدل أي من السياسات أو الشعارات التي اتبعتها حركة المقاومة، خلال تلك الفترة، على توجه ملموس نحو إعلان سلطة فلسطينية خاصة بالفلسطينيين في الضفة الشرقية. وان من أبرز الشعارات التي ظلت سائدة، طوال تلك المرحلة، شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، بما فيها الأردن، حيث المقاومة وجماهيرها.

ومع ذلك، فإن عملية التراكم في البناء المؤسسي، أثمرت مع بداية العام 1970، بعض السياسات الإقليمية لدى حركة المقاومة وركزت، من جهة أخرى، المزيد من السلطات الفعلية بين يدي سلطتها غير المعلنة، مما دفع الحكومة الأردنية إلى محاولات عديدة لاستعادة الكثير من سلطتها المفقودة. فكانت أحداث العاشر من شباط، والسابع من حزيران، وأخيراً الصدام الشامل في السابع عشر من أيلول عام 1970.

وفوق ذلك، رعت حركة المقاومة المطالبات الشعبية بضرورة قيام حكومة وطنية، وتبنت أحياناً مثل هذه المطالبات، الأمر الذي اعتبر من قبل الأردن، خروجاً على شعار المقاومة القائل بعدم التدخل في الشؤون العربية. كما رفعت بعض فصائل المقاومة، في تلك الفترة، شعارات تدفع إلى الانقراض والإجهاز على ما بقي من سلطة الحكومة الأردنية. وكان الأبرز على ذلك الشعارين الذين رفعتهما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وهما «لا سلطة تعلو فوق سلطة المقاومة»، ثم «كل السلطة للمقاومة».

غير أن مثل هذه التوجهات السلطوية، التي لا تحمل بدورها سمات كيانية انفصالية، لم تكن معبرة عن الخط الرئيسي أو الاتجاه الرسمي لحركة المقاومة. فقد أجرت المقاومة ذاتها مراجعة نقدية لبعض سياساتها الإقليمية، ودعت نفسها إلى التراجع العملي عن بعض تطبيقات هذه السياسات، وذلك حين قرر المجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد في دورة استثنائية في آب 1970 في عمان، إلى إلغاء الاتحادات والنقابات الفلسطينية الصرفة.

إلا أن الحكم الأردني اندفع في أيلول 1970 إلى حسم الموقف، تحت تبريرات عديدة، كان من بينها الإشارة إلى المخاطر التي أصبحت تحيق بالكيان الأردني ذاته، نتيجة نمو

المؤسسات الكيانية الفلسطينية، وممارساتها لبعض السياسات الإقليمية حيناً، وسلوكها بعض الاتجاهات المغامرة أحياناً أخرى. فتميزت حملة التعبئة الأردنية، التي سبقت الصدام الشامل في أيلول، بالتركيز على إثارة النعرة الإقليمية - الكيانية لدى أبناء شرق الأردن، وتخويفهم والتهويل عليهم بالمخاطر الفلسطينية المحدقة بهم، وهي سابقة لم تصدر عن أي من الأجهزة الأردنية طوال السنوات التي تلت ضم الضفة الغربية عام 1950.

فقد قامت الحكومة الأردنية، خلال الأشهر القليلة السابقة على صدام أيلول، إلى عقد عدة مؤتمرات للعشائر الأردنية، كان أبرزها ذلك الذي عقد في آب في بلدة صويلح القريبة من عمان، وتقرر فيه الدعوة إلى عقد مؤتمر عام للعشائر الأردنية. وقد تضمن البيان الذي صدر عن مؤتمر صويلح اتهام حركة المقاومة بأنها تسعى إلى الاستيلاء على الكيان الأردني، ودمجه في كيان فلسطيني أوسع. وقال البيان أنه «يطرح في الساحة الدولية مشروع مبتكر يشكل حلقة جديدة من حلقات المسلسل التأمري على العروبة ومصيرها ألا وهو التلويح بإقامة دولة فلسطينية تتألف من بقية أرض فلسطين الذبيحة مضافة إلى تراب الوطن الأردني ... إن الوطن الأردني ليس ملكاً لغير الشعب الأردني ولمن يرضاه وطناً، فهو ليس سلعة تعرض في سوق المزايدات السياسية ودهاليز المؤتمرات الاستعمارية وستظل إرادة الأردنيين كفيلة وقادرة في كل وقت على تجسيد هذه الحقيقة وصيانتها من كل عبث وتآمر»، وأن المؤامرة تستهدف «تدمير الأردن شعباً وكياناً ورسالة»، والتشكيك بـ«الأردنيين والنظام والجيش ... في بلد ليس فيه بيت واحد لم يقاتل أو يقتل أو يصاب فرد من أفرادهم من أجل فلسطين»<sup>209</sup>.

واستمر الحكم الأردني، خلال صدام أيلول وما بعده، في إثارة النعرة الكيانية الأردنية، واستثمار تداعياتها العصبية، في مواجهة الفلسطينيين وحركتهم الوطنية الممثلة بحركة المقاومة. وخلال عمليات الإثارة تلك، جرى التأكيد على أن «الأردن بلد الأردنيين، أما الفلسطينيون فدخلاء، وهم لا يشعرون بالانتماء للأردن وهم أساس البلاء وسبب الخراب والدمار»<sup>210</sup>. وإضافة إلى العشائر، فقد كان الجيش هو المخاطب في حملة التعبئة الإقليمية ضد الفلسطينيين، باعتباره الأداة الضاربة بيد السلطة وملاذ نفوذها الأخير. ففي أعقاب صدام أيلول صدرت صحيفة «الأقصى» التي كان يصدرها الجيش تحرض ضد: «من أطفأ النور في عمان؟ من قتل الحركة في بعض شوارع العاصمة؟»، وتلعن «أبناء الظلام الذين خططوا ورسموا في سرايب جمهورياتهم». وهكذا «فالذين جذورهم ضاربة في أعماق تربة هذا البلد منذ فجر التاريخ عبر جهدهم وعرقهم لبنائه لن تطاوعهم قلوبهم على كسر قنديل زهرة في أرض هذا البلد ... لأنهم من تراب هذا البلد جبلوا ومن مائه شربوا وتحت حرارة شمسهم نضجوا وترعرعوا»<sup>211</sup>.

وبقدر ما أشاعت هذه التعبئة الكيانية شراسة وعنفاً وحشيين لدى قوات الحكم

الأردني ضد حركة المقاومة وجماهيرها الفلسطينية، فقد عممت بالمقابل ردود فعل كيانية، هي الأكثر شمولاً واتساعاً، منذ ضم الضفة الغربية كذلك. فأمام هول ما أحدثه صدام أيلول من قتل وترويع، فيما بدا أنه عملية قتل منظم وجماعي للفلسطينيين في الضفة الشرقية، نهضت من غفوتها الطويلة كل مشاعر التفرد والوحدانية والغربة والاستلاب، التي كابر الفلسطينيون طويلاً، عبر عملية اللجوء إلى العروبة والاحتماء بها. وإن لم تستطع الصحوة الفلسطينية هذه التعبير عن نفسها كثيراً بين فلسطينيي الضفة الشرقية، فإنها قد وجدت تعبيرها الكبير والعميق معاً بين فلسطينيي الضفة الغربية، خاصة بعد أن أكمل الحكم الأردني معركته ضد حركة المقاومة في صيف 1971. وكان أبرز ما عبرت به الفلسطينيين عن نفسها، في الضفة الشرقية، تزايد طلبات العودة إلى الضفة الغربية، ليس للمواطنين العاديين فحسب، بل كذلك لبعض رموز القيادة المحلية التي سبق أن أبعدها سلطات الاحتلال في أوقات سابقة. فقد قدم رؤساء خمس بلديات ينتمي إليها خمسة وجهاء يريدون العودة إلى الضفة الغربية، كفالات بمبلغ ثمانية آلاف جنيه إسترليني لكل واحد منهم، بعد أن وافق موشي دايان، وزير الدفاع الإسرائيلي، على طلباتهم دفعة واحدة<sup>212</sup>. كما أرسل عشرون شخصاً من المبعدين بطلبات عودة إلى الضفة المحتلة، عن طريق الحاج معزوز المصري رئيس بلدية نابلس، التي قدمها بنفسه إلى سلطات الحاكم العسكري في البلدية<sup>213</sup>. كذلك قدم حلمي حنون رئيس بلدية طولكرم طلباً إلى الحاكم العسكري بعودة ثلاثمائة عائلة فلسطينية كانت قد غادرت الضفة الغربية بعد حرب حزيران 1967.

أما في الضفة الغربية، فقد كانت ردة الفعل أكثر حدة وتعقيداً. بل تسبب عمق الصدمة العاطفية التي تلقتها جماهير الضفة الغربية، من جراء أحداث أيلول، في إرساء بعض الأسس المهمة، التي نمت فوقها فيما بعد تيارات انفصالية جادة، وتوجهات كيانية كامنة.

وقبل أن نعرض لما نجم عن صدام أيلول وتداعياته العسكرية من آثار انفصالية في الضفة الغربية، لا بد من الإشارة إلى عمق ردة الفعل الفلسطينية تجاه الحكم الأردني، مما يمكن لبعض تلك الدعوات الانفصالية من إيجاد قاعدة شعبية متسامحة معها بعض الشيء، على عكس ما كانت تواجهه من عزلة شعبية في الفترة السابقة على أيلول. وعكس بعض النصوص القليلة المتوفرة لدينا عن ردة الفعل الفلسطينية هذه، والمنشورة في بعض الصحف المحلية التي تصدر في القدس المحتلة، خطورة ما عكسه أيلول في وعي الشعب الفلسطيني، وعمق ما أحدثه من آثار كيانية - إقليمية عميقة. فقد أوردت صحيفة الأنباء الإسرائيلية، وصفاً للحالة الشعبية في بعض مدن الضفة الغربية، إبان أحداث أيلول، على النحو التالي: «مر يوم أمس على مدينة نابلس والقضاء، وهو اليوم السابع للمعارك الدموية الطاحنة التي تجري فوق أراضي الضفة الشرقية ...

والحزن والأسى ظاهر على الجميع ... وقد توالى الاستنكارات من جميع الفئات معلنة عن غضبها لما يحدث. ونتيجة لهذا القرار فقد أعلن السيد حكمت المصري عضو مجلس الأعيان الأردني حالياً ورئيس مجلس النواب الأردني سابقاً، وكذلك السيد عبد الرؤوف الفارس عضو مجلس النواب الأردني حالياً، عن استقالتهما اعتباراً من يوم أمس من مجلس الأعيان والنواب احتجاجاً على ما جرى في الأردن ... وقد قام صباح أمس سبعة أشخاص من مدينة نابلس والقرى التابعة لها بوضع جوازات سفرهم الأردنية في إحدى الساحات وصبوا عليها البنزين واحرقوها ... وفي نفس الوقت ازدادت نغمة وغضب طلاب وطالبات المدارس في المدينة على أحداث عمان، وحاول الطلاب والطالبات في ساعات الصباح القيام بمظاهرات ... وقد قامت دوريات من رجال الأمن وقرى الحدود بتفريق المظاهرات. وأعلنت جميع المدارس بعد ذلك الاضراب عن الدراسة والتزام الطلاب منازلهم ... واعتقلت الشرطة عدداً من الطلاب والطالبات الذين اشتركوا في المظاهرات للتحقيق معهم». إلى جانب ذلك واصلت الهيئات العامة والهيئات الطلابية توجيه نداءاتها واستنكاراتها لرؤساء الدول العربية المجتمعين في القاهرة وللملك حسين وحكومته لوقف إراقة الدماء. ففي مدينة اريحا، دعا عبده صالح رئيس بلدية المدينة «إلى عقد اجتماع كبير في دار البلدية ... وقرر المجتمعون إرسال برقية إلى مؤتمر الملوك والرؤساء العرب إلى القاهرة، وهيئة الأمم المتحدة، ومؤسسة الصليب الأحمر الدولي (يستنكرون فيها) المجزرة الرهيبة والدامية». وفي مدينة الخليل عقد في قاعدة البلدية «اجتماع شعبي» اتخذ فيه المجتمعون قراراً بتقديم العون الفوري لإخوانهم في الضفة الشرقية حال توفر سبل الوصول إليهم ... وقد وجه المجتمعون برقيات احتجاج إلى الزعماء العرب والمسلمين»<sup>214</sup>.

من ناحية أخرى، اجتمع ممثلو الغرف التجارية العربية في الضفة الغربية، واصلوا بياناً أكدوا فيه «أن الغرف التجارية في الضفة الغربية وهي تتابع بكل ألم وحزن ومرارة ودهشة واستنكار، أبناء المجزرة الوحشية الحاقدة في عمان، والتي يتبرأ منها الخلق والضمير الإنساني الحي، والموجهة ضد الأطفال والنساء والشيوخ والرجال المدنيين الأبرياء العزل في الضفة الشرقية، مما لم يشهد التاريخ ولم يسجل له مثيلاً من قبل، أن الغرف التجارية قد بحثت في اجتماعها ... تطور الحوادث المخزية والمروعة وتدهور الأوضاع المذهلة في الضفة الشرقية، واستمرار السلطات العسكرية هناك في تماديها في أعمال القمع والبطش والتعذيب والتنكيل الوحشي والإبادة الجماعية، وبعد أن استمعت إلى تقرير اللجنة العربية للملوك والرؤساء، التي حضرت إلى عمان بهذا الخصوص، والذي أدان بصورة فاضحة تصرفات هذه السلطات وكشف تصميمها على تنفيذ مخططاتها الآتمة الشريرة، قد قررت ما يلي:

«1- الطلب من النواب والأعيان والممثلين الدبلوماسيين للأردن، المعتمدين لدى دول

العالم الاستقالة فوراً من مناصبهم، احتجاجاً على هذه المجازر البربرية المريعة وعلى تصرفات سلطات عمان المخزية.

«2- الطلب من الدول العربية تجميد علاقاتها مع الأردن، إلى أن يتغير الحكم الحالي فيه.

«3- تهيب الغرف التجارية في الضفة الغربية بالمواطنين بصورة عامة والتجار بصفة خاصة، بالمبادرة السريعة إلى التبرع بسخاء إلى لجان الغوث المحلية التي ستشكل في مدنهم، وذلك مساهمة سريعة منا في إنقاذ ما بقي من أهلنا من هذه المحنة الحاقدة والشريفة.

«4- مناشدة هيئة الصليب الأحمر الدولية والمؤسسات الإنسانية الدولية الأخرى العمل على تسهيل نقل الجرحى إلى مستشفيات الضفة الغربية لمعالجتهم فيها، ومناشدة هذه الهيئات تسهيل نقل مواد الإغاثة المختلفة إلى الضفة الشرقية بأسرع وقت ممكن». واختتمت الغرف التجارية بيانها بدعوة البلديات والمؤسسات العامة في الضفة الغربية وكافة الرجالات فيها «أن يتلاقوا كل في مدينته، ليعملوا في هدوء وسكينة على تشكيل لجان الغوث المحلية، لتباشر عملها فوراً»، وأعلنت أن مكاتب غرفها وامكانياتها سوف توضع بتصرف هذه اللجان<sup>215</sup>.

في هذا الجو المشحون بمشاعر «الأم والحزن والمرارة والدهشة والاستنكار»، كما وصفه بيان الغرف التجارية، وجدت بعض العناصر الفلسطينية مناضحاً مواتياً لإطلاق دعواتها الانفصالية مجدداً، عن الصيغة الأردنية. إذ أنه إبان أيام أيلول الدامية، وحين «كانت الضفة والقطاع حتى الجليل كالمرجل تغلي ثورة وحقداً على المؤامرة الصهيونية الأميركية التي تنفذها الرجعية العربية في الأردن، والمظاهرات تملأ شوارع وقرى الأرض المحتلة تندد بالمؤامرة والمتآمرين»، دعا الشيخ محمد علي الجعبري إلى عقد مؤتمر في بيت زوج ابنته أنور الخطيب، محافظ القدس السابق. لبي دعوة الجعبري عدد من الوجهاء، منهم المحامي عزيز شحادة وحمدي كنعان وأنور نسيبة وحكمت المصري وعبد الرؤوف الفارس وحافظ الحمد الله ومحمود أبو الزلف وفايق بركات ونهاد أبو غربية وخليل موسى خليل وحافظ طوقان والياس فريج. ومما دار في ذلك الاجتماع الذي أريد له أن يكون «على غرار مؤتمر أريحا الشهير». قول الجعبري: «لقد انتهى كل شيء بيننا وبين الملك حسين. إن الدم لا يمكن أن يتحول إلى ماء. يجب أن نقف الرجال الذين لا ينامون عن ثأرهم. لقد قطع الملك الشعرة التي تربطه معنا. ثم تكلم حمدي كنعان رئيس بلدية نابلس السابق فذكر بما الحقته السياسات الأردنية من إفقار لاقتصاديات الضفة الغربية، وأشار إلى سحب السفارات من القدس إلى عمان، وختم: «إنني مع الشيخ الجعبري فيما اقترح»<sup>216</sup>.

وأكد رئيس بلدية البيرة المبعد، أن الصيحات كانت تتعالى في الاجتماع منادية: «سنعلن

الانفصال»، «الاستقلال مرة أخرى»، مما حمل الجعبري على تقديم اقتراح مفاده تشكيل لجنة تحضيرية من المجتمعين، لعقد مؤتمر في الأسبوع التالي، بعد الاتصال بوجهاء قطاع غزة. إلا أن معارضة عبد الجواد صالح نفسه وأنور نسيبه وزير الدفاع الأردني الأسبق، والاحتجاجات التي أثارها مجلس بلدية نابلس ضد رئيسه الذي أجبر على الاستقالة، فرطت عقد المؤتمرين وذهبت بالمؤتمر وأهدافه المبيتة<sup>217</sup>.

ولم يكن هذا الاجتماع، الذي شكل أخطر المحاولات الانفصالية جدياً، فاتحة الدعوة إلى قيام كيان أو دولة فلسطينية مستقلة، كما لم يكن خاتمة مطاف الانفصاليين الفلسطينيين. فالشيخ الجعبري كان قد واصل، خلال السنوات السابقة على صدام أيلول، دعوته إلى قيام دولة انفصالية. كما كان قد دعا لها عدد آخر من المثقفين اليائسين. ففي شباط 1970، دعا الجعبري لإقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية، لتمثيل الفلسطينيين في كلا ضفتي الأردن<sup>218</sup>. وفي الشهر ذاته أدلى محمود أبو الزلف، رئيس تحرير صحيفة القدس، بحديث إلى صحيفة الجويش كرونيل قال فيه: «إن الدولة الفلسطينية التي تتألف من الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة مع ممر عبر إسرائيل، هي أفضل حل للتسوية، ويحب أن يكون لهذه الدولة سيطرة على القدس مع إعطاء فرصة لبحث التدويل»، حيث أن «معظم زعماء الضفة الغربية يعتقدون بذلك ولكنهم لا يجروؤن على البوح بأرائهم حول هذا الموضوع»<sup>219</sup>.

وتواصلت الدعوة بعد أحداث أيلول على يد أنشط دعائها، وهو الشيخ محمد علي الجعبري، الذي دعا في مقابلة له مع صحيفة إسرائيلية، «المجالس البلدية والغرف التجارية والوجهاء إلى انقاذ الموقف بإعداد اجتماع تتبادل فيه الراي ونتدارس أمر مصيرنا»، حيث سيتقرر مستقبل العلاقة بين الضفتين، «فالأكثرية هي التي ستقرر ذلك. فإما أن تقرر ربط الضفة الغربية بالأردن في اتحاد فيدرالي، وإما أن نطالب بوصاية دولية لمدة خمس سنوات يجري خلالها استفتاء يقرر الشعب في ما يريد». فالفرصة الحالية «أفضل من غيرها لعقد مؤتمر زعماء الضفة، فالوقت قد حان لتقرير مصيرنا»<sup>220</sup>. واتبع الجعبري دعواته المتواصلة لإقامة دولة فلسطينية، فيما بدا أنه محاولة ثأر شخصية من دوره في مؤتمر أريحا الشهر، بزيارته الأولى إلى بلدية قطاع غزة التي يرئسها الحاج رشاد الشوا. واعتبرت مصادر صحافية إسرائيلية زيارة الجعبري تلك «خطوة بالغة الأهمية من أجل التنسيق السياسي بين عرب المناطق المحتلة»<sup>221</sup>.

وإلى جانب الجعبري، واصل عدد من المثقفين الدعوة إلى الكيان، مثل محمد أبو شلباية، وأحمد السيد وعثمان الحلاق وعزيز شحادة ومحمود أبو الزلف، وعدد من المحررين في جريدتي القدس والفجر، اللتين تصدران باللغة العربية في مدينة القدس المحتلة<sup>222</sup>. إلا أن أكثر المثابرين على تلك الدعوة كان أبو شلباية، الذي أصدر خلال العام 1971 كتاباً بعنوان «لا سلام بغير دولة فلسطينية حرة»، يدعو فيه إلى قيام دولة



فلسطينية في المناطق المحتلة عام 1967، تعمل على «عقد سلام متكافئ وحر وقائم على نيل كل ذي حق حقه مع إسرائيل»<sup>223</sup>. كما أصدر أبو شلباية كتاباً آخر في العام 1972، بعنوان «الطريق إلى الخلاص والحرية والسلام»، دعا فيه هذه المرة إلى إنشاء حزب سياسي في المناطق المحتلة. ونقل داني روبنشتاين المحرر في صحيفة «دافار» الإسرائيلية عن كتاب أبو شلباية ما نصه: «لا يستطيع مليون فلسطيني العيش عدة سنوات تحت الحكم الإسرائيلي دون أية حقوق سياسية». ودعا أبو شلباية إلى إنشاء حركة سياسية في المناطق تعنى بشؤون السكان أمام دولة إسرائيل. ونسب روبنشتاين إلى أبو شلباية قوله: «أن مطالب هذا الحزب لن تتضمن انسحاب إسرائيل أو أية قضايا سياسية مشابهة، بل ستقتصر على شؤون محلية، كبرامج التعليم في المناطق والقدس الشرقية، وقضايا دفع الضرائب إلى إسرائيل، وتغيير القوانين في المناطق وما شابه ذلك»، وأن هذا الحزب «لن يحمل في يده قبلة، بل غضن زيتون». وهاجم أبو شلباية المنظمات الفدائية الفلسطينية، وذلك في إشارة واضحة إلى المنظمات الفدائية التي عليها «أن تقنع إسرائيل والعالم بأنها إنسانية، وتريد السلام، وأن تقلع عن كل الشعارات التي تدعو إلى القضاء على إسرائيل، وأن تتطلع إلى حقوق سياسية في ظل الحكم الإسرائيلي، وفي نهاية الأمر إلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل»<sup>224</sup>.

ويبدو أن الدعوة إلى الانفصال عن الكيان الأردني، قد أخذت تخلي مكانها لمحاولة إقامة حزب سياسي في المناطق المحتلة، بعد أن بردت الانفجالات الشديدة التي أفرزتها أحداث أيلول، وفي ظل المعارضة الصارمة من قبل حركة المقاومة الفلسطينية لمثل تلك الدعوة.

فعلى أثر دعوة أبو شلباية تلك، قام أحد منظمي الدعوة إلى الحزب السياسي، وهو سليم الخوري، الأستاذ المساعد في قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية ومن سكان القدس الشرقية المحتلة، بكتابة رسالة إلى موشي دايان، يطلب فيها مقابلته وذلك «لشرح له عن الحزب وأفكاره، وليعرف أننا جماعة من المثقفين المسلمين والمسيحيين نريد تنظيم حزب يسعى لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، تحافظ على علاقات سلمية بدولة إسرائيل». وحددت الرسالة الخطوات الأولى لهذا الحزب بعد إنشائه، على النحو التالي: «أ- إجراء استفتاء في أوساط سكان القدس الشرقية والضفة: سنسال الشعب إذا كان يريد دولة فلسطينية، أم أنه يريد الحكم الأردني، أم أنه يوافق على الحكم الإسرائيلي. ب - إيفاد بعثة من الحزب إلى الأمم المتحدة لعرض أهدافنا وأماننا ولنطلب دعم الأمم المتحدة لإقامة دولة فلسطينية. ج- انتخاب مؤسسات الحزب». مع التأكيد على أن هذا الحزب «لن يشترك في انتخابات الكنيست، وأنه لا يسعى للاندماج في الحياة السياسية في دولة إسرائيل»<sup>225</sup>.

إلا أن الدعوة إلى إقامة حزب سياسي لم تر النور هي الأخرى، شأنها شأن الدعوة إلى

دولة فلسطينية. فقد تحطمت الدعواتان على صخرة الموقف الإسرائيلي الراض لأى تعبير سياسي فلسطيني مستقل، وعلى موقف حركة المقاومة الفلسطينية المناهض لأى حركة سياسية فلسطينية، تقبل باى «حل يضمن بقاء الحركة الصهيونية متجسدة»، أو تنادى بهدف يقل عن هدف «التحرير الشامل للأراضي الفلسطينية»، على حد ما ذكره ناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية فى رده على الدعوات التى كان يطلقها الجعبري»<sup>226</sup>. والموقف الأردني، بدوره، تقاطع مع كلا الموقفين السابقين، انسجماً مع سياسته القائمة على التمسك بالسيادة الأردنية على كلا الضفتين، والمحافظة على الصلات السابقة بينهما.

وقد صاغ كل طرف من الأطراف المتصارعة، موقفه من التحركات والدعوات التى نشطت فى المناطق المحتلة، وفى الضفة الغربية على وجه الخصوص، من أجل قيام دولة فلسطينية، على نحو سنفصله تباعاً.

### حركة المقاومة الفلسطينية

إضافة إلى حرص حركة المقاومة على تحقيق برنامجها المعلن بتحرير كافة الأراضي الفلسطينية، ورفضها لمبدأ بقاء دولة إسرائيل الصهيونية، هيمنت على مواقفها وسياساتها المعلنة، خلال أحداث أيلول وما بعدها، مخاطر الردة وشيوع الأفكار الانعزالية، تحت وطأة أيلول ومخلفاته المادية والعاطفية. فقد كانت مسيرة حركة المقاومة لدعوات الانفصال والعزلة تعني تخليها الطوعي عن أهدافها السياسية والتاريخية، وفتح الطريق أمام اللجوء إلى الإسرائيلية، بدلاً من العروبة، هذه المرة (خصوصاً بعد لجوء عشرات الفدائيين الفلسطينيين، إبان معارك الأحرار وجرش صيف العام 1971، إلى إسرائيل واستسلامهم لقوات الاحتلال، فى واحدة من مظاهر اليأس الخطيرة والمميزة فى تاريخ الصراع الفلسطيني ضد إسرائيل).

إلا أن الوقوف فى وجه مظاهر الردة والانعزالية، التى سادت الأوساط الفلسطينية على ضفتي نهر الأردن لم تحل، بالضرورة، دون ظهور ما أحدثه أيلول فى غور النفس الفلسطينية، من آثار على فكرة حركة المقاومة وسياساتها خلال تلك المرحلة. ولذلك جاء موقف حركة المقاومة خلال أحداث أيلول، وطوال الفترة التالية، مركباً على ثوابت البرنامج التاريخي الفلسطيني من جهة، والمتغيرات الوافدة مع أحداث أيلول وتداعياتها من جهة أخرى. وظهر ذلك فى كافة بيانات المسؤولين الفلسطينيين وتصريحاتهم، التى أعادت التأكيد مجدداً على وحدة الجماهير الفلسطينية - الأردنية و«وحدة الشعب الأردني»، وفى الوقت ذاته مخاطبة الشعب الفلسطيني والتوجه إليه فى بعض البيانات والتصريحات المهمة، فى لغة ومفردات سياسية جديدة وخاصة.

انطلاقاً من ذلك كله، يمكن فهم المواقف المناهضة لقيام دولة فلسطينية، التى عبرت عنها مواقف حركة المقاومة وسياساتها طوال تلك الفترة، فقد ذكر ياسر عرفات رئيس

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في مقابلة له مع مجلة «المصور» القاهرية، أنه جاء إلى عمان عدد من شخصيات الضفة الغربية، ليعرضوا عليّ عقد مؤتمر في الأرض المحتلة يعلنون فيه فصل الضفة الغربية عن الأردن بعد الاحداث الأخيرة (أحداث أيلول)، وبعد تصورهم أن السلطة قد نجحت في الإجهاز علينا. وسألتهم أين يعقد هذا المؤتمر فأجابوا في الأرض المحتلة، قلت علينا أن نفكر ما هي مصلحة السلطات الإسرائيلية في عقد هذا المؤتمر وإلى أي حد يخدم مخططاتهم ولماذا يسمحون بعقده ... بلغوا أهالي الضفة الغربية أنه إذا ارتفع رأس مطالب بالدولة المسخ فسنقطعه. فالقضية أكثر من ردود فعل آنية وحماس ينسينا معركتنا الرئيسية»<sup>227</sup>.

وقد أكد هذه الواقعة صلاح خلف (أبو إياد) عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»<sup>228</sup>، في حين أوضح أنه قد حضر إلى عمان عدد من الشخصيات الوطنية في الضفة الغربية، و طرحوا على قيادة المقاومة في عمان، فكرة إعلان انفصال الضفة الغربية عن الأردن. وأشار إلى أن هذه الشخصيات معروفة بوطنيته وإخلاصها، وأنها لم تكن تنتمي إلى تلك الاتجاهات الانفصالية المعروفة في الضفة الغربية والقدس، التي كان يرمز إليها الشيخ محمد علي الجعبري.

ولدى التوقف عند هذا التأكيد، فإنه يمكن الاستنتاج أن الدعوة إلى قيام كيان فلسطيني خاص في الضفة الغربية، كانت موزعة على اتجاهين: أحدهما انعزالي انفصالي يتحرك تحت تأثيرات اليأس، والآخر وطني استقلالي يتحرك تحت تأثيرات صدمة أيلول ومضاعفاتها المادية والعاطفية. كما أنه يجوز الاستنتاج أيضاً أن موقف حركة المقاومة، المناهض أساساً لدعوة الدولة الفلسطينية، لم يساعد على ظهور التيار الثاني وتبلوره، بل حرمه شعبية متوقعة، وبالتالي حجر عليه وطنياً وحكم بموته مبكراً.

وقد عادت حركة المقاومة وأكدت على شمولية موقفها من مسألة الدولة الفلسطينية، خلال الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في القاهرة، في الفترة من 1971/2/28 إلى 1971/3/5. فقد نص برنامج العمل السياسي، الذي أقره المجلس، على ضوابط العلاقة مع الكيان الأردني على النحو التالي: «أن ما يربط الأردن بفلسطين هو علاقة وطنية ووحدة قوية صنعها التاريخ والثقافة واللغة منذ أقدم العصور، وأن خلق كيان سياسي في شرق الأردن وآخر في فلسطين لا يستند إلا إلى عملية التجزئة التي مزق بها الاستعمار وحده أمتنا العربية ... ولكن هذه التجزئة لم تمنع الجماهير غربي النهر أو شرقه من أن تحس بأنها جماهير شعب واحد، ومن أن تظل متحدة ضد مؤامرة الامبريالية والصهيونية. إن الثورة الفلسطينية التي رفعت شعار تحرير فلسطين وطرحت قضية الثورة الفلسطينية لم تستهدف الفصل بين شرقي النهر وغربه، ولا كانت تؤمن بأن نضال الشعب الفلسطيني يمكن أن ينفصل عن نضال الجماهير في الأردن ... إن حرصنا على وحدة الجماهير الشعبية الأردنية، ومعرفتنا بالدور الذي تستطيع أن

تؤديه في سبيل معركة التحرير يؤكد إيماننا بما يلي:  
أ- إن وحدة فلسطين وشرق الأردن وحدة قومية نحن مطالبون بحمايتها وتوثيقها  
ومحاربة كل المحاولات الرامية إلى إضعافها وتفكيكها.

ب- أن هذه الوحدة القطرية لا بد أن تتمثل بوحدة نضالية في صيغة جبهة وطنية  
أردنية، من مهامها الأساسية إقامة حكم وطني في الأردن يساهم في تحرير فلسطين  
ويسند القوى الفلسطينية المقاتلة بكل امكانياته، وهذا بدوره جزء من نضال الأمة  
العربية في سبيل تحريرها ووحدتها»<sup>229</sup>.

وكانت كل من الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية قد وقعتا، غداة توقف  
أحداث أيلول الدامية، اتفاقية عرفت باسم اتفاقية عمان، وذلك لتنظيم العلاقات فيما  
بينها. وقد نصت الاتفاقية التي وقعها كل من الملك حسين وياسر عرفات والباهي  
الأدغم رئيس «اللجنة العربية العليا للمتابعة»، على «أن الشعب الأردني متمسك  
بوحده مخلص لقصيته، عازف عن الشقاق والفرقة»، ولذلك فقد تم الاتفاق على  
أن «الأردن بصفته أرضاً وشعباً وحدة واحدة لا تتجزأ، وهو القاعدة الأساسية للثورة  
الفلسطينية وللنضال من أجل تحرير فلسطين». وبعد أن ضمنت الاتفاقية نصاً يشير إلى  
أن «الشعب الفلسطيني وحده متمثلاً في الثورة الفلسطينية هو صاحب الحق في تقرير  
مصيره»، أوضحت كيفية «تعميق الوحدة الشعبية والوطنية بممارسة المساواة التامة  
في الحقوق والواجبات بين كل أبناء الشعب في كافة ميادين الحياة ومؤسسات الدولة  
المدنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية بدون أي نوع من أنواع التمييز»<sup>230</sup>.

وفي الوقت الذي كان الحكم الأردني يخوض آخر معاركه ضد الوجود العثمي لحركة  
المقاومة في أحراش عجلون والأغوار، كان المجلس الوطني الفلسطيني يختتم أعمال  
دورته التاسعة في القاهرة، بمقررات سياسية تنادي بإقامة «الجبهة الوطنية الأردنية»  
التي ستعمل من أجل «إقامة حكم وطني ديمقراطي» وكان البيان الختامي للمجلس  
يؤكد أن حركة المقاومة وهي تدافع عن «الحقوق الوطنية الراهنة لشعبنا في الأردن»،  
تهدف من جملة ما تهدف إليه «تدعيم وحدة الضفتين». وأكد بيان المجلس أيضاً «أن  
تدعيم هذه الوحدة لا يتم عن طريق ممارسات السلطة الأردنية التي تغذي النزعات  
الإقليمية والانفصالية، بل على أسس وطنية ديمقراطية تعزز التلاحم بين أبناء الشعب  
وتوحيد جهودهم من أجل التحرير»<sup>231</sup>.

وبالرغم من كل ما في هذه البيانات والمقررات والاتفاقيات من تأكيدات حاسمة  
على تمسك حركة المقاومة بوحدة الضفتين، كانت أجهزة الحكم الأردني تتبع سياسة  
إقليمية تمييزية واضحة ضد الفلسطينيين في الضفتين، وخاصة في الضفة الشرقية. وقد  
وجدت هذه السياسة تعبيراتها الصارخة في عمليات الصرف وإنهاء الخدمة للمواطنين  
الفلسطينيين من الأجهزة والمؤسسات الأردنية، مما حمل الحاج معزوز المصري، رئيس

بلدية نابلس، على إرسال مذكرة إلى وصفي التل رئيس الحكومة الأردنية آنذاك، يقول فيها: «مزيد من الدهشة والألم، تلقينا أنباء الإحالة والاستغناء عن خدمات أعداد من مواطني الضفة الغربية الذين يعملون في الدوائر الحكومية والمؤسسات في كل من الضفتين». وقد طالب الحاج معزوز بإعادة النظر في هذه الإجراءات» بشكل يدعم الوحدة الوطنية بين مواطني الضفتين» ذلك «أن عودة الوحدة لشعب الضفتين آتية لا ريب فيها»<sup>232</sup>.

ولكن هل كان من الممكن أن تقع كل تلك الأحداث الدامية، وأن تمارس الأجهزة الأردنية سياسة إقليمية تمييزية ضد الفلسطينيين، دون أن تترك أي آثار فعلية على عملية التطور الكياني الفلسطيني، ودون أن تؤثر في تشكل الوعي الكياني ذاته؟ من الواضح، عبر عملية مراجعة نقدية للبيانات والنصوص الرسمية الصادرة عن حركة المقاومة بعد معارك الأعراس والأغوار في تموز 1971، أن المقاومة استجابت بشكل جزئي، للنتائج المادية والعاطفية التي أسفرت عنها أحداث أيلول 1970 وتموز 1971. وفي إطار عملية متابعة التطور الكياني الفلسطيني، يمكن القول أن سقف ما وصلت إليه الدعوة الكيانية الفلسطينية، التي تم تبنيها رسمياً من قبل حركة المقاومة، هي المطالبة بإعادة تصحيح وحدة الضفتين، وبنائها على أسس ندية ومتكافئة، دون أن تصل إلى حد المطالبة بفسخ هذه الوحدة، أو التنصل منها، بالرغم من حملات التصفية الشاملة التي مارسها الحكم الأردني خلال تلك الفترة، فغداة انتهاء معارك الأعراس والأغوار نشرت صحيفة «فتح»، التي أخذت تصدر من دمشق، نص مذكرة حملها إلى الملوك والرؤساء العرب مبعوثون خاصون من قبل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد تضمنت تلك المذكرة، مطالبة الملوك والرؤساء العرب بعدة مطالب منها «الإقرار بوثيقة رسمية بأن شعب فلسطين لا يمثله إلا الثورة الفلسطينية بقيادتها المتمثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومجلسها الوطني الفلسطيني، وإبلاغ مضمون هذه الوثيقة إلى كافة الدول والمؤسسات العربية والدولية». وجاء في مطالبة أخرى «الإقرار بحق الثورة الفلسطينية ومساندة الجماهير العربية لها لتصحيح وبناء وحدة الضفتين على الأسس التالية:

- 1- حق الشعب الفلسطيني في الاستمرار في ثورته ومتابعة كفاحه المسلح ضد العدو الصهيوني على طريق تحرير كل التراب الوطني الفلسطيني.
- 2- الحرية الكاملة لقوات الثورة الفلسطينية في الحركة ضد العدو الصهيوني.
- 3- حق الشعب الفلسطيني الكامل في الأردن في حمل السلاح لمقاتلة العدو والدفاع عن الثورة.
- 4- حق الجماهير في الأردن في التعبئة الجماهيرية والتنظيمية حول الثورة.
- 5- حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه.

6- قيام حكم وطني ديمقراطي يحمي وحدة الشعب والصفتين، يضمن كل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني<sup>233</sup>.

وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد أصدرت، خلال معارك الأعراس تلك، نداء خاطبت فيه الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وقالت «أن هدف السلطة الأردنية هو تصفية الثورة والقضاء عليها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني». وأضاف النداء قائلاً: «أن السلطة الأردنية التي نصبت نفسها وصياً على شعبنا الفلسطيني تتصرف بمصيره كما يريد الامبرياليون والصهاينة». وأكد «أن السلطة الأردنية التي تمارس الوصاية على شعبنا بالقهر والإرهاب لا يمكن أن تقبل بالتعايش مع الثورة، كما لا يمكن أن تقبل ببروز الشخصية الفلسطينية التي عبرت عن نفسها بالثورة والكفاح المسلح، لأن ظهور الشعب الفلسطيني كطرف في الصراع الدائر، معناه زوال الركيزة الأساسية التي تدعم الامبريالية سلطة عمان من أجلها، وهذه الركيزة هي تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني حتى يظل شعباً تائهاً ضائعاً، تتاجر به سلطة عمان في سوق الإمبريالية الدولية». وختمت اللجنة التنفيذية بيانها قائلة: «أن الثورة الفلسطينية التي تدافع الآن عن نفسها، وعن شعبنا الفلسطيني في الأردن، تعلن للأمة العربية أن أخطار الهجوم الشامل على قواعداً وجماهيرنا في الأردن لن تقتصر آثارها على الساحة الأردنية الفلسطينية بل ستمتد لتشمل المنطقة العربية كلها والمستقبل العربي أيضاً»<sup>234</sup>.

وإذا كانت الدعوة إلى التكافؤ الكياني، أو إعادة تجديد وحدة الصفتين، لم تشكل خطأً ثابتاً في سياسات حركة المقاومة في تلك الفترة، فإن إطلاقها عقب معارك الأعراس والاغوار صيف العام 1971، قد فتح الطريق أمام تعاط جديد وتعامل سياسي مختلف مع الوضع الفلسطيني في الأردن، شكل بحد ذاته درجة متقدمة نسبياً في عملية تراكم الوعي الكياني الفلسطيني برمته. فقد تبنى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العاشرة، التي عقدت في القاهرة في الفترة من 1972/10/4 إلى 1972/10/6، ما صدر عن المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي عقد في القاهرة أيضاً، قبل أن يبدأ المجلس جلساته، من توصيات سياسية تتعلق بالعلاقة مع الأردن. وقد تحدثت تلك التوصيات، لأول مرة، عن شعبين شقيقين، وليس عن «شعب فلسطيني» كما جرت العادة في مثل هذه المناسبة. فقد ورد في نص البرنامج السياسي عن الوضع الفلسطيني في الأردن «أن 40 في المائة من شعبنا الفلسطيني يقيم منذ زمن في شرق الأردن، ويمثل 60 في المائة من مجموع سكان الضفة الشرقية، ويسهم اسهاماً رئيسياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيها ... كل ذلك يتطلب تلاحم ودمج نضال الشعبين في جبهة تحرير وطنية أردنية - فلسطينية». وأشار النص إلى «أن هذه الجبهة مطالبة بتوجيه نضال الشعبين نحو الأهداف الاستراتيجية التالية:

1. الإطاحة بالنظام العميل في الأردن، وتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني وإقامة

دولة ديمقراطية على أرض فلسطين والأردن تؤمن صون السيادة الوطنية للشعبين، وتؤمن التطور الوطني المشترك لهما اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، وتعزيز علاقات الاخوة والمساواة بين الشعبين عن طريق وضع موارد كل من الإقليمين بشرياً واقتصادياً وحضارياً في خدمة نمو الإقليم الآخر.

2. لحم نضال الشعبين الفلسطيني والأردني بنضال الأمة العربية من أجل التحرر وضد المشاريع الامبريالية...<sup>235</sup>.

ويذكر أن انعقاد المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني الفلسطيني جاء في أعقاب إعلان الملك حسين عن مشروع جديد لإعادة تنظيم العلاقة بين الضفتين، عرف باسم «مشروع المملكة العربية المتحدة»، كما جاء هذا الانعقاد مترافقاً كذلك مع إعلان سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي عن نيتها بإجراء انتخابات للمجالس البلدية في الضفة الغربية.

وعليه، فقد رفض المجلس الوطني الفلسطيني مشروع المملكة المتحدة، وأعلن "أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، المعبر عن امانيه وارادته، وأنه لا يحق لأي كان أن يقرر بشأن فلسطين، أرضاً وشعباً غير ما يقرره الشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، وفقاً لميثاقها والتزاماً بتحرير كامل التراب الفلسطيني. وإن أي إجراء أو ترتيب أو اتفاق يصدر عن أي مصدر آخر إنما هو خال من الشرعية كلياً، ويظل كذلك دوماً. وأوصى المجلس بإذاعة" هذا الإعلان على الملأ بجميع الوسائل، "وبأن يبلغ" إلى جميع الدول والمنظمات والهيئات الوطنية والدولية التي يهملها الأمر". وطالب المجلس أيضاً بطرد الأردن من عضوية الجامعة العربية" وذلك انسجاماً مع روح قرارات المجلس الخاصة بضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن في إطار المملكة الأردنية الهاشمية عام 1950" كما طالب المجلس "المسؤولين الفلسطينيين والأردنيين في النظام الهاشمي الاستقالة إعراباً عن شجبهم لمشروع الملك، ورفض أي شكل من أشكال التعاون العسكري أو السياسي معه"<sup>236</sup>.

أما البيان الختامي للمؤتمر الشعبي الفلسطيني، الذي عقد على هامش الدورة العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ذاك. فقد تحدث صراحة عن مسألة إعادة تجديد وتصحيح وحدة الضفتين، وهو الأمر الذي لم يتطرق إليه المجلس الوطني في دورته تلك، فقد جاء في البيان الختامي للمؤتمر الشعبي «أن المهمات الراهنة للجماهير الفلسطينية والأردنية في الضفتين تتحدد على أساس إعادة تصحيح وحدة الضفتين ... وتجديدها ضمن نظام وطني ديمقراطي يقوم على الآتي: المساواة الإقليمية الكاملة في الحقوق والواجبات في إطار حكم وطني ديمقراطي يوفر قاعدة آمنة رئيسية للثورة، وحق الشعب الفلسطيني في حمل السلاح والتعبئة والالتفاف حول الثورة ... وحصول الجماهير الفلسطينية والأردنية على كامل حرياتها الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية، وحق الجماهير الأردنية في الانخراط في الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني من أجل

استعادة حقوقه المغتصبة».

ولم يطل الوقت حتى تبنى المجلس الوطني الفلسطيني، رسمياً، الدعوة إلى التكافؤ بين الكيانين الأردني والفلسطيني، وذلك حينما تحدث البيان السياسي الذي أقره المجلس في دورته الحادية عشرة، التي عقدت في القاهرة في الفترة في 1972/1/6 إلى 1972/1/12، عن ضرورة «إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يخلق المناخ الملائم لمواصلة النضال من أجل تحرير كامل التراب الفلسطيني، ويؤمن صون السيادة الوطنية للشعبين الأردني والفلسطيني، ويضمن تجديد وتصحيح وحدة الضفتين على أساس المساواة الوطنية الكاملة بين الشعبين بما يؤمن كامل الحقوق الوطنية التاريخية للشعب الفلسطيني والحقوق الوطنية الراهنة للشعبين، ويؤمن التطور الوطني المشترك لهما اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، ويعزز علاقات الأخوة والمساواة بين الشعبين عن طريق الحقوق المتساوية دستورياً وقانونياً وثقافياً واقتصادياً، وعن طريق وضع موارد أي من الشعبين بشرياً واقتصادياً في خدمة نموها المشترك»<sup>237</sup>.

#### الأردن والاستجابة الكيانية المحدودة

كان تمسك الحكم الأردني بالصيغة الدستورية للمملكة الهاشمية هو الثابت الأساسي في كل السياسات التي انتهجها منذ حرب العام 1967. وإذا كانت الدعوة الأردنية، ضمن هذه السياسة، باستمرارية السيادة على الضفة الغربية أو تمثيل سكانها لم تجد اعتراضات جدية من قبل سكان الضفة أو من قبل حركة المقاومة، طوال السنوات الثلاثة التالية على حرب العام 1967، فإنها لم تدم كذلك بدون أية اعتراضات ملموسة، خاصة بين سكان الضفة الغربية، وذلك بعد أحداث أيلول 1970.

وكان من الطبيعي أيضاً أن يناهض الحكم الأردني كافة الدعوات الانفصالية التي اشتدت وتيرتها في الضفة الغربية، بعد أحداث أيلول، وأن يواصل التمسك بموقفه التاريخي في الضفة، وهكذا حرص الملك حسين على أن تنص اتفاقية عمان، التي وقعها مع منظمة التحرير الفلسطينية، في الثالث عشر من تشرين الأول 1970، على أن «الشعب الأردني متمسك بوحدته مخلص لقضيته»، وأن تنص كذلك على أن «الأردن بصفته أرضاً وشعباً وحدة واحدة لا تتجزأ»<sup>238</sup>.

على خلفية موقفه التاريخي، شن الحكم الأردني حملته السياسية المركزة ضد الدعوة إلى دولة فلسطينية، التي كان يتم الترويج لها في الضفة الغربية. فقد أكد وصفي التل، في البيان الذي ألقاه أمام مجلس النواب الأردني، بعد ثلاثة أشهر من أحداث أيلول، على رفض الأردن لمشروع الدولة الفلسطينية واستنكاره له، موضحاً «أن الأردن سيعمل بكل قوته لإحباط المشروع لأنه ضربة لمعنى الوحدة المقدسة»<sup>239</sup>. وطالب الملك حسين من جهته، في خطاب ألقاه أمام وفود فلسطينية في عمان، بمقاومة فكرة إنشاء «دولة فلسطينية»<sup>240</sup>.



وعندما دخلت علاقات الأردن بحركة المقاومة مرحلة الانقطاع الكامل، في أعقاب معارك الأحرار والأغوار عام 1971، أخذت مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني تظهر على سطح العلاقات بين الأردن والمقاومة، كمحرك أساسي لكل مراحل الصراع وأشكاله بينهما، خلال الفترة التالية. فبعد أن وجهت اللجنة التنفيذية مذكرة إلى الملوك والرؤساء العرب تطالبهم فيها «الإقرار بوثيقة رسمية بأن شعب فلسطين لا تمثله إلا الثورة الفلسطينية بقيادتها ... وإبلاغ مضمون هذه الوثيقة إلى كافة الدول والمؤسسات العربية والعالمية»<sup>241</sup>، قام مجلس النواب الأردني من جهته، بإرسال بيان إلى الملوك والرؤساء العرب، ورؤساء مجالس النواب العربية، والأمين العام لجامعة الدول العربية، شرح فيها مخاوف الأردن من حملة حركة المقاومة والأهداف الكامنة في مذكرتها السالفة الذكر. وقد جاء في البيان، فيما بدا أنه رد فعل غير مباشر على بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أن «الدعوة المرية لإنشاء حكومة فلسطينية في المنفى، أو في الضفة الغربية، أو في أي مكان آخر، لا تعدو أن تكون الهيئة التي يطرحها العدو وقوى الشر، لصرف الأنظار عن هدف التحرير، ولزيادة الفرقة بين الأشقاء. فالشعب الفلسطيني قد وجد في الأردن وطناً مستقراً، وهو لا ينشد سوى تحرير بلده، والعودة إلى أرضه، ولا تملك أية فئة مهما كانت قوة سلاحها (المقاومة) أو دعم العدو لها (انفصاليو الضفة الغربية) أن تنطق باسم هذا الشعب أو تتصرف بحقوقه المشروعة على غير إرادته». وختم مجلس النواب الأردني بيانه قائلاً «أن الوحدة المقدسة بين الشعبين على ضفتي الأردن، ستبقى الأصل في التعبير عن آمال الشعب الفلسطيني ومطامحه وأهدافه، ولهذا فإننا نشجب أية دعوة مشبوهة لتأسيس دولة فلسطينية، لأن ذلك سيكون بداية التصفية للقضية الفلسطينية، وتخلي الكثيرين عن مسؤولياتهم نحو هذه القضية»<sup>242</sup>.

وكان مجلس النواب الأردني قد بعث إلى الملوك والرؤساء العرب، وإلى رؤساء المجالس العربية، بنص قرار اتخذه بعد نحو أربعة أشهر من وقوع أحداث أيلول، يحذر فيه من الاستجابة لدعوة الدولة الفلسطينية، التي اشتد الحديث عنها في تلك الأثناء. وقد نص ذلك القرار على أن مجلس النواب الأردني «يشجب فكرة إقامة الدولة الفلسطينية التي يدور البحث حولها وراء الكواليس في بعض العواصم الأجنبية والعربية». وبعد أن أعلن المجلس عن «استنكاره الشديد لهذه الفكرة»، حذر العرب من مشروع الدولة هذه، الذي «ما هو إلا مخطط صهيوني بشع يهدف أول ما يهدف إلى القضاء على حقوق الشعب الفلسطيني». ووجه المجلس في قراره أيضاً نداءً خاصاً إلى كل من الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ناشدهما فيه مقاومة «مشروع إقامة الدولة الفلسطينية بكل قوة». فالمجلس نفسه هو الذي «يمثل الشعب على ضفتي الأردن»، والشعب «الواحد الذي عاش الوحدة أكثر من اثنين وعشرين عاماً، لن يقبل الانفصال وسيبقى شعباً واحداً تربطه وحدة الدم والمصير»<sup>243</sup>.

ولكن مقابل هذا التمسك الشديد بوحدة الـضفتين وبقدسيتهما وبخلودها، كانت الأجهزة الأردنية تمارس سياسة تمييز إقليمية ضد الفلسطينيين في الـضفتين. وظهر أن الشرخ الإقليمي قد تعمق بين جماهير الشعبين، بفعل بعض السياسات التعبوية ضد المقاومة، والسياسات الاقتصادية ضد المواطنين الفلسطينيين.

وهكذا، فإن ما حدث في أيلول، وما تلاه من معارك انتهت بتصفية الوجود المادي لحركة المقاومة في الأردن صيف العام 1971، وما نجم عن ذلك من ردود فعل فلسطينية بلغت ذروتها في عملية اغتيال وصفي التل في القاهرة، أواخر العام 1971، أشار في مجموع تفاصيله، إلى أن علاقة الفلسطينيين بالأردن، وخاصة الضفة الغربية، قد دخلت مرحلة جديدة، يمكن وصفها باختصار شديد، بأنها لن تكون كما كانت عليه فيما مضى، خاصة في ظل اشتداد الدعوة إلى قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن هنا يمكن فهم مشروع «المملكة العربية المتحدة» الذي أعلن عنه الملك حسين في الخامس عشر من آذار 1972، كجزء من عملية الاستجابة الرسمية الأردنية المعلنة لواقع العلاقات بين الفلسطينيين والأردن، في ظل معطيات ما بعد أحداث أيلول. وقد ركز الملك حسين على هذا المعنى في الخطاب الذي أعلن فيه عن المشروع الذي اقترن باسمه، حين قال أن مشروعه قد جاء «وسط حالة موضوعية ومستجيباً لظروف فلسطينية وعربية منها الحديث عن دولة فلسطينية». وبعد أن استعرض تاريخ العلاقات بين الـضفتين، قال الملك حسين: «ولكن الأوضاع التي أخذت تسود العالم العربي، وما يحركها من قوى وتيارات، قد أخذت تقفز من فوق هذه الحقائق وتتجاهلها، انسياقاً مع حالة التخبط التي تعيشها الأمة، وانسجاماً مع وضع التفكك الذي ابتليت به منذ سنين. واشتد زخم تلك الأوضاع المفتعلة وتفجيرها المتلاحق، عبر ما نشاهده ونسمع عنه من مؤتمرات، وحملات، ومخططات، وكأنها يراد للإنسان الفلسطيني أن يحمل نفسه بعيداً عن انتماءاته الوطنية والقومية، ليحشرها في قمقم صغير، يسهل فيما بعد تحطيمه في أية لحظة. وكأنها هي خطة جديدة تدبر ضد ذلك الشعب، إن لم تكن حلقة في السلسلة الطويلة للمؤامرة عليه وعلى الأمة العربية جمعاء. والتحرك المريب هذا لا يكتفي بالتوجه إلى تلك القلة من أبناء الشعب الفلسطيني خارج الـضفتين، وإنما هو أيضاً يستهدف كثرتهم هنا، طمعاً في الوصول بالأهل في الضفة الغربية إلى حالة لا تفضي إلا إلى وضع انفصالي عن كل ما يتصل به ويقوم حوله»<sup>244</sup>.

وإذا أضفنا إلى واقع العلاقات الفلسطينية - الأردنية هذه، ما أعلنت عنه إسرائيل في أوائل العام 1972، من عزمها على إجراء انتخابات لأعضاء المجالس البلدية في الضفة الغربية، في ظل أجواء مليئة بالنوايا الغامضة، امكن لنا أن ندرک أن مشروع الملك حسين ذلك، كان استجابة عملية لحالة كيانية فلسطينية، هي الأولى من نوعها منذ ضم الضفة الغربية عام 1950. فالمشروع الذي اقترح تغيير اسم المملكة، أعاد للضفة الغربية بعضاً

من مدلول الاسم التاريخي، حين اقترح تسميتها بـ «قطر فلسطين»، وإلى القدس بعضاً من مركزيتها، حين اقترحها عاصمة لذلك القطر.

وهكذا، فإن مشروع المملكة المتحدة حاول، عبر استجابته تلك، أن يعزل منظمة التحرير الفلسطينية وأن يجردها من صفتها التمثيلية، وأن يقطع، في الوقت ذاته، الطريق على كل من المحاولات الانفصالية الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية، والنوايا المبيتة من وراء عملية إجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية.

لقد كان مشروع الملك حسين، والحالة هذه، حلاً كيانياً ناقصاً ومرفوضاً من قبل الفلسطينيين، وخاصة من قبل مؤسستهم الكيانية الشاملة، منظمة التحرير الفلسطينية، التي أكدت رفضها للمشروع وإدانتها له، عبر مقررات المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني الفلسطيني، اللذين عقدا اجتماعاتهما في نيسان 1972. ولقد جاء الرفض الفلسطيني للمشروع بالرغم من الأجواء النفسية والسياسية التي كان من المقدر لها أن تساعد على تمريره، وحصوله على قبول فلسطيني واسع. ولقد لخص تلك الأجواء بدقة، خالد الحسن رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، في المذكرة التي قدمها إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة حول مشروع المملكة المتحدة. فبعد أن أشار الحسن إلى أحداث أيلول وما نجم عنها من خسائر بشرية فلسطينية، قال: «وبذلك حقق الملك حسين انفصلاً قائماً على الحقد والتأثر بين الفلسطينيين، زاد في تكثيفه وتوسيع شقته بمذابح جرش الأولى، ثم مذابح جرش وعجلون في شهر يوليو (تموز) 1971، ثم في عمليات الإرهاب والسجن والاعتقال والتعذيب والقتل غير المعلن وإصدار أحكام الإعدام العفوية لكل من تعاطف مع الثورة الفلسطينية في الضفة الشرقية». كل ذلك إلى جانب «عجز عربي كامل عن ردع الملك حسين وبطانته عن ممارسة هذه المذابح، بالإضافة إلى إعلام بذيء وحاقد مارسه إذاعة عمان ضد الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية، الأمر الذي خلق جواً فلسطينياً عفويًا بالغ الأمل يكاد يصل بهم إلى اليأس من الموقف العربي تجاههم، وإلى التحول باتجاه تفكير ذاتي لحماية أنفسهم وحل مشاكلهم بمعزل عن الجهد العربي والتعامل العربي». وهكذا، وفي مثل هذا الجو أخذت أجهزة المخابرات الأردنية والأميركية تطرح فكرة «الدولة الفلسطينية» (الأقواس في الأصل) كمخرج يتجاوز مع الواقع النفسي الفلسطيني العفوي البالغ الأمل، ليوهم الفلسطينيين بأن هذه الدولة هي المخرج من واقعهم والملجأ من ظالمهم»، مما يؤكد أن الملك حسين جاد بمشروعه هذا «ليوهم الفلسطينيين بأنه يتجاوز مع مشاكلهم ورجباتهم العفوية، من خلال حكم ذاتي تحت سيطرته»<sup>245</sup>.

وفيما كانت المقاومة وجماهيرها تواجه المآزق السياسي - النفسي الذي أفرزته أحداث أيلول والأحراش، استطاعت أن ترفض بحزم مشروع المملكة المتحدة، وأن تتبين مخاطره المصيرية الكبيرة، بالرغم من بعض مضامينه الكيانية المتقدمة على صيغة المملكة

الأردنية الهاشمية.

وانقضى العام 1972 ومعظم العام 1973، دون أن يحظى مشروع المملكة العربية المتحدة بتأييد أو دعم أي من الاتجاهات الفلسطينية، سواء داخل الضفة الغربية أو خارجها، باستثناء بعض الفلسطينيين من أعضاء مجلس النواب والاعيان الأردنيين، وغيرهم من العاملين في أجهزة ومؤسسات الدولة الأردنية ذاتها. بل أنه حدث، في أواخر هذه الفترة التي انتهت مع وقوع حرب تشرين الأول 1973، نهوض فلسطيني، عزز من تأثير وفعالية منظمة التحرير الفلسطينية، وأضعف من النفوذ والتأثير الأردني التقليدي بين صفوف المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية على وجه الخصوص، الأمر الذي حرم مشروع المملكة المتحدة من أي موقف أو بيان مؤيد له، سواء على صعيد المناطق المحتلة، أو على الصعيد العربي أو الدولي. وبوقوع حرب تشرين الأول، دفن مشروع المملكة المتحدة وانقضت معه مرحلة من مراحل التطور والوعي الكياني الفلسطيني، لتبدأ مرحلة أخرى جديدة، في ظل معطيات حرب تشرين ونتائجها الإيجابية.

### المدرسة الفلسطينية في إسرائيل

كنا قد بينا، سابقاً، كيف سعت بعض الدوائر الإسرائيلية إلى تنشيط الحوار مع بعض القيادات المحلية، في الأراضي المحتلة، حول فكرة إدارة محلية أو دولة فلسطينية أو أي تعبير كياني مشابه. وقد اتضح لنا عبر المتابعة المتأنية لمجمل المواقف والتصريحات والاتصالات الإسرائيلية، طوال الثلاث سنوات التالية على حرب 1967، أن جوهر الموقف الرسمي الإسرائيلي كان مبنياً على رفض فكرة قيام كيان فلسطيني خاص ومنفصل عن الأردن، بالرغم من كل المظاهر التي كانت توحى بعزم سلطات الاحتلال العسكري على تشجيع بلورة قيادة محلية شاملة على مستوى المناطق المحتلة، أو الاهتمام بخلق تعبير سياسي فلسطيني، رغماً عن بعض المساعي والمحاولات التي قام بها نفر من أبناء الضفة الغربية من أجل تحقيق هذه الغاية.

وهكذا فإن الترويج لقيام دولة فلسطينية في المناطق المحتلة، يضعف ويشدد، طوال تلك الفترة، حسب مقتضيات التطورات المحلية والتطورات الإقليمية المصاحبة، ولذلك كان من الطبيعي ان يكثر الحديث الإسرائيلي عن قيام دولة فلسطينية، في ظل التطورات الكبيرة والمهمة التي رافقت أحداث أيلول وتلتها، إلى حد بدا معه الموقف في المناطق المحتلة على أبواب مرحلة جديدة، تمهد لقيام دولة فلسطينية، بعد أن انفرط توازن القوى فيها، بين كل من إسرائيل والأردن والمقاومة، ضد مصلحة الأخيرة. وعليه، جدد الإسرائيليون نقاشهم حول الكيان الفلسطيني بعد أحداث أيلول مباشرة، وامتد هذا النقاش ليصل إلى مجلس الوزراء الإسرائيلي، الذي عرض عليه اقتراحان محددان، أولهما من جانب يگئال ألون وزير المعارف الإسرائيلي، ويتضمن مشروعاً بإقامة «إدارة ذاتية في المناطق الأهلة بالسكان في الضفة الغربية، وربما في قطاع غزة، تكون مسؤولة عن

الشؤون البلدية والاقتصادية والصحة والتعليم وما شابه ذلك، وتتولى إقامة علاقات اقتصادية وثقافية مع الدول العربية». أما الاقتراح الثاني فقد قدمه موشي كول وزير السياحة، ويتضمن قيام «زعامة محلية في الضفة الغربية، تشارك الحكم العسكري في إدارة المؤسسات الصحية والتعليمية والزراعية»<sup>246</sup>.

ويبدو أن رئيسة الحكومة الإسرائيلية، غولده مئير «مالت في البداية إلى تشكيل لجنة وزارية لدرس الاقتراحين، ولكن سلسلة من المشاورات على المستوى الحكومي، أظهرت أن موقف أكثرية الوزراء هو ضد أي اقتراح بإقامة إدارة ذاتية في المناطق، لأنها يمكن أن تؤدي إلى ضغوط جديدة لإقامة دولة ثالثة على ضفتي النهر، وهذا مخالف لموقف الحكومة الواضح، والقائل أنه لا مكان لدولتين بين البحر والصحراء. وهكذا ألغيت فكرة تشكيل اللجنة الوزارية وأعيد تأكيد الموقف السابق»<sup>247</sup>.

وكان النقاش الإسرائيلي حول الكيان الفلسطيني قد تم أيضاً في مستوى رسمي آخر، وهو الكنيست، وذلك حين نجحت بعض الكتل المعارضة، قبل أشهر معدودة من أحداث أيلول، في حمل الهيئة التشريعية الإسرائيلية على إجراء نقاش علني حول هذه المسألة، ففي آذار 1970، استطاعت كتلة هاعولام هازيه، والقائمة الشيوعية الجديدة (راكاح) أن تجرأ الكنيست لمناقشة موضوع الكيان الفلسطيني، لأول مرة، بعد محاولات عديدة، كان نواب الائتلاف الحكومي ينجحون خلالها في شطب هذا الموضوع عن جدول الأعمال، وتحويله إلى لجنة الخارجية والأمن، التي لا تتمثل فيها تلك القائمتان، ولا يتسرب في العادة عن مداولاتها أي شيء.

وفي تلك الجلسة طلب اوري افنيري، الذي يمثل قائمة هاعولام هازيه، الكلمة لتبرير طلب إدراج الموضوع الفلسطيني في جدول الأعمال مشيراً إلى «1- أن الكيان الفلسطيني مثل روح والد هاملت، ما زالت ترفرف وتحوم حول منطقة الشرق الأوسط بأسرها منذ اثنين وعشرين عاماً، وأن هذه الروح لا تضعف ولا تستريح ولا تترك لأحد فرصة الراحة. إن روح الكيان الفلسطيني هي وراء كل الأحداث والقلقل الكبرى التي هزت المنطقة طوال ربع القرن الأخير. 2- إن إهمال أو تجاهل الحقوق المشروعة - ومنها حق تقرير المصير - للشعب الفلسطيني هو العقبة الحقيقية أمام اتفاق السلام بين إسرائيل وجيرانها. 3- أن مشكلات الأمن والتصعيد العسكري بعد النصر الإسرائيلي الحاسم في حرب الأيام الستة، يثبت أن هذا النصر وغيره لن يؤدي إلى الهدوء الدائم في المنطقة ما دام الفلسطينيون مظلومين. 4- أن القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني 1947، معطياً إسرائيل الحق الشرعي في الوجود، قد نص هو نفسه على إنشاء دولة عربية. وإذا كانت الظروف المؤسفة والحروب المتعددة قد حالت دون تنفيذ هذا الجزء من القرار، فما هو المانع الآن، خصوصاً وأرض فلسطين كلها تحت الحكم الإسرائيلي. 5- أن هناك العديد من الشخصيات والهيئات داخل إسرائيل وخارجها، وهي

تتزايد كل يومين تعطف على فكرة إنشاء كيان فلسطيني في الضفة والقطاع ... وتعطف على الفكرة خارج إسرائيل المنظمة العالمية للطلاب اليهود المرتبطة بالمنظمة الصهيونية ورابطة السلام ذات الفروع في الداخل والخارج. إن ألوف الإسرائيليين واليهود يناقشون وي طرحون أفكاراً حول هذا الموضوع كل يوم، وخاصة مع استمرار القلق وسفك الدماء. 6- إن طرح الفكرة وأخذ زمام المبادرة في حل القضية الفلسطينية، من خلال إنشاء كيان فلسطيني هو تجسيم لمعظم الآمال الوطنية لشعب مشرد، وهو شيء ينبغي على إسرائيل - وهي المنتصرة عسكرياً - أن تسارع إليه. إنها لن تخسر شيئاً، وفي المقابل ربما تكسر الجليد والجمود، وتثبت حسن نيتها ورغبتها الحقيقية في السلام. 7- تناقش الكثير من الإسرائيليين، العاطفين على فكرة كيان فلسطيني مع قادة فلسطين في المناطق المحتلة، ووجدوا أن لدى هؤلاء القادة استعداداً طيباً لتلقي الفكرة، وللإشتراك في إعداد مشروع مفصل حول هذا الموضوع»<sup>248</sup>.

إلا أن جوهر الموقف الإسرائيلي من مسألة الكيان الفلسطيني، ذلك الموقف الذي ظل ثابتاً دون أي تغيير ملموس، طوال الفترة التالية على أحداث أيلول وحتى وقوع حرب تشرين الأول 1973، شرحه أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي، في معرض رده على افنيري، مؤكداً على النقاط التالية:

«1- إن موقف إسرائيل منذ حرب الأيام الستة هو محاولة الوصول إلى صلح وسلام تعاقدي مع الدول المجاورة يضمن لكل منها السيادة والحدود الآمنة. وفي هذا المجال هناك فقط أربع دول محددة هي التي ينبغي أن نتعامل معها، لبنان، سوريا، الأردن ومصر. هذا هو الواقع السياسي والتاريخي والقانوني والدولي، ولا واقع غيره. 2- أن عرب أرض - إسرائيل قد شاركوا في حياة المملكة الأردنية الهاشمية، ولم يقبلوا أبداً وجهة نظر عضو الكنيست افنيري أنهم لن يستريحوا إلا إذا تحقق لهم كيان قومي فلسطيني محدد ورسمي ... وعلى أي حال لم يكن للفظ «فلسطين» أي محتوى سياسي في أي وقت من الأوقات بعد الاحتلال الروماني القديم. منذ نهاية احتلال روما، وإلى أن جاء الانتداب البريطاني عام 1922، لم يكن للفظ «فلسطين» (الأقواس في الأصل) أي محتوى سياسي ... وحتى حينما بدأ استخدام هذا اللفظ في عهد الانتداب فقط كان الهدف الصريح من هذا الاستخدام هو إقامة الوطن القومي اليهودي. 3- إن الشعب العربي الذي كان يعيش في أرض إسرائيل قاوم كل مجهود يرمي إلى اعتباره وحدة منفصلة عن الشعب العربي بشكل عام، وسوريا بشكل خاص. وقد أعلن الشقيري في أيار 1965، أن فلسطين ليست إلا جنوب سوريا. وقد رفض عرب هذه المنطقة عام 1947 إقامة دولة منفصلة وحسموا الأمر لصالح مصير واحد مع اخوانهم في اللغة والقومية على جانبي نهر الأردن. واختفى -بذلك- الاسم بموافقة عامة من جانب المواطنين أصحاب العلاقة، الذين صوت 80 بالمائة منهم لكي يكونوا جزءاً من سكان مملكة الأردن. 4- لم تشارك

إسرائيل - كما هو معروف - في اتخاذ القرارات التي أدت إلى هذه التغييرات والتخبطات الاسمية والقانونية. لقد كانت قرارات وتخبطات عربية محضة. وهناك الآن حقيقة لا تقبل الجدل وهي أربع دول لا خمس، وأربعة شعوب عربية مجاورة لإسرائيل لا خمسة. 5- أن عضو الكنيست افنيري يدعو إلى فلسطين المكتملة لإسرائيل... ولكن كل عربي يتحدث عن فلسطين فإنه يدعو إليها كبديل لإسرائيل. هناك من يدعو إلى تصفية إسرائيل مباشرة... وهناك من يدعو إلى تصفية إسرائيل عن طريق إخراجها من إطار يهوديتها، أي عن طريق ابتلاعها في إطار سياسي أوسع وإغراقها بقوة سكانية عربية حاسمة... واستبدال لفظ دولة يهودية بلفظ طائفة يهودية تصبح كأقلية في مجتمع متعدد الطوائف. 6- إن كل الدول العربية منصوص في دساتيرها، إما أنها «عربية» أو «إسلامية» أو كليهما، فلماذا لا يثير التقدميون واليسار الجديد الاعتراضات على هذه الأوصاف؟ ولماذا يعبرون عن سخطهم حين نعلن أن إسرائيل دولة يهودية فقط؟ 7- إن عضو الكنيست افنيري يدعو إلى إقامة دولة عربية فلسطينية خارج المجال الذي يعترف بأنه إسرائيلي... ولكن هل يملك هو، أو أي عضو كنيست آخر، صلاحية تحديد التطلع أو الهدف القومي لأمة أخرى...؟ إن مثل هذا الأمر يضع وجود إسرائيل نفسه محل تساؤل في المستقبل. إن من يهتم بحق تقرير المصير في هذا المجلس عليه أن يركز أولاً على حق تقرير المصير للشعب اليهودي. 8- إن إقامة دولة فلسطين غربي نهر الأردن تؤدي إلى ضغط إسرائيل إقليمياً، وتؤدي إلى صعوبة تخطيط السياسة الأمنية والدفاعية لإسرائيل في المستقبل. كما أن الفكرة يمكن أن تفتح احتمالات المطالبة بالعودة إلى حدود التقسيم التي أقرتها الأمم المتحدة في سنة 1947، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقلص إسرائيل. 9- إذا كان الشعب العربي، الذي كان يعيش في أرض - إسرائيل، لم يرض بالتعبير عن أمانيه القومية من خلال المملكة الأردنية الهاشمية، فما الذي يؤكد لنا أنه سيكون راضياً عن التعبير عنها في دولة تقوم غربي الأردن. 10- إن دولة كهذه ستكون قليلة الموارد، وضعيفة اقتصادياً، مما يؤدي إلى قلاقل وخلخلة وفوضى في المنطقة. إننا لا نرفض حق تقرير المصير لأي شعب كان، ما دام ذلك ليس على حساب إسرائيل والشعب اليهودي. إن الدول العربية هي التي رفضت، وما زالت، حق تقرير المصير للشعب اليهودي برفضها الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية ذات سيادة، إن هذا هو عائق السلام الرئيسي في المنطقة»<sup>249</sup>.

استناداً إلى هذا التوضيح الحاسم للموقف الإسرائيلي الرسمي من مسألة الكيان الفلسطيني، لم يكن مقدراً لكل الحوارات التي أدارها رسميون إسرائيليون ملحقون بأجهزة الحكم العسكري، مع القيادات المحلية في المناطق المحلية، أن تثمر عن سياسة إسرائيلية عملية باتجاه خلق واقع كيان فلسطيني، أو أي تعبير يعيد للفظ فلسطين مدلولها التاريخي والسياسي والاجتماعي معاً. واستناداً إلى هذا الموقف أيضاً، حالت

إسرائيل دون تبلور قيادة محلية فلسطينية على مستوى الضفة الغربية بأجمعها أو على مستوى المناطق المحتلة، بالرغم من الاستعدادات العلنية لبعض رموز هذه القيادة ومحاولاتها الدؤوبة لبلورة هيئة معترف بها من قبل إسرائيل. وعليه، فإنه يمكن فهم الرفض الإسرائيلي الدائم، وفي شتى المراحل التي قطعها الاحتلال، لبعض المحاولات التي جرت على نطاق الضفة الغربية، بهدف عقد اجتماع لرؤساء كافة البلديات فيها، تحسباً لخروج مثل ذلك الاجتماع بمقررات سياسية أو لجان وهيئات دائمة. ووصل التحسب الإسرائيلي، حيال احتمال بروز قيادة محلية شاملة، حد رفضها لطلب تقدم به الشيخ الجعبري، أوائل العام 1970، لعقد اجتماع عام في آذار من العام نفسه، يضم وجهاء الخليل وبيت لحم وأريحا، أي المنطقة الجنوبية من الضفة الغربية فقط، وذلك لبحث «موضوع مستقبل الفلسطينيين في المناطق المحتلة. فسلطات الحكم العسكري انسجماً مع سياسة الحكومة بعدم تشجيع قيام زعامة سياسية فلسطينية في المناطق مهما كان لونها، رفضت السماح بعقد الاجتماع وطوي الموضوع»<sup>250</sup>.

ويذكر أن المرة الوحيدة التي وافق فيها الحكم العسكري على عقد اجتماع عام لرؤساء بلديات الضفة الغربية، كانت في آب 1971، حيث أدرجت نقطة واحدة على جدول أعمال الاجتماع، ألا وهي اقتراح بعض الدول العربية لمكتب مقاطعة إسرائيل، بفرض مقاطعة اقتصادية على منتوجات المناطق المحتلة»<sup>251</sup>.

وهكذا، يمكن القول أن المناقشات الإسرائيلية حول الكيان الفلسطيني ظلت محكومة بالموقف الحاسم الذي أجمعت عليه الحكومة الإسرائيلية، كما أوضحه أبا إيابن أمام الكنيست، والقاضي بعدم بلورة أي تعبير سياسي فلسطيني منفصل ومستقل عن الواقع السياسي والقانوني لما كان عليه الوضع عشية حرب العام 1967. إلا أن ذلك لم يمنع ظهور بعض الأفكار والمقترحات التي تم طرحها من قبل رسميين إسرائيليين، دون أن يتم تبنيها رسمياً من قبل الحكومة الإسرائيلية أو أي من أجهزتها المعنية.

ففي أواخر العام 1971، وقبل أن تقدم إسرائيل على خطوة إجراء أول انتخابات للمجالس البلدية في الضفة الغربية، لخص الدكتور اهرن بن -عمي، أستاذ علم الاجتماع في جامعة حيفا، الموقف الإسرائيلي حيال الموضوع الفلسطيني، بقوله «هناك اختياران يجولان الآن في مخيلات المبادرين الإسرائيليين: الأول، الإعلان عن الضفة الغربية كمنطقة ذات استقلال ذاتي في اتحاد أردني - إسرائيلي، مع موطن قدم لإسرائيل في الجزء الغربي (الوزير موشي كول، هآرتس، 1971/8/29)، والثاني، الفصل التام بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وبين مملكة الأردن، والارتباط الفدرالي مع إسرائيل (الوزير شمعون بيرس، يديعوت احرونوت، 1971/9/28)». وإذا كانت هذه هي الخيارات التي يقدمها الإسرائيليون، فما هي ردة الفعل المتوقعة من جانب الفلسطينيين والعرب إزاء أي من هذه المقترحات؟ إذ أنه: «بالرغم من التصدع في الوحدة العربية، وبالرغم من



السباب والشتائم المتبادلة عبر موجات الأثير، هناك اتفاق عام في العالم العربي، القادر على استخدام الأجسام المضادة للقضاء على ظواهر تعتبر خيانية، إن من يتقدم لعرب الضفة الغربية بنصيحة سيئة لعقد سلام منفرد مع إسرائيل، يقامر بمصيرنا ومصيرهم، وباستمرار الحروب والخراب ويحط من كرامتهم...». واسند وجهة نظره إلى تحليل مفاده، أنه «بالنسبة إلى القومية العربية، فإن ولادة كيان فلسطيني في حوض إسرائيل، أو في الحوض المشترك لكل من إسرائيل والأردن، هي قذارة. ليس هناك عربي يحترم نفسه إلا ويعمل على اسقاط الجنين قبل أن يرى النور. وفي الحقيقة، أن النزاع الكبير بين الأردن والفلسطينيين هو الذي يكبل، أكثر فأكثر، أيدي الفريقين، ويحول دون صنع السلام المنفرد مع إسرائيل». وهكذا، فإن «على أعضاء المدرسة الفلسطينية في إسرائيل ألا يسترسلوا وراء الأفكار والتأملات الصادرة عن القلب، خوفاً من أن يكون حجم السقوط موازياً لحجم المسافة عن الواقع»<sup>252</sup>.

إلا أنه في ظل الموقف الإسرائيلي الشامل من مسألة الكيان الفلسطيني، ظلت القائمة الشيوعية الجديدة، في إسرائيل، تميز موقفها على سائر مواقف الأحزاب والمؤسسات الإسرائيلية، باعتبارها مؤسسة إسرائيلية غير صهيونية. وإضافة إلى موقف الشيوعيين الإسرائيليين، كان اوري افنيري ممثلاً لكتلة هاعولام هازيه، التي لم يزد عدد ممثليها في الكنيست عن عضوين اثنين، يطرح موقفاً مستقلاً عن الموقف الإسرائيلي العام، حيال هذه المسألة. فقد كتب افنيري في أواخر 1971، مقالاً في صحيفة هآرتس الإسرائيلية، خلص فيه إلى استنتاجات، قال أنها نتيجة لقاءات له مع وجهاء فلسطين في الضفة الغربية. وقد تضمنت تلك الاستنتاجات اعتقاده بأن الأغلبية الكبرى من الشعب الفلسطيني، في المناطق المحتفظ بها، ملتقية الآن مع زعمائها حول عدة مبادئ منها أن «على الشعب الفلسطيني وحده أن يقرر مصيره وينبغي أن يتم هذا ... من خلال السلام مع إسرائيل ... وأن يؤدي ... إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تكون عاصمتها القدس الشرقية»<sup>253</sup>.

على أن التطور الملحوظ في الموقف الإسرائيلي خلال تلك الفترة، بالرغم من جزئيته وعدم فاعليته، هو الموقف الذي اتخذته حزب ميام، الذي كان الشريك الأساسي لحزب العمل الإسرائيلي في الائتلاف الحاكم. فقد اتخذت اللجنة السياسية للحزب قراراً أعلنت فيه «عن تأييدها حق تقرير المصير لعرب الضفة الغربية»، وأعربت «مرة أخرى عن معارضته (الحزب) للاستيطان المدني في المناطق المحتلة». وارجعت صحيفة عل همشمار الإسرائيلية موقف ميام هذا إلى «فشل المنظمات» الفدائية، نتيجة للضربة التي حلت بها في الأردن. كما أن من أسباب ذلك الموقف، تقدير ميام الإيجابي «ليقظة الفكر السياسي الجديد في الضفة الغربية خصوصاً بين الشبان المثقفين، لذلك ثمة ما يبرر حرية التنظيم وحرية التعبير عن الرأي في الضفة الغربية، شرط ألا تسيء إلى أمن إسرائيل»<sup>254</sup>.

غير أن الموقف الإسرائيلي الرسمي لم يتأثر من هذه المواقف، وظل محافظاً على الثوابت التاريخية في سياسة إسرائيل الفلسطينية، وحتى عندما بدا أن إسرائيل تعد لأمر ما، خلال الانتخابات البلدية عام 1972، مثيرة بذلك حفيظة العرب والفلسطينيين داخل الأرض المحتلة وخارجها، كان الإسرائيليون يشيرون صراحة إلى الثابت في موقفهم التقليدي. ففي الوقت الذي كانت فيه التفسيرات في المناطق المحتلة وخارجها، لمغزى عملية الانتخابات البلدية، تتراوح بين اعتبار هذه الانتخابات «خطوة لترسيخ الاحتلال، أو بداية الدولة الفلسطينية المستقلة»<sup>255</sup>. كانت صحيفة معاريف الإسرائيلية، تؤكد أن سلطات الاحتلال لم تكن تهدف من وراء تلك الانتخابات «إلى خلق زعامة سياسية تنطق باسم الضفة الغربية، بل كانت تسعى، في ظل شعار دايان: «إسرائيل حكومة دائمة في المناطق»، لجعل الحياة المدنية لسكان المناطق تبدو كأنها طبيعية، إلى جانب السماح لأهل الضفة بإدارة منطقتهم شرط عدم الانزلاق إلى النشاط السياسي»<sup>256</sup>.

### اكتمال الوعي الكياني

1977-1973

اجتاز التطور الكياني الفلسطيني واحدة من أهم حلقات تطوره الأساسية، خلال المرحلة التي تلت حرب تشرين الأول 1973. وعبر سنوات هذه المرحلة تحقق من الإنجازات الكيانية الفلسطينية ما يفوق كل ما انجزه الفلسطينيون على هذا الصعيد، خلال سنوات نضالهم الكياني السابقة.

صحيح أن النضال الكياني الفلسطيني لم يفز بالاستقلال الوطني في غضون هذه المرحلة، كما أنه لم يستطع إقامة السلطة السياسية الفلسطينية أو يؤسس الدولة المستقلة. إلا أنه من الصحيح أيضاً أنه انجز بناء الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة، وأرسى دعائم حضورها الدائم، وفوق ذلك، بلور أهدافاً كيانية أكثر وضوحاً وتحديداً من ذي قبل، واقتربت مفاهيمه الكيانية من محددات الكيان الأساسية، ونعني بذلك السلطة الأرض والشعب.

ففي غضون هذه المرحلة تم لأول مرة في تاريخ النضال الكياني الفلسطيني، تبني شعار إقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة، كهدف نضالي مركزي، عندما أقر المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر، المنعقد في حزيران 1974 هذا الأمر.

وفي هذه المرحلة كذلك جرى الحديث عن الضفة الغربية لأول مرة بشكل مباشر، كأرض فلسطينية تخص الشعب الفلسطيني ومشروع سلطته السياسية، وليست كأرض أردنية التبعية والسيادة والمستقبل النهائي. فقد تركز النضال السياسي لمنظمة التحرير على هدف منع عودة الحكم الأردني للضفة الغربية، وجرى تبني هذا الهدف في المظاهرات والإضرابات والاعتصامات التي قامت في الضفة ذاتها، عبر الشعارات الثلاثة الشهيرة: «لا للاحتلال»، «لا للعودة للحكم الأردني»، «نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية». وإلى جانب ذلك، حسمت بشكل كلي مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني، وتم اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية، على المستويين العربي والدولي، كتمثيل شرعي وحيد غير منازع، وكان قرار القمة العربية، التي عقدت في الرباط عام 1974. هو المفصل الأهم على هذا الصعيد، حين سلم الحكم الأردني، لأول مرة، للمؤسسة الكيانية الشرعية للفلسطينيين، بحق تمثيلهم، والتحدث باسمهم، كطرف وحيد.

وفي وقت لاحق من هذه الفترة خطا النضال الكياني الفلسطيني خطواته الكبرى والأساسية، عندما تبني مؤتمر القمة العربي المحدود، الذي عقد في الرياض عام 1976، شعار الدولة الفلسطينية المستقلة، وأقر المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر

بدوره، المعقود في القاهرة في آذار 1977، صيغة الدولة الفلسطينية هذه، في واحد من أهم القرارات الكيانية التي أصدرتها المجالس الوطنية الفلسطينية كلها.

### (1) النهوض مرة أخرى

إذا كانت السنوات الثلاث، التي أعقبت أحداث أيلول 1970، هي من أصعب سنوات النضال الفلسطيني كله، فلقد كان العام 1972. هو أصعب سنوات هذه الفترة. ففي أعقاب سلسلة النكسات والهزائم التي منيت بها الحركة الفلسطينية عامي 1970 و1971، دخلت هذه الحركة في مرحلة ركود شديدة، وبدأت في حالة تراجع شامل، خاصة على المستوى السياسي.

وقد شهد العام 1972، على وجه التحديد، أصعب التحديات التي واجهت حركة المقاومة الفلسطينية. فهي من جهة، كانت تعاني أزمات ذاتية قاسية، عبرت عن نفسها في بعض ظواهر الانشقاق والاعتقال الداخليين، ومن جهة أخرى، اشتدت في صفوفها ظواهر التطرف والمغامرة اليائسين، وقد أوجزت ذلك سلسلة من عمليات اختطاف الطائرات وحوادث المطارات والسفارات في الخارج. وفوق ذلك، أخذت تعاني مؤسساتها ووجودها، الذي تركز في لبنان منذ ذلك الوقت، المضايقات وعمليات المحاصرة والمصادرة على يد السلطات اللبنانية.

وقد لخص صلاح خلف، أحد أبرز قادة المقاومة، الوضع الذي كانت تمر به المقاومة، أواسط العام 1972، بقوله - رداً على سؤال حول «سبب الصمت الذي يلف عمليات الفدائيين هذه الأيام»-: «لقد كان الأردن «هو الجبهة العريضة التي يمكن الانطلاق منها إلى الأرض المحتلة لتأدية الدور التاريخي والواجب القومي، ولكن بعد المجازر البشعة التي خاضتها السلطة العميلة ضد شعبنا أصبحت المهمة صعبة ... بالنسبة للجبهة السورية، تضطر الثورة مراعاة ظروفها، طبقاً لظروف المعركة. وضعنا في لبنان واضح تماماً، فالثورة لم تتوقف عن عملياتها إلا بعد الهجوم الإسرائيلي على العرقوب في جنوب لبنان. وسبب التوقف أن الوضع اللبناني لا يحتمل هجوماً إسرائيلياً ... أما بالنسبة للجبهة المصرية، فلا توجد لنا عمليات انطلاق منها»<sup>257</sup>.

وإذا كان الوضع على حدود فلسطين على هذا النحو، فإن الوضع داخل الأرض المحتلة لم يكن بأفضل منه. ذلك أن «الشكل العام للثورة داخل الأرض المحتلة محدود. ففي غزة استعملت إسرائيل مختلف الوسائل لتطويق عنق النشاط الثوري، مستخدمة في ذلك أبشع التصرفات الهمجية، وفي الضفة الغربية انعدم تناسق الوجود الثوري مع القطاع لأسباب عدة اجتماعية واقتصادية الخ»<sup>258</sup>.

لقد بدأ أمر الحركة الفلسطينية عام 1972، شديد التأثير بسلسلة نكسات وهزائم العامين السابقين، وظهر أن كل أعدائها وخصومها التاريخيين قد بدأوا يحاولون الإجهاد عليها نهائياً، فإسرائيل، من جانبها، جردت سلسلة غارات وعمليات مطاردة عسكرية

واسعة، شملت معظم مراكز تواجد حركة المقاومة في سوريا ولبنان. وكان أخطر عمليات إسرائيل تلك اجتياحها لمنطقة جنوب لبنان في السادس عشر من أيلول من العام ذاته. كما قام الجيش اللبناني من جانبه بمحاولة ضرب هذه الحركة والسيطرة عليها في أيار من العام التالي.

على أن أخطر ما تعرضت له الحركة الفلسطينية من محن، في العام 1972، كان طرح مشروع المملكة العربية المتحدة في سوق التداول السياسي، من جانب الملك حسين، في الخامس عشر من آذار، وقيام إسرائيل بإجراء أول انتخابات بلدية في الضفة الغربية، في النصف الأول من ذلك العام.

وأمام كلا التحديين، لم تجد الحركة الفلسطينية ما تجيب به غير الرفض اللفظي، الذي لم يحل دون إجراء إسرائيل لانتخاباتها، وغير التطواف في العواصم العربية الذي لم يحل دون استمرار الملك حسين في التعاطي مع مشروعه، على الصعيد السياسي والدستوري في الأردن، وبين الفلسطينيين هناك.

إلا أن ليل ذلك العام الطويل بدأ ينجلي «أوائل العام 1973، فبقدر ما مثلت ليلة العاشر من نيسان من ظلمة حالكة، عندما اغتالت إسرائيل ثلاثة من قادة حركة المقاومة الفلسطينية في بيروت، بدأت في الوقت ذاته تباشير الفجر الأولى تطلع من جديد. لقد كانت حادثة اغتيال القادة الثلاثة في بيروت نقطة البدء في مرحلة الانعطاف الجديد الذي شهدته مسيرة الحركة الفلسطينية منذ ذلك الوقت. فعبّر ردود الفعل التي نجمت عن هذه الحادثة، بدأت حال نهوض وطني، افتقدتها ساحة العمل الفلسطيني منذ العام 1970.

ففي الوقت الذي كانت فيه حركة المقاومة الفلسطينية تفك بعض أسرارها وتوقف حركة الحصار والمطاردة حولها، في معقل وجودها السياسي والعسكري في لبنان، وذلك عقب دحر هجمة الجيش اللبناني عليها في أيار 1973، كانت الضفة الغربية وقطاع غزة تنفض عنها حالة الركود السياسي التي أمت بهما منذ العام 1970.

ففي أعقاب حادثة اغتيال ثلاثة من قادة حركة المقاومة في نيسان 1973، توالى سلسلة من ردود الفعل الفلسطينية، شكلت في محصلتها الرئيسية حالة نهوض وطني، اكتملت ذروتها مع حرب تشرين الأول 1973، وفي أعقابها. فلقد أدت هذه الحادثة إلى خلق حالة تفاعل وطني، اتخذت من الضفة الغربية أساساً مركزها الرئيسي، وامتدت لتشمل لاحقاً الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وخارج الأرض المحتلة.

وفي هذا الإطار، فإنه يمكن تسجيل أربع محطات رئيسية عبرتها حالة النهوض الوطني الفلسطيني خلال تلك المرحلة، الممتدة من نيسان وحتى تشرين الأول 1973، وأسهمت كل منها في إيقاف حالة التراجع السابقة من جهة، وبلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية بكل تداعياتها الكيانية من جهة ثانية. ويمكن ترتيب محطات النهوض الوطني هذه،

حسب تسلسلها الزمني، على النحو التالي:

- 1- ردود الفعل على حادثة فردان في الضفة والقطاع.
- 2- الذكرى السادسة لحرب حزيران في الضفة الغربية.
- 3- مذكرة الهيئات والشخصيات الوطنية إلى فالدهايم بمناسبة اجتماع مجلس الأمن الدولي.
- 4- تشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية.

#### أ- ردود الفعل على حادثة فردان.

الدهشة والغضب اللذان ميزا أحاديث وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين، إزاء ردود الفعل التي حدثت في الضفة الغربية وقطاع غزة، إثر اغتيال قوة إسرائيلية لكل من محمد يوسف النجار وكمال عدوان وكمال ناصر، اتضحت أهميتها فيما بعد، عندما اتسعت النار التي أحدثتها شرارة الحادثة في هشيم الأرض المحتلة.

فمنذ أحداث أيلول 1970، والضفة الغربية تشهد حالة من الركود السياسي، وذلك بموازاة حالة التراجع العامة التي عاشتها منظمات حركة المقاومة في الخارج. وما كانت عليه الضفة الغربية منذ ذلك الوقت، كان عليه قطاع غزة منذ أواخر العام 1971، حين أخدمت سياسة "القبضة الحديدية" الإسرائيلية جذوة المقاومة المسلحة في القطاع.

غير أنه اتضح صبيحة العاشر من نيسان 1973، وبعد سنوات من حديث الإسرائيليين عن التعايش بسلام مع سكان المناطق المحتلة، أن الجذوة ما زالت تحتفظ تحت الرماد ببعض وهجها، ولقد كانت الحادثة، في واحد من جوانبها، بداية لانهايار الوهم عند الإسرائيليين، ومقدمة لشحذ الوعي بالفلسطينية عند سكان المناطق المحتلة. وقد عكست كتابات الإسرائيليين وتعقيباتهم على ردود الفعل الناجمة عن الحادثة هاتين الحقيقتين، بكثير من الوضوح.

فقد اكتشف بنحاس سابير وزير المالية في حكومة غولده مثير آنذاك "أن الكلام عن التقارب التدريجي بين إسرائيل وعرب المناطق المحتلة، خلال السنوات الست الأخيرة، أخذ يتبدد إزاء الواقع القاسي". وبينت له الوقائع كيف "كانت ردود الفعل في المناطق غاضبة ومشبعة بالكراهية لإسرائيل وجيشها"، وكيف أنها "لم تكن هذه إلا الحياة "المشتركة" المزعومة التي ليس بإمكانها التخفيف من العداء لإسرائيل، التي ينظر إليها العرب بالضرورة كسلطة محتلة"<sup>259</sup>.

لقد دهش الإسرائيليون إزاء ردود الفعل هذه التي كانت بالنسبة لهم «مفاجئة سيئة». فقد كانوا يؤمنون حقاً بأن مكوثنا في المناطق المحتلة بالإضافة إلى الازدهار الاقتصادي والمعاملة الليبرالية، سيؤديان إلى تغيير موقف العرب منا، وكان أولئك يقولون في الماضي بأن «علاقات جديدة تتولد في الضفة الغربية بين العرب واليهود». وكان البعض قد اعتبر العلاقات الجديدة المتولدة، بمثابة أمر مهم لإحراز السلام ... إن الذين حدثونا قصصاً

خرافية عن العلاقات الجديدة المزعومة التي تتكون في الضفة ... يقفون الآن، للأسف، أمام وعاء مكسور. فقد أدركوا أن الموقف العدائي لم يتغير، حتى لو لم يتخذ اليوم صورة المعارضة الفعلية. ووجهة النظر التي كانت تعمل لإقناعنا بأن اليهود، وعدداً كبيراً من العرب، يستطيعون العيش في إطار واحد على مدى الأيام، قد أفلست. واثبت الواقع، مرة أخرى، أن الأماني القومية أقوى من العوامل الاقتصادية». وهكذا فإن «المسألة الجوهرية هي أن الكلام عن العلاقات الجديدة خرافة، وأن الحياة المشتركة غير ممكنة، ولا مفر من الانفصال»<sup>260</sup>.

وكان دايان قد اعترف «بأنه كان هناك تماثل لا بأس به من جانب السكان» مع قادة الفدائيين الذين اغتيلوا. وقال أن «لهذا الأمر مغزى كبيراً، ويدل على أن عرب المناطق، أو بعضهم، يعتبرون زعماء منظمات الإرهاب زعماء هم من الناحية النفسية، ويمثلونهم ويقاثلون من أجلهم». ومع أن دايان لم يرغب في استخلاص النتائج من هذا الوضع إلا أنه اعترف بأن «هذا الأمر يجب أن يعلمنا ويرشدنا»<sup>261</sup>.

إلى جانب ردة الفعل الإسرائيلية هذه، كانت ردة فعل سكان المناطق المحتلة، التي مثلت بداية حالة من النهوض الوطني. إذ ما ان تلقى المواطنون في المناطق المحتلة نبأ الغارة الإسرائيلية «حتى أقفلت معظم المدن ومحلاتها التجارية وخلت شوارعها من المواطنين الذين لازموا بيوتهم يتابعون من خلال أجهزة الراديو أنباء العملية الإسرائيلية». كما امتنع طلاب المدارس في اليوم التالي عن الدخول إلى صفوفهم، وسيروا مظاهرات في ساحات مدارسهم أطلقوا خلالها هتافات ضد إسرائيل، «كما هتفوا بحياة فلسطين والثورة الفلسطينية» مما دفع بسطات الاحتلال إلى مهاجمة تلك المدارس في نابلس ورام الله وبيت لحم وجنين وطولكرم بالقنابل المسيلة للدموع، واعتقال عدد من الطلاب.

أما في بيرزيت، وهي المدينة التي عاش فيها كمال ناصر، فقد «تدفقت على المدينة في اليوم الذي جرى فيه تشييع الشهداء في بيروت، مئات السيارات من مختلف المدن في الضفة الغربية وقطاع غزة لتسير في جنازة رمزية للشهداء». وبالرغم من الموانع والحواجز التي وضعتها سلطات الاحتلال أمام السيل المتدفق من السيارات والمواطنين، فقد قام نحو ثلاثة آلاف مواطن بالمسيرة الرمزية داخل بيرزيت، حيث «كان يتقدم «المسيرة» العلم الفلسطيني ... وعندما تقدمت قوة من جيش الاحتلال لانزال العلم الفلسطيني تعاركت معها الجماهير بالأيدي ومنعتها من تحقيق ذلك وظل علم فلسطين مرفوعاً»<sup>262</sup>.

وهكذا، فإن ما انطوت عليه ردود الفعل على الغارة الإسرائيلية لم يكن بداية حالة نهوض وطني فحسب، وإنما حملت أيضاً بعض السمات الكيانية الواضحة، ليس أقلها رفع العلم الفلسطيني في المسيرة الرمزية، في مواجهة سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

ولم يكن رفع العلم الفلسطيني، في مناسبة وطنية، إلا تعبيراً عن حالة وعي كيانى بدأت تشق طريقها منذ ذلك الوقت، حيث تكرر رفع العلم منذ ذلك التاريخ، وفي مناسبات عديدة، بعد أن كان العلم الأردني، طوال الفترة التالية على حرب حزيران، يتصدر المظاهرات، ويعلو فوق مقابر الجنود والمواطنين الذين سقطوا إبان تلك الحرب. ولقد كان رفع العلم الفلسطيني، إذن، وليد حالة من الإحساس بالتمييز، وعنوان شعور عام ومبهم بالخصوصية الوطنية الفلسطينية، وبالنكوص عن التبعية الأردنية. وفوق ذلك، فقد بينت ردود الفعل تلك، في واحدة من المناسبات الفريدة، عمق الانتماء ووحدانية المشاعر والأهداف الوطنية، بين مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني. فقد عمت مظاهر الحزن والاستنكار مختلف مدن ومناطق الضفة والقطاع، في الوقت الذي كان فيه نحو ربع مليون فلسطيني وعربي، يسرون وراء نعوش القادة الثلاثة في بيروت. وبذلك اتضح أن الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه، يمتلك مشاعر الوحدة ذاتها، وآلام الحاضر نفسه، والتطلع إلى المصير المشترك. فقد بينت الحادثة وما نجم عنها أن «هؤلاء الذين يتساقطون ثمرات من أغصان الشجرة المقدسة التي تمتد جذورها في أعماق الأرض هنا، إن بكاهم الناس فمن خلال العواطف التي تفرضها وشائج النسب الواحد. سيكون وهماً زائداً في ذهن الذين يظنون أنهم قطعوا أوصال الناس، يوم ألقوا بها جزءاً هنا وجزءاً هناك وأجزاء في مكان ثالث ورابع وخامس، أن هؤلاء يتعاطفون بالدم، بالقرب، وبالتزاوج، بالصدقات، بالمواطنة، بالانتماء للأرض التي درجوا فوقها»<sup>263</sup>.

#### ب- الذكرى السادسة لحرب حزيران

ظل سكان المناطق المحتلة يحيون ذكرى الخامس من حزيران، خلال السنوات الأولى من الاحتلال الإسرائيلي، عن طريق الإضراب والتظاهر، وما إلى ذلك من مظاهر الاحتجاج العلنية على استمرار الاحتلال الأجنبي، إلا أنه في السنوات اللاحقة، عندما تعرضت الحركة الفلسطينية لمجموعة من الانتكاسات، لم تعد المناطق المحتلة تشهد في مثل تلك المناسبة أكثر من توزيع المنشور السري، في أحسن الأحوال، كمظهر من مظاهر استمرار رفض الاحتلال والحض على مقاومته.

غير أن الذكرى السادسة لحرب حزيران، وهي إحدى محطات النهوض الوطني، جاءت تختلف عن سابقتها المماثلة. فقد عادت شوارع القدس وغيرها من المدن المحتلة إلى عادة إغلاق المحلات التجارية، وطلاب المدارس إلى عادة الامتناع عن دخول صفوفهم. وبالرغم من أن إحياء هذه الذكرى لم يتعد الإضراب إلى مظاهرات أو غيرها، وبالرغم من عدم شموليته لمختلف مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد كان مجرد العودة إلى الاحتفال بهذه المناسبة، بشكل علني واحتجاجي ملموس، ومن قطاعات شعبية مختلفة، مؤشراً على مناخ سياسي جديد، بدأ يهب على المناطق المحتلة مجدداً.



لقد اتخذ الاحتجاج على استمرار الاحتلال، بهذه المناسبة، مظاهر عديدة وأشكالاً متنوعة، تشير مجموعها إلى تعزيز حالة النهوض الوطني، بنقلها خطوة أخرى مهمة إلى الأمام، فمدينة القدس بدت صبيحة الذكرى "مقفرة ومغلقة على أثر قيام التجار بالإضراب". كما أن بعض العمال العرب تخلوا عن التوجه إلى مراكز أعمالهم بهذه المناسبة. إلى جانب ذلك "قام عدد من الشبان والشابات والهيئات في القدس العربية بزيارة مقابر شهداء الخامس من حزيران ووضعا أكاليل الزهور على الأضرحة وخاصة النصب التذكاري". أما مدينة نابلس فقد شهدت بدورها بعض مظاهر الاحتجاج، حيث أُلقيت في شوارع المدينة "كميات كبيرة من المسامير مما أدى إلى تفجير إطارات العديد من السيارات التي كانت تحاول العمل داخل المدينة". ومع أن المدارس لم تغلق أبوابها ذلك اليوم في الضفة الغربية، فإن الطلاب بدوا وكأنهم يتجاهلون الدروس وبقوا داخل ملاعب مدارسهم طوال أمس ولم ترد أنباء عن وقوع مظاهرات<sup>264</sup>.

إلى جانب مظاهر الاحتجاج هذه، تكررت حادثة رفع العلم الفلسطيني للمرة الثانية خلال أقل من شهرين، فيما يعتبر إشارة بالغة الدلالة لخاصية وطنية تحاول الإفصاح عن هويتها المحددة. فعشية الذكرى السادسة هذه «رفع أشخاص مجهولون أمس العلم الفلسطيني على سور القدس القديمة قرب مغارة سليمان أمام موقف الباصات. وقد ظل العلم الفلسطيني مرفوعاً فوق السور عدة ساعات حتى حضرت قوات الشرطة وانزلته من هناك. ومن جهة ثانية «وزعت نشرات في الكثير من مدن وقرى الضفة الغربية خلال اليومين الماضيين. وكذلك ظهرت كتابات على الجدران تدعو المواطنين إلى الإضراب غداً بمناسبة الذكرى السنوية السادسة لليوم الخامس من حزيران. وقد وقعت المنشورات «جبهة المقاومة الشعبية في الضفة الغربية»<sup>265</sup>. إضافة إلى ذلك كله، ظهرت شعارات على بعض السيارات وهي تحمل الشعارات ذاتها، كما شوهدت نفس الشعارات في شعفاط وبيت حنينا وقلنديا»<sup>266</sup>. ويبدو أن رفع العلم الفلسطيني قد وجد استجابة لدى صحف الضفة الغربية، التي حاولت، عبر التركيز على هذه الأنباء وإبرازها، إيقاظ الحس الكياني وتنميته لدى السكان هناك. فصحيفة الشعب التي ذكرت تحت عنوان بارز يقول: «العلم الفلسطيني فوق سور القدس»<sup>267</sup>. حاولت بذلك إثارة العواطف، وبعث ذكريات الماضي، واستشراف المستقبل أيضاً. إلا أن ما يمكن اعتباره أكثر دلالة في رفع العلم هذا، هو ما ذكرته صحيفة القدس، حين أكدت رفعه مرة أخرى، وفي مكان آخر، سبق أن تعدد رفع العلم الأردني عليه في مثل هذه المناسبة، خلال الأعوام الأولى من عمر الاحتلال. إذ أنه «شوهد العلم الفلسطيني مرفوعاً قرب نصب الجندي العربي المجهول قرب باب الأسباط، وكذلك قرب مخفر شرطة بيت حنينا وصور باهر»<sup>268</sup>.

ومع ذلك كله، فإنه لا يمكن القول أن مجموع هذه الظواهر تشير إلى نمو حالة كيانية محددة الملامح. ففي هذه المرحلة المبكرة من حالة النهوض الوطني، يمكن

وصف المظاهر الكيانية المصاحبة بأنها ليست أكثر من ومضات قليلة ومتفرقة، تعبر عن مكونات وطنية خاصة ومبهمه، تحاول التعرف على نفسها وشق طريقها، في ظل ظروف موضوعية مواتية. فالبيان الذي وزع عشية ذكرى حرب حزيران السادسة يشير إلى تلك المضامين الكيانية المبهمة، ولكنه في الوقت ذاته لا يدل على تبني القوى السياسية القائمة في الواقع السياسي للصفة الغربية، لخط استقلالي ما. إذ أن البيان موقع من جانب «جبهة المقاومة الشعبية في الضفة الغربية» التي تشكلت منذ حل «لجان» التوجيه الوطني» بعد العام 1970. وبالرغم من التسمية المحايدة لتلك «الجبهة» من وجهة النظر الكيانية، فإن البيان المذكور يتحدث عن الشعب الفلسطيني وشخصيته، ويشيد بمقاومته البطولية وصموده، ويحض على جعل ذكرى الخامس من حزيران «حافزاً جديداً لنا جميعاً لتعزيز وحدتنا الوطنية في أوسع جبهة وطنية فلسطينية للنضال من أجل تحرير أرضنا المحتلة وانتزاع حقوق شعبنا الفلسطيني ... إن شعبنا الفلسطيني هنا، ما زال قائماً شوكة في حلق الذين يريدون أن يبتلعوه، أو يتنكرون لوجوده»<sup>269</sup>.

وأهمية ظاهرة رفع العلم الفلسطيني، في مثل تلك الملابس، كانت مدركة بقوة، في كتابات بعض الصحافيين الإسرائيليين، الذين تابعوا شؤون وشجون المناطق المحتلة، لسنوات عديدة. فقد تبين لهؤلاء، في الذكرى السادسة لتلك الحرب، أنه «مع اقتراب يوم 5 حزيران لوحظ نشاط غير عادي في القدس الشرقية والضفة الغربية، وزعت منشورات تدعو إلى تظاهرات واضراب عام، وعلقت خفية إعلام فلسطينية في أماكن عدة، وظهرت كتابات بالدهان على الجدران والسيارات من نمط «فلسطين عربية» الخ»<sup>270</sup>.

واستنتج البعض الآخر من مثل هذه المظاهر، أنه «ما زالت الرغبة في خلق صورة من عدم التعاون مع إسرائيل ومعارضتها، حتى خلال السنة السابعة بعد حرب الأيام الستة، أحد الدوافع الرئيسية في حياة مجموعة كبيرة جداً من النخبة العربية في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. وهي تفعل ذلك بمساعدة الرسوم الكاريكاتورية والمقالات العنيفة المعادية لإسرائيل في الصحف، ودواوين الشعر، والمسرحيات، ورسائل الاحتجاج، والعرائض، ومحاولات الاضراب التجاري، كالأضراب الذي وقع في القدس في حزيران الماضي». ومع أن هذه الظواهر لا يمكن أن تمس نظام الحكم العسكري، بحسب ذلك الاستنتاج، إلا «إنها تعطي السكان الإحساس بأنهم لم يتنازلوا عن أمانهم القومية، وأن كبرياءهم لا تهان ولا تداس، حتى ولو أن التعاون في الحياة اليومية العملية مع إسرائيل يكاد يكون كاملاً. والخلاصة النهائية إذن هي أن «شبكة العلاقات المحافظة على الولاء للحمولة والقرية والقبيلة تخلي مكانها تدريجياً للنظرة القومية العصرية، وفي الوقت ذاته يتبنون (العرب) الإيديولوجية القومية المعادية لإسرائيل. فالتعاون والتسليم بإسرائيل في الحياة اليومية هما فقط جزء من الصورة، التي أساسها التمسك بفكرة النضال ضد إسرائيل، تلك الفكرة التي ستخرج إلى حيز الوجود في يوم من الأيام»<sup>271</sup>.

### ج- المطالبة بحق تقرير المصير والسيادة

درجت الهيئات المهنية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التعبير عن معارضتها للاحتلال، وإجراءاته المختلفة، عن طريق ارسال مذكرات الاحتجاج والاستنكار إلى مختلف المراجع المعنية، ومنها المنظمات الدولية. وقد كانت هذه المذكرات تأتي في العادة، وطوال سنوات الاحتلال السابقة، إثر مناسبات محددة، مثل ضم القدس، أو إحراق المسجد الأقصى، أو الاعتداء على الحرم الإبراهيمي، أو غير ذلك من الإجراءات والمحاولات الإسرائيلية.

غير أن المذكرة التي بعث بها إلى رئيس مجلس الأمن الدولي، والسكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة، في مطلع شهر تموز من عام 1973، ممثلو الهيئات الرسمية والمهنية والاجتماعية في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، لا يمكن اعتبارها واحدة في عداد تلك المذكرات العديدة، فمن جهة أخرى، لم تأت هذه المذكرة رد فعل على محاولة أو موقف إسرائيلي بعينه، كما لم تكن تنديداً بإجراء إسرائيلي محدد. ومن جهة ثانية تضمنت، ولأول مرة، مطالب سياسية صرفة، وتعبيرات كيانية هي الأكثر وضوحاً وتحديداً حتى ذلك التاريخ. وإلى جانب ذلك، فقد جاءت تلك المذكرة بمناسبة الاجتماع الشهير الذي عقده مجلس الأمن الدولي، في ذلك الوقت، بناء على طلب مصري، لبحث قضية الشرق الأوسط من جميع جوانبها. وبالتالي، فقد كانت، بهذا التوقيت، محاولة من جانب القيادة المحلية للضفة الغربية وقطاع غزة، للتدخل في مجرى النقاش، واسماع صوتها إلى هيئة الأمم المتحدة.

وكانت تلك المذكرة قد نصت على أن سكان القدس والضفة والقطاع يعلنون "رفضهم للاحتلال الإسرائيلي لبلادهم ... ولجميع الإجراءات التي اتخذتها السلطات المحتلة لتغيير معالم البلاد وكيانها السكاني والجغرافي، ويطالبون بإنهاء الاحتلال بجميع صورته... وبحقهم في تقرير مصيرهم وسيادتهم على أراضيهم، هذه الحقوق التي أكدتها قوانين وشرعة قرارات الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة"<sup>272</sup>.

وقد جاء نشر هذه المذكرة في وقت أصبح فيه الحديث عن ضرورة إقامة «دولة فلسطينية» سياسة رسمية معلنة، من جانب بعض الدول العربية. فخلال مناقشات مجلس الأمن تلك، تحدث وزير الخارجية المصري آنذاك، محمد حسن الزيات، عن الفلسطينيين بوصفهم «أمة يجب أن يكون لها صوتها ومكانها عند الحديث عن أية تسوية لازمة الشرق الأوسط». كما تحدث الزيات عن ضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني وفقاً لما جاء في قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947، وأكد على أنه يقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن التي اعترفت دولتهم بإسرائيل، التزام مماثل بالاعتراف بالفلسطينيين، وبحقهم في العيش بسلام داخل حدود التقسيم المشار إليه<sup>273</sup>. وتلت حديث الزيات ذلك، التصريحات التي أدلى بها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة،

خلال مناقشات مجلس الأمن، وإعلانه عن ضرورة إقامة دولة فلسطينية. تضم ضفتي نهر الأردن، شرط أن يقبل الفلسطينيون بقرار التقسيم لعام 1947<sup>274</sup>. وبالتالي، فإن السياق السياسي العربي الذي جاءت فيه المذكرة، وما أفرزه من ردود فعل فلسطينية مستترة، وردود فعل أردنية علنية وغاضبة، يبين أهمية المضامين الكيانية التي تضمنتها مذكرة ممثلي هيئات القدس والضفة والقطاع، خاصة مطالبتهم بحق تقرير مصيرهم وبالسيادة على أراضيهم.

فعلى الصعيد الفلسطيني، وجدت هذه التصريحات ترحيباً صامتاً من جانب قيادة حركة المقاومة ومنظمة التحرير. وإذا كان من الصعب العثور على تصريح يشيد أو يرحب بتلك التصريحات، فإن مراجعة كافة البيانات الفلسطينية الرسمية الصادرة خلال تلك الفترة من قيادة حركة المقاومة، تكشف عن عدم وجود أي تنديد أو استنكار لما جاء في تصريح الزيت وبورقيبة المشار إليهما آنفاً. وعلى العكس من ذلك يبين تعقيب أوردته وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، المعتمدة من قبل منظمة التحرير، عن لا موقف فعلي، عكس ما كان يحدث في مناسبات سابقة ومماثلة. فقد جاء في التعليق الذي كتبه المحرر السياسي للوكالة أنه «كثير الحديث مؤخراً عن مشاريع واقتراحات حول كيان فلسطيني أو دولة فلسطينية ضمن ما يسمى بحل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط. وخلال الأسابيع الماضية تناقلت وكالات الأنباء ومراسلو الصحف والإذاعات التحليلات والتكهنات والاستنتاجات حول القضية حتى أن بعضها يوحي مباشرة لموقف الثورة الفلسطينية وفصائلها وعدد من رجالاتها». إزاء ذلك كله فإن الثورة هي التي «أعلنت منذ انطلاقتها أن تحرير كامل أرض فلسطين ثم إقامة دولة حرة ديمقراطية عليها هو هدفها وأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحقيق هذا الهدف»<sup>275</sup>. أي أن الوكالة الفلسطينية المعتمدة رسمياً، قالت كل شيء ولم تقل شيئاً محدداً.

أما على الجانب الأردني، فقد عكست تصريحات المسؤولين ومواقفهم ردة فعل غاضبة، إزاء الموقف المصري «المفاجئ» و«المنحرف»، والمتناقض مع التصور الأردني لمستقبل الفلسطينيين وفق مشروع المملكة المتحدة، الذي أعلن عنه الملك حسين في العام السابق<sup>276</sup>. كما عكست ردة فعل أشد وأكثر غضباً، إزاء تصريحات الرئيس التونسي، التي اعتبرها ناطق أردني رسمي، «تسجم» مع موقف إسرائيل، الذي يهدف إلى تكريس احتلال الأراضي العربية ويدعو إلى إقامة دولة فلسطينية خارج الأرض الفلسطينية، كبديل لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة». وعليه «فقد قرر مجلس الوزراء الأردني قطع العلاقات السياسية بين المملكة الأردنية الهاشمية وتونس»<sup>277</sup>.

عبر كل ما تقدم، يمكن فهم الموقع الذي احتلته مذكرة ممثلي الرأي العام في الضفة والقطاع والقدس، ضمن السياق السياسي العام لتلك المرحلة. فتوقيع مئة وثمانية أشخاص من ذوي الصفة التمثيلية، في عموم المناطق المحتلة، على وثيقة تطالب

بالسيادة على الأرض، وبحق تقرير المصير، يؤكد أن حالة النهوض الوطني كانت ما تزال ماضية في تبلورها على أسس سياسية، تواكب الميل العام نحو العودة إلى الصيغة السابقة للعلاقة مع الأردن، وتستجيب لبعض تداعيات الشخصية الوطنية الفلسطينية، ورموزها التمثيلية المعتمدة.

#### د- تشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية

أول رد فعل شعبي واسع ومنظم، شهدته المناطق المحتلة ضد سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي وإجراءاتها التوسعية والانتقامية، كان ظهور ما عرف باسم «لجان التوجيه الوطني» في الضفة الغربية، و«الجبهة الوطنية المتحدة» في قطاع غزة. وفي حين شملت لجان التوجيه كافة القوى ومختلف الشخصيات، بمن فيهم أركان الحكم الأردني، ضمت الجبهة في قطاع غزة الشيوعيين وحلفاءهم فقط.

ولعبت لجان التوجيه في الضفة الغربية دوراً رئيسياً في تحريك الجماهير ضد سياسات الاحتلال، كما نشطت في مجال عقد المهرجانات وكتابة المذكرات الاحتجاجية، ورفع البرقيات الاستنكارية لكافة المراجع المعنية، في محاولة لإبراز المعارضة الشعبية لسلطة الحكم العسكري واستمرار الاحتلال. وحتى العام 1969، حين انفراط عقدها تحت ضربات الاحتلال التي وجهت إلى أبرز نشاطاتها، تركزت في كافة تحركاتها وبياناتها ومذكراتها على الضفة الأردنية للضفة الغربية، وعلى التأكيد على وحدة الضفتين في إطار المملكة الأردنية الهاشمية. غير أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي ضاقت ذرعاً بالنشاطات العلنية المعارضة لهذه اللجان، أقدمت طوال عامي 1968 و1969 على إبعاد عدد من أهم رموزها البشرية إلى الضفة الشرقية، مما دفع بأعضاء اللجان الآخرين إلى الابتعاد عنها، وقطع الصلات بها، اتقاء لإجراءات الاحتلال الانتقامية، ودفعاً لمخاطر الإبعاد المماثلة للعيان. وهكذا انفراط عقد لجان التوجيه الوطني في الضفة الغربية عام 1969، وانتهت معها تجربة وطنية ضمت مختلف القوى السياسية والشخصيات والهيئات القائمة في الضفة الغربية، لتحل محلها بعد العام 1970 "جبهة المقاومة الشعبية"، التي اقتصرت على الشيوعيين وحلفائهم، كما هو الحال في "الجبهة الوطنية المتحدة" في قطاع غزة.

إلا أن ابتعاد منظمات حركة المقاومة عن المشاركة في جبهة المقاومة جعل من الأخيرة لافتة سياسية للحزب الشيوعي الأردني في الضفة الغربية، الأمر الذي لا يمكن معه اعتبارها تجربة جهوية في العمل الوطني. وقد أدى هذا الأمر بدوره إلى حرمان جبهة المقاومة الشعبية هذه من فاعلية أكثر، في الحياة السياسية والوطنية في الضفة الغربية، باعتبارها على واحدة فقط من القوى الوطنية العديدة القائمة في الواقع السياسي للضفة الغربية المحتلة.

ومع تطور ونضج حركة المقاومة الفلسطينية خارج الأرض المحتلة، ومجابتها لمزيد

من التحديات السياسية والمادية الصعبة، طوال الفترة التالية على أحداث أيلول 1970، بدأت منظمات المقاومة تبدي المزيد من الاهتمام بالعمل السياسي داخل الأرض المحتلة، وترى للنضال والكفاح ضد المحتلين أشكالاً أخرى غير العمل المسلح، خاصة وأن تجربة القوى السياسية الفلسطينية الأخرى قد اثبتت، طوال سنوات الاحتلال السابقة، أهمية مقاومة المحتلين بكافة اشكال النضال المتاحة، ومع انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الحادي عشر، في كانون الثاني 1973، كانت عمليات المراجعة الداخلية قد تمت لدى مختلف منظمات حركة المقاومة، مما دفعها إلى الإعلان عن ضرورة ممارسة كافة أشكال النضال الوطني في الأرض المحتلة، وهكذا أقر المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته هذه، "الخطة المرحلية لمنظمة التحرير الفلسطينية" في الأراضي المحتلة، التي أكدت على "ضرورة إجراء الاتصالات اللازمة لتشكيل الجبهة الوطنية المتحدة في الداخل ... وتنسيق العمل العسكري والنضال الجماهيري الذي يكتسب أهمية بالغة في تعبئة طاقات الجماهير ومضاعفتها بالتصدي الثوري لمجمل المؤامرات، وكشف وتطوير العناصر والمؤسسات المتعاونة مع الاحتلال الصهيوني والمنادين بمشاريع الاستسلام"<sup>278</sup>.

على أرضية هذا القرار، تواصلت الاجتماعات واللقاءات بين مختلف القوى الوطنية الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية، إلى أن توصلت في منتصف آب 1973، إلى الإعلان عن قيام «الجبهة الوطنية الفلسطينية» التي اعتبرت نفسها جزءاً لا يتجزء من الحركة الوطنية الفلسطينية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية والتي هي جزء من حركة التحرر العربية». وتبنت الجبهة برنامجاً من ثلاث عشرة نقطة، من بينها «تأمين الحقوق المشروعة لشعبنا العربي الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره على أرضه والعودة إلى دياره». كما رفضت الجبهة في نقطة أخرى «جميع المشاريع التأميرية التي تستهدف تصفية قضية شعبنا العربي الفلسطيني والتفريط بحقوقه، سواء منها المشاريع الصهيونية مثل الكيان الفلسطيني والإدارة المدنية والحكم الذاتي ومشروع ألون، أو مشروع الملك حسين، والحلول الأميركية، وما شاكلها من التسويات التصفوية الاستسلامية». كما أكدت الجبهة في نقطة أخرى على «وحدة الشعبين الشقيقين الفلسطيني والأردني، وتعلن تحويل الأردن إلى قاعدة متينة يستند إليها النضال العربي والفلسطيني ضد العدوان الصهيوني والاستعماري»<sup>279</sup>.

واضح أن تجربة العمل الجبهوي هذه التي جاءت في ظروف عودة الوعي الكياني الفلسطيني بعد أحداث أيلول، وبعد ثبات أركان المؤسسة التمثيلية الفلسطينية رغم كل النكسات، تمتلك بعض السمات الكيانية غير المكتملة، شأنها في ذلك شأن الحركة الفلسطينية خارج الأرض المحتلة. فمن جهة، مثلت التسمية انحيازاً كيانياً حاسماً، بالقياس إلى التسميات التي اقترنت بها تجارب العمل الوطني السابقة. ومن جهة مقابلة، جاء برنامج الجبهة هذه حائراً بين الوحدة وبين الاستقلال، ومحاييداً بين خط الضفة

الواحدة أو اللفتين الشقيقتين. وقد تجسد ذلك كله في تبني الجبهة للحقوق الوطنية المشروعة ولحق تقرير المصير من جهة، والتمسك بوحدة الشعبين الفلسطيني والأردني من جهة أخرى. وإذا لم يكن لتعبير الحقوق الوطنية المشروعة مضامين سياسية محددة حتى ذلك الوقت، ولم يتم شرحه فلسطينياً طوال تلك الفترة، فإنه يمكن الاستنتاج، أن الجبهة الوطنية كانت ترجح الوحدة بين الشعبين، وبالتالي اللفتين، على الدعوة لحق تقرير المصير ومدلولاته الاستقلالية أو الانفصالية.

وبالنتيجة فإن درجة التطور الكياني، الذي بلغه برنامج الجبهة الوطنية داخل الأرض المحتلة، كان متوازياً مع الدرجة ذاتها التي بلغتها منظمة التحرير خارج الأرض المحتلة، إذ أن المجلس الوطني الفلسطيني ذاته، الذي دعا إلى قيام الجبهة الوطنية، كان قد دعا أيضاً في مقرراته، إلى إعادة تجديد وحدة اللفتين على أسس من الندية والتكافؤ. وبالتالي فقد كان من الطبيعي أن تتمسك الجبهة بوحدة الشعبين الأردني والفلسطيني، وأن تحتفظ في الوقت نفسه بخميرة كيانية كبيرة، هي محصلة الثبات على أرض فلسطينية، وضعف الانتماء للمؤسسة الأردنية.

## (2)- الذكرى السادسة لحرب حزيران.

وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها بعد حرب تشرين الأول 1973، أمام حالة تواجهها للمرة الأولى في تاريخها الحديث، حيث صار مطلوباً منها، أن تحدد في أطر واقعية: ماذا تريد؟ وإذا كان هذا السؤال لازمة من لوازم الكفاح الوطني الفلسطيني، طوال المرحلة السابقة، فإن الإجابة عليه، بعد حرب تشرين، كانت تقتضي درس كافة النتائج التي ترتبت على هذه الحرب، وفي مقدمتها إمكانية تحقيق تسوية سياسية لما سمي بأزمة الشرق الأوسط، ومن ضمنها قضية الأراضي العربية المحتلة عام 1967، الأمر الذي لم تفرزه أي من محطات الصراع العربي - الإسرائيلي السابقة، في السنوات 1948 و1956 و1967.

أمام هذه الإمكانية المفتوحة، كان على الحركة الفلسطينية أن تحدد مطالبها الرئيسية الممكنة في ضوء معطيات المرحلة، وفي مقدمتها فرض وجود وطني مستقل للشعب الفلسطيني، مما فتح حواراً واسعاً وعميقاً في صفوف حركة المقاومة وعموم أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق تواجدهم. وفي الوقت الذي كان فيه الحوار جارياً بحدّة، مارست قيادة حركة المقاومة ومنظمة التحرير، سياسة اللاموقف، واتقنت إلى حين، تكتيكات التأجيل والمراوحة على الموقف ذاته. إلا أن زخم الحدث الذي وقع في تشرين، وما خلقه من وقائع سياسية ومادية لا يمكن إدارة الظهر لها، حتم على قيادة العمل الوطني الفلسطيني الإمساك سريعاً بجانب من دفة الصراع، في مياه جديدة لم تبحر فيها من قبل.

وفي غمرة تلك التطورات التي صاحبت الحرب ولحقتها، اقترب الفلسطينيون، أكثر من

أي وقت مضى، من حتمية الإجابة على أسئلة لم يكن من الممكن دفعها أو تأجيلها، مثل هل تعود الضفة الغربية إلى أوضاعها السابقة تحت السيادة الأردنية؟ ومن يتحدث باسم الفلسطينيين ويتفاوض عنهم في إطار عملية التسوية المحتملة؟ وما هي مطالبهم الواقعية والممكنة التحقيق، في ضوء معطيات تلك الحرب الوطنية؟

وبالرغم من الاجتهادات والخيارات المتضادة، التي سادت الأوساط الفلسطينية في ذلك الوقت، فإن الخط الرسمي الذي نادى به حركة المقاومة، وكرسته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، سارع إلى الإجابة على معظم الأسئلة المطروحة، بما يمكن اعتباره تحولاً سياسياً في التفكير الكياني الفلسطيني. فقد كشف، مثلاً، صلاح خلف، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، في خطاب القاہ في بيروت عشية انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر جنيف الخاص بالتسوية في الشرق الأوسط، أن المجلس المركزي الفلسطيني الذي عقد في وقت لاحق على حرب تشرين، أقر «عدم عودة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الملك حسين»<sup>280</sup>. كما كان مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر قد أجاب على سؤال آخر، حينما قرر، بالرغم من التحفظ الأردني» الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيد»<sup>281</sup>.

وفي الوقت الذي كان فيه الحوار يشهد داخل أوساط حركة المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية، لتقرير الإجابة على الأسئلة الأكثر أهمية، والمتصلة بالتحديدات الكيانية، كان فلسطينيو المناطق المحتلة يسارعون في تقديم اجوبتهم على تلك الأسئلة الملحاحة، ويتقدمون بذلك خطوة على أشقائهم في المنفى. إلا أنه ما أن انتصف العام 1974، حتى كانت منظمة التحرير قد تبنت لأول مرة، عبر مؤسستها التشريعية، برنامجاً لإقامة سلطة فلسطينية، في حدود المناطق التي يتم دحر الاحتلال عنها. وهكذا اختتم الفلسطينيون، في ظل مناخات حرب تشرين السائدة آنذاك، حواراتهم المضنية حول محددات الكيان الأساسية، ونعني بها الأرض والسلطة والشعب، لتتلخص في أول برنامج سلطوي في تاريخ الكفاح الكياني الفلسطيني الحديث.

غير أن الفلسطينيين، إذا كانوا قد حسموا من جانبهم خيارهم الكياني المحدد بالنضال لإقامة السلطة الوطنية، فإن ذلك لم يكن يعني أن الأطراف ذات العلاقة المباشرة قد سلمت لهم بذلك، وقبلت بما قرره مؤسستهم الشرعية والمعترف بها على نطاق واسع. بل أنه يمكن القول أن ما حدث طوال الفترة التالية كان على العكس من ذلك، حيث فتح الحكم الأردني باب التمثيل الفلسطيني على مصراعيه، وحيث واصلت إسرائيل سياسة رفض الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ومن ضمنها حقه في إقامة دولته الوطنية الخاصة.

وستتناول، فيما يلي، مسألة التمثيل الفلسطيني، باعتبارها واحدة من أهم الإنجازات الكيانية الفلسطينية في المرحلة التالية على حرب تشرين، وفي غضون ذلك سوف نعرض



لما أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة، عام 1974، حول موضوعه السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة، باعتبارها المحطة الأهم والأبرز في التطور الكياني الفلسطيني بكليته، منذ العام 1947. فلأول مرة في تاريخ الكفاح الوطني الفلسطيني الحديث، وتحديدًا في مسار منظمة التحرير الفلسطينية، يتم تبني هدف إقامة سلطة فلسطينية فوق أرض فلسطينية، الأمر الذي أرسى قيمًا نضالية جديدة، وأهدافاً كفاحية ملموسة، وبرامج عمل سياسي واقعية. كما سنتناول، أيضاً، مظاهر ومحطات تماثل سكان الضفة الغربية مع برنامج منظمة التحرير، ستكون محل عناية خاصة، باعتبارها أبرز مظاهر التعبير عن ذلك التماثل السياسي، وأهمها.

### البرنامج المحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية

درجت الحركة الفلسطينية، في كافة بياناتها، ومختلف مناظراتها، على القيام بتحديد دقيق لجانب من خياراتها الوطنية، دون الدخول في محددات الجانب الآخر، والمكمل، لتلك الخيارات. وبكلام آخر، فقد ظلت الحركة الفلسطينية، منذ نشأتها، تكتفي بالإعلان عن رفض هذا وذاك، وشجب واستنكار هذه وتلك، دون أن تفصح مرة عما تريده هي، وما تقبل به، في مواجهة أي من تلك الخيارات. فبعد قيام إسرائيل، ظلت الحركة الفلسطينية، طوال فترة الخمسينات، ترفض مشروع التوطين، وفي الفترة السابقة على حرب حزيران عام 1967، ترفض التسوية وتنعتها بكل الأوصاف غير الحميدة، وتقرنها بكل المسميات المستنكرة، سواء تلك التي اقترحها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، أو وليم روجرز وزير الخارجية الأميركية الأسبق، أو الملك حسين، أو غيره.

ومنذ حرب العام 1967، وفي مناسبات عديدة، اعتقدت حركة المقاومة الفلسطينية أن هناك «مؤامرة» امبريالية صهيونية، لإقامة دولة فلسطينية ما، بهدف القضاء على الحركة الفدائية، ذات الهدف الاستراتيجي الشمولي، والبرنامج الجذري، والاداة الكفاحية الشعبية الطويلة الأمد، وفي مواجهة ذلك، حفلت بيانات حركة المقاومة، وأدبيات منظمة التحرير الفلسطينية بنعوت الشجب والاستنكار والإدانة لمثل تلك «المؤامرة»، من طراز «الدولة المسخ» و«الدويلة» و«الدولة الهزيلة»، وما إلى ذلك من مترادفات وصفية. ولم تشذ دورة من دورات المجلس الوطني الفلسطيني، منذ العام 1970 تحديداً، عن شجب ورفض الدعوات الهادفة إلى إقامة «دويلة فلسطينية» وكان آخر قرار اتخذه مجلس وطني فلسطيني، هو ما تضمنه البرنامج السياسي المقر في الدورة الحادية عشر، التي عقدت في مطلع عام 1973، والذي نص على أن منظمة التحرير تحدد إحدى مهماتها بـ «النضال ضد عقلية التسوية وما تفرزه من مشروعات تستهدف قضية شعبنا في تحرير وطنه أو مسخ هذه القضية بمشروعات الكيانات أو الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين والتصدي لهذه المشروعات بالكفاح المسلح وبالنضال السياسي الجماهيري المرتبط به»<sup>282</sup>.

غير أنه بعد حرب تشرين الأول 1973، التي تقرر في أعقابها عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، طبقاً لما جاء في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338، ووجهت منظمة التحرير الفلسطينية بمشكلة ذات طبيعة عملية، باعتبار أن التسوية المقترحة، سوف تشمل ضمن قضايا عديدة، مسألة الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، والتي بسببها المباشر خيضت حرب تشرين تحت شعار «إزالة آثار عدوان 1967».

في ظل تلك الإمكانيات المفتوحة آنذاك، وجدت منظمة التحرير نفسها أمام إشكالية لم تعدها من قبل. فهل تستطيع المنظمة، التي كانت تؤكد دائماً على حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني والنطق باسمه، أن تقرر سلفاً تخليها عن أرض فلسطينية أو تجيز لغيرها حق إدارة هذه الأرض وممارسة السيادة عليها؟ ثم على أي نحو ستصرف منظمة التحرير في قطعة من أرض فلسطين سوف يتم استردادها؟ وإلى أي مصير سيؤول هدف إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية في كل أرض فلسطين، إذا ما قبلت المنظمة بإقامة سيادة فلسطينية على جزء من البلد؟ ثم ما هو الثمن الذي تستطيع المنظمة أن تقدمه في مقابل ذلك كله؟

لقد كانت مثل هذه الأسئلة والتساؤلات من طبيعة عملية، كما أنه لم يكن من الممكن تأجيل الأجوبة على بعضها، أو دفع صيغها التقريرية، ولهذا وجدت منظمة التحرير نفسها في مأزق عملي هذه المرة، فأخذت تبحث عن طريق للخروج منه. وفي خضم تلك التدايعيات بدأت المنظمة تبحث لأول مرة عن سياسة فعلها، بدلاً من سياسة رد فعلها، وأخذت بالتالي تقترب من تحديد أهداف سياسية مرئية وملموسة، وتبتعد رويداً رويداً عن الشعارات المطلقة، والأهداف الشمولية، والصيغ التاريخية.

وبالطبع، فإن ذلك كله لم يكن ليتم بين ليلة وضحاها. فقد شهدت أوساط منظمة التحرير ومنظمات الحركة الفدائية، ومختلف القوى والمنتديات الفلسطينية، مناظرات ومناقشات واختلافات شديدة، عبرت عنها مختلف وسائل نشر المنظمة وفصائلها المختلفة. وبالنظر إلى أن برنامج منظمة التحرير لم يتضمن، في أي من المراحل والتطورات التي اجتازتها المنظمة، أهدافاً استقلالية أو مقررات ذات طبيعة انفصالية، فقد كان أمراً منطقياً أن يشوب خطاها، نحو إقرار برنامج سلطوي، الكثير من التردد والمداورة والتسويق إلى حين.

غير أن المناخات التي أخذت تسود في العواصم العربية المعنية، وفي بعض العواصم والمحافل الدولية، وقبلها في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، والمزاحمة الشديدة من قبل الحكم الأردني على تقرير مستقبل الأرض الفلسطينية، عجلت في دفع الحوار الداخلي الفلسطيني نحو إقرار أول برنامج يتضمن هدف إقامة سلطة فلسطينية مستقلة، فوق جزء من أرض فلسطين التاريخية.

وضمن ذلك كله، كانت الإطارات القيادية في حركة المقاومة ومنظمة التحرير تواصل

اجتماعاتها الموسعة، بهدف صياغة موقف فلسطيني موحد، على قاعدة برنامج وطني محدد. وبنتيجة هذه الحوارات، كان أمام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أواسط شهر شباط 1974، ورقة عمل تم الاتفاق عليها بين ثلاث من منظمات حركة المقاومة، وهي فتح والجبهة الديمقراطية والصاعقة، لدراستها ومن ثم رفعها إلى المجلس المركزي لمنظمة التحرير، الذي كان مقرراً عقده في تلك الأثناء، إلا أن الخلافات التي سادت أواسط المقاومة، حول مضامين تلك الورقة، دفع اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى «تأجيل بحث ورقة العمل بناء على طلب جبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لإعطائهما الفرصة لدراسة ورقة العمل»<sup>283</sup>. والجدير بالذكر أن ورقة العمل الفلسطينية هذه، التي ظلت محل أخذ ورد بين اتجاهين سادا أواسط المقاومة، طوال الفترة اللاحقة، ارتكزت على هدف ممارسة الشعب الفلسطيني لسيادته الوطنية، وذلك قبل أن يصبح مطلب السلطة الوطنية، الهدف المركزي للمرحلي لمنظمة التحرير فيما بعد.

وتضمنت ورقة العمل هذه عدداً من البنود والمبادئ العامة، التي تشير جميعها إلى بدء سيادة خط العمل المرحلي في صفوف الاتجاهات الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبحسب ما أوردته «فلسطين الثورة»، الصحيفة المركزية لمنظمة التحرير، فقد تضمنت الورقة البنود والمبادئ التالية:

«أولاً - أن المهمة المركزية للثورة الفلسطينية في هذه المرحلة وفي ضوء معطيات الوضع الراهن - عربياً ودولياً - إلى جانب الإصرار على استمرار الثورة، هي النضال العنيد لطرد الاحتلال الصهيوني من الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967، ومنع النظام الأردني من العودة إلى هذه الأراضي ليمارس دوره التاريخي لطمس الوجود الوطني المستقل للشعب الفلسطيني.

«ثانياً - إن بديل الاحتلال والوصاية الأردنية هو السيادة الوطنية الفلسطينية على هذه الأراضي وإعلان الاستقلال الوطني فوق أية رقعة أرض يجري تحريرها وانتزاعها من الاحتلال.

«ثالثاً - يمارس الشعب الفلسطيني سيادته الوطنية فوق هذه الأرض ويعلن استقلاله الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

«رابعاً - أن ممارسة الشعب الفلسطيني لسيادته الوطنية واستقلاله الوطني هو انجاز وطني هام على طريق النضال المستمر والمتواصل لتحرير كامل تراب الوطن الفلسطيني من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه الكامل في تقرير مصيره فوق كامل أرضه وبناء الدولة الديمقراطية الفلسطينية.

«خامساً - أن الثورة الفلسطينية جزء عضوي من حركة التحرر الوطني العربية ويرتبط نضال الثورة لتحرير فلسطين وبناء الدولة الديمقراطية الفلسطينية ارتباطاً عضوياً وجدلياً بنضال فصائل التحرر العربي ضمن الإطار العام للنضال العربي المعادي

للامبريالية والصهيونية والرجعية.

«سادساً - أن الثورة الفلسطينية تحرص اشد الحرص على توطيد علاقات التضامن الكفاحي مع البلدان الاشتراكية وقوى التقدم والحرية في العالم»<sup>284</sup>.

وهكذا تهيأت الأجواء الفلسطينية لحسم خيار الاستقلال الوطني، في مواجهة احتمالات الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد تمت مناقشة معطيات المرحلة على نطاق واسع، وبالتالي تم طرح البرنامج المرحلي من على مختلف وسائل الإتصال الفلسطينية. غير أنه في ظل ظروف الحركة الفلسطينية، وظروف علاقاتها التنظيمية وارتباطاتها العربية، أصبحت مهمة صياغة برنامج مرحلي يحظى بإجماع فلسطيني كامل، عملية صعبة وشاقة. ومع ذلك، فقد تصدت بعض منظمات حركة المقاومة وعلى رأسها فتح والجبهة الديمقراطية لعملية صياغة وتصميم شعارات المرحلة، محطة بذلك صنمية الشعارات العامة، ذات الطابع الاستراتيجي بعيد المدى، الأمر الذي وضع على بساط البحث مسألة إعادة النظر بالبرنامج السياسي الفلسطيني، بما في ذلك الصيغة التي أقرها آخر اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد قبل حرب تشرين.

بالرغم من أن ذلك البرنامج، الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني أوائل العام 1973، احتوى على أهداف أكثر وضوحاً من ذي قبل، فقد ظل أسيراً للاعتبارات التاريخية ذاتها، من حيث التحديد الدقيق والمفصل للمهام المرحلية. ولذلك، وفي ضوء معطيات وتحديات مرحلة ما بعد حرب تشرين، لم يعد من الممكن مخاطبة الشعب الفلسطيني بشعارات عامة وتاريخية، دون النظر إلى طبيعة المرحلة الجديدة التي يجتازها بعد الحرب، والاستمرار في تعبئته حول أهداف غير قابلة للانجاز في مدى زمني منظور ومحدد.

على قاعدة هذا الفهم، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثانية عشرة في الأول من حزيران 1974، ودرس «الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس، وقرر إعادة رفض قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242». كما أكد أن منظمة التحرير الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها»<sup>285</sup>.

وبصدور هذا القرار، حسمت منظمة التحرير الفلسطينية توجهها الرسمي، وعقدت مختلف علاقاتها العربية والدولية، باتجاه المشاركة في الجهود السياسية المبذولة لحل أزمة الشرق الأوسط، ومن ضمنها قضية الأراضي العربية المحتلة عام 1967، في ظل مجموعة من الاشتراطات والقيود، المقررة في الميثاق القومي الفلسطيني، والبرنامج السياسي المقرر في الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني، المنعقد في أوائل العام 1973.

### الانشقاق الداخلي وقيام جبهة الرفض

منذ أن وضعت حرب تشرين الأول 1973 أوزارها، وصدر قرار مجلس الأمن، رقم

338، الداعي إلى دخول الأطراف المعنية في مفاوضات فورية لتطبيق قرار المجلس رقم 242، برز على سطح الحياة السياسية الفلسطينية اتجاهاً رئيسياً، عبر كل منهما عن نفسه في سلسلة من المواقف والبيانات والتكتيكات المختلفة. وفي حين انتظم الاتجاه الأول في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وظل قابضاً على زمام الأمر فيها، انتظم الاتجاه الآخر في أطر وتعبيرات مستقلة عن منظمة التحرير، وأطلق على نفسه فيما بعد اسم «جبهة القوى الفلسطينية الراضية للحلول الاستسلامية».

وكان اتجاه جبهة الرفض هذا، قد أخذ يعبر عن مواقفه وسياساته من داخل أطر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، قبل أن يبدأ بالتبلور خارجها في أطر ومؤسسات موازية، في الشكل، على الصعيد التنفيذي، وكانت إحدى تعبيراته المبكرة، قد جاءت بعد نحو ثلاثة أشهر على حرب تشرين الأول، حين اضطرت قيادة منظمة التحرير، المؤلفة أساساً من تحالف منظمات فتح والجبهة الديمقراطية والصاعقة، إلى تأجيل رفع ورقة عمل اتفقت عليها إلى المجلس المركزي الفلسطيني، المقرر عقده في شباط 1974، وذلك تحت ضغط تحالف آخر، من داخل المنظمة، قوامه الجبهة الشعبية وجبهة التحرير العربية. ولم تمض سوى أسابيع قليلة حتى عبر تحالف الرفض هذا عن نفسه، بشكل علني، حين أصدرت ثلاث منظمات فلسطينية، معاً، بياناً انتقدت فيه تصريحاً منسوباً إلى فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير، يؤكد فيه «اتفاق كافة المنظمات الفلسطينية حول موضوع السلطة الوطنية». وحددت منظمات الجبهة الشعبية وجبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية - القيادة العامة، الموقعة على هذا البيان، موقفها على نحو مخالف لما جاء في تصريح القدومي، الذي يصر مع غيره في المنظمة «على الاستمرار في هذا الخط المنحرف»<sup>286</sup>.

ومع ذلك، فقد ظل اتجاه الرفض قادراً على التعايش مع غيره في مختلف إطارات منظمة التحرير الفلسطينية، إلى أن حسمت الجبهة الشعبية موقفها إزاء هذه المسألة، وقررت الانسحاب من اللجنة التنفيذية للمنظمة، ومن المجلس المركزي فيها، في أواخر أيلول 1974، وذلك «لكي لا تتحمل مسؤولية الانحراف التاريخي الذي تسير فيه قيادة المنظمة، ولكي تبقى تناضل في صفوف الجماهير لتصحيح هذا الانحراف والتعبير عن إرادة الجماهير وفرض الخط السياسي الثوري السليم على القيادات التي باتت ذليلاً للأنظمة الرجعية والمستسلمة». وأمام هذا الاستنتاج لم يعد أمام الجبهة الشعبية سوى طريق واحد: طريق فصل خطها السياسي بشكل واضح وقاطع عن الخط السياسي المستسلم الذي تسير على أسسه قيادة منظمة التحرير، وأن تناضل من أجل هذا الخط في صفوف الجماهير». ومن بين جملة الأسباب التي أوردتها الجبهة في سياق تبريرها للانسحاب، بقاء «المنظمة في موقف اللاموقف»، وتفسير الأخيرة لبرنامج النقاط العشر (السلطة الوطنية) على نحو يناقض الميثاق القومي ومقررات المجالس الوطنية،

وتصوير قيادة المنظمة لـ «إمكانية حضورها لمؤتمر جنيف «المؤامرة» وكأنه انتصار كبير تحققه على الرجعية الأردنية وإسرائيل»، وتأكد الجبهة من حدوث «اتصالات سرية مع أميركا ... بمعزل عن الجماهير». وبعد أن أكدت الجبهة انسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أكدت أنها ستبقى في إطار المجلس الوطني الفلسطيني، وفي الاتحادات والمنظمات الجماهيرية، وفي اللجان الشعبية للمخيمات<sup>287</sup>.

وكانت الجبهة الشعبية، التي هي محور جبهة الرفض وأكثر منظمات هذا التحالف أهمية، قد بدأت تتحسس طريقها إلى الانشقاق عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، منذ عدة أشهر سابقة على تاريخ إعلانها لذلك. فخلال انعقاد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في الأسبوع الأول من حزيران 1974، وزعت الجبهة بياناً على أعضاء المجلس ابلغتهم فيه حرصها «على موقف فلسطيني موحد «وإيماناً» بأهمية وحدة الساحة الفلسطينية ... وبإمكانية بقائها موحدة لفترة أطول»<sup>288</sup>.

وما أن أنقضى نحو شهر على تبني المجلس الوطني الفلسطيني للبرنامج الوطني المرحلي، حتى أصدرت الجبهة الشعبية بياناً أسمته: «بيان سياسي رقم واحد» المحت فيه مرة أخرى إلى إمكانية اتخاذها موقفاً مستقلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية. ومن بين جملة التحذيرات التي أطلقتها الجبهة في بيانها هذا، التحذير من «محاولات الخروج على الميثاق الوطني الفلسطيني وتجاوز البرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني في دوراته المتتالية ومحاولات التضليل والتزييف»، الأمر الذي يدعو «إلى مزيد من التنبه واليقظة ومنع الانحراف الذي تحاول بعض القيادات أن تجر مسيرتنا النضالية في طريقه»<sup>289</sup>.

وما لم تقله الجبهة الشعبية في بيانها السياسي رقم واحد، قالت في بيانها السياسي «رقم اثنين» الذي اذاعته بعد بيانها الأول بأيام معدودة. فالجبهة «التي ارتضت المشاركة بعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حرصاً منها على الوحدة الوطنية الفلسطينية، (يهمها) أن تعلن بكل صراحة ووضوح، أن هذه الوحدة معرضة من قبل بعض القيادات إلى الخطر ... ومن يخالف قرارات المجلس الوطني الفلسطيني يضع نفسه أمام المسؤولية التاريخية ويتحمل وحده نتائجها»<sup>290</sup>. وهكذا هيأت الجبهة الشعبية لانسحابها من اللجنة التنفيذية، وسط حملة إعلامية عنيفة ضد قيادة منظمة التحرير، ومن خلال سلسلة من الاتهامات القاسية لهذه القيادة، وكان مقررًا لخطوة الجبهة الشعبية تلك، أن تكون فاتحة لسلسلة من الانسحابات المماثلة، وأن تفضي إلى انشقاق عمودي في البناء المؤسسي الفلسطيني، إلا أن خطوة الجبهة ظلت يتيمة بعد أن امتنع حلفاؤها، من داخل منظمة التحرير، عن الاقتداء بها، أو انتهاج نهج مماثل، وقد تأكد ذلك، بعد أن أصدرت جبهة التحرير العربية بياناً وحددت فيه موقفاً سياسياً يتماشى وخط الجبهة الشعبية دون أن يقرن بموقف عملي مشابه. إذ «أن الوحدة الوطنية على الساحة

الفلسطينية لا تبني إلا من خلال المشاركة الجدية والفاعلة ضمن إطار ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية». من هذا المنطلق فهمت جبهة التحرير العربية خطوة الجبهة الشعبية، وحدت موقفها من منظمة التحرير «التي تخلت عن دورها الطليعي في النضال العربي واكتفت بدور التابع للأنظمة العربية القابلة للتسوية»، وعليه فإن الموقف منها «خاضع لاعتبارات عديدة ليقرر كل فصيل من الفصائل على ضوءها موقفه منها»<sup>291</sup>.

أما الجبهة الشعبية - القيادة العامة، فقد التزمت الصمت حيال الخطوة الانشاقية للجبهة الشعبية، وتمسكت بعضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمجلس المركزي فيها، وواظبت على حضور الاجتماعات المقررة والمشاركة في اتخاذ القرارات. ومع ذلك فقد اتسمت سياسة هذه الجبهة، طوال فترة السنوات الثلاث اللاحقة، ببعض الازدواجية والغموض في التزاماتها تجاه منظمة التحرير. ففي حين امتنعت هذه الجبهة عن الانسحاب من اللجنة التنفيذية ظلت تظهر ميلاً قاعدياً واسعاً لمحاكاة الجبهة الشعبية والاقتراف بمواقفها وتكتيكاتها السياسية، وذلك على غرار ما كانت عليه جبهة التحرير العربية.

وقد ساعد الموقف المتزن والمسؤول الذي انتهجته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حيال خطوة الجبهة الشعبية، على احتفاظ البناء المؤسسي الفلسطيني بكامل عافيته السياسية. فغداة انشقاق الجبهة الشعبية، اجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير، ودرس بيان الجبهة و«خطورة توقيتها»، وناقش ما تضمنه من مفاهيم ووقائع «ثبت أنها وقائع غير صحيحة ولا تنسجم مع المنطق ... وأنها لا يمكن أن تشكل تهمة ضد أحد ... وبناء عليه، أكد المجلس على ضرورة محاوره الجبهة الشعبية ومناقشة تلك القنوات معها. وكلف المجلس لجنة خاصة من أعضائه للقيام بهذه المهمة، من أجل عودة الجبهة الشعبية إلى الصف الوطني الموحد»<sup>292</sup>. وبالرغم من أجواء الانقسام العميقة التي أحدثتها البيانات السياسية، والاتهامات التي تضمنتها، والتوترات التي نجمت عنها، فقد ظل الموقف مسيطراً عليه من قبل قيادة منظمة التحرير، ومنعت ببعد نظرها وتحسسها العميق بالمسؤولية انتشار شرارة اقتتال داخلي كانت تنطلق أحياناً كثيرة، وبمناسبات متعددة، وفي مناطق متباعدة.

وبالنتيجة، فإن جبهة الرفض، بالرغم من تعبيرها عن تيار تاريخي عميق لدى الحركة الوطنية الفلسطينية، فإنها لم تستطع أن تمثل، في مرحلة التطلع الواسع نحو الاستقلال الوطني، بديلاً عن المؤسسة الكيانية الشرعية المعترف بها على نطاق واسع. إذ بقيت منظمة التحرير الفلسطينية محتفظة بمركزها على الصعيدين العربي والدولي، وبشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وبنفوذها السياسي الواسع في مختلف القطاعات والأوساط الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها. وهكذا استمرت جبهة الرفض قائمة فوق

قشرة الحياة السياسية الفلسطينية، من دون أن تستطيع اختراقها لنيل التأييد الشعبي الملموس من بحر الجماهير الفلسطينية، خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة والضفة الشرقية لنهر الأردن. واقتصر مجمل نفوذها وتأبيدها المحدود، على بعض القطاعات الفلسطينية في لبنان وغيره، خاصة في مخيمات اللاجئين، وعليه فقد بهتت المؤسسات والأطر الموازية التي حاولت جبهة الرفض اقامتها في الفترة اللاحقة، مثل القيادة اليومية، والمجلس المركزي، واللجنة العسكرية، واللجنة الإعلامية، ولجنة شؤون الأرض المحتلة وغيرها من أجهزة مشابهة لما هو قائم في نطاق الشرعية الفلسطينية. وقد عملت اختلافات وجهات النظر التفصيلية بين منظمات جبهة الرفض، حول مسائل عديدة، على بقاء مؤسساتها مفرغة من مضامين فعلية وحقيقية. ورويداً ورويداً اختفى الحماس من قبل منظمات الرفض لمؤسساتها هذه، خاصة بعد جملة التطورات السياسية التي عبرت بها الحركة الفلسطينية، فلم تعد اجتماعاتها منتظمة وبياناتها متسقة وتعبيراتها التنسيقية متواترة. وقد شهدت المراحل اللاحقة، انتظام منظمات حركة المقاومة، بما فيها منظمات جبهة الرفض، في أطر وتعبيرات جماعية شاملة. فخلال الحرب اللبنانية وما تلاها، عرفت ساحة العمل السياسي الفلسطيني هيئة غير رسمية عرفت باسم القيادة الفلسطينية التي والت اجتماعاتها على مستوى الأمان العام لمختلف منظمات المقاومة، وذلك لتدارس المواقف وإصدارها، رسمياً، عبر مؤسسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والمجلس المركزي.

### الأردن ومعركة التمثيل الفلسطيني

من بين جملة التداعيات، التي افرزتها حرب تشرين الأول 1973، اتضح مركزية الضفة الغربية المحتلة في تقرير المستقبل الكياني للشعب الفلسطيني بأسره. كما اتضح أن الشكل الذي سيتقرر عليه مستقبل الضفة، لن يؤثر على المجرى الرئيسي للتطور الفلسطيني فحسب، وإنما في حياة وتطور عدد من الكيانات السياسية في المنطقة، وفي طليعتها الكيان الأردني.

ولذلك، جاء التحرك السياسي للحكم الأردني، طوال الفترة التالية على حرب تشرين، فائضاً بكثير من المتغيرات التفصيلية التي تشكل في مجموعها العام الجهد الأكثر إثارة وخطورة، في آن معاً، لصياغة وتقرير المستقبل السياسي للضفة الغربية، بما يتعارض والأهداف المرحلية للحركة الوطنية الفلسطينية، ويهدد مجمل مكتسباتها وانجازاتها التي تحققت طوال سنوات كفاحها السابقة. وعليه، فقد تحدد التحرك السياسي للحكم الأردني، بعد حرب تشرين الأول، بالآفاق السياسية التي حكمت العمل العسكري العربي خلال الحرب، وترسمت خطواته السياسية في المجالين العربي والدولي. غير أن المساهمة الأردنية الرمزية، والمتأخرة، في حرب تشرين وضعت الطرف الأردني وراء عجلة التسوية السياسية، وليس في موضع المشاركة الندية في إدارة دفتها، قياساً إلى وضع الشريكين



الرئيسين في الحرب، وهما الطرفان المصري والسوري. ترتباً على ذلك، جاءت المبادرة السياسية الأولى من جانب الحكم الأردني، في هذا الصدد، خلال الأيام الأخيرة من حرب تشرين الأول لتعلن عن انسجام الموقف السياسي الأردني مع الموقف العربي العام، الذي حدد ملامحه الأولى الرئيس المصري أنور السادات، حين دعا يوم السادس عشر من تشرين الأول 1973، إلى وقف إطلاق النار على أساس التزام إسرائيل بالانسحاب الفوري والكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وجاء الإعلان المبكر عن تطابق الموقف الأردني مع الموقف المصري العام، من خلال ما أعلنه الملك حسين في مؤتمر صحافي عقده في اليوم التالي لخطاب الرئيس السادات، استهدف بالدرجة الأولى تغطية التخلف العسكري الأردني عن المشاركة المبكرة في حرب تشرين وإعطاء الأردن موقعاً تفاوضياً متوازياً في عملية التسوية السياسية، يتيح له، اعتماداً على تجانسه مع الموقف العربي، استثمار جانب من إنجازات حرب تشرين بفاعلية سياسية كبيرة. إلا أن التحرك الأردني هذا، واجه منذ بداياته، مأزقاً سياسياً تمثل في ظهور أهلية فلسطينية، تتكرس بتعبيرها السياسي المحدد، منظمة التحرير الفلسطينية، التي استطاعت في أوقات سابقة أن تحوز على صفة تمثيلية لدى عدد من الدول وبعض المؤتمرات الدولية، مثل مؤتمر قمة دول عدم الانحياز، والقمة الأفريقية، وقمة الدول الإسلامية وغيرها.

أمام هذه المعضلة، وجد الحكم الأردني نفسه أمام خيارين: إما التسليم لمنظمة التحرير بصفتها التمثيلية تلك، وبالتالي الانسحاب من المسألة الفلسطينية والعودة إلى ما كانت عليه حدود الدولة الشرق أردنية قبل العام 1948، أو التمسك بمعطيات واقع ما قبل حرب العام 1967، والإصرار على ممارسته للدور الفلسطيني، وكان إقدامه على أي من هذين الخيارين، سوف يفضي به إلى مجموعة من النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس مباشرة على بنية وتطور الكيان الأردني ذاته. وفي عملية مفاضلة مشروطة، قبل الحكم الأردني بالخيار الثاني، من منطلق أن الأردن «دولة احتلت أراضيها في حزيران 1967، وهذه الأرض مشمولة بقرار مجلس الأمن رقم 242»، بحسب ما قاله الملك حسين، في أعقاب حرب تشرين مباشرة. ولتكريس ذلك، شهدت العواصم العربية والدولية تحركاً نشطاً، بهدف تأكيد وحدانية التمثيل الأردني لسكان الضفة الغربية والشعب الفلسطيني، غير أنه ظهر، عبر نتائج جولات المبعوثين الأردنيين، عدم إمكانية الحصول على إقرار عربي، أساساً، بهذا الطرح. تأسيساً على ذلك، أخذ الأردن يخوض معركة التمثيل الفلسطيني من مواقف دفاعية وتراجعية، عبرت عن نفسها من خلال طرح المسؤولين الأردنيين لمعادلة جديدة، تركز على مبدأ اقتسام تمثيل الشعب الفلسطيني. فقد أشار الملك حسين في خطاب له،

عشية مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر، أنه «في نفس الوقت الذي ندعي فيه ... بأننا نمثل كافة أبناء فلسطين أو ندعي حق تمثيلهم، فسنفرض من جهة أخرى، أو بأقل تعديل، لن نكون طرفاً في أية عملية تستهدف بعد التحرير فرض وضع معين على أبناء القضية أبناء فلسطين، نحن مع حقهم في تقرير مصيرهم في جو من الحرية وسنقبل بما يختارونه، وسنكون دائماً وأبداً على هذه الأرض إلى جانبهم ومعهم وسننظر أسرة واحدة»<sup>293</sup>.

لقد كان خطاب الملك حسين هذا موجهاً، فيما يبدو، إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب، الذي كان يستعد لعقد جلساته الأولى، تمهيداً لمؤتمر قمة الجزائر، وذلك للحيلولة دون خروج الوزراء بتوصيات محدودة، حول مسألة التمثيل الفلسطيني، تخل بتوازن الموقف التفاوضي الأردني. ولقد لخصت هذه الفقرة من خطاب الملك حسين الملامح الأساسية والمبلورة للموقف الأردني، من مسألة التمثيل الفلسطيني، في تلك الفترة، على النحو التالي:

- 1- أن الأردن يتعامل مع القضية الفلسطينية من نطاق تمثله لجزء من الشعب الفلسطيني وليس كله. ويفهم من هذا أن حدود المسؤوليات الأردنية لا تتعدى حدود الضفة الغربية، بحسب ما نص عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242.
- 2- أن حقوق الشعب الفلسطيني الواقعة خارج نطاق الضفة الغربية، والمشمولة بقرار مجلس الأمن المشار إليه، تخرج عن دائرة التمثيل الأردني كما هي مثبته دولياً. وهذا يعني أن منظمة التحرير الفلسطينية، إذا ما حازت على إقرار عربي من مؤتمر قمة الجزائر، بحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني، فإن حدود مسؤولياتها السياسية المباشرة، تنحصر عن نطاق السيادة الأردنية على الضفة الغربية، وتبقى ضمن إطار المطالبة بالحقوق القومية والتاريخية للشعب الفلسطيني، مثل المطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والتعويض عليهم وما إلى ذلك.
- 3- إن ابداء الاستعداد لمنح الشعب الفلسطيني، فيما بعد، حق تقرير المصير واختيار شكل الحكم، ينطلق من الموقف الأردني المشكك بأهلية منظمة التحرير في تمثيل الشعب الفلسطيني، باعتبار أن هذه لم تنتخب، بحسب ذلك الادعاء أطرها القيادية من خلال عملية اقتراع حر ومباشر.

لقد كان الطرح السياسي الأردني هذا، الذي رافق انعقاد مؤتمر القمة العربي في الجزائر، يهدف بشكل رئيسي إلى ترتيب عناصر الموقف العربي العام من مسألة التمثيل الفلسطيني، بما يؤمن عودة الضفة الغربية إلى السيادة الأردنية. إلا أن مؤتمر وزراء الخارجية العرب أجاب على هذا الموقف، الذي حمله الوفد الأردني إلى مؤتمر الجزائر، وعلق بنتيجة حضور الأردن لمؤتمر القمة، على نحو ينسجم مع التوجه العربي العام الذي كان قد لمسه المبعوثون إلى مؤتمر القمة، واعتمد مشروع قرار ينص على اعتبار منظمة

التحرير الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وإزاء ذلك، قاطع الملك حسين أعمال قمة الجزائر بالفعل، احتجاجاً على توصية وزراء الخارجية العرب، إلا أنه، في محاولة أخيرة لثني مؤتمر القمة عن إقرار النص الوارد آنفاً، أعلن رئيس الحكومة الأردنية عن عزم بلاده مقاطعة أعمال مؤتمر السلام المزمع عقده، إذا ما اقرت القمة تلك التوصية. فقد أعلن زيد الرفاعي رئيس الحكومة آنذاك، أن الأردن «غير مستعد لحضور مؤتمر السلام إذا تقرر إنشاء حكومة فلسطينية في المنفى تطالب بالسيادة على الضفة الغربية وغزة على أساس أنها أراض فلسطينية ومن اختصاص الحكومة الفلسطينية». وأن الأردن لن يحضر مؤتمر السلام كذلك إذا اعتبر مؤتمر القمة، الذي كان يواصل أعماله، منظمة التحرير ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني. وأعلن «أننا لا نمانع في حضور وفد عن فلسطين في مؤتمر السلام ولكن يجب أن يكون واضحاً للجميع بأننا غير مستعدين للمشاركة بمؤتمر السلام إذا لم يوافق الأخوة العرب على منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره». ونقل الرفاعي عن الملك حسين قوله لسفيري الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، اللذين سلماه الدعوة لحضور مؤتمر السلام في جنيف: «إما أن يكون الأردن هو الدولة المعنية بانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية بمشاركة مصر وسوريا ... ويتبع ذلك استفتاء الشعب الفلسطيني، أو أن يتقرر تحميل هذه المسؤولية لمنظمة التحرير أو الحكومة الفلسطينية في المنفى. وعندها نصح نحن في الأردن في حل من كل التزام ومسؤولية»<sup>294</sup>. غير أن مؤتمر قمة الجزائر لم يأخذ بوجهه النظر الأردنية وأصدر، بعد مناقشات طويلة، قراراً يتضمن «الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني»، وذلك رغماً عن اعتراض رئيس الوفد الأردني الذي سجل تحفظ بلاده على ذلك القرار<sup>295</sup>. من الواضح هنا، أن احتدام معركة التمثيل الفلسطيني، على هذا النحو، كان بسبب المساعي الدولية المبذولة، في ذلك الوقت، لعقد مؤتمر السلام الخاص بقضية الشرق الأوسط، والذي عرف فيما بعد باسم «مؤتمر جنيف». فقد كان دافع كل من الحكومة الأردنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، الحصول على اجماع عربي، يسبق انعقاد مؤتمر جنيف، ويسبق تحديد أطرافه والمسؤوليات الملقاة على عاتق كل منهم، بما يدعم الادعاءات المتناقضة حول أهلية الطرفين التمثيلية.

ومع ذلك، فإن منظمة التحرير الفلسطينية التي عملت بقوة على حسم مسألة التمثيل لصالحها، وحاصرت، على الصعيد العربي، كل صيغ التمثيل الأردني السابقة، لم تعلن عن موقفها من مسألة حضور مؤتمر جنيف، وارتأت في ظل عدم تلقيها الدعوة أن تحتفظ بموقفها حتى اللحظة الأخيرة.

في غضون ذلك، وأمام التفاعلات الإيجابية التي أحدثتها قرار قمة الجزائر، خاصة في الضفة الغربية، قرر الأردن سحب اشتراطاته السابقة، فجأة، وقبل الدعوة لحضور

مؤتمر جنيف، على قاعدة مفهوم أردني جديد لمسألة التمثيل الفلسطيني، أوضحها بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي الأردني بقوله أن الأردن «يعنبر الأمة العربية بأسرها مسؤولة عن تمثيل الشعب الفلسطيني، فهو يعتبر كل دولة عربية تمثل القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني حتى يتمكن من استرداد حقوقه وتحرير أرضه وارانته، ويختار الممثل الحقيقي لإرادته المستقلة»<sup>296</sup>.

وأوضح أن الموقف الأردني ظل، بالرغم من التغيير الجديد الذي مثله قرار قمة الجزائر، يتعاطى مع مسألة التمثيل الفلسطيني في إطار مفهومه السابق. وأوضح كذلك، أن الرهان الأردني في تلك المرحلة، اعتمد مجموعة من العناصر غير الثابتة والممكن تطويرها في الموقف السياسي العام في المنطقة، وخاصة في موقف إسرائيل الراض لاية صيغة فلسطينية تمثيلية مستقلة، وفي موقف الولايات المتحدة الأميركية، إحدى الدولتين الراعيتين لمؤتمر جنيف، التي عملت على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن المشاركة في أعمال المؤتمر المذكور.

من خلال هذا الفهم لموقف كل من إسرائيل والولايات المتحدة، اخذت الصيغ السياسية الأردنية، حول مسألة التمثيل الفلسطيني، تعمل على الانخراط في أطر تطبيقية، تمكنها من اختراق جدار الاجماع العربي على أهلية منظمة التحرير التمثيلية. ولقد تجسد ذلك من خلال مطالبة زيد الرفاعي، رئيس الوفد الأردني إلى مؤتمر جنيف، بإجراء عملية فك ارتباط للقوات على الجبهة الأردنية، أسوة بما حدث على الجبهة المصرية، الأمر الذي ينقل صيغة التمثيل الأردنية إلى عملية إجرائية ملموسة على صعيد الأرض، يكون لها قوة الفعل المادي والمباشر على التوجهات المختلفة لأطراف الصراع. وحجم التأثير الكلي على إحدى الركائز المادية القوية لقاعدة الموقف والفعل الفلسطيني، فقد تلخص جوهر المطالبة الأردنية هذه في محاولة مفتوحة الاحتمالات، لاستباق إمكانية تبلور حضور سياسي متميز لمنظمة التحرير في الضفة الغربية. وهكذا اتضح أن العملية برمتها لها «علاقة بمسألة» من يمثل الشعب الفلسطيني»، بل لعلها عملية التفاف مسبقة وذكية ومدروسة للإيحاء بأن من تعطى له الأرض أو يضع اليد عليها هو صاحبها وممثلها، قطعاً للطريق على المالك الفعلي والممثل الشرعي الحقيقي»<sup>297</sup>.

وفي خضم معركة التمثيل المفتوحة بين منظمة التحرير والحكم الأردني، كانت منظمات حركة المقاومة والأطر القيادية في منظمة التحرير تمضي إلى حسم موقفها من مسألة مستقبل الأرض الفلسطينية، التي سيجلو عنها الاحتلال الإسرائيلي من خلال تسوية سياسية محتملة. وقد حتم مثل هذا الموقف، الذي كان قائماً بقوة إبان تلك المرحلة، ضرورة صياغة هدف بناء سلطة سياسية فوق تلك الأرض التي لم تعرف قبلاً شكل سلطة سياسية فلسطينية مستقلة.

من جهة أخرى، وعلى هامش إقرار البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير

الفلسطينية، وفي خضم معركة التمثيل المفتوحة من جانب الحكم الأردني، أخذ الأخير يعمل على حمل بعض الحكومات العربية على التراجع عن مقررات قمة الجزائر، وقد نجح الأردن في جر الحكومة المصرية إلى وجهة نظره، عندما قام الملك حسين بزيارة إلى الإسكندرية في نيسان 1974، حيث التقى الرئيس السادات وأصدر معه بياناً مشتركاً، تناول العلاقات بين البلدين، كما «شملت المباحثات حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وحق هذا الشعب في تقرير مصيره، والدفاع عن قضيته في كافة المحافل الدولية، وكذلك الاشتراك في مؤتمر جنيف بصورة مستقلة»<sup>298</sup>. وقد شرح الملك حسين مغزى هذا الاتفاق الذي يشير إلى أن بلاده ستذهب «إلى جنيف كدولة يهملها قرار مجلس الأمن، ولها أراضٍ احتلتها إسرائيل منذ العام 1967، وسيذهب بعد ذلك إلى جنيف وفد منظمة التحرير الفلسطينية ليتحدث عن حقوق شعب فلسطين، وهي مسألة تتجاوز مسؤولياتنا المباشرة»<sup>299</sup>.

ومع ذلك، فإن الحكم الأردني الذي لم يستطع التأثير في موقف سكان الضفة الغربية تجاه منظمة التحرير، بالرغم من كافة أشكال التحرك التي اعتمدها في تلك الفترة، نجح، ليس فقط في تثبيت الموقف السياسي المصري، الذي انبثق عن زيارة الملك حسين للإسكندرية، بل كذلك في جره إلى تراجع كامل عن مقررات قمة الجزائر الخاصة بمسألة التمثيل الفلسطيني. فأثر زيارة أخرى قام بها الملك حسين إلى الإسكندرية في شهر تموز من ذلك العام، صدر بيان أردني - مصري مشترك، أعلن فيه الجانبان أن منظمة التحرير الفلسطينية «هي الممثل الشرعي للفلسطينيين، باستثناء الفلسطينيين المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية». كما اتفق الجانبان «على وجوب إشراك منظمة التحرير الفلسطينية مستقلة في أعمال مؤتمر جنيف في المرحلة المناسبة، تأكيداً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره»<sup>300</sup>.

غير أن منظمة التحرير، التي رأت في هذا الموقف ما يمس بوحدة الشعب الفلسطيني ووحدة تمثيله ووحدة قيادته، أكدت أن البيان المصري - الأردني يمثل خروجاً على قرارات قمة الجزائر، الأمر الذي يوجب التعجيل بعقد مؤتمر قمة عربي «حفاظاً على وحدة الصف العربي، ولقطع الطريق على كل محاولة لتمزيق هذه الوحدة». وكان من نتيجة الجهود السياسية المكثفة التي بذلتها المنظمة على أكثر من صعيد، تراجع الحكومة المصرية عن موقفها السابق، وفي بيان صدر عن اجتماع ثلاثي، حضره وزير خارجية كل من مصر وسوريا، ورئيس الدائرة السياسية في المنظمة، واتفق فيه المجتمعون على «تأكيد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها سياسياً أو عسكرياً والاستمرار في تقديم الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومساعدتها من أجل ضمان الصمود داخل المناطق المحتلة»<sup>301</sup>.

وبصدور هذا البيان أسقط بيد الحكومة الأردنية، التي أعلنت في بيان رسمي لها تجميد نشاطها السياسي في إطار الجهود المبذولة لاستئناف عقد مؤتمر جنيف، وذلك بسبب ما اشتمل عليه البيان الثلاثي من «قرارات خطيرة لا يملك إزائها إلا أن يتخذ موقفه المذكور»، وبسبب أن ما تقرر في الاجتماع الثلاثي يعني إعفاء الأردن «من كل مسؤولية سياسية وعلاقة مباشرة خاصة بالقضية، وستتحمل مسؤولية هذا القرار ونتائجه والتبعات المرتبة عليه مجموعة الدول العربية الشقيقة»<sup>302</sup>.

وفي ظل التباين الشديد في موقف كل من الأردن ومنظمة التحرير من مسألة التمثيل الفلسطيني، انعقد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط، وسط أجواء فلسطينية تريد حسم هذه المسألة نهائياً، وبالفعل، تقدم المندوب الفلسطيني بمشروع قرار إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب، لاعتماده ورفعته إلى مؤتمر القمة، ويتضمن النص على أن منظمة التحرير «هي المسؤولة عن مستقل الأرض الفلسطينية المحتلة في إطار الالتزام العربي بالقضية الفلسطينية، تأكيداً لإرادتها في النهوض بمسؤولياتها بهذا الخصوص على جميع المستويات العربية والدولية وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة على الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها سياسياً أو عسكرياً، وبكافة الوسائل»<sup>303</sup>.

وهكذا فتح الطريق واسعاً لصدور قرارات قمة الرباط الشهيرة في أواخر تشرين الأول 1974، ولم يبق أمام منظمة التحرير الفلسطينية سوى التغلب على العقبة الأردنية للفوز بشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، كطرف وحيد وغير منازع. فعشية انعقاد قمة الرباط، وفيما كان ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة يوزع على الملوك والرؤساء العرب نص وثيقة موقعة من قبل عشرات الشخصيات التمثيلية في المناطق المحتلة، تدعو المؤتمر إلى التأكيد على أن المنظمة «هي الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا العربي الفلسطيني حيثما وجد، ورفض إدعاء أية جهة أخرى حق تمثيل أي جزء من هذا الشعب الواحد أو التحدث باسمه»<sup>304</sup>، كان الملك حسين ينهض في قاعة اجتماعات المؤتمر ليبسط وجهة نظره الكاملة في موضوع التمثيل الفلسطيني. فالمسألة، من وجهة نظره، «أدخلت على القضية العامة في غير أوانها»، مع أن بلاده لم تكن «في يوم من الأيام ضد بناء الشخصية الفلسطينية، أو ضد قيام التمثيل الفلسطيني المستقل». وبالرغم من ذلك، فإن حكومته لا تستطيع «التسليم بأن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل جموع الفلسطينيين الذين تواجدوا في المملكة الأردنية الهاشمية، واصبحوا من مواطني الدولة وجزاً كبيراً من شعبها في الضفتين، وحملوا جنسيتها، واندمجوا اندماجاً عضوياً في كل مناحي الحياة ودوائرها وميادينها ومؤسساتها، لا نستطيع أن نقبل أن حكومة هؤلاء المواطنين لا تمثلهم، ولا تنطق باسمهم، ولا تتولى قضيتهم ... ثم، من هم هؤلاء المواطنون الذين سيفرزون من الانتماء للدولة التي اصبحوا هم من عناصر أبنائها؟ هل

هم الفلسطينيون الذين وفدوا من غربي النهر إلى شرقيه عام 1924 عندما تحددت الرعويات وشاركوا في تأسيس الدولة؟ أم هم الذين لجأوا عام 1948، واختاروا مقامهم بين أهلهم واخوتهم، واسسوا وشيدوا ورفعوا البنيان؟ أم هم الذين نزحوا عام 1967 أو أخرجوا تحت عسف الاحتلال وطغيانه؟ أم هم المواطنون الذين يسكنون الضفة الغربية فحسب، وليس الضفة الشرقية؟ أم هم الفلسطينيون الذين تشملهم الجنسية الأردنية خارج حدود المملكة الأردنية الهاشمية؟». وإزاء ذلك كله فإن الأردن يعترف بالمنظمة «ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، ولكن ليس الممثل الوحيد»<sup>305</sup>.

غير أن ياسر عرفات، الذي كانت رياح الاجماع العربي مواتية له تماماً، استطاع أن يحمل القمة على تأكيد مقررات قمة الجزائر حول مسألة التمثيل الفلسطيني، على نحو أكثر وضوحاً وتحديداً من ذي قبل، ومن دون تحفظ المملكة الأردنية الهاشمية هذه المرة، وبحضور العراق وليبيا اللتين تغيبتا عن قمة الجزائر. فقد قرر الملوك والرؤساء العرب «بعد الاستماع إلى البيانات التي عرضها جلالة الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وسيادة الأخ ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، في جو من الصراحة والصدق والمسؤولية الكاملة، وتقديراً من القادة العرب بما يترتب عليهم في الوقت الراهن في مواجهة العدوان وواجبات التحرير من مسؤوليات قومية مشتركة تفرضها وحدة القضية العربية ووحدة النضال في سبيلها، وإدراكاً منهم جميعاً للمحاولات والمخططات الصهيونية التي ما زالت تستهدف إلغاء الوجود الفلسطيني، ومحو الكيان الفلسطيني الوطني، وإيماناً منهم بضرورة إحباط هذه المحاولات والمخططات والرد عليها بدعم هذا الكيان وتقويته والالتزام بمتطلبات نموه وزيادة قدرته لاستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الكاملة، وتحمله مسؤولياته ضمن الالتزام العربي الجماعي للتعاون الوثيق مع اشقائه، وانطلاقاً من الانتصارات التي حققها النضال الفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني وعلى المستويات العربية والدولية في الأمم المتحدة، وما يستتجبه ذلك من مواصلة العمل العربي المشترك لتنمية هذه الانتصارات وتجسيمها، وبعد أن تلاقى قناعات الجميع على ما تقدم، واستطاع المؤتمر انهاء الخلافات بين الاخوة في إطار تعزيز التضامن العربي، فإن مؤتمر القمة العربي السابع يقرر ما يلي: (1) تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره. (2) تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها. وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها، في جميع المجالات، وعلى جميع المستويات، (3) دعم منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها على الصعيدين القومي والدولي، في إطار الالتزام العربي. (4) دعوة كل من المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية مصر العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية،

لوضع صيغة لتنظيم العلاقات بينها في ضوء هذه المقررات ومن أجل تنفيذها. (5) تلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني»<sup>306</sup>.

وبذلك فقد كان قرار قمة الرباط محطة هامة وبارزة في تاريخ التطور الكياني الفلسطيني، حيث تم حسم مسألة التمثيل الفلسطيني، نهائياً، لمصلحة منظمة التحرير، بموافقة الأردن هذه المرة، وبقدر ما كانت موافقة الأردن حيوية على صيغة منظمة التحرير الفلسطينية لدى قيامها عام 1964، فقد كانت موافقته على قرارات قمة الرباط عام 1974 حيوية كذلك، إذ أن الموقف الأردني ظل، بحكم حقائق عديدة، يتحكم بمسيرة التطور الكياني الفلسطيني، ويقبض بشكل جزئي، لكنه مهم، على دفة اندفاعها نحو آفاقها النهائية.

وعليه، فلم يكن مستغرباً أن يطير ياسر عرفات، بعد صدور قرارات الرباط بأيام معدودة، إلى الأمم المتحدة، ويستقبل بحفاوة شديدة من قبل أعضاء الجمعية العمومية فيما كان سكان الضفة الغربية يحتفلون بهذه المناسبة، عن طريق الإضراب والتظاهر، تحت شعارات التأييد لمنظمة التحرير، قائدة الكفاح الوطني الفلسطيني، المعترف بشريعتها عربياً ودولياً على نطاق واسع. وكان مفهوماً كذلك أن يطير عرفات، بعد أيام معدودة أيضاً، من إلقائه خطابه الشهير في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى العاصمة السوفياتي، وأن يستقبل لأول مرة من جانب رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي الكسي كوسيغين، ثم وزير الخارجية السوفياتية اندريه غروميكو، حيث صدر بيان سوفيائي - فلسطيني مشترك، رحب فيه الجانب السوفيائي بقرار قمة الرباط، وبقرار المجلس الوطني الفلسطيني المتخذ في الدورة الثانية عشرة «بصد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في أراضي فلسطين التي سوف تحرر بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المعروفة»<sup>307</sup>.

### تماثل الضفة الغربية مع منظمة التحرير الفلسطينية

كانت الضفة الغربية المحتلة قد شهدت، عشية حرب تشرين الأول 1973، حالة نهوض وطني تمثلت ذروتها بقيام «الجبهة الوطنية الفلسطينية»، التي ضمت المنظمات السياسية، ومنظمات حركة المقاومة، والمنظمات المهنية والعمالية والشعبية، والشخصيات الوطنية. عبر تلك المرحلة، اكتشف الإسرائيليون، مرات عدة، حالات تماثل سياسي لسكان المناطق المحتلة مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه بعد حرب تشرين، بما أفرزته من نتائج سياسية وعسكرية ملموسة، أصبحت حالات التماثل هذه، حالة متصلة، تعبر عن نفسها بنفسها من خلال مختلف التعبيرات العلنية، وقد انعكس ذلك، على وجه الدقة، في الصحافة المحلية التي تصدر في القدس الشرقية، وفي البيانات والتصريحات والمواقف



السياسية للشخصيات والمؤسسات التمثيلية، ومختلف الفئات والطبقات الاجتماعية. وما أن أخذت منظمة التحرير الفلسطينية بإنجاز بعض الانتصارات السياسية، حتى التهاب المناخ السياسي العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأخذ انحياز السكان هناك لجانب منظمة التحرير أشكالاً متعددة، من بينها المنشورات السرية والبيانات العلنية، والرسائل الخطية التي بعثوا بها إلى قيادة المنظمة في الخارج.

وقد كان فاتحة هذا التأييد العلني والواسع الذي حظيت به منظمة التحرير لدى سكان الضفة الغربية، صدور قرار مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر، أواخر العام 1973، والقاضي باعتبار المنظمة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. فبعد صدور هذا القرار، أعلنت «الهيئة الإسلامية» في القدس في بيان لها، عن «تأييدها للاجماع العربي والمواقف المشرفة المتضامنة التي تجلت في مواقف وأعمال الشعوب العربية وملوكها ورؤسائها، التي استهدفت الحرص على عروبة التراب الفلسطيني، تعلن عن تأييدها لمقررات مؤتمر القمة العربي في الجزائر الذي جسد وحدة الأمة العربية»<sup>308</sup>. كما أصدرت هيئة «تجمع النقابات المهنية» في القدس بياناً أعلنت فيه عن «تأييدها التام لقرارات مؤتمر قمة الجزائر، وخاصة البند الذي يؤكد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». وجاء في بيان لـ «رابطة الطلاب الفلسطينيين في الضفة الغربية» أن «منظمة التحرير الفلسطينية وطلاتها الثورة المقاتلة هي الممثلة الشرعية الوحيدة للتحدث باسم جماهير الشعب الفلسطيني في داخل وخارج فلسطين المحتلة»<sup>309</sup>.

إلا أن أحد أهم دلائل الانحياز الواسع في الضفة الغربية لمصلحة استعادة الهوية الذاتية الخاصة لسكانها، والمتقاطعة كلياً مع برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، تمثل في موقف الجبهة الوطنية الفلسطينية، التي أعلنت عن نفسها ذراعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة. ومنذ صدور قرارات قمة الجزائر، أخذت الجبهة الوطنية تمحض تأييدها العلني لمنظمة التحرير، عبر مختلف الوسائل، وفي شتى المواقف والمهرجانات والحملات السياسية المحلية. كما أسهمت الجبهة، عبر رسائلها العديدة لقيادة منظمة التحرير، في عملية الحوار الفلسطيني الذي كان محتتماً في ذلك الوقت، حول أي الخيارات التي يجب على المنظمة أن تتبناها، على ضوء معطيات حرب تشرين الأول، في ظل مناخ التسوية السياسية السائد آنذاك.

فقد أصدرت «الجبهة الوطنية الفلسطينية» في مطلع العام 1974 بياناً قالت فيه أن الشعب الفلسطيني قادر على بناء «مجتمعه». وأن «الشعب الفلسطيني من خلال تجاربه العميقة على مدى خمسين عاماً، يملك كل الإمكانيات المادية والبشرية والمقدرة والخبرة والوعي العميق بقدرته، وارتباطاته العربية والإنسانية، وتفهمه العميق لأهمية علاقاته مع قوى التحرر العالمي ... ما يضمن له إنشاء مجتمع تتحقق فيه قيم العدل

والديمقراطية والسلام والمشاركة والتوحيد». ومع ذلك كله، فقد وقف بيان الجبهة الوطنية عند حدود العلاقة بين الضفتين، ليؤكد «أن حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة لا يعني، بل لا يجوز أبداً أن يقطع علاقاته مع الأردن، بل بالعكس من ذلك، فإن هذا الشعب، ومن منطلقه القومي الوحدوي، بل ومن مصلحته وارتباطاته، أن ينشئ أفضل العلاقات مع الأردن وبقية الدول العربية، تتجاوز علاقات المودة بين الأشقاء إلى علاقات مشاركة وتعاون ومصير مشترك»<sup>310</sup>.

إلا أنه عندما فتح الأردن باب المطالبة بفك الارتباط على نهر الأردن، عادت الجبهة الوطنية الفلسطينية، واتخذت في رسالة بعثت بها إلى منظمة التحرير أوائل شباط 1974، موقفاً مختلفاً عن سابقه، حين ذكرت أن محاولة إجراء عملية الفصل تهدف «إلى الإيحاء بأن القوات الإسرائيلية تنسحب من أرض تعود لنظام الحكم في عمان، في حين أن الواقع والحقيقة، أن تلك الأرض هي أرض فلسطينية، لها شعبها وقيادتها، وترفض أن تعود لنظام التآمر في عمان. إن السلطة الأردنية، تود من خلال هذا الإيحاء، اعطاء نفسها مركزاً أقوى في مؤتمر جنيف لتفويت الفرصة على منظمة التحرير الفلسطينية للقيام بدورها كمثل شرعي وحيد لشعبنا الفلسطيني»<sup>311</sup>.

وبقيت الجبهة على اتصال حثيث بقيادة منظمة التحرير، وبالحوارات التي كانت تدور في ذلك الوقت، للدفع باتجاه إقرار برنامج عمل مرحلي للمنظمة، يبتعد بعض الشيء عن الأهداف الشمولية والمطلقة. وبالرغم من الضربة التي انزلتها قوات الاحتلال العسكري الإسرائيلي بصفوف الجبهة وبكادراتها الرئيسية في نيسان 1974، فقد بعثت هذه برسالة أخرى إلى قيادة المنظمة تحت فيها على إقرار البرنامج المرحلي ذلك. فعشية انعقاد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، نشرت الصحيفة المركزية لمنظمة التحرير «فلسطين الثورة»، رسالة كانت قد بعثت بها الجبهة الوطنية إلى ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، تؤكد فيها، «أن المرحلة تستوجب الاتفاق على برنامج عمل ... يؤكد سلطة الثورة مجسدة بمنظمة التحرير الفلسطينية على كل شبر يندحر عنه الوجود الصهيوني». كما طالبت الرسالة «بكشف وإدانة العناصر التي تحاول التمهيد لعودة النظام الأردني إلى الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الاستفادة من التشكيك باستحالة اتفاق فصائل المقاومة على موقف موحد»<sup>312</sup>.

وبعد أن حسم المجلس الوطني الفلسطيني الحوارات الفلسطينية الطويلة والمضنية، بتبني برنامج مرحلي يؤكد على أن الهدف المركزي الفلسطيني، في ظل معطيات الواقعين العربي والدولي، هو إقامة «سلطة الشعب الوطنية المستقلة»، عادت الجبهة الوطنية لتؤكد عبر رسالة بعثت بها إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أنها «تؤيد البرنامج المرحلي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة بالقاهرة». وكان أكثر ما يلفت النظر في رسالة الجبهة هذه، التي أرسلت بعد نحو شهرين من تاريخ

إقرار البرنامج المرحلي، ونشرت في بيروت في مطلع شهر أيلول عام 1974، ما تضمنته من دعوة لقيادة منظمة التحرير لإعلان قيام الحكومة الفلسطينية المؤقتة<sup>313</sup>.

ومعلوم أن بعض المسؤولين المصريين، وفي مقدمتهم الرئيس أنور السادات، كانوا قد دعوا منظمة التحرير، وفي مناسبات عدة، لإعلان تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة، إلا أن المنظمة ظلت تمتنع عن الإقدام على مثل هذه الخطوة اعتقاداً منها بأن ذلك سوف يزيد من الانقسام في صفوفها، دون أن يعود عليها بنتائج سياسية ملموسة، ولذلك لم تجد الدعوة المصرية وغيرها من الدعوات العربية لإعلان الحكومة المؤقتة أي استجابة من جانب المنظمة أو القوى المنضوية تحت لوائها.

وعليه، فإن رسالة الجبهة الوطنية هذه، التي جاءت بعد صدور البيان المصري - الأردني المشترك حول اقتسام التمثيل الفلسطيني، وفي ظروف اشتداد الصراع بين الأردن ومنظمة التحرير حول مسألة التمثيل عشية مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط، تعد أول وثيقة تصدر عن جهة فلسطينية معتمدة من قبل منظمة التحرير، تطالب بإعلان حكومة فلسطينية مؤقتة. ويبدو أن هذه المطالبة من قبل الجبهة الوطنية كانت تنطلق من عدة اعتبارات، في مقدمتها تعزيز المؤسسة التمثيلية للشعب الفلسطيني، بنقلها من إطار حركة تحرر وطني إلى إطار حكومي مؤقت، مما يساعد على كسب معركة التمثيل ضد الحكم الأردني، ويخلق قواعد عمل واقنية تنسيق جديدة، بين المؤسسة التمثيلية (الحكومة) الجديدة، وبين بقية الحكومات العربية وفي مقدمتها حكومة الأردن. إذ أنه «ليس من المتوقع لقيادة وطنية شعبية كمنظمة التحرير... أن تتمكن من إيجاد قدر من التنسيق مع الحكومة الأردنية بتوجهها الحالي»، وعليه فإن «الأمر يختلف لو كان التنسيق بين النظام الأردني وحكومة فلسطينية مؤقتة، لما سيشكله هذا الوضع من إجبار النظام الأردني على الاعتراف الواضح من طرفه بأنه لا يمثل الشعب الفلسطيني جزئياً أو كلياً<sup>314</sup>.

وذهبت هذه الدعوة، كغيرها من الدعوات العربية والدولية لقيام حكومة فلسطينية، من دون أن تجد صدى ملموساً لدى منظمة التحرير، التي كانت منصرفة في ذلك الوقت لحسم مسألة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر قمة الرباط. فقد اعتمدت المنظمة سياسة اللاموقف من هذه المسألة. وفي واحدة من المناسبات القليلة التي أعلنت فيها قيادة المنظمة عن حدود موقفها من مسألة إعلان الحكومة، كانت على لسان ياسر عرفات الذي لخص الموقف الفلسطيني إزاء هذه المسألة، على نحو يشير إلى مدى ارتباط «مقتضيات إعلان الحكومة» بـ «موقف الدول العربية، وموقف الدول الصديقة، ثم هي قضية مرتبطة بالأرض، كما أن الأرض مرتبطة بالحكومة، لو ضمنت لنا الحكومة، بالفعل، أن هناك أمكانية إقامة السلطة الوطنية فوق الأرض، نعلنها على الفور. إذا كان إعلان الحكومة شرطاً لفك الاشتباك والحصول على أرض، لا تتأخر، إننا نضطر إليها

كأداة، كوسيلة»<sup>315</sup>.

إلا أن مثل هذه الدعوة لم تتكرر فيما بعد، سواء من جانب الجبهة الوطنية، أو غيرها من المؤسسات التمثيلية، ففي المذكرة التي قدمها ياسر عرفات إلى مؤتمر القمة في الرباط، والتي تحمل عشرات التوقعات من جانب شخصيات وهيئات شعبية تمثيلية، عاد توجه القيادات المحلية في الضفة الغربية إلى التركيز مجدداً، حول حق منظمة التحرير بتمثيل الشعب الفلسطيني، في مواجهة دعوة اقتسام حق التمثيل هذا، بحسب نص البيان المصري - الأردني الذي صدر في وقت سابق على عقد مؤتمر القمة. فقد حملت المذكرة تأكيداً على «أن شعبنا الفلسطيني الصامد في أرضنا المحتلة، إيماناً منه بحقه في تقرير مصيره، على أرضه الفلسطينية، وإيماناً منه في إقامة سلطته الوطنية المستقلة على كل الأراضي التي ينحسر عنها الاحتلال الصهيوني كخطوة أولى نحو حل شامل وعادل لقضيته، فإننا ... نؤكد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا العربي الفلسطيني حيثما وجد داخل الأرض المحتلة وخارجها»<sup>316</sup>.

وبعد أن صدرت قرارات قمة الرباط، التي اعترفت عبرها جميع الدول العربية، بما فيها الأردن، بالصفة التمثيلية الشاملة والحصريّة لمنظمة التحرير الفلسطينية، حدثت سلسلة من التطورات العميقة والشاملة، في الحياة السياسية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

وإذا ما اعتمدت تحقيقات ومراسلات الصحافيين الإسرائيلية، دون غيرهم، لكشف مدى التغييرات الجذرية التي أحدثتها مقررات الرباط، في التوجهات السياسية والمواقف الملموسة لدى سكان المناطق المحتلة، لوجدنا ذلك كله مصحوباً بتعبيرات الدهشة والاستغراب، التي اعتبرت أن حصول برنامج منظمة التحرير، الداعي في معناه الرئيسي إلى إقامة كيان وطني منفصل للشعب الفلسطيني، على اجماع الدول العربية، بما فيها الأردن، بمثابة نذير شؤم، يهدد مرتكزات الموقف السياسي الإسرائيلي والساعي إلى اعتماد الحكومة الأردنية كشريك وحيد في المفاوضات حول مستقبل الضفة الغربية.

لقد كان الموقف العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد صدور قرارات الرباط، يشير بوضوح كلي إلى أنه: «لو جرى في هذه الأيام استفتاء عام بين سكان الضفة الغربية والقدس الشرقية بالنسبة لمستقبلهم السياسي، وكان عليهم الاختيار بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، فمما لا شك فيه أن منظمة التحرير كانت ستحظى بأغلبية حاسمة». ذلك «أن هؤلاء الذين شكلوا «الأغلبية الصامتة» في الضفة الغربية قبل حرب يوم الغفران، والعمال والفلاحين الذين لم يجرؤوا في الماضي على إبداء آراء سياسة سواء إلى هنا أم هناك، يميلون اليوم بوضوح لاعتبار زعماء منظمة التحرير الفلسطينية بأنهم أبطالهم»<sup>317</sup>.

ولم يكن الانحياز إلى جانب منظمة التحرير مقتصرًا على ما سمي «بالأغلبية الصامتة»

وحدها، إذ «أن كل من يتحدث في هذه الأيام مع وجهاء الضفة الغربية ورؤساء البلديات فيها يشعر بتغير الجو. لم يبق تقريباً شيء من الإحساس بضرورة العيش سوية مع إسرائيل. فقد تغير الجو بصورة كبيرة منذ حرب يوم الغفران. وأنه لا حاجة للابتعاد كثيراً من أجل جميع الاثباتات، إذ يكفي النظر إلى الصحافة العربية التي تصدر في القدس ... وإذا ما سنحت لك الفرصة وزرت مدن الضفة الغربية وحاولت التحدث إلى الوجهاء ورؤساء البلديات فإنهم لا يترددون (في الحديث) عن ذلك. ففي الماضي كانوا يحاولون التقليل من الكلام، وأما الاتجاه اليوم فهو عكس ذلك. إنهم مستعدون للكلام والقول حازمين، أن الممثلين الحقيقيين للفلسطينيين في الضفة، هم رجال منظمة التحرير وأنه بدونهم لن تتحقق التسوية»<sup>318</sup>.

وأكثر من ذلك كله، فقد كان بوسع أي زائر أجنبي، أن يسمع من رجل الشارع العادي في المناطق المحتلة، عبارات الترحيب والسرور بمقررات الرباط تلك، من طراز «نفتخر بذلك، لأنها المرة الأولى منذ 27 عاماً، التي يتقرر فيها أن الشعب الفلسطيني قائم كسائر الشعوب». «أنه انتصار للشعب الفلسطيني ولأول مرة يشعر الشعب الفلسطيني بأن له كلمة في العالم». وهكذا فإن «الحماس في الضفة الغربية لا حد له، وأن اللغة السائدة هنا هي لغة المنظمات الفدائية. المواطنون يريدون دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وعلمانية»<sup>319</sup>.

وكان من الطبيعي، في خضم مثل هذه الحالة السياسية السائدة في المناطق المحتلة، أن تجد الانتصارات السياسية والدبلوماسية، التي احرزتها منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد، ترحيباً عميقاً لدى سكان هذه المناطق، الذين اخذوا يظهرن مزيداً من التماثل العلني مع المنظمة وقيادتها السياسية، وبرنامجهما، الداعي إلى إقامة سلطة فلسطينية مستقلة. وكانت أرقى درجات التماثل هذه قد عبرت عن نفسها لدى صعود أول زعيم فلسطيني على منبر الأمم المتحدة، يوم الثالث عشر من تشرين الثاني 1974، ليفتح أول نقاش تجريه الجمعية العامة لقضية فلسطين، بعد أن أدرجت على جدول أعمالها كبنء منفصل عن أزمة الشرق الأوسط.

لقد كان يوم صعود ياسر عرفات منبر الأمم المتحدة، بدعوة من مئة وخمس دول أعضاء في الجمعية العمومية، يوم فرح وغبطة لدى سائر الفلسطينيين، الذين احتفلوا به في الضفة الغربية وقطاع غزة، عن طريق مظاهرات الابتهاج والتأييد الواسعة. فقد خلد سكان المناطق المحتلة هذه المناسبة بأن أعلنوا «إضراباً عاماً شمل معظم مرافق الحياة ... كما شلت الحركة التجارية والمدرسية». وإلى جانب ذلك قام نحو ألف متظاهر انطلقوا في نابلس إلى ساحة المدينة». وهم يطلقون الهتافات والشعارات المؤيدة لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية»<sup>320</sup>. كما علقت الصحف العربية التي تصدر في القطاع الشرقي من القدس، على خطاب عرفات في الأمم المتحدة، بعبارات تماثلية

تظهر للمرة الأولى في الصحافة العربية التي تصدر في المناطق المحتلة، ومن ذلك على سبيل المثال ما جاء في إحدى الافتتاحيات الرئيسية في اليوم التالي لخطاب عرفات، من مفردات ومعان ترد للمرة الأولى على هذا النحو التماثلي الصريح «باسم فلسطين، وقف ياسر عرفات ينقل من فوق. أعلى منبر دولي دعوة شعب فلسطين لسلام العالم كله، وليضع حقائق كاملة واضحة عن قضية هذا الشعب... كان رئيس منظمة التحرير وقائد الثورة صادقاً واضحاً عن غصن الزيتون مع بندقية الثائر داعياً دول العالم إلى الاختيار بينهما... هذا الوجه الفلسطيني يقف أمام العالم لأول مرة وجهاً لوجه ويرسم له صورة واضحة... ولقد أصغى العالم إلى الرئيس الفلسطيني باهتمام وصفق له طويلاً تصفيق المعجب المؤيد المتفهم»<sup>321</sup>.

ولم يتوقف تماثل الضفة الغربية مع منظمة التحرير عند حدود الترحيب والابتهاج بخطاب عرفات في الأمم المتحدة. فقد كان ذلك اليوم بداية انتفاضة شعبية ضد سلطات الاحتلال، استمرت أشهراً طويلة، وظلت تتعمق يوماً بعد يوم، كلما سقط فيها شاب أو فتاة، أو أبعدت إسرائيل مدرساً أو طبيباً أو عاملاً، أو فرضت حكماً بالسجن أو بالغرامة المالية.

ودخلت الضفة الغربية، عام 1975، في طور الانتفاضة الشاملة، فرد عليها الإسرائيليون بمزيد من إجراءات القمع، المتمثلة في الاعتقالات والتوقيف الإداري وإبعاد بعض الشخصيات إلى الدول العربية وما إلى ذلك. إلا أن أخطر ما تبدي في التصرفات الإسرائيلية رداً على «الموجة الفلسطينية» التي اعترت سكان المناطق المحتلة، ووصلت إلى السكان العرب في إسرائيل، كان تنظيم عمليات استيطان عديدة في مناطق ذات كثافة سكانية عربية، لم تقم فيها من قبل مثل تلك المحاولات.

ومن ناحية أخرى، بدأ بعض الرسميين الإسرائيليين، وفي مقدمتهم شمعون بيريز وزير الدفاع في حكومة اسحق رابين، بتنظيم اتصالات سرية مع وجهاء المناطق المحتلة، للعمل على إيجاد بديل لمنظمة التحرير، عن طريق «خلق قيادة سياسية» تستطيع في الوقت المناسب أن تتفاوض مع إسرائيل بدلاً من منظمة التحرير الفلسطينية<sup>322</sup>. وقد تبلورت خطة بيريس فيما بعد بما أسمته المصادر الإسرائيلية «مشروع الإدارة الذاتية» التي تركز على منح سكان المناطق صلاحيات إدارية، وإقامة هيئة مركزية تكون صلاحياتها أعلى من صلاحيات البلديات. غير أنه اتضح فيما بعد أن بيريس لم يستطع إقناع الزعماء المحليين، ولم ينل موافقة أعضاء الحكومة الإسرائيلية على خطته<sup>323</sup>. وبالرغم من ذلك فقد واصل جهوده واتصالاته دون أية نجاحات تذكر، وبقيت المحاولات الإسرائيلية هذه من جهة، والرفض الشعبي لها من جهة أخرى، في أواخر هذا العام، على نحو أعمق وأشمل من سابقها أواخر العام 1974.

فعشية الذكرى السنوية الأولى لخطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة، حدث ما يشبه

العصيان المدني، حين عمت المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات مختلف مدن الضفة الغربية، واستمرت عدة أشهر في أواخر العام 1975 وأوائل العام 1976.

في تلك الأثناء، أقدمت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي على إجراء انتخابات المجالس المحلية والقروية، في سبع وخمسين قرية من قرى الضفة الغربية، وسط عملية ترويج جديدة لمشروع بيريس حول الإدارة الذاتية، خاصة بعد أن كسب الوزير الإسرائيلي تأييداً لخطته من جانب وزراء آخرين بارزين في الحكومة الإسرائيلية، مثل يغثال الون وزير الخارجية، الذي اعتزم أن يطرح في إحدى جلسات الحكومة « مشروعاً لنقل الإدارة الذاتية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة، إلى أيد فلسطينية من سكان هذه المناطق، يحوزون على مكانة توازي مكانة مدير عام في وزارة حكومية، وسيتمتع هؤلاء بالصلاحيات المطلقة في المجالات التي يعينون فيها... باستثناء الجيش والشرطة». وكانت دوافع ألون من وراء هذه الخطة، تكمن في استبعاد التفاوض مع الأردن في تلك المرحلة، ورفض إسرائيل للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولذلك فإن ألون «يعتقد أن الحل الوحيد هو منح سكان الضفة الغربية حكماً ذاتياً، وبلورة زعامة من بين صفوفهم يكون بالإمكان التفاوض معها بشأن التسوية، عندما يحين الوقت»<sup>324</sup>.

وفيما كان الإسرائيليون يتجاهلون بعناد شديد جوهر الموضوع الفلسطيني، عبر مشاريعهم واقتراحاتهم، كان سكان الضفة الغربية يواصلون انتفاضتهم التي تحولت في ربيع 1976، إلى منعطف جديد، حين خرج الاف المصلين من المسجد الأقصى في القدس ومن مختلف مساجد مدن الضفة الغربية، يوم التاسع عشر من اذار 1976. يحملون سعف النخيل ويرفعون شعارات منظمة التحرير، ويهتفون بالشعارات المعادية للاحتلال، ومنذ ذلك التاريخ بدأ صوت الضفة الغربية يدوي في العواصم العربية، من خلال ما نقلته وكالات الأنباء وشركات التلفزيون الأجنبية، من مظاهر المواجهة العنيفة بين السكان وجنود الاحتلال. وقد دفع هذا التطور بحكومتى ليبيا والباكستان إلى الطلب من رئيس مجلس الأمن الدولي عقد اجتماع عاجل للمجلس، لبحث الموقف المتوتر في مدينة القدس والضفة الغربية.

على خلفية ذلك كله جرت ثاني انتخابات للمجالس البلدية في مدن الضفة الغربية تحت ظل سلطات الاحتلال، يوم الثاني عشر من نيسان 1976، إلا أن هذه الانتخابات تميزت عن سابقتها بعدم دعوة منظمة التحرير لسكان الضفة الغربية بمقاطعتها، كما كان عليه الموقف عام 1972. وبنتيجة هذا الموقف حققت القوائم الملتزمة بخط المنظمة فوزاً ساحقاً في هذه الانتخابات التي جرت في أربع وعشرين مدينة. فقد سيطرت العناصر المؤيدة للمنظمة سيطرة كاملة على مقاعد عدة بلديات، خاصة في المدن الكبيرة كالخليل ونابلس ورام الله وطولكرم، وحازت على أغلبية المقاعد في المجالس البلدية الأخرى.

وبقدر ما اعتبرت منظمة التحرير هذا الفوز بمثابة استفتاء جديد على شمولية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وجد الإسرائيليون في نتائج تلك لانتخابات ما يدعو إلى الندم والأسف المريرين. فمع صدور النتائج النهائية، اتضح أن هذه «الانتخابات فضلاً عن أنها مؤسفة فإننا وضعناها بأيدينا، لقد أردنا أن نضعف الشيوعيين وننشئ قوة سياسية تقف في وجه منظمة التحرير الفلسطينية ولكننا فشلنا»<sup>325</sup>.

وهكذا فقد انقلب السحر على الساحر نتيجة هذه الانتخابات. فعوضاً عن أن تأتي نتائجها لتصب في طاحونة مشروع الإدارة المحلية. أو تخدم نظريات إسرائيلية حول «الفراع» في الضفة الغربية، جاءت لتشهد على التحول العميق نحو الوطنية الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية. لقد كان التقدير الإسرائيلي العام، قبل إجراء الانتخابات، قائماً على أساس أنه لا يوجد شك في أن «القوائم الوطنية ستحقق انتصاراً في جميع المدن، ولكن الحقيقة أنها استطاعت إنجاح جميع أعضائها، وهي حقيقة تشير أولاً، وقبل كل شيء، إلى أن الانتخابات كانت سياسية في الأساس، وذلك تعبيراً عن الاحتجاج، وتضامناً مع منظمة التحرير الفلسطينية». إذن لم يكن الجمهور الإسرائيلي وحتى الذين قرروا إجراء الانتخابات، يتوقعون أن تكون إنجازات القوى الوطنية كبيرة إلى هذا الحد». ولو كان الأمر عكس ذلك، أو «اعتقد المسؤولون الإسرائيليون بأن النتائج ستكون بهذا الشكل ما أجروا الانتخابات». وعليه، فإنه «إذا كانت إسرائيل استخدمت في العالم حتى الآن شعار أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تمثل الشعب الفلسطيني، لأن الشعب الفلسطيني لم يتم استفتاءؤه، فإن منظمة التحرير تستطيع أن تقول اليوم، أنه تحت الحكم الإسرائيلي جرى استفتاء للسكان، وأظهرت النتيجة تأييداً للمنظمة أكثر من منافسيها... ومن الواضح إن الادعاء الإسرائيلي الذي كان قائماً حتى اليوم والقاتل أن منظمة التحرير لا تمثل الشعب الفلسطيني، قد انتهى... فبعد هذه الانتخابات إذا قلنا بهذا الادعاء، سنواجه بسخرية العالم من أقوالنا»<sup>326</sup>.

### من السلطة الوطنية إلى الدولة الفلسطينية

بصدور قرارات الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في حزيران 1974، دخلت الحركة الوطنية الفلسطينية، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، منعطفاً جديداً ومهماً. تميز بتبني هذه الحركة مطلباً سلطوياً، هو الأول في تاريخها السياسي منذ العام 1948. وعلى قاعدة هذا المطلب، حققت منظمة التحرير كافة إنجازاتها الدبلوماسية والسياسية فيما بعد، واستطاعت أن تخلق من رموزها القيادية زعامة وطنية طاغية النفوذ في صفوف الشعب الفلسطيني. كما وحدت من خلفها، وعلى نحو حاسم، الفلسطينيين على مختلف انتماءاتهم ومناطق تجمعهم، وغدت بذلك كله تمتلك تأثيراً واسعاً وكلمة مسموعة لدى معظم عواصم المنطقة العربية.

وكان طبيعياً في مثل هذه الأجواء المواتية كليا، أن تتقدم منظمة التحرير الفلسطينية



خطوة أخرى إلى الأمام، نحو توضيح أهدافها الكيانية، وغاياتها السياسية الأساسية. وبالفعل فقد تقدمت المنظمة من هذه الخطوة، في ظل ظروف فلسطينية وعربية معقدة، وأقرت أوائل العام 1977، برنامجاً وطنياً من خمس عشرة نقطة، تضمن هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

إلا أن المسيرة الكيانية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بين حزيران 1974 وآذار 1977، كانت مليئة بالآلام والانتكاسات، بقدر ما كانت حافلة بالانتصارات. وإذا كان صعود منظمة التحرير، إلى منبر الأمم المتحدة في تشرين الثاني 1974، هو ذروة الانتصارات السياسية للمنظمة، فقد كان سقوط مخيم تل الزعتر في اب 1976، هو ذروة انتكاساتها. وما بين هذا وذاك، حفلت سنوات هذه الفترة بعدد من المؤثرات الكيانية المهمة.

### المنظمة الفلسطينية والمنظمة الدولية

عشية انعقاد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط، كانت منظمة التحرير الفلسطينية توالي استعداداتها الحثيثة، لتكريس صفتها التمثيلية على الصعيد الدولي. واختارت المنظمة لتحقيق هذه الغاية منظمة الأمم المتحدة، بصفتها مرجع الشرعية الدولية وقاعدتها الاتفاقية. غير أن طريق المنظمة الدولية كان مغلقاً في وجه المنظمة الفلسطينية، التي لم تكن حتى ذلك الوقت قد حازت على صفتها التمثيلية المطلقة في إطار الشرعية العربية. كما أن القضية التي تمثلها المنظمة الفلسطينية وتسعى إلى طرحها دولياً، كانت قد سقطت من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، منذ سنوات عديدة، وأصبحت واحدة من البنود الفرعية في قضية الشرق الأوسط.

ولذلك فقد كانت الخطوة الأولى لمنظمة التحرير على طريق منظمة الأمم المتحدة، تمر عبر الشرعية العربية الممثلة في جامعة الدول العربية. وفي ظل الاجماع العربي الذي كان قائماً في ذلك الوقت، وفي أجواء عربية مواتية لمنظمة التحرير، أصدرت الجامعة العربية في الثاني من أيلول 1974، قراراً يقضي بالعمل على إدراج قضية فلسطين، كبنء مستقل في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد نص قرار الجامعة العربية الذي اعتبره الناطق الرسمي، باسم منظمة التحرير، أخطر قرار اتخذته الجامعة العربية منذ ربع قرن» على ما يلي:

«1. الموافقة على طلب إدراج قضية فلسطين بنءاً مستقلاً في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين.

«2. التأكيد على المبادئ الآتية في أي مشروع قرار يقدم في الموضوع:

أ) تأكيد الحقوق الإنسانية الثابتة للشعب الفلسطيني ورفض أي إهدار أو اغتصاب لها.

ب) تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، دون أي تدخل خارجي وتأمين

استقلاله الوطني وحقه في العودة.

(ج) تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العمل بجميع الوسائل لنيل حقوقه الأساسية طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

3. أن تعمل الوفود العربية لدى الأمم المتحدة على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لعرض وجهة نظر الشعب الفلسطيني أثناء بحث القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة»<sup>327</sup>.

وبالفعل فقد نجحت منظمة التحرير، مشفوعة بالدعم العربي أساساً، في حمل مئة وخمس دول من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على التصويت في الرابع عشر من تشرين الأول 1974، إلى جانب قرار ينص على " أن الجمعية العمومية، إذ ترى الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني، إلى الاشتراك في مداوات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في الجلسات العامة"<sup>328</sup>.

وبعد نحو شهر من صدور هذه الدعوة التي عارضتها فقط أربع دول أعضاء، من بينها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، كان ياسر عرفات يدخل إلى الأمم المتحدة وسط ترحيب وتصفيق ممثلين دول العالم، كأول زعيم لحركة تحرر وطني، تدعوه الأمم المتحدة إلى شرح قضية شعبه، أمام الهيئة العامة، وذلك في يوم مشهود من أيام الكفاح الوطني الفلسطيني، حين بدأت المؤسسة الكيانية الفلسطينية تفرض شرعية تمثيلها على المستوى الدولي، وتنال دعماً متزايداً من قبل دول العالم لصفحتها هذه.

وقد جاء استقبال المنظمة العالمية لياسر عرفات تويجاً لسلسلة من القرارات التي اتخذتها في سنوات سابقة، حول الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة. وكان فاتحة هذه القرارات اعتراف الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين عام 1970، «لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق المدنية وحق تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة». كما أعلنت «أن الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف، هو عنصر لا غنى عنه في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط»<sup>329</sup>. وعززت الجمعية العامة قرارها هذا في دورتها اللاحقة، خاصة في الدورة الثامنة والعشرين عام 1973، حين أكدت من جديد «أن لشعب فلسطين الحق في حقوق متساوية وفي حق تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة» وأعربت «مرة أخرى، عن قلقها الشديد من أن إسرائيل قد حرمت شعب فلسطين التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، وممارسة حقه في تقرير المصير» وأعلنت « أن الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف، وتحقيقها، وخصوصاً حقه في تقرير المصير، لا بد منها لتوطيد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وأن تمتع اللاجئين العرب الفلسطينيين بالحق في العودة إلى ديارهم وأماكنهم ذلك الحق الذي اعترفت الجمعية العامة في القرار 194 (الدورة 3) في 11 كانون الأول (ديسمبر)

1948، والذي أعادت الجمعية العامة تأكيده مراراً منذ ذلك التاريخ، لا بد منه لتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، ولممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير<sup>330</sup>. غير أنه منذ العام 1974، وبعد دعوة منظمة التحرير إلى الاشتراك في المفاوضات الخاصة بقضية فلسطين، بدأت الجمعية العامة تتعامل مع قضية الشعب الفلسطيني، بوصفها قضية منفصلة عن قضية الشرق الأوسط، واتخذت بشأنها عدداً من المقررات، أهمها الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني ومنح منظمة التحرير الفلسطينية مركز العضو المراقب في الجمعية العامة، وهو القرار الذي لم تمنحه من قبل لأي حركة تحرر وطني. ففي الدورة التاسعة والعشرين قررت الجمعية العامة، عام 1974، أن «تؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم». كما شددت «على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه، غير القابلة للتصرف، وإحقاق هذه الحقوق، أمران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين». واعترفت «بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط». كما اعترفت كذلك «بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة»، وناشدت «جميع الدول والمنظمات الدولية أن تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه، وفقاً للميثاق»، وطلبت «إلى الأمين العام أن يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين»<sup>331</sup>.

كما قررت الجمعية العامة، في دورتها ذاتها، أن «تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب»، وكذلك دعوتها إلى «الاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب». واعتبرت أيضاً أن من حق منظمة التحرير الاشتراك بصفة مراقب «في دورات وفي أعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية هيئات الأمم المتحدة الأخرى»<sup>332</sup>.

وبعد نحو عام على صدور تلك المقررات، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تحتاز مرحلة أخرى على صعيد تركيز وضعها الدولي، في نطاق المنظمة العالمية، وخاصة في الجمعية العامة، التي اعترفت بالصفة التمثيلية للمنظمة ومنحتها صفة المراقب لحضور دوراتها اللاحقة. ففي الدورة الثلاثين للجمعية العامة، عام 1975، استطاعت منظمة التحرير حمل الجمعية العامة على إصدار قرار تدعوها فيه إلى الاشتراك في الجهود الدبلوماسية الخاصة بأزمة الشرق الأوسط، المعقودة تحت إشراف الأمم المتحدة. وكان المغزى الحقيقي لهذا القرار فتح الطريق أمام منظمة التحرير للمشاركة في أعمال مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الأوسط. فقد طالبت الجمعية العامة، بعد أن أكدت على قرارها رقم 3236، «بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني،

الى الاشتراك في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، على قدم المساواة مع سائر الأطراف، على أساس القرار 3236 (29د-). « كما طلبت من الأمين العام للأمم المتحدة» إبلاغ القرار الحالي إلى رئيس مؤتمر السلام بشأن الشرق الأوسط، واتخاذ كل الخطوات اللازمة لكفالة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في أعمال المؤتمر وكذلك في كل الجهود الأخرى من أجل السلام»<sup>333</sup>.

وفي قرار آخر منفصل، قررت الجمعية العامة « إنشاء لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تتكون من عشرين دولة عضواً تعيينها الجمعية العامة في الدورة الحالية » على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى الأمين العام، قبل الأول من حزيران 1976، ليقوم الأمين العام، بدوره، بتحويل التقرير إلى مجلس الأمن الدولي<sup>334</sup>.

### مجلس الأمن يدعو منظمة التحرير إلى اجتماعاته

في الوقت الذي كانت فيه الحرب اللبنانية تبلغ مراحل جديدة من التفجير والاتساع، وفيما كانت المظاهرات والاضرابات الشاملة تتجدد في الضفة الغربية المحتلة، وبعد سلسلة الإنجازات الدبلوماسية والسياسية التي حققتها منظمة التحرير في الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، جاءت مناسبة تجديد مدة مرابطة القوات الدولية في الجولان، لمدة ستة أشهر أخرى، ابتداء من شهر كانون الأول 1975، فرصة جديدة أمام منظمة التحرير الفلسطينية، لتأكيد مكانتها الدولية وشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، عبر مجلس الأمن الدولي.

فعلى خلفية اتفاقية سينا الثانية التي تم التوصل الى إبرامها في أيلول 1975، بين كل من مصر وإسرائيل، وما أدت إليه من تمزق في صف الدول العربية وضعف في الموقف السياسي العربي العام، وجدت الحكومة السورية نفسها أمام حتمية التجديد مرة أخرى للقوات الدولية المرابطة في الجولان. إلا أنه بالرغم من ذلك كله، خاضت معركة دبلوماسية على صعيد مجلس الأمن، تحقق بنتيجتها توجيه المجلس دعوة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لحضور اجتماعات خاصة تعقد في إطاره، لمناقشة قضية الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين.

ففي الأول من كانون الأول 1975، قرر مجلس الأمن تمديد مدة مرابطة القوات الدولية في الجولان، وفي الوقت ذاته قرر أن يعود الى الاجتماع مرة أخرى، في الثاني عشر من كانون الثاني 1976، لاستكمال مناقشاته حول قضية الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، آخذاً بعين الاعتبار جميع القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة. وتلى جاكوب ماليك، رئيس الوفد السوفياتي ورئيس مجلس الأمن في ذلك الوقت، بياناً ملحقاً بالقرار، نص على أنه «من المتفق عليه بالنسبة لأغلبية أعضاء مجلس الأمن»، أنه عندما يعود المجلس إلى اجتماعاته في التاريخ المحدد، فإن ممثلين عن منظمة التحرير

الفلسطينية» سوف يدعون الى الاشتراك في المناقشات»<sup>335</sup>.

غير أنه بعد أربع وعشرين ساعة كانت الطائرات الإسرائيلية تقوم بغارة جوية، تضرب فيها بعض المخيمات الفلسطينية شمالي لبنان، وتوقع في صفوف سكانها عشرات القتلى والجرحى، كرد على قرار مجلس الأمن. ومع ذلك، فقد جاءت النتيجة السياسية المباشرة لهذه الغارة، لتمنح منظمة التحرير الفلسطينية فرصة أخرى جديدة، لتأكيد أهليتها التمثيلية عبر مجلس الأمن ذاته. فخلافاً لجميع التقاليد قرر مجلس الأمن، في قرار إجرائي، دعوة منظمة التحرير إلى الاشتراك في المناقشات التي سيعقدها، في الخامس من كانون الأول من العام نفسه، حول العدوان الإسرائيلي. وبالفعل، فقد حضر ممثلو منظمة التحرير اجتماعات مجلس الأمن، لأول مرة منذ قيام المنظمة عام 1964. وكان الحدث الأكبر دلالة هو انسحاب الوفد الإسرائيلي احتجاجاً على هذا الحضور الفلسطيني الساطع، في أروقة أهم هيئة دولية.

وظل حضور منظمة التحرير لاجتماعات مجلس الأمن، حدثاً مميزاً في الحياة السياسية للمنظمة، بالرغم من عدم توصل المجلس إلى قرار محدد، نتيجة استخدام الولايات المتحدة لحق النقض ضد مشروع قرار نال ثلاثة عشر صوتاً، من بينها أصوات فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والسويد، وتضمن إدانة إسرائيل لقيامها بغاراتها المتعمدة في الأراضي اللبنانية. ولقد كان موقف الولايات المتحدة في اجتماعات مجلس الأمن هذه مؤشراً لما سيكون عليه موقفها في الاجتماعات المخصصة لبحث قضية الشرق الأوسط، وقضية فلسطين، بعد أيام معدودة. ومع ذلك، فلقد وجدت منظمة التحرير في مناسبة انعقاد المجلس مرة أخرى، وبحضور ممثلين عنها، فرصة كبيرة لإيجاد أرضية تفاوضية جديدة لها، على غير الأساس الذي عقد عليه مؤتمر جنيف، وهو قرار مجلس الأمن رقم 242. ولهذه الغاية، أجرت منظمة التحرير اتصالات عربية ودولية عديدة، وأرسلت عنها وفداً كبيراً إلى نيويورك، برئاسة فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية فيها، الذي ألقى لدى افتتاح اجتماعات مجلس الأمن خطاباً مطولاً نيابة عن الوفود العربية<sup>336</sup>. إلا أنه بعد أسبوعين من النقاشات والمداولات التي شهدتها أروقة مجلس الأمن اصطدم مشروع القرار الذي تقدمت به دول عدم الانحياز بممارسة الولايات المتحدة لحق النقض مرة أخرى.

وكان مشروع القرار الذي أيدته تسع دول، وامتنعت عن التصويت عليه ثلاث، وتغيبت عن التصويت عليه كل من الصين وليبيا، وصوت ضده مندوب الولايات المتحدة، قد نص على أن مجلس الأمن «بعد الاستماع إلى ممثلي الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب الفلسطيني»، قد اقتنع «بأن مسألة فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط» وأكد على:

أ) وجوب تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الوطني الثابت في تقرير مصيره

بنفسه، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة في فلسطين طبقاً لميثاق الأمم المتحدة. (ب) حق اللاجئيين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم. وكذلك حق الذين لا يرغبون في العودة في استلام التعويض عن أملاكهم. (ج) ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها منذ حزيران 1967. (د) وجوب اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان سيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي ضمن حدود آمنة ومُعترف بها من قبل كل دول المنطقة وذلك بموجب ميثاق الأمم المتحدة»<sup>337</sup>.

ومع أن مشروع القرار هذا لم يأخذ رقماً ما، في سلسلة قرارات المجلس فإن النقاشات التي سبقته، وتلتها أيضاً، أوضحت عمق البعد الفلسطيني لمشكلة الشرق الأوسط. وبالقدر نفسه اتضح أن مجلس الأمن سوف يدعى في مناسبة ما، وبحضور منظمة التحرير الفلسطينية، لكسر القرار الذي أصدره عام 1967، في وقت لم يكن فيه النضال الكياني الفلسطيني قد أرسى دعائمه الثابتة بعد، وفي وقت لم تكن فيه منظمة التحرير ذات حضور معترف به، وفاعلية سياسية، وأهلية تمثيلية حاسمة.

#### تعديل الدستور الأردني، محاولة للفرز

فيما كانت منظمة التحرير تحقق إنجازاتها السياسية هذه، كانت حكومة الملك حسين التي وافقت على قرارات قمة الرباط، تضع موضع التطبيق العملي جانباً منها. فبعد عودته إلى عمان إثر اختتام المؤتمر، دعا الملك حسين إلى تعديل المادتين 34 و73 من الدستور الأردني، أقر مجلس الأعيان والنواب تعديل المادة 34 من الدستور، التي تعطي الملك حق حل مجلس النواب، بحيث أضيفت إليها فقرة جديدة، أعطت الملك أيضاً الحق في «أن يحل مجلس الأعيان أو يعفي أحد أعضائه من العضوية». كما أقر المجلس تعديل المادة 73 من الدستور التي تنص الفقرتان الأولى والثانية منها على أنه «1- إذا حل مجلس النواب فيجب إجراء انتخاب عام بحيث يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحل بأربعة أشهر على الأكثر... 2- إذا لم يتم الانتخاب عند انتهاء الشهر الأربعة يستعيد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً وكأن الحل لم يكن ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد». وبالفعل فقد تم تعديل هذه المادة كما تقدمت بها الحكومة على النحو التالي: «بالرغم مما ورد في الفقرتين 1 و2 من هذه المادة للملك أن يؤجل إجراء الانتخاب العام لمدة لا تزيد على سنتين (وافق البرلمان على سنة واحدة) إذا كانت هنالك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء أن إجراء الانتخابات أمر متعذر»<sup>338</sup>.

ومتابعة لتنفيذ مقررات قمة الرباط، اجتمع في مقر جامعة الدول العربية في مطلع عام 1975 وزراء خارجية كل من سوريا ومصر والأردن ورئيس الدائرة السياسية في

منظمة التحرير «لتنظيم العلاقات بين قوى المواجهة في ضوء مقررات مؤتمر القمة العربي السابع، ومن أجل تنفيذها... وقد أخذ المجتمعون علماً بإجراءات الحكومة الأردنية من أجل إعطاء قرار مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط معناه ومضمونه، مع المحافظة على الحقوق المكتسبة للفلسطينيين، فضلاً عن الالتزام تجاه المناطق المحتلة»<sup>339</sup>.

وقد كشف ياسر عبد ربه رئيس دائرة الاعلام والتوجيه القومي في منظمة التحرير «أن القضايا الأساسية التي كان يفترض أن يبحثها الاجتماع الرباعي تنفيذاً لمقررات الرباط لم تبحث» وتم استبعادها». كما ذكر أن رئيس الوفد الفلسطيني قد تقدم خلال الاجتماع بمشروع قرار يتماشى مع مقررات الرباط، ينص على «استمرار التسهيلات والالتزامات من قبل الحكومة الأردنية تجاه شعبنا في المناطق المحتلة، وعدم المساس بالحقوق المكتسبة للفلسطينيين في الأردن، مثل حق العمل والجنسية والتنقل»<sup>340</sup>.

وهذا ما يفسر قرار المجتمعين بالمحافظة على الحقوق المكتسبة للفلسطينيين في الأردن، وهو ما عناه رئيس الحكومة الأردنية بعد ذلك، حين أكد على: «إن ما جرى حتى الآن، ومنذ قرار الرباط، من تعديلات وتنظيمات وتغييرات في الوضع الداخلي الأردني، وما يمكن أن يحدث على مدى الفترات القادمة من مثل هذه التغييرات والتنظيمات، إنما يستهدف إعطاء قرار الرباط معناه ومضمونه على الساحتين الفلسطينية والأردنية». وبما أن ذلك كله لن يتعارض مع «الحفاظ على الحقوق الأساسية للمواطنين جميعاً» فإنه لن يتم أي تجاوز» على حقوقهم المدنية والجنسية والهوية والعمل وما إلى ذلك». والنتيجة، وفي «مدى غير بعيد ستجرى الانتخابات للمجلس النيابي الجديد»<sup>341</sup>.

إلا أن هذه الانتخابات لم تجر بالرغم من انقضاء مهلة السنة المحددة بحسب تعديل الدستور. الأمر الذي دفع الحكومة الأردنية إلى الطلب من مجلسي البرلمان الأردني إعادة تعديل الدستور مرة أخرى، لأن إجراء الانتخابات في ظل ظروف تعقد آفاق التسوية السياسية كان «يستدعي من الإجراءات القانونية ما يسقط من عملية الانتخابات محافظات الضفة الغربية». وعليه، فقد اقترح إجراء تعديل آخر على الدستور، يجيز للملك دعوة البرلمان الى الانعقاد « للنظر في أية تعديلات محتملة على الدستور»<sup>342</sup>.

أثار هذا التعديل الجديد لغطاً شديداً في أوساط منظمة التحرير الفلسطينية، عبرت عنه العديد من بيانات المنظمات الفدائية والشعبية، التي استنكرت الخطوة واعتبرتها تراجعاً عن مقررات الرباط. إلا أن زهير محسن، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة وأمين سر منظمة الصاعقة، كشف ملابسات هذه المسألة، وكشف أيضاً عن معضلات الموقف الداخلي الفلسطيني، وعدم قدرته على الإجابة على معضلات المسألة الفلسطينية في الأردن، حين أكد أنه: «لم يكن الموضوع احياء البرلمان الأردني بشكله القديم، أي البرلمان الذي يمثل الضفتين... ولكن الموضوع إجراء انتخابات نيابية في الأردن، أو تأجيل هذه العملية إلى وقت أنسب». وهكذا كان موقف المنظمة ينطلق من «معارضة إجراء

انتخابات نيابية في الأردن في الوقت الحاضر، قبل أن يزول الاحتلال عن الضفة الغربية». وما أن هذه المسألة، ظلت مطروحة منذ أواخر العام 1975 على بساط البحث بين المسؤولين الأردنيين والسوريين، وبين المسؤولين السوريين والفلسطينيين، فقد «كان المخرج الوحيد بالنسبة للجميع هو تأجيل عملية الانتخابات لمدة سنة أخرى، الأمر الذي يتطلب شكلية معينة، منها دعوة البرلمان السابق المنحل للاجتماع في جلسة واحدة لأخذ هذا القرار». وهكذا يتضح أن قيادة منظمة التحرير كانت «على علم مسبق بذلك ولم يكن ثمة شيء مفاجئ... كان قرارنا ألا نعارض ولا نوافق، مع القناعة أن ما جرى هو الخيار الوحيد.

### مشروع دعوة المنظمة إلى مؤتمر جنيف

في أوائل العام 1975، وبعد سلسلة الانتصارات التي حققتها منظمة التحرير في الأمم المتحدة، كانت الحكومة المصرية تستعجل عقد دورة أخرى لمؤتمر جنيف الخاص بالشرق الأوسط، إثر انقضاء مدة تزيد على سنة على انعقاد دورته الأولى.

وسعت مصر في ذلك الوقت، مستفيدة من الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير، إلى تذليل الممانعة الأميركية حول اشتراك المنظمة في أعمال مؤتمر جنيف، على أساس القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في أواخر العام 1974، تحت رقم 3236، الداعي إلى اشتراك المنظمة في المؤتمر بصفة مستقلة، وعلى قدم المساواة مع الأطراف الأخرى. ففي أوائل شباط من العام 1975، وجهت الحكومة المصرية مذكرة رسمية إلى كل من حكومتي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، بشأن دعوة منظمة التحرير لحضور مؤتمر جنيف<sup>343</sup>. ثم كشف إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري، أمام مجلس الشعب في القاهرة، أن هناك تفهما فلسطينياً من قبل العناصر «التي تتمتع بالرؤية الثاقبة وبعد النظر»، وأكد أن حكومته اتصلت بالأشقاء السوريين والفلسطينيين للاتفاق على استراتيجية تضمن بها الحصول على دعوة منظمة التحرير للاشتراك في المؤتمر. كما قمنا باتصالات مع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، في هذا الشأن، وهي اتصالات ستوضح آثارها في المستقبل القريب»<sup>344</sup>.

وبالفعل، فقد نشر، بعد بضعة أيام على ذلك التصريح، نص مشروع القرار الذي اقترحتة الحكومة المصرية على كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، لتبنيه في مؤتمر جنيف حال انعقاده، وبالتالي دعوة منظمة التحرير للاشتراك في أعمال المؤتمر. وجاء في نص مشروع الدعوة المصرية أن «مؤتمر السلام»، إذ يستذكر قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن مشكلة الشرق الأوسط، وإذ يعتبر أن المسألة الفلسطينية هي جزء لا يتجزأ من عملية إقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، يدعو منظمة التحرير الفلسطينية بصفاتها الممثل لشعب فلسطين، وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 3236 بتاريخ 22 نوفمبر (تشرين الثاني) 1974، للاشتراك في المؤتمر بصفة مستقلة



وعلى قدم المساواة في الحقوق مع بقية الأطراف المشتركة فيه. (و) يكلف المؤتمر رئيسته بالاتصال بالمنظمة ودعوتها بصفتها هذه لتعيين ممثلها في المؤتمر»<sup>345</sup>.

في تلك الأثناء، كان وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر يقوم بمحاولات جديدة لتحقيق اتفاق جزئي آخر في سيناء، ضمن سياسة الخطوة خطوة التي انتهجها منذ حرب تشرين الأول 1973. وقد أدى تقدم كيسنجر في محاولاته تلك، ومشارفته على إنجاز تسوية جزئية بين مصر وإسرائيل، إلى مشاعر تخوف وقلق لدى كل من الفلسطينيين والسوريين. وعبر الفلسطينيون عن قلقهم إزاء ذلك ببيان أصدرته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حملت فيه بشدة على السياسة الأميركية، ونهت فيه إلى المخاطر الناجمة عنها، الأمر الذي اعتبره الرئيس المصري أنور السادات بمثابة تقريع له، فأعلن عن رفضه استقبال وفد كانت منظمة التحرير قد قررت إرساله إلى القاهرة، للتشاور مع المسؤولين المصريين حول الأوضاع العربية.

إلا أن العلاقات المصرية - الفلسطينية عادت إلى طبيعتها، بعد فترة قصيرة، دون أن يتبين مصر المشروع المصري، خاصة وأن مؤتمر جنيف لم يعقد، وإن كل ما تحقق كان اتفاقية جزئية مصرية- إسرائيلية أخرى، في أيلول 1975.

### الوحدة النضالية الفلسطينية- السورية

فيما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتغلب على التدهور المفاجئ في علاقاتها مع الرئيس السادات، وتلتقط أنفاسها من جراء الاخفاق المؤقت الذي أصاب مهمة وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر لإنجاز اتفاقية سيناء الثانية، أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد، في خطاب له، بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لاستلام حزب البعث زمام السلطة في سوريا: «إننا مستعدون لإقامة قيادة سياسية سورية- فلسطينية واحدة. وواضح ماذا يعني ذلك. مستعدون لإقامة قيادة سياسية سورية- فلسطينية تقود السياسة السورية - الفلسطينية. وقيادة عسكرية واحدة تقود القوات المسلحة السورية - الفلسطينية. مستعدون لكل ذلك، إذا رأى الأخوة الفلسطينيون أن ذلك يتجاوب مع متطلبات النضال الفلسطيني، ويعزز الكفاح الفلسطيني... على أنني أريد أن أوضح أن أية صيغة قد نعمل من خلالها الآن أو في المستقبل، ينتهي العمل بها عندما تتحرر الأرض الفلسطينية، ويقوم الكيان الفلسطيني، ذلك أن تصوراتنا الآن تتعلق فقط بوحدة النضال من أجل التحرير»<sup>346</sup>.

واتضح أن هذه الدعوة من جانب الرئيس الأسد جاءت بدون مشاورات مسبقة مع منظمة التحرير، بحسب ما أوضحه الأسد نفسه، في مقابلة مع التلفزيون الفرنسي سجلت بعيد القائه الخطاب مباشرة، ونشرت فيما بعد، فقد تبين من هذه المقابلة أنه لم يدرس «هذا الموضوع مع السيد ياسر عرفات، أو مع اللجنة التنفيذية للمنظمة الفلسطينية». وأنه بدعوته هذه أراد أن يطمئن القادة الفلسطينيين إلى مستقبل نضالهم

وإلى شد أزهم وإلى «أن نجسد واقعا نعيشه عبر التاريخ، وهو أننا شعب واحد ونعمل من أجل قضية واحدة. ومن هنا، لم أجد حاجة لدراسة هذا الموضوع مع الأخ ياسر عرفات، لكن هذه تصورات مطروحة. نحن جاهزون لتنفيذها في الوقت الذي تقرره اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية»<sup>347</sup>.

على كل حال فقد رحبت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بهذه الدعوة. وصرح عبد المحسن أبو ميزر، الناطق الرسمي باسمها، بعد اجتماع عقده في دمشق، أن اللجنة بحثت الدعوة، وقررت «الترحيب الكامل بهذه المبادرة، وأعربت عن تقديرها الكبير للسيد الرئيس حافظ الأسد على مبادرته القومية هذه، التي تجسد الالتزام القومي والوحدة النضالية بين سوريا الشقيقة والثورة الفلسطينية على طريق التحرير والعودة وتعميق التضامن العربي»<sup>348</sup>.

ثم عززت منظمة التحرير الفلسطينية ترحيبها بالدعوة إلى إقامة قيادة سورية - فلسطينية. من خلال المجلس المركزي للمنظمة، الذي اجتمع في دمشق بناء على طلب اللجنة التنفيذية، للبحث في هذه المسألة. فقد صدر بيان المجلس المركزي مرحبا بالدعوة، ومؤكداً «على المعاني التي أبرزها الرئيس السوري في خطابه، من أجل الوحدة المقترحة وهي وحدة نضالية من أجل التحرير... ومن خلال هذه المعاني، يعلن المجلس المركزي استجابته لهذه المبادرة القومية، ويبارك هذه الوحدة النضالية التي سوف يأتي قيامها تجسيدا رسمياً لما هو قائم فعلاً منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية من التحام عضوي بين سوريا وفلسطين». ثم قرر المجلس أن تباشر اللجنة التنفيذية للمنظمة «الاتصال بالقيادة السورية، وإجراء المباحثات اللازمة لبلورة صيغة متكاملة ومناسبة، لوضع هذه المبادرة موضع التنفيذ»<sup>349</sup>.

لقد جاء طرح هذه الدعوة من قبل الرئيس الأسد، في وقت كانت فيه العلاقات السورية - الأردنية تشهد تنامياً ملحوظاً على كافة المستويات دون أن يقترن ذلك بأي تقدم على مستوى العلاقات الأردنية - الفلسطينية. كما جاءت عشية تجدد الحديث عن إمكانية عقد دورة أخرى لمؤتمر جنيف، وضمن محاولات عربية متباينة لفتح الطريق أمام منظمة التحرير الفلسطينية لحضور ذلك المؤتمر. وكان من بين الاقتراحات المتداولة آنذاك أن يقوم الأردن بالتفاوض حول مسألة الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية نيابة عن المنظمة. فلما رفضت المنظمة إنابة الأردن عنها، طرحت في سوق التداول السياسية إمكانية حضور ممثلين لمنظمة التحرير جلسات مؤتمر جنيف من خلال عضويتهم في وفد عربي موحد.

إزاء ذلك كله، أثارت الدعوة السورية هذه بعض الهواجس الصامتة في أوساط منظمة التحرير. وظلت هذه الأوساط تطرح تساؤلاتها العديدة حول مغزى هذه الدعوة، دون أن تعبر عن نفسها علانية، خاصة وأن الأزمة اللبنانية كان قد انفتح بابها لدورات

عديدة وملتصدة من العنف، الذي استهدف منظمة التحرير والفلسطينيين في لبنان بشكل مباشر.

وفي واحدة من المرات القليلة التي عبرت فيها أوساط منظمة التحرير عن مخاوف غامضة، من نتائج مشروع الوحدة النضالية، ما ذكره فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة، لدى إجابته على سؤال صحافي حول إمكانية قبول الفلسطينيين بالذهاب إلى جنيف، ضمن وفد سوري، بعد أن قبلوا بقيادة موحدة مع سوريا من أنه «إذا قرر المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير، بعد توافر كل الشروط المطلوبة، أن يحضر الفلسطينيون مؤتمر جنيف، فلا بد أن يحضروا هذا المؤتمر كوفد مستقل يمثل منظمة التحرير. لقد عمل الفلسطينيون طويلاً من أجل أن تصبح لهم شخصية مستقلة وكيان دولي معترف به، فلا يجوز أن تمثل الفلسطينيين الا منظمة التحرير، في أي مجال أو محفل دولي»<sup>350</sup>.

غير أن هذه المخاوف لم تعكس على السطح أي تردد من جانب منظمة التحرير تجاه وضع مسألة الوحدة النضالية موضع التنفيذ، خاصة وأن الجانب السوري كان في البداية على الأقل، جاداً في دعوته، وساعياً إلى تحقيقها. فبعد نحو شهر من انطلاق شرارة الحرب في لبنان، كانت منظمة التحرير تتلقى من الحكومة السورية أسماء الوفد السوري الذي خول بإجراء المباحثات مع الوفد الفلسطيني حول هذه المسألة. كما كانت القيادة العسكرية السورية - الفلسطينية تعقد أول اجتماع لها لبحث تطورات الأوضاع في لبنان واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة الأوضاع القائمة<sup>351</sup>. ولم تمض سوى أيام معدودة، حتى كانت منظمة التحرير قد سمت، بدورها، وفدها إلى الاجتماعات مع الجانب السوري، الأمر الذي أمكن معه عقد دورتين من المباحثات، وأواخر شهر أيار من العام<sup>352</sup> 1975.

ويذكر أن الوفد السوري كان على مستوى عال، يبرز إلى حد كبير الجدية التي تعامل بها الجانب السوري مع الدعوة إلى الوحدة النضالية، فقد تشكل الوفد من عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للقيادة القومية لحزب البعث، محمود الأيوبي رئيس مجلس الوزراء، محمد علي الحلبي رئيس مجلس الشعب، محمد جابر بجبوج الأمين العام المساعد للقيادة القطرية لحزب البعث، عبد الحليم خدام وزير الخارجية، محمد حيدر نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، باقر ياسين وفواز صباغ وسهيل سكرية أعضاء القيادة القومية لحزب البعث، اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع، عبد الغني قنوت عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية. وفي المقابل تشكل الوفد الفلسطيني من: خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رئيساً، وعضوية عبد العزيز الوجيه، حامد أبو ستة، ياسر عبد ربه، زهير محسن، عبد المحسن أبو ميزر، محمد زهدي النشاشيبي، أعضاء اللجنة التنفيذية<sup>353</sup>. ويلاحظ من تشكيل الوفد الفلسطيني أنه لم يكن من بين أعضائه ممثلين عن حركة فتح، أهم منظمات المقاومة وأكبرها،

الأمر الذي لاحظته السوريون وطرحوا معه علامات استفهام صامتة حول ندية الوفد الفلسطيني وطبيعة تكوينه. ولهذا السبب، فقد انضم إلى الاجتماع الأول بين الجانبين عدد آخر من القياديين الفلسطينيين، ضم اثنين من قيادة حركة فتح، هما محمود عباس (أبو مازن)، و خليل الوزير (أبو جهاد)، إضافة إلى غيرهما من الأعضاء الرسميين<sup>354</sup>. وبالرغم من أن الاجتماعات قد تواصلت فيما بعد على صعيدي القيادة السياسية والقيادة العسكرية السورية- الفلسطينية، فإنها لم تسفر عن أية نتيجة ملموسة، لجهة توحيد القيادتين. ثم اتضح فيما بعد، أن هذه الاجتماعات قد توقفت دون إبداء الأسباب أو الإفصاح عن شيء. فقد تبين من تصريح أدلى به خالد الفاهوم إثر اختتام أعمال المجلس المركزي، الذي انعقد في أواسط آب 1975، أن المباحثات السورية - الفلسطينية لم تكن قد استكملت بعد. وذكر أن المجلس المركزي قرر «استكمال المباحثات السورية الفلسطينية بأقصى سرعة ممكنة، من أجل تشكيل القيادة السورية- الفلسطينية والعسكرية المشتركة، بغية تنسيق الموقف السوري الفلسطيني بالنسبة لكافة الأمور والتطورات السياسية الراهنة»<sup>355</sup>.

واتضح، مرة أخرى، أن مصير مشروع الوحدة النضالية هذه قد ظل غامضاً، حين اجتمع المجلس المركزي في آخر دورة له للعام 1975، دون أن يأتي في بيانه على ذكر لما كان قد أوصى به في دورة سابقة<sup>356</sup>.

مما يشير إلى أن مشروع الوحدة لم يعد قائماً، ولم يعد يحظى برعاية أو اهتمام المؤسسة الفلسطينية التي كانت تواصل التذكير به بين حين وآخر. ويعتقد أن انفجار الحرب اللبنانية، على نحو واسع في تلك الأثناء، قد شغل الجانب الفلسطيني عن مواصلة العمل على بلورة أفكاره حول مثل هذه الوحدة. كما أدت اتفاقية سيناء الثانية إلى ابتعاد فرص انعقاد مؤتمر جنيف، وبالتالي فتور الاهتمام العربي بإيجاد صيغة ما تحضر بها المنظمة جلسات ذلك المؤتمر.

إلا أن تعارض الموقفين الفلسطيني والسوري، إزاء قضايا الحرب اللبنانية، بدءاً من أوائل العام 1976، وتساعد هذا التعارض إلى مرتبة الخلاف السياسي في النصف الثاني من ذلك العام، وما أدى إليه من صدام عسكري مباشر بين الطرفين، قد أجهز كلياً على مشروع الوحدة النضالية، وقوض المناخات التي كانت تسمح بتواصل التعاطي معها.

### الحرب اللبنانية والمفاهيم الكيانية

بعد أن حققت المؤسسة الفلسطينية بعضاً من إنجازاتها الأساسية، طوال العامين 1974 و1975، أخذت تتعرض طوال النصف الثاني من 1976، لبعض التراجعات الملموسة في محيط تواجدها الرئيسي خارج الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي معقل وجودها الأساسي في لبنان، وبفعل ذلك، تقلصت الرقعة الجغرافية التي كانت تمارس عليها هذه المؤسسة حرية ارادتها واستقلالية قرارها. وكان سقوط مخيم تل الزعتر، في ضواحي بيروت

الشرقية، نذير عملية التراجع تلك وذروة انحسار نفوذها الكبير. وبالرغم من ذلك كله، فإن المركز التمثيلي للمؤسسة الفلسطينية لم يمسه الضعف، ولم تعثره الشكوك، وظلت وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني بغير منازع، فوق كل الشبهات العربية، وخارج إطار معركتها الدامية. وفي الوقت نفسه، بقي البرنامج الكياني الفلسطيني، الذي تم إرساء معاملته الأساسية عام 1974، ثابت الملامح الأساسية ولم يتعرض لأي تراجع أو أي اهتزاز. بل عوضاً عن ذلك. قفزت هذه المؤسسة ببرنامجها الكياني خطوة أساسية وواسعة إلى الأمام، حين طورت هدفها المركزي المحلي، من بناء السلطة الوطنية إلى إقامة الدولة الفلسطينية، وانتزعت مجدداً تأكيد دول الجامعة العربية لصفحتها التمثيلية الحصرية، من خلال مؤتمري القمة اللذين عقدا في الرياض والقاهرة، في غضون تشرين الأول 1976.

ويعود احتفاظ المؤسسة الفلسطينية بمركزها التمثيلي، وبرنامجها الكياني، رغم انحسار نفوذها في أواخر العام 1976، إلى جملة من الأسباب، تشكل في مجموعها مفتاح فهم تطور البرنامج الكياني الفلسطيني والإضافات المهمة التي لحقت به فيما بعد. ومن جهة ثانية، تفسر هذه الأسباب أيضاً لماذا لم تكن الحرب اللبنانية، بمختلف فصولها، ذات تأثير انقلابي في المفاهيم الكيانية الفلسطينية، كما كانت عليه أحداث أيلول 1970 في الأردن. وأول هذه الأسباب يعود إلى اختلاف جوهر الصراع على الساحة اللبنانية، عما كان عليه على الساحة الأردنية فيما مضى. فبالرغم من الأطوار العديدة التي دخلت فيها الحرب اللبنانية، فإن أياً من خصوم منظمة التحرير الفلسطينية لم يدخل في عملية التنافس على من يمثل الفلسطينيين، ولم يسع إلى تقرير مستقبلهم على نحو موثم لمقتضيات مصالحه الكيانية، كما كان يحدث في الأردن. فبالنسبة لمنظمة التحرير، كان نزوعها عن التفكير بإقامة شكل من أشكال السلطة المؤسساتية الفلسطينية في لبنان، حاسماً إلى أبعد الحدود، بالرغم من نفوذها السياسي الواسع الذي احتفظت به معظم مراحل الحرب اللبنانية. ومن جهة اليمينيين اللبنانيين، والسوريين، فإنهما خاضا حربيهما ضد منظمة التحرير، كل بشعاراته وكل بأسبابه، دون أن يكون بين تلك الشعارات أو تلك المسببات ما يذهب إلى حد الطعن في شرعية الأهداف الكيانية الفلسطينية أو التنافس على المركز التمثيلي للمنظمة.

وهكذا بالإمكان أن يطلق على جوهر الصراع على الأراضي اللبنانية خلال تلك الفترة عدد من المسميات، إلا أن يكون صراعاً كيانياً، وهو عكس ما كان عليه في الأراضي الأردنية خلال فترة سابقة، حيث احتفظ بجوهره الكياني بالرغم من مسمياته العديدة. لهذا، فإن جوهر الصراع، في سنتي الحرب اللبنانية، اتخذ شكل النضال من أجل الحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني، أو الحفاظ على الوجود الفلسطيني، أو انتزاع مزيد من حرية الحركة وحرية العمل السياسي والعسكري وما إلى ذلك. ولم تدر معركة

سياسية أو عسكرية واحدة حول أهلية القيادة السياسية الفلسطينية أو حول شرعية أهدافها المعلنة. وبقيت مسائل الأرض وهوية الشعب والنظام السياسي، في لبنان، خارج موضوعات الصراع، وفوق رؤوس كل المتحاربين على أرضه.

وثاني هذه الأسباب، أن مرحلة الجزر والتراجع، التي أملت بنفوذ المؤسسة الفلسطينية، خلال الفترة المتأخرة من الحرب اللبنانية، جاءت في أعقاب إحراز هذه المؤسسة لسلسلة من الإنجازات السياسية الحاسمة طوال العامين 1974 و1975. وعليه، فإن تلك المرحلة لم تستطع أن تستنفد الرصيد الكبير الذي حققته المنظمة، على صعيد الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة، وعلى صعيد تماثل الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق تواجده، خاصة الأراضي المحتلة، مع قيادة منظمة التحرير ومع أهدافها المعلنة.

لقد وقعت الحرب اللبنانية، بعد أن كان التطور الكياني الفلسطيني قد امتلك ملامحه الأساسية. وجاءت محنة هذه الحرب بعد تجربة كفاحية ووطنية فلسطينية عمرها أكثر من عشر سنوات متصلة. وكان هذا بالذات أحد الأسباب التي جعلت خواتم الحرب اللبنانية تختلف في محصلتها السياسية عن خواتم أحداث أيلول في الأردن عام 1970. فقد جاءت تلك المرحلة بعد أن كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد انتزعت قرارات الرباط الشهيرة حول مسألة التمثيل. وبعد أن دخلت المنظمة إلى هيئة الأمم المتحدة، ونالت شرعية دولية بصفتها التمثيلية تلك، وحازت على اعتراف عدد كبير من الدول في العالم. والأهم من ذلك، أن تلك المرحلة وقعت في أعقاب موجات التأييد والتماثل العلني في المناطق المحتلة مع قيادة منظمة التحرير وبرامجها، طوال العامين السابقين، وخلال مرحلة الجزر تلك، وبعدها أيضاً. ولذلك كان من الطبيعي، وبالرغم من الخسائر التي لحقت بنفوذ المؤسسة الفلسطينية، في رثة تنفوسها الأساسية في لبنان، أن تستطيع تخطي المأزق، والعبور من بوابته الضيقة نحو إعادة تأكيد قدراتها السياسية والمادية، وتطوير برنامجها، وتوطيد مركزها الاعتباري من جديد.

وثالث هذه الأسباب هو أن الحركة الفلسطينية، في لبنان، لم تخض معركتها وحيدة ومنفردة، كما كان حالها في الأردن. وكان هذا السبب وحده كفيلاً بتخليص تلك الحركة من مركبات الشعار الفلسطيني الشهير «يا وحدنا». فبالرغم من تفاوت الإمكانيات والقدرات، وجد الفلسطينيون في لبنان، وفي مختلف مراحل الحرب اللبنانية، حلفاء يقاتلون في خنادقهم ويموتون معهم. ووجدوا في معظم المناطق اللبنانية مواطنين يتلقون وياهم عنف الحرب وويلاتها، دون أن يقوم هؤلاء بأي حركة احتجاجية أو استنكارية لما يتعرضون له مع الفلسطينيين، وبسببهم أحياناً.

وبالقياس إلى ما كان عليه الوضع في الأردن، فإن الحركة الفلسطينية تواجدت في لبنان في ظل صعود ملموس للحركة الوطنية اللبنانية، نتيجة عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية. وبالتالي، فإن إقامة تحالف فلسطيني مع هذه الحركة كان يعني

تغيراً أساسياً في المعادلات السياسية القائمة في لبنان. أما في الأردن، فقد كان التحالف مع حركة وطنية أردنية هو نوع من التحالف الوهمي، مع طرف غير قائم بالفعل، وتختلط ظروف تطوره الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مع الحركة الفلسطينية ذاتها. ونتيجة لهذا كله، فإن خواتم الحرب اللبنانية، بالرغم من فجيعة مخيم تل الزعتر، لم تحفر في مجرى التطور الكياني الفلسطيني ما صنعتها أحداث أيلول 1970 في الأردن. فبينما تعرفت الحركة الفلسطينية، خلال أحداث أيلول، على عذابات خاصة وآلام خاصة أيضاً، فإنها في الحرب اللبنانية لم تستشعر مثل تلك العذابات والآلام، التي تقاسمتها مع الحركة الوطنية اللبنانية، ومع قسم كبير من الشعب اللبناني.

### منظمة كفاحية تساوي دولة فلسطينية

تميزت الحرب في لبنان عن غيرها من معارك الحركة الوطنية الفلسطينية، وحروبها، بانتفاء الجذر الكياني لهذه الحرب، وابتعاد مقدماتها ونتائجها المباشرة عن أي من المفاهيم الكيانية. وباختصار شديد، فإنها لم تكن حرباً من أجل كيان. وبالمحصلة، فقد افتقرت هذه الحرب، إلى متنافسين مع المنظمة التمثيلية الفلسطينية، على صفتها هذه. لقد كمنت هذه المعطيات جميعها وراء سبب صدور قرارات عربية جديدة باعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة شرعية ووحيدة للشعب الفلسطيني، بالرغم من حالة التراجع المادي التي ألمت بها، في معقل تواجدتها الرئيسي في لبنان في أعقاب حرب طويلة ومضنية. فمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقاوت تحت أي شعار كيان. كما أن خصومها بدورهم لم يقاوتوها حول مثل ذلك، ولم يدعوا لأنفسهم صفتها التمثيلية. فكان من الطبيعي والحالة هذه ألا تجد منظمة التحرير أي اعتراض على تأكيد صفتها التمثيلية ومركزها القيادي، في أعقاب التوصل إلى وقف إطلاق النار، الذي تحقق في مؤتمر القمة العربي السداسي في الرياض، أواسط تشرين الأول 1976.

وبالفعل، فقد أصدر مؤتمر القمة السداسي قراراً بوقف إطلاق النار في لبنان، وبيانا حول وجوب إنهاء الأزمة اللبنانية، تضمن حرص المؤتمرين على «صيانة السيادة اللبنانية واستمرار الصمود الفلسطيني». كما أكد المؤتمر «التزامه بمقررات (مؤتمر) القمة العربي السابع في الرباط، باعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب فلسطين، وتهدف جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية بدعم منظمة التحرير الفلسطينية وعدم التدخل في شؤونها».<sup>357</sup>

وإذا كان مفهوماً أن يعيد مؤتمر القمة السداسي تأكيد الصفة التمثيلية الحصرية لمنظمة التحرير الفلسطينية لعدم وجود منافسين لها على هذه الصفة، فإنه لم يكن مفهوماً للوهلة الأولى كيف نص مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقد في القاهرة، بعد نحو أسبوع من انتهاء مؤتمر القمة السداسي، على تأكيد حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة على تراب وطنه<sup>358</sup>، خارقاً بذلك سقف قرارات مؤتمرات دوراته السابقة،

ومتجاوزاً به مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، الداعي الى إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أية أرض يتم تحريرها؟

إلا أنه بالعودة الى حصيلة الإنجازات السياسية والدبلوماسية التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية، خلال الفترة الواقعة بين صدور مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر في حزيران 1974، وصدور قرار مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في تشرين الأول 1976، نجد أن المنظمة قد عززت مكانتها العربية والدولية، بشكل لا رجعة فيه، وأنها استعادت المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بمصير الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية، وعززت القناعة الدولية بأن قضية فلسطين هي مشكلة الشرق الأوسط، مما جعل برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية برنامجاً عمومياً وغامضاً، بالنظر الى مجموع الإنجازات السياسية الحاسمة. وعليه، فلقد كان الدفع بهذا البرنامج الى درجة أكثر دقة وأوضح مدلولاً سياسياً وقانونياً، أمراً يستجيب إلى مجموع الإنجازات المحققة.

ولقد بين تقرير اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي قدمته إلى الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني أوائل عام 1977، حول حصيلة منجزاتها السياسية عبر العامين السابقين، الأرضية الصلبة التي تأسس عليها قرار مؤتمر القمة العربي الاستثنائي، وبالتالي مقررات المجلس الوطني الفلسطيني فيما بعد. وأوجز التقرير مجمل النتائج التي حققتها منظمة التحرير خلال تلك الفترة على النحو التالي:

«أولاً: تأكدت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية على المستويين العربي والدولي بارتقائها الى العضوية الكاملة في كل من جامعة الدول العربية وحركة دول عدم الانحياز ودخولها الأم المتحدة كعضو مراقب في جميع أجهزتها ومؤتمراتها وذلك باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

«ثانياً: التأكيد الدولي على أن الحل العادل لمشكلة الشرق الأوسط لن يتحقق ما لم يشتمل على حل عادل للقضية الفلسطينية باعتبارها جوهر مشكلة الشرق الأوسط.

«ثالثاً: النجاح في جعل الأمم المتحدة هي المجال السياسي الدولي لمعالجة قضية فلسطين بدلاً من أي مكان أو مؤتمر آخر.

«رابعاً: النجاح في استصدار قرار من الأمم المتحدة يحدد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في فلسطين مقابل قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي يشكل أساس ومحور النشاطات الأميركية في التسوية المزعومة.

«خامساً: النجاح بتحديد الأساس الذي ينبغي أن يكون أرضية لبحث قضية فلسطين في أي مجال دولي وهو قرار الأمم المتحدة رقم 3236 الذي أكد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين.

«سادساً: الاعتراف الدولي بضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي جهد



دولي تحت إشراف الأمم المتحدة معني بحل قضية فلسطين باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

سابعاً: النجاح في تعزيز عزلة العدو الصهيوني في المحافل الدولية وإدانة الصهيونية كشكل من أشكال التمييز العنصري.

« ثامناً: النجاح في تبني المجتمع الدولي (لجنة العشرين التابعة للأمم المتحدة) لبرنامج عملي لتنفيذ ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف»<sup>359</sup>.

وبالنتيجة وفي وهج هذه الإنجازات، لم يكن أمام الدورة الجديدة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت بعد أشهر قليلة من وقف إطلاق النار في لبنان، إلا أن تشني على قرار مؤتمر القمة العربي الاستثنائي حول موضوعة الدولة الفلسطينية المستقلة. وهكذا اجتمعت الهيئة الاشتراعية الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في شهر آذار 1977 في القاهرة، وتبنت في إعلانها السياسي المكون من خمسة عشر نقطة، قراراً بـ «مواصلة النضال من أجل استعادة الحقوق الوطنية لشعبنا وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني». كما أكدت الهيئة على «حق منظمة التحرير في الاشتراك بشكل مستقل ومتكافئ في جميع المؤتمرات والمحافل والمساعي الدولية المعنية بقضية فلسطين وبالصراع العربي الصهيوني بغرض تحقيق حقوقنا الوطنية غير القابلة للتصرف وهي الحقوق التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 1974 وخاصة القرار رقم 3236»<sup>360</sup>.

وبهذا القرار، امتلكت حركة التحرر الوطني الفلسطينية كل ملامح الحركة الوطنية الاستقلالية، وأصبح لدى منظمة التحرير الفلسطينية، لأول مرة منذ تأسيسها عام 1964، برنامج استقلالي معبر عنه بمطلب الدولة الفلسطينية المستقلة.

لقد أرسى هذا القرار، بوضوح قاطع، المحددات الأساسية للسياسة الفلسطينية، وظل المرشد العام لتطبيقاتها الدبلوماسية والعسكرية طوال الفترة اللاحقة. فقد أجمعت كافة البيانات والمواقف الفلسطينية فيما بعد، على مطلب الاستقلال الناجز، في إطار سياسي وقانوني محدد، تعبیره الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفضلاً عما بينه هذا القرار، الذي أضحى المدماك الأساسي لمختلف المواقف والبيانات الفلسطينية، فقد أطر مختلف نضالات منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد، سواء على صعيد وضعها الذاتي، أو على صعيد علاقاتها العربية والدولية، باتجاه مركزية هذا المطلب الاستقلالي، وتعزيزه بمختلف أشكال الدعم والمساندة.

ومنذ أن صدر هذا القرار، أوضحت منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة جهاز السلطة السياسية الفلسطينية المقننة بأوضاع اللجوء والظروف الانتقالية الموحدة، وانتقلت بذلك على الصعيد الفلسطيني والعربي، من منظمة تساوي حركة وطنية، إلى منظمة تساوي دولة ومرجعاً قاطعاً في كل الشؤون والتفاصيل الفلسطينية.

ملاحق

## ملحق رقم 1

### بيان الحكومات العربية

بين يدي زحف الجيوش العربية على فلسطين

بتاريخ 15/مايس 1948

1- كانت فلسطين جزءاً من الإمبراطورية العثمانية السابقة خاضعاً لنظامها وممثلاً في برلمانها، وكانت الأغلبية الساحقة لسكان فلسطين من العرب، وفيها قلة يهودية ضئيلة تتمتع بما يتمتع به بقية السكان من حقوق وتتحمل ما يتحملونه من أعباء، ولم تكن محل أي معاملة مجحفة بسبب عقيدتها الدينية، وكانت الأماكن المقدسة مصونة وحرية الوصول إليها مكفولة.

2- ولقد كان العرب يطالبون دائماً بحريتهم واستقلالهم، ولما نشبت الحرب العالمية الأولى وأعلن الحلفاء أنهم يحاربون لتحرير الشعوب انضم العرب إليهم وحاربوا في صفوفهم لتحقيق أمانهم القومية ونيل استقلالهم، وقطعت إنكلترا عهداً بالاعتراف باستقلال البلاد العربية في آسيا ومنها فلسطين فكان للعرب أثر ملحوظ اعترف به الحلفاء في إحراز النصر النهائي.

3- ولقد أصدرت انكلترا في عام 1917 تصريحاً أبدت فيه عطفها على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. ولما علم العرب به احتجوا عليه، فطمأنتهم انكلترا مؤكدة لهم أنه لا يمس حق بلادهم في الحرية والاستقلال ولا يؤثر في الوضع السياسي للعرب في فلسطين. ورغم بطلان هذا التصريح من الناحية القانونية فقد فسرت انكلترا بأنه لا يرمي إلى أكثر من إنشاء مركز روحي لليهود في فلسطين وأنه لا يخفي وراءه مقاصد سياسية كإنشاء دولة يهودية. وبهذا أيضاً صرح زعماء اليهود.

4- ولما انتهت الحرب لم تف انكلترا بوعداتها بل وضع الحلفاء فلسطين تحت نظام الانتداب وعهدوا به إلى انكلترا بمقتضى صك نص على إدارة البلاد لمصلحة أهلها وتهيئتها للاستقلال الذي اعترف ميثاق عصبة الأمم أن فلسطين أهل له.

5- ولقد سارت انكلترا بفلسطين سيرا مكن اليهود من إغراقها بسيول المهاجرين وساعدتهم على الاستقرار في البلاد، رغم أنه ثبت أن كثافة السكان في فلسطين تجاوزت مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المزيد من المهاجرين، ولم ترع للسكان العرب مصالح ولا حقوقاً وهم أصحاب البلاد الشرعيون، فكانوا يتبعون مختلف الوسائل للإغراب عن قلقهم وغضبهم من هذه الحالة الضارة بكيانهم ومصيرهم ولكنهم كانوا يقابلون بالإعراض والسجن والتشريد.

6- ولما كانت فلسطين قطراً عربياً واقعاً في قلب البلاد العربية تربطه بالعالم العربي روابط عديدة روحية وتاريخية واستراتيجية فقد اهتمت البلاد العربية بل والشرقية حكومات وشعوباً بأمور فلسطين وأثارت قضيتها في المحافل الدولية ولدى انكلترا مطالبة بحلها وفق العهود المقطوعة والمبادئ الديمقراطية. ولقد عقد بلندن عام 1939 مؤتمر المائدة المستديرة لبحث قضية فلسطين واستنباط الحل العادل لها واشتركت حكومات الدول العربية فيه وطالبت بالمحافظة على عروبة فلسطين وإعلان استقلالها. وقد انتهى هذا المؤتمر بإصدار كتاب أبيض حددت فيه إنكلترا سياستها تجاه فلسطين واعترفت فيه باستقلالها وتعهدت بوضع النظم المفضية إلى ممارسة خصائصه وأعلنت أن التزاماتها الخاصة بإنشاء الوطن القومي اليهودي قد استنفذت لأن هذا الوطن قد أنشئ بالفعل. ولكن السياسة التي رسمها هذا الكتاب لم تنفذ مما أدى إلى ازدياد الحالة سوءاً وإلى تفاقم الأمور ضد مصلحة العرب.

7- وفي الوقت الذي كانت الحرب العالمية الثانية دائرة الرحي فيه اخذت حكومات الدول العربية تتشاور في توثيق تعاونها وزيادة أسباب تضامنها وضم صفوفها تأمناً لحاضرها ومستقبلها، ومساهمة منها في إقامة صرح العالم الجديد على أسس ثابتة، وكان لفلسطين في هذه المباحثات مكانها من الاهتمام والعناية. وقد انتجت هذه المباحثات إنشاء جامعة الدول العربية أداة لتعاون الدول العربية على ما فيه أمنها وسلمها وخيرها، وأعلن ميثاق جامعة الدول العربية أن فلسطين بلد مستقل منذ انسلخ عن الإمبراطورية العثمانية ولكن مظاهر استقلاله ظلت محجوبة لأسباب خارجة عن إرادة أهله. وكان من المصادفات التي علق عليها الدول العربية أكبر الآمال أن أنشئت الأمم المتحدة بعد قليل وقد ساهمت في إنشائها وفي عضويتها إيماناً بالمثل العليا القائمة عليها هذه المنظمة.

8- ومنذ ذلك الحين لم تدخر الجامعة العربية وحكوماتها وسعاً في ولوج كل سبيل سواء مع الدولة المنتدبة أو مع الأمم المتحدة لاستنباط حل عادل لقضية فلسطين قائم على الأسس الديمقراطية الصحيحة ومتفق مع ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة، ويكتب له البقاء ويكفل الأمن والسلم في البلاد ويفتح أمامها سبيل التقدم والرخاء. ولكن الوصول إلى مثل هذا الحل كان يرتطم دائماً بمطالب الصهيونيين الذين جاهروا بإنشاء دولة يهودية بعد ان استعدوا بالقوات المسلحة وبالحصون والاستحكامات لمقابلة كل من يقف في سبيلهم بالقوة.

9- ولما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني 1947 توصيتها الخاصة بحل قضية فلسطين على أساس إنشاء دولة عربية وأخرى يهودية فيها مع وضع مدينة القدس تحت وصاية الأمم المتحدة نبهت الدول العربية إلى ما ينطوي عليه

هذا الحل من مجافاة لحق شعب فلسطين في الاستقلال الناجز وللمبادئ الديمقراطية ولأحكام ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة وأعلنت رفض العرب له وأنه لا يمكن تنفيذه بالوسائل السلمية وأن فرضه بالقوة يهدد السلم والأمن في هذه الساحة. ولقد صح ما توقعته الدول العربية وأندرت به. فإن الاضطرابات ما لبثت أن عمت فلسطين فاصطدم العرب واليهود وأخذوا في التطاحن والتقاتل وسالت دماؤهم وعندئذ أخذت الأمم المتحدة تتنبه إلى خطأ التوصية بالتقسيم وهي لا تزال تبحث عن مخرج من هذه الحالة.

10- والآن وقد انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين من غير أن تنشأ في البلاد سلطة دستورية شرعية تكفل صون الأمن واحترام القانون وتؤمن السكان على أرواحهم وأموالهم فإن حكومات الدول العربية تعلن ما يأتي:  
أولاً: أن حكم فلسطين يعود إلى سكانها طبقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة ولهم وحدهم حق تقرير مصيرهم.

ثانياً: لقد اضطرب جبل الأمن واختل النظام في فلسطين وأدى العدوان الصهيوني إلى نزوح ما ينوف على ربع مليون من سكانها العرب عن ديارهم والتجأهم إلى البلاد العربية المجاورة وكشفت الأحداث الواقعة في فلسطين عن نوايا الصهيوينيين العدوانية ومآربهم الاستعمارية مما ارتكبوا من فظائع ضد السكان العرب الآمنين لا سيما في قرية دير ياسين وطبريا وغيرهما كما أنهم لم يراعوا حرمة القناصل فقد اعتدوا على قنصليات الدول العربية في القدس وبعد أن انتهى الانتداب البريطاني لم تعد السلطات البريطانية مسؤولة عن أمن البلاد إلا بالقدر الذي يمس قواتها المنسحبة وفي الجهات التي تكون فيها هذه القوات وقعت الانسحاب كما أعلنت ذلك. وهذا الوضع يجعل فلسطين خالية من كل جهاز حكومي قادر على إعادة النظام وحكم القانون إلى البلاد وتأمين السكان على أرواحهم وأموالهم.

ثالثاً: تهدد هذه الحالة بالانتشار إلى البلاد العربية المجاورة حيث الشعور ثائر بسبب الأحداث الواقعة في فلسطين. وحكومات الدول الأعضاء في الجامعة وفي الأمم المتحدة يساورها شديد القلق وبالح الاهتمام بهذه الحالة.

رابعاً: كانت هذه الحكومات ترجو لو أن الأمم المتحدة وفقت في استنباط الحل السلمي العادل لقضية فلسطين وفق المبادئ الديمقراطية وميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة فيسود هذا الجزء من العالم الأمن والسلم والرخاء.

خامساً: إن حكومات الدول العربية مسؤولة عن حفظ الأمن والسلم في ساحتها بوصفها أعضاء في الجامعة العربية وهي منظمة إقليمية بالمعنى الوارد في أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه الحكومات ترى في الأحداث الواقعة في فلسطين

تهديداً للسلم والأمن في ساحتها عموماً وبالنسبة لكل منها بالذات. سادساً: لذلك ونظراً لأن أمن فلسطين وديعة مقدسة في عنق الدول العربية، ورغبة في وضع حد لهذه الحالة وفي منعها من أن تتفاقم وتتحوّل إلى فوضى لا يعلم مداها أحد، ورغبة في منع امتداد الاضطراب والفوضى في فلسطين إلى البلاد العربية المجاورة وفي سد الفراغ الحادث في الجهاز الحكومي بفلسطين نتيجة لزوال الانتداب وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه رأّت حكومات الدول العربية نفسها مضطرة إلى التدخل في فلسطين لمجرد مساعدة سكانها على إعادة السلم والأمن وحكم العدل والقانون إلى بلادهم وحقنا للدماء.

سابعاً: تعترف حكومات الدول العربية أن استقلال فلسطين الذي حجه إلى الآن الانتداب البريطاني قد أصبح حقيقة واقعة لسكان فلسطين الشرعيين، وهم وحدهم أصحاب الحق في تزويد بلادهم بالنظم والمؤسسات الحكومية بمطلق سيادتهم وسلطانهم، وهم الذين يمارسون خصائص استقلالهم بوسائلهم الخاصة دون أي تدخل خارجي من أي نوع كان بمجرد أن يعود إلى البلاد الأمن والسلم وحكم القانون. وعندئذ يقف تدخل الدول العربية وتتعاون دولة فلسطين المستقلة مع دول الجامعة العربية على كل ما فيه أمن وسلم ورخاء هذا الجزء من العالم.

وتؤكد حكومات الدول العربية في هذه المناسبة ما سبق لها أن أعلنته أمام مؤتمر لندن والأمم المتحدة من أن الحل الوحيد العادل لقضية فلسطين هو إنشاء دولة فلسطينية. موحدة وفق المبادئ الديمقراطية يتمتع سكانها بالمساواة التامة أمام القانون وتكفل للأقليات فيها جميع الضمانات المقررة في البلاد الديمقراطية الدستورية وتسان الأماكن المقدسة وتكفل حرية الوصول إليها.

ثامناً: تعلن الدول العربية بما لا يقبل مزيداً من التأكيدات أن هذه الاعتبارات والأهداف هي وحدها التي اقتضاها التدخل في فلسطين وأنها لا يحدوها إلا مجرد وضع حد للأحوال السائدة فيها. ولهذا فهي وطيدة الثقة في أن يلقى عملها هذا تأييد الأمم المتحدة باعتباره راميةً إلى تحقيق أهدافها وإعلاء مبادئها كما نص عليه ميثاقها.

## ملحق رقم 2 «أ»

### فلسطيننا

العدد: تشرين الثاني «نوفمبر» سنة 1960.

رأينا

الكيان مطلب أساسي من مطالبنا نحن عرب فلسطين المشردين وقد طال علينا الزمن ونحن نعيش حياة الذل والهوان والتشرد ... والكيان حق شرعي لنا فكافة شعوب الأرض تسعى للحرية ونحن لن نتأخر في طلب الحرية ولم نعد نستطيع الانتظار طويلاً حتى تُمنح الحرية. فالحرية لا يمنحها أحد بل تؤخذ ببذل المهج والدماء. ان هناك أقساماً عربية من فلسطين وعلى هذه الأقسام ينبغي أن نشهد صرح حكم وطني فلسطيني ثوري قيادي يعمل بالتعاون مع الدول العربية لإنقاذ فلسطين من اليهود المجرمين ... إن هذا الحكم الذي نطمح بالحصول عليه يتمثل بكيان نابع من ضمير شعبنا ونكبتة ... وهذا الكيان كفيل برد الاعتبار والكرامة لمن فقدوها ... إن منطقاً لا يثبت أمام واقع النكبة والمنكوبين فأهل فلسطين الذين تشردوا انتظروا طويلاً تحرير وطنهم ولكن انتظارهم كان عبثاً ففتك السل والجوع والبرد بهم وانتزعت كرامتهم وآراؤهم ... ودفَعوا لأن يكونوا ظلماً تابعين أما آراؤهم فقد أرادوها لأن تكون صدى لآراء معينة ... وإلا فهم خونة ... مأجورون إذا ما كَوّنوا رأياً واقعياً يقود إلى سهول فلسطين وجبالها في ثورة عارمة تؤتي أكلها حرية وخيراً للأمة العربية. فعرب فلسطين لم يعودوا يؤمنون بانتظار الظروف الدولية ... التي يقول بها العاجزون فطريق التحرير واضح وكل ما يحتاجه العرب لتحرير فلسطين هو جرأة تتيح للكيان الفلسطيني الظهور على أن يكون هذا الكيان ممثلاً لإرادة شعب فلسطين وهذا الكيان سيحقق انطلاقة الثورة فتحمي الدول العربية حدودها وتقدم المساعدة للحكم الوطني المتمثل بهذا الكيان. هذا هو الحل الصحيح الذي يبعث الحيوية والنشاط والثورة الأصيلة المتمثل في منطقتنا. إن هذا الحل لم يكن غائباً يوماً عن المخلصين في دنيا العرب ولكن ظروف المنطقة حالت دون تحقيق هذا الطريق ... أما الآن فالقوى المعادية للاستعمار ازدادت في منطقتنا والسلاح لم يعد محتكراً فهلاً أرانا الحكام إخلاصهم لقضيتنا فيرفعوا أيديهم عنا ويوافقون على بعث الكيان ... والأيام القادمة خير شاهد على هذا الإخلاص.

## ملحق رقم 2 «ب»

### فلسطيننا

العدد: 15 (آذار «مارس» سنة 1961)

### رأينا

إن ظن المجرمون اليهود بأن شعب فلسطين تخاذل واستكان فهم واهمون وإن ظن الحكام الذين عملوا جاهدين في إبعادنا عن المعركة بأننا انتهينا ورضخنا فهم واهمون كذلك فالشعب الفلسطيني لن يستكين ولن يرضخ ولن تززع السجون والسياط من عزمته وإيمانه بوطنه والشعب الفلسطيني سيبقى صامداً في وجه مؤامرات اليهود والاستعماريين والجلادين العبيد وسيبقى هذا الشعب يعد نفسه لإشعال نار الثورة المقدسة التي ستعيده حراً كريماً إلى وطنه الحبيب ولن يثني شعبنا جوعه أو فقره أو بؤسه أو سجون العبيد عن سلوك طريق الثورة العظيم. لقد كفر شعبنا بالسياسات ورجالاتها لقد آمن شعبنا بطريق واحد للعودة وهو طريق الثورة مهما كانت المصاعب والعقبات. إن شعبنا الأبي سيجمع صفوفه في وحدة وطنية فلسطينية ثورية تقود شعبنا للحرية من أوسع أبوابها ... باب الثورة المسلحة لاجتثاث الكيان اليهودي اللئيم ... لقد طالب شعبنا العظيم بكيان فلسطيني له ... كيان نابع من ضمير شعبنا ونكبته وخيمته البالية. وشعبنا رفض ولا يزال يرفض كافة أنواع الوصايات أكانت من الدول العربية أو غيرها لقد شب القاصرون ... هذا ما يجب أن يفهمه المتحكمون. إن الشعب الفلسطيني يؤمن ببعث هذا الكيان الحر غير التابع وغير الخاضع وغير الموجه وسيعمل الشعب المنكوب على تحقيق أهدافه بإبراز كيانه لتفجير الثورة، والكيان هذا ليس مطلباً عفويّاً اقليمياً بل هو مطلب حياتي تمليه ظروف النكبة وضرورة إزالة ما يسمى بدولة المجرمين اليهود.

وعلى كل حاكم يود العمل لفلسطين أن يتنازل عن شق الوحدة الوطنية في صفوف هذا الشعب وأن يعمل بإخلاص لتسليم المبادرة لشعب فلسطين إذ أن الزمن ليس في صالح أمة العرب ما دام لليهود دولة على أرض فلسطين.



## ملحق رقم 2 «ج»

### فلسطيننا

العدد: 18 (تموز «يوليو» سنة 1961)

### رأينا

يقولون اليوم بأن مؤامرة تحاك على فلسطين وشعبها، ويتحدثون عن رسائل العميل الصهيوني كنيدي لبعض الحكام العرب... والعالم العربي في حيص بيص! وهذا يصرخ مهدداً وتلك صحيفة تخشى الضغط الأميركي وذلك رأي ذليل جبان خائن يقول بقبول مشاريع أميركا والوجود اليهودي في وطننا العربي فلسطين. والفئات الحاكمة العربية تجتمع دون أن تسأل الفلسطينيين رأياً دون أي اعتبار للفلسطينيين أصحاب الأرض الذين سيرفضون بالطبع كافة مشاريع الاستعمار واليهود ... وقد فطنوا أخيراً إلى ضرورة إبراز الشخصية على المسرح السياسي وإحياء الكيان الفلسطيني ... هذا الكيان الذي دمروه هم بأنفسهم وبجيوشهم التي دخلت فلسطين ففعلت بالضبط ما فعلته قوات الأمم المتحدة بالكونغو ... بل وقادت الشعب الفلسطيني إلى مصير أشد حلكة وظلمة إذ اقتسمت دولة عربية معينة مع اليهود وبرضاء الاستعمار الانكلو أميركي قسماً كبيراً من الأرض الفلسطينية ومحت اسم فلسطين عنها ونكلت بشعب فلسطين واتخذت من أعوان الاستعمار البريطاني القديما في فلسطين متحدثين رسميين لها ينطقون بوحى الاستعمار واليهود. لقد تحولت قضية فلسطين إلى مهزلة وتصفية فهؤلاء الذين فرضوا أنفسهم على شعب فلسطين ليسوا أكثر وطنية منا بل وإنا نتهم الكثيرين بالتآمر على قضيتنا الوطنية ودولارات أميركا وجنيهات بريطانيا خير شاهدين على صحة ما نقول. لقد طالب الشعب الفلسطيني بكيان له واشتراطه كياناً غير تابع وغير خاضع وغير موجه ... كياناً ثورياً يعيد الأمل والطمأنينة والثقة والروح الثورية الإيجابية الواعية ... كياناً نابعاً من صميم الشعب الفلسطيني وبؤسه ونكبته وضميره الحي الذي لا يقبل إلا بسحق دولة اليهود وإلقاء الصهاينة في البحر الأبيض المتوسط.

ملحق رقم 3  
مشروع الكيان الفلسطيني  
الذي أصدرته القيادة القومية لحزب البعث العربي  
الاشتراكي  
الكيان الفلسطيني الحقيقي

- يجب أن تتوفر في الكيان الفلسطيني المقومات الأساسية لكل كيان وهي الأرض والشعب والسلطة.
- الكيان ليس غاية بذاته وإنما هو وسيلة تقتضيها معركة تحرير الوطن السليب.
- جيش فلسطيني مستقل يرتبط بالسلطة العليا للكيان ويخضع لها وله ممثلون في القيادة العربية الموحدة.
- هيئات الكيان: مجلس وطني منتخب ولجنة تنفيذية عليا.

#### التزامات الدول العربية

- تلتزم الدول العربية برفع القيود المفروضة على تنقلات الفلسطينيين وتوفير لهم الحرية اللازمة.
- كل اعتداء على الكيان الفلسطيني يعتبر اعتداء على الدول العربية مجتمعة ومنفردة.
- تلتزم الدول العربية وتتعهد بتجنب الكيان الفلسطيني أي خلاف قد ينشأ بينها.

#### مقدمة

غرقت قضية فلسطين في السابق في جو من المزايدات الدعائية والمناورات السياسية والتسويات الحكومية وكان مصير شعب فلسطين أداة للمساومة والتضليل يتاجر بها كل رجعي وكل عميل، أما شعب فلسطين بالذات، صاحب الكلمة الأولى في تقرير مصير قطره المغتصب، فإن دوره ورأيه لم يدخل في حسابات الحاكمين العرب، فلم يطلب إليه في يوم من الأيام أن يمارس مسؤولياته بشكل فعلي ولم يفسح له المجال ليأخذ على عاتقه شرف الإسهام الجدي في تحرير الجزء المغتصب من وطنه، بل كان دوره ينحصر في حرية التألم وكبت الانتظار.

إن قضية فلسطين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمعركة العرب القومية ضد الاستعمار وبنضال الطبقات الشعبية وحلفائها ضد التجزئة والتخلف والاستغلال، فاعتصاب جزء من فلسطين كان نتيجة تحالف الحركة الصهيونية مع الاستعمار وتداخلهما وما زال الاستعمار حتى الآن الركيزة الأساسية لاستمرار "إسرائيل" وتحديدها لإرادة الجماهير العربية ولذلك فإن محاربة الاستعمار والقضاء على آثاره السياسية والاقتصادية في وطننا العربي جزء من المعركة من أجل فلسطين إذ أنها وسيلة فعالة لإضعاف صنيعته ومنفذة

خططه في الوطن العربي.

إن معركة فلسطين هي معركة قومية بكل ما في هذه الكلمة من معنى، وليس ذلك لأن الاغتصاب مس شعباً عربياً فحسب بل لأن إقامة "إسرائيل" موجهة ضد الشعب العربي بكامله. فهي من حيث أنها مخطط استعماري تشمل اقطاراً عربية أخرى بالإضافة إلى فلسطين ومن حيث أنها مخطط اقتصادي وسياسي تبغى إلى شطر الوطن العربي ووضع حاجز بشري بين آسيا العربية وافريقيا العربية من جهة وإلى القضاء على إمكانات العرب في النهوض على المستويين الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية.

فالأقطار العربية لا تحارب فقط من أجل تحرير فلسطين ولكنها في معركتها ضد الصهيونية والاستعمار تدافع أيضاً عن الوجود العربي بمفهومه الوجودي التقدمي. فتحرير فلسطين هو تحرير للعرب واستمرار إسرائيل هو ترسيخ للوجود الاستعماري وتثبيت للتجزئة وللأنظمة الرجعية. ولذلك فإن التخلف عن تحمل المسؤوليات العسكرية والمادية كافة وما يترتب عليه من استمرار الخطر الصهيوني لا يعتبر خيانة للقضية الفلسطينية وحدها وإنما لقضية العروبة كلها. ولقضية فلسطين القومية وجه آخر متميز يمس الشعب العربي الفلسطيني بالذات ضحية العدوان المباشر والجزء المشرد من الشعب العربي. فإذا كانت مأساة فلسطين قد هزت الضمير القومي وايقظت العرب إلى أهمية الخطر الذي يهدد مستقبلهم وأمانهم فإن هذه المأساة قد أصابت شعب فلسطين في حاضره وتركت آثاراً في لحمه ودمه، فهي بالنسبة إليه ليست تصوراً عقلياً وتصويراً علمياً محضاً للتوسع الاستعماري الصهيوني وإنما هي واقع مؤلم تمثل بالشر والتقتيل والحرمان.

والإدراك الحسي للنكبة والشعور الجسدي بالضربات دافعان أساسيان للمعركة وحافزان على النهوض والمقاومة، فشعب فلسطين العربي هو صاحب الحق الأول وصاحب المصلحة الأولى في معركة تحرير فلسطين، والمشاركة القومية في محاربة الصهيونية ليست بديلاً للدور الطبيعي الذي يضطلع به الشعب العربي الفلسطيني. ولذلك فإن أي خطة لتحرير فلسطين لا تنطلق من ضرورة إعطاء شعب فلسطين الدور الطبيعي والقيادي وتمكنه من تحمل مسؤولياته الكاملة في تحرير الجزء المغتصب من وطنه ستؤدي في النتيجة إلى تحويل معركة فلسطين إلى مبارزات كلامية ومناورات سياسية تنقل التناقضات الحكومية في الأقطار العربية إلى ساحة المعركة وتجمد بالتالي أي إمكانية لعمل جدي من أجل فلسطين.

وإعطاء أبناء فلسطين الدور الطبيعي في معركة الحرب ضد الاستعمار وربيبته الصهيونية يعني تحرير الشعب العربي الفلسطيني من القيود المفروضة عليه من قبل الحكومات العربية والاعتراف العملي بكيانه وبحرية العمل والتخطيط في إطار هذا الكيان.

والكيان الفلسطيني الذي أقره مؤتمر الملوك والرؤساء العرب ليس مطلباً حديثاً أو تعبيراً عفويّاً عن ظروف مرحلية بل إن فكرة الكيان ولدت يوم ولدت النكبة وترعرعت في أذهان أبناء فلسطين وغذتها في قلوبهم التجربة الثورية التي خاضتها الجزائر وظلت هذه الفكرة تنمو حتى فرضت نفسها على الحكومات وأصبحت قراراً اجماعياً. ولكي لا يصبح هذا الكلام اصطلاحاً لفظياً فارغاً ومؤامرة لإجهاض الضغط الثوري الذي يمارسه أبناء فلسطين لا بد وأن يكون هذا الكيان واقعاً حقيقياً أي أن تتوفر فيه أسس الكيان الفعلي الثلاثة وهي ”الأرض، والشعب، والسلطة“.

لذلك،

فإن حزب البعث العربي الاشتراكي شعوراً منه بمسؤوليته القومية وبواجهه تجاه شعب فلسطين بالذات يتقدم بالمشروع التالي ليكون أساساً لمناقشة الحركات القومية وأبناء فلسطين.

### \*\* المبادئ الأساسية

1- إن الكيان الفلسطيني المنشود لكي يحقق المهمة التحريرية المرشح من أجلها. لا بد أن يكون كياناً حقيقياً يستطيع النهوض بمسؤولياته، لا تجمعاً شكلياً يجهض فكرة الكيان ويجرده من كل أثر فعال.

2- إن الكيان الفلسطيني المنشود يجب أن تتوفر فيه المقومات الأساسية لكل كيان حقيقي وهي الأرض والشعب والسلطة ... فبدونها يفقد الكيان أي كيان وجوده الفعلي ومقومات بقائه واستمراره، ويصبح عاجزاً عن أداء دوره كأداة فعالة من أجل استرداد الوطن السليب.

3- إن الشعب العربي الفلسطيني جزء من الأمة العربية المكافحة في سبيل وحدتها وحريتها وتقدمها ولذلك فإن الكيان الفلسطيني المنشود ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة تقتضيها معركة التحرير وطبيعة الظروف المحيطة بها لتعبئة الشعب الفلسطيني وتنظيمه بشكل يمكنه من تحمل مسؤولياته كاملة ومن القيام بدوره الطبيعي بصورة فعلية بالاشتراك مع قوى الأمة العربية في جميع أقطارها.

4- أن الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه بحدوده التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين ... وهو وحدة إقليمية لا تتجزأ تشمل المنطقة المحتلة من فلسطين وقطاع غزة والضفة الغربية من الأردن، ومنطقة الحمة جنوب سوريا.

ولذلك فإن الكيان الفلسطيني المنشود يجب أن يمارس سيادته كاملة على وطنه، وتنبثق عن إرادة شعبه سلطته العليا.

5- إن الكيان الفلسطيني المنشود يجب أن يكون له محتوى نضالي يتجسد في تنظيم شعبي لأبناء فلسطين يعبر عن إرادتهم الحرة، وله جيش فلسطيني التكوين والقيادة يرتبط بالسلطة العليا المنبثقة عن الكيان الفلسطيني ويخضع لها، ويكون أداة الكيان العسكرية في معركة التحرير وله ممثلون في القيادة العربية الموحدة شأنه في ذلك شأن جميع الجيوش العربية الأخرى.

6- إن احتلال جزء من فلسطين من قبل الصهيونية ودعم القوى الاستعمارية العالمية لهذا الاحتلال هو اعتداء مستمر على حرية واستقلال الشعب العربي في فلسطين، وجميع الأقطار العربية وهو انتهاك صارخ لمبادئ الأمم المتحدة وحق الشعوب في السيادة والحرية، وتهديد السلام العالمي ... ولذلك فإن الكيان الفلسطيني المنشود هو تجسيد لثورة الشعب العربي على قوى الاستعمار الصهيوني والعالمي يفرض على جميع الأقطار العربية الالتزام بمساندته مادياً ومعنوياً وعسكرياً، كما يتطلع إلى كل عون من قوى التحرر في العالم اجمع.

### \*\* هيئات الكيان

يكون للكيان هيتتان: المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية العليا.

#### أ. المجلس الوطني: كيفية انتخابه، جلساته:

- 1- المجلس الوطني هو أعلى سلطة للكيان ويتم تشكيله عن طريق الانتخاب المباشر الذي يباشره الفلسطينيون في فلسطين وبقية الأقطار العربية ويكون مركزه القدس عاصمة الكيان.
- 2- يتم انتخاب أعضاء المجلس بموجب نظام انتخابي موحد يوضع من قبل اللجنة التحضيرية التي تمهد لإقامة الكيان.
- 3- ينتخب أعضاء المجلس رئيساً له ونائبين للرئيس وأميناً للسر ويضعون نظاماً داخلياً له.
- 4- يمارس المجلس سلطاته المستمدة من سيادة الشعب العربي الفلسطيني في وطنه بكامله.
- 5- يعقد المجلس دورات عادية يحددها نظامه الداخلي، كما يمكن أن يجتمع بناء على طلب ربع أعضائه أو طلب اللجنة التنفيذية العليا للكيان.
- 6- يتمتع أعضاء المجلس بالحصانة ولا يجوز بالتالي إلقاء القبض على أحدهم إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء وبسبب جريمة أو خيانة.

#### \*\* اختصاص المجلس: يختص المجلس بما يلي:

- 1- يحدد السياسة العامة للكيان الفلسطيني في جميع الميادين ويناقش الموازنة ويصوت عليها ويحدد موارد الكيان.
- 2- ينتخب من بين أعضائه رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا ولا يقل عدد أعضاء

- هذه اللجنة عن 15 عضواً بمن فيهم الرئيس.
- 3- يضع الميثاق القومي الفلسطيني.
- 4- يقرر إنشاء جيش وطني فلسطيني ترتبط قيادته باللجنة التنفيذية العليا للكيان ويخضع لتوجيهاته ويكون له ممثلون في القيادة العربية الموحدة.
- 5- إعلان الثورة أو الهدنة.
- 6- للمجلس الوطني وحده حق تشكيل حكومة في الوقت الذي يراه ضرورياً وملائماً لمعركة التحرير وتنتقل إلى هذه الحكومة تلقائياً صلاحيات اللجنة التنفيذية العليا.
- 7- للمجلس أن يعين من بين أعضائه لجنة أو لجاناً لبحث ودراسة الأمور التي يرتبها.
- 8- تكون قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء إلا ما استثني من ذلك بنص خاص.

#### ب. اللجنة التنفيذية العليا

- 1- هي أعلى سلطة تنفيذية في الكيان الفلسطيني وتنتخب من المجلس الوطني بالاقتراع السري ويرأسها رئيس المجلس الوطني.
- 2- تنفيذ المقررات والسياسة العامة التي يقرها المجلس الوطني للكيان الفلسطيني.
- 3- تمثل الكيان الفلسطيني وتنطق باسمه على الصعيدين العربي والدولي.
- 4- تكون مسؤولة أمام المجلس الوطني عن أعمالها.
- 5- تتخذ اللجنة التنفيذية مقرراتها بالأغلبية المطلقة.
- 6- تقوم بجميع الإجراءات التي تكفل وضع مقررات المجلس الوطني موضع التنفيذ.
- 7- للجنة التنفيذية العليا أن تدعو لانعقاد المجلس الوطني في الزمان والمكان اللذين تقرهما.
- 8- تمارس اللجنة التنفيذية جميع السلطات الفعلية للكيان الفلسطيني والمستمدة من سيادته الكاملة.
- 9- تجتمع اللجنة التنفيذية العليا اجتماعاً اسبوعياً دورياً وتجتمع بصورة استثنائية بناء على دعوة من رئيسها أو خمسة من أعضائها في المكان والزمان المحدد في الدعوة.
- 10- يحدد المجلس الوطني الفلسطيني طريقة ممارسة اللجنة التنفيذية العليا لصلاحيات الكيان على المواطنين الفلسطينيين والأرض الفلسطينية بما يتفق ومصصلحة النضال الفلسطيني وطبيعته، وإقامة الفلسطينيين في عدة أقطار عربية.

#### \*\* اللجنة التحضيرية

- تقوم بالتحضير لإبراز الكيان الفلسطيني لجنة مؤقتة تسمى اللجنة التحضيرية، مهمتها الاعداد والإشراف على انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني. وفيما يلي اختصاصاتها وكيفية تشكيلها وكيفية عملها:
- 1- تشكل اللجنة التحضيرية من مجموع رؤساء أعلى هيئة قضائية في كل قطر عربي

- ومندوب عن كل بلد عربي.
- 2- يساعد اللجنة التحضيرية لتأدية مهمتها موظفون ولجان تقوم هي باختيارهم.
  - 3- تضع الدول العربية قوة أمن مشتركة تحت تصرف اللجنة التحضيرية تستعين بها عند الحاجة وبالطريقة التي تضمن النزاهة والحياد التام.
  - 4- تقوم الدول العربية بتسديد كامل النفقات اللازمة لأعمال اللجنة التحضيرية.
  - 5- تصدر اللجنة نظاماً موحداً لانتخابات المجلس الوطني.
  - 6- تنظر وتبت بجميع الشكاوى التي تقدم إليها من المرشحين لانتخابات المجلس الوطني.

### \*\*التزامات الدول العربية

- 1- تقوم الدول العربية برفع القيود المفروضة على تنقلات الفلسطينيين.
- 2- تلتزم الدول العربية بتوفير الحرية اللازمة لممارسة الفلسطينيين حقوقهم وواجباتهم في إبداء الآراء ومناقشة كل ما يتعلق بالكيان الفلسطيني.
- 3- تلتزم الدول العربية بالدفاع عن الكيان ويعتبر كل اعتداء عليه اعتداء عليها مجتمعة ومنفردة.
- 4- تقدم الدول العربية إلى الكيان بالإضافة إلى المساعدات المعنوية والعسكرية موازنة سنوية يلتزم كل منها بمبالغ معينة حسب إمكانياتها ... وذلك وفقاً لاتفاق مسبق فيما بينها دون أن تحول هذه الموازنة دون ترتيب التزامات مالية إضافية عليها إذا ما اقتضت الظروف والمسؤوليات التي تتطلبها معركة التحرير ذلك.
- 5- تلتزم الدول العربية وتتعهد بتجنبيه أي خلاف قد ينشأ بينهما.

دمشق في: 20 أيار 1964.

القيادة القومية

حزب البعث العربي الاشتراكي.

#### ملحق رقم 4

شهادة عبد الفتاح رمضان، أحد ضباط الدفعة الثانية في «فوج التحرير الفلسطيني»، حول تشكيل هذا الفوج على الأراضي العراقية.

أول نواة لوحده عسكرية نظامية فلسطينية تشكلت في الجمهورية العراقية بعد تسلم الزعيم عبد الكريم قاسم زمام السلطة في العراق بعد ثورة 14 تموز 1958 بحوالي السنتين وبالتقريب في أحد أيام آذار من عام 1960 صدر نداء موجه من وزارة الدفاع العراقية معلناً فتح أبواب الكليات العسكرية العراقية لأبناء فلسطين من الحاصلين على شهادة إنهاء الدراسة الثانوية بالقبول في هذه الكليات - طبعا - بعد الفحوصات اللازمة وإجراء اختبارات اللياقة الكاملة وتلقي التدريب لمدة 4 شهور بعدها يتخرج الطالب حاملاً «رتبة نائب ضابط تلميذ حربي» على أن تعقد له دورات خاصة في معظم مدارس الجيش العراقي ليكون مؤهلاً للقيادة بعد 3 سنوات من تاريخ دخوله الكلية حيث يمنح في نهايتها رتبة الملازم، وهكذا تقدم اثنان وستون طالباً أصبحوا فيما بعد ضباطاً. كان النداء يتضمن أيضاً قبول أبناء فلسطين جنوداً متطوعين، فتقدم لهذا قرابة 300 شاب جرى تدريبهم في معسكر «أبو غريب» لمدة أربعة شهور.

لم نكن على علم بما سيجري من تجميع لهذه القوة، إلى أن أبلغنا من قبل أحد الضباط العراقيين ونحن نتابع دراستنا وبعد دخولنا كلية ضباط الاحتياط بحوالي الثلاثة شهور - أن الزعيم عبد الكريم قاسم قرر تشكيل فوج التحرير الفلسطيني من هذه العناصر التي أصبحت منتظمة في تدريباتها من الضباط والجنود.

هكذا جرى تشكيل فوج التحرير الفلسطيني بعد أربعة شهور وبعد انتهاء فترة التدريب الأولى، وكان مقره معسكر الرشيد بالقرب من كلية ضباط الاحتياط العراقية، فتم تشكيل الفوج من 3 سرايا مشاة وسرية اسناد وعين العميد عبد الرزاق الشيخ أول قائد لهذا الفوج وجرى عرض عسكري أمامه على أرض تدريب كلية الإحتياط.

رافق تشكيل الفوج وبعده حملة إعلامية كان الصدى المحلي فيها أبرز من الصدى الخارجي، ففي يوم التخرج من الكلية وقبل الانضمام للمعسكر الدائم للفوج حضر الزعيم عبد الكريم قاسم حفل التخرج وكان معه الزعيم الكردي مصطفى البارزاني وألقى العميد الركن صبري النعيمي قائد الكلية والعقيد سعيد الصيقل المسؤؤل عن الطلبة في الكلية كلماتهم بهذه المناسبة - وكان للأخير احترام من نوع خاص في قلوب الجميع - وأشاد بأبناء فلسطين من الخريجين وشكرهم على ما بذلوه من جهد وعرق وبأنهم فعلاً كانوا قدوة أمام طلبة الكلية حيث أنها كانت تضم ما يقرب من 500 طالب عراقي أيضاً وجرى تدريبنا معهم ولكن كنا نشكل وحدة مستقلة بين الطلبة ضمن سرايا الكلية العشرة وكان ترتيبنا السرية الرابعة وقائدها هو الملازم أول زهير عبد الله - هذه



رتبته في ذلك التاريخ - وكان فخوراً جداً بنا بين سائر الطلبة في الكلية. وتخرجنا من الكلية ضمن الدورة الثانية من الوجبة الرابعة عشرة في يوم 1960/8/16 للانضمام إلى فوج التحرير الفلسطيني في معسكر التدريب، وتم تدريب عناصر الفوج على جميع أسلحة الفوج وجرى القيام بالتدريب كمشاريع تدريبية على الأرض من مستوى الجماعة والفصيلة والسرية. في مكان قرب معسكر الحبانية ولمدة شهرين كل عام.

زار الفوج وفود عربية وصحافيون أجانب وكان من ضمن الشخصيات العربية الحاج أمين الحسيني والزعيم أحد بن بلة ووفد سوداني وكنا نقوم أمامهم بمختلف أنواع التدريبات. وبقي الفوج على حاله دون أن يتقدم جندي متطوع، ولكن الكليات العسكرية كانت تخرج دورات متتالية من الضباط الفلسطينيين الذين كانوا ينضمون بالتالي إلى قوة الفوج بعد تخرجهم.

جرى تدريب الدفعة الأولى من الضباط والجنود على دورة حرب عصابات لمدة شهر واحد في شمال العراق وفي المنطقة الجبلية وبالتحديد في منطقة «زاويتة» وكان تدريباً مركزاً، وقائد الدورة هو ضابط كردي برتبة عقيد يدعى طه البامرني. وقد استفاد الجميع من هذه الدورة سواء من ناحية التكتيك في نصب الكمائن والقيام بأعمال الإغارة أو في رفع اللياقة البدنية وكانت جملته المشهورة والتي كررها أكثر من مرة «سيحصل الشعب الفلسطيني على استقلاله وإرجاع أرضه لو بعد حين من أيدي الصهاينة».

.....

في 8 شباط وبعد مقتل عبد الكريم قاسم في عام 1963 أقول بعد هذا التاريخ بحوالي الأربعة شهور جرى توزيع الضباط الفلسطينيين الزائدين عن ملاك الفوج إلى مختلف قطعات الجيش العراقي - كانت حرب الأكراد في شمال العراق على أشدها - وتغير اسم فوج التحرير الفلسطيني وأصبح يحمل اسم الفوج الأول من اللواء الخامس والعشرين المستقل ونقل من معسكره الدائم في معسكر الرشيد إلى منطقة دربندخان في لواء السلمانية.

.....

واعداد كبيرة من ضباط هذا الفوج ومن خريجي الكليات العسكرية العراقية شاركوا في حرب يونيو 1967 وفي حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية وحرب أكتوبر تشرين 1973 على الجبهتين السورية والمصرية وفي مختلف مواقع الثورة الفلسطينية.

## ملحق رقم 5

مذكرة ممثلي الهيئات الرسمية والمهنية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة، حول رفضهم لواقع الاحتلال الإسرائيلي.

مطلع تموز (يوليو) 1973 (الحرية، العدد 632، بيروت 1974/8/13، ص10).

السيد رئيس مجلس الأمن،

السيد سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة،

يعلن سكان الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة رفضهم للاحتلال الإسرائيلي لبلادهم، ويؤكدون رفضهم لجميع الإجراءات التي اتخذتها السلطات المحتلة لتغيير معالم البلاد وكيانها السكاني والجغرافي، ويطالبون بإنهاء الاحتلال بجميع صورته، ويطالبون بحقوقهم في تقرير مصيرهم وسيادتهم على أراضيهم، هذه الحقوق التي أكدتها قوانين وشرعية وقرارات الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة.

وبمناسبة بحث قضيتنا في جلسة مجلس الأمن الجارية، نؤكد مطالبتنا بحقوقنا ونناشد الضمير العالمي الوقوف إلى جانب الحق والعدل.

## التواقيع

### أ- منطقة القدس:

- 1- حلمي المحتسب، رئيس الهيئة الإسلامية. 2- سعد الدين العلمي، مفتي القدس،
- 3- د. إبراهيم طليل، أمين القدس بالوكالة وأمين سر نقابة الأطباء. 4- سليم معتوق، رئيس جمعية الهلال الأحمر. 5- المهندس إبراهيم الدقاق، رئيس نقابة المهندسين - فرع الضفة الغربية. 6- عارف العارف، رئيس بلدية سابق، عضو الهيئة الإسلامية، ومؤرخ.
- 7- علي الخطيب، رئيس تحرير جريدة «الشعب». 8- حسن طهبوب، مدير الأوقاف، وعضو الهيئة الإسلامية. 9- فهمي الحموري، تاجر. 10- أنور الخطيب، عضو الهيئة الإسلامية. 11- فؤاد عبد الهادي، عضو الهيئة الإسلامية. 12- المحامي عبد المحسن أبو ميزر، عضو الهيئة الإسلامية. 13- غسان طهبوب، كاتب صحفي. 14- محمود شقير، كاتب. 15- المحامي عمر ياسين علي. 16- فريد الطويل، مدرس. 17- سعيد علاء الدين، عضو الهيئة الإسلامية. 18- توفيق أبو السعود، عضو الهيئة الإسلامية. 19 - حازم محمود الخالدي. 20- محمد اسحق درويش.

### ب- منطقة نابلس وجنين وطولكرم:

- 1- معروز المصري، رئيس بلدية نابلس. 2- عادل الشكعة، نائب رئيس بلدية نابلس.
- 3- حلمي حنون، رئيس بلدية طولكرم. 4- نائب رئيس بلدية، جنين. 5- شوكت كمال،

نقيب صيادلة الأردن. 6- محمود غيام، الأمين العام لاتحاد نقابات العمال في الضفة الغربية. 7- حسين عبد الله صبري، رئيس بلدية قلقيلية سابقاً. 8- حافظ طوقان، عضو البلدية والغرفة التجارية، بنابلس. 9- د. وليد قمحاوي. 10- فايزة عبد المجيد، الناطقة باسم الاتحاد النسائي العام، للقدس وللضفة الغربية. 11- عندليب العميد، رئيسة جمعية الاتحاد النسائي العربي بنابلس. 12- توفيق محمود جرار، مفتي جنين. 13- سليم السلطان، امين سر نقابة عمال المؤسسات العامة بطولكرم. 14- النائب عبد الرؤوف الفارس. 15- حمدي كنعان، رئيس بلدية نابلس سابقاً. 16- نعيم عبد الهادي، وزير سابق. 17- راشد النسر، وزير سابق. 18- د. حاتم أبو غزالة، نائب سابق. 19- خلدون عبد الحق. 20- د. جمال الخياط. 21- د. نظام باكير. 22- د. فرحان أبو ليل. 23- د. جمال أبو حجلة. 24- د. فيصل السبع. 25- د. هاشم محمد عبد الهادي. 26- د. نبيل شاهين. 27- د. غازي القاسم. 28- د. فائق المصري. 29- د. جودت تفاحة. 30- د. خليل طوقان. 31- الصيدلي ياسر كمال. 32- الصيدلي حسن الشخشير. 33- الصيدلي حاتم مسمار. 34- الصيدلي عمر المصري. 35- المحامي حسن الجاغوب. 36- المحامي وصفي المصري. 37- الصيدلي حلمي الشخشير. 38- المهندس وائل أبو غزالة. 39- المهندس عبد العفو العالول. 40- المهندس فاروق حمدي العالول. 41- نشأت الشعار، تاجر. 42- فتحي شديد. 43- أحمد المصري. 44- علاء عبده مدرس. 45- يسري صباح. 46- محمد الخماش. 47- المحامي أحمد الدمهورى. 48- د. عبد الرحمن شنار. 49- محمد مسروجي. 50- ياسر أصلان. 51- كامل القرنب. 52- محمود حسان عودة. 53- فتحية سعيد، مدرسة.

### ج- منطقة غزة:

1- د. حيدر عبد الشافي، 2- محمود نجم، رئيس المجلس التشريعي سابقاً. 3- قاسم الفرا، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني الأول. 4- المحامي إبراهيم أبو ستة. 5- الحاج فريخ المصدر. 6- سليمان الأسطل، رئيس بلدية خان يونس، 7- فتحي صالح، رئيس بلدية رفح.

### د- منطقة رام الله والبيرة:

1- عبد الجواد صالح، رئيس بلدية البيرة. 2- كريم خلف، رئيس بلدية رام الله. 3- زياد يعقوب، رئيس بلدية بير زيت. 4- الفرد طوباسي، عضو بلدية رام الله. 5- حرب حرب، عضو بلدية رام الله. 6- سميحة خليل، رئيسة جمعية إنعاش الأسرة. 7- بديعة خلف، رئيسة جمعية النهضة النسائية. 8- ضمين حسين عودة، أمين سر نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة. 9- د. حنا ناصر، رئيس كلية بير زيت. 10- فريد مجج، نائب رئيس بلدية بيرزيت. 11- أمين سر الغرفة التجارية برام الله. 12- نبيه جغب، عضو بلدية رام

الله. 13- عوني جبريل، عضو بلدية البيرة. 14- عادل سمارة، مدير الموجهين التعاونيين.  
15- جريس الخوري. 16- عبد الحميد أبو الحمص، تاجر.

#### هـ- منطقة الخليل وبيت لحم:

1- رجب بيوض التميمي، قاضي الخليل الشرعي وعضو الهيئة الإسلامية. 2- الصيدلي  
حكمت الحموري. 3- الدكتور أحمد حمزة النتشة. 4- الدكتور مصطفى ملح، نائب  
رئيس بلدية حلحول. 5- المحامي جودة شهوان. 6- المهندس حسني حداد. 7- جورج  
حزبون، سكرتير نقابة عمال بيت لحم. 8- جورج حنا عطا الله، رئيس النادي الأرثوذكسي  
في بيت ساحور. 9- الدكتور اسماعيل الطل. 10- فؤاد رزق، رئيس النادي الأرثوذكسي  
العربي في بيت جالا. 11- الدكتور زكريا الحموري.

## الهوامش

- 1 لمزيد من التفاصيل، انظر قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1947-1974، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975، ص4.
- 2 محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، صيدا - بيروت، المكتبة العصرية 1960، الجزء الثاني، ص193.
- 3 المصدر نفسه.
- 4 معهد البحوث والدراسات العربية، الفلسطينيون في الوطن العربي، القاهرة، 1978، ص470.
- 5 المصدر نفسه.
- 6 دروزة، مصدر سبق ذكره، ص210.
- 7 المصدر نفسه، ص211.
- 8 المصدر نفسه.
- 9 المصدر نفسه، ص212.
- 10 المصدر نفسه، ص212، 213.
- 11 المصدر نفسه، ص218.
- 12 عصام سخيني، "ضم فلسطين الوسطى وشرق الأردن 1948-1950"، شؤون فلسطينية، العدد 40 كانون الأول 1974، ص60.
- 13 المصدر نفسه.
- 14 عبد الله التل، كارثة فلسطين، القاهرة، دار القلم، 1959، الجزء الأول، ص375، 376، 377، 378.
- 15 عارف العارف، النكبة، صيدا، المكتبة العصرية، 1959، الجزء الرابع، ص877.
- 16 منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، 1959، ص536.
- 17 المصدر نفسه.

- 18 المصدر نفسه.
- 19 سخيني، مصدر سبق ذكره، ص64.
- 20 المصدر نفسه، ص69 و70.
- 21 الجريدة الرسمية الأردنية، الأعداد 975، 984، 987، 1002، 1003، 1004.
- 22 الماضي والموسى، مصدر سبق ذكره، ص539.
- 23 المصدر نفسه.
- 24 مذكرات الملك عبد الله، عمان، المطبعة الهاشمية، 1970، الطبعة الخامسة، ص240.
- 25 الماضي والموسى، مصدر سبق ذكره، ص542.
- 26 قرارات اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني، أيار 1951، ص17، 18 (محفوظات مركز الأبحاث).
- 27 الجيل الجديد، العدد 19، 13/3/1950، ذكرها سخيني في مصدر سبق ذكره.
- 28 التل، مصدر سبق ذكره، ص375، 376.
- 29 الجيل الجديد، العدد 23، 4/4/1950.
- 30 الهيئة العربية العليا، بيان للشعب العربي الفلسطيني الكريم من الهيئة العربية العليا، القاهرة (23 شباط) 1950.
- 31 دروزة، مصدر سبق ذكره، ص214.
- 32 المصدر نفسه، ص215.
- 33 المصدر نفسه، ص216.
- 34 المصدر نفسه، ص301.
- 35 جامعة الدول العربية (إدارة شؤون فلسطين)، قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين منذ الدورة 1-50، القاهرة 1970، ص94.
- 36 دروزة، مصدر سبق ذكره، ص311.
- 37 المصدر نفسه، ص313.
- 38 المصدر نفسه.

- 39 المصدر نفسه، ص314.
- 40 المصدر نفسه، ص315.
- 41 قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص94.
- 42 قرارات اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني في فلسطين - برنامج الحزب الشيوعي الأردني، أيار 1951، ص23.
- 43 لمزيد من التفاصيل، انظر باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، بيروت، دار الطليعة، 1974.
- 44 كمال عدوان، "فتح: الميلاد والمسيرة" (مقابلة)، شؤون فلسطينية، العدد 29، كانون الثاني 1973، ص46.
- 45 الدكتور طارق إسماعيل، "حركة التحرير الفلسطيني، مداها وابعادها"، شؤون فلسطينية، العدد 2، أيار 1971، ص36.
- 46 حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" بيان حركتنا، ص11 (نشرة خاصة بدون تاريخ أو مكان صدور).
- 47 حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" فتح: الميلاد والمسيرة، ص29 (نشرة خاصة بدون تاريخ أو مكان صدور).
- 48 هاني الحسن، "فتح بين النظرية والتطبيق". شؤون فلسطينية، العدد 7، آذار 1972، ص10.
- 49 جيران شاليان، المقاومة الفلسطينية بيروت، دار الطليعة، 1970، ص72.
- 50 صوت العاصفة، دائرة التعبئة والتوجيه السياسي لقوات العاصفة، العدد 25، 1/1/1979، ص10 (نشرة نصف شهرية) مقابلة خاصة مع أبو جهاد في الذكرى السنوية الرابعة عشرة لانطلاق حركة فتح.
- 51 فواز حامد الشراقوي، حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" 1965-1971، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1974، ص167.
- 52 صدرت فلسطيننا حتى شهر تشرين الثاني عام 1964، وتوقفت عشية انطلاق أولى العمليات العسكرية لحركة فتح.

- 53 فلسطيننا، العدد الأول، تشرين الأول 1959.
- 54 المصدر نفسه، العدد الرابع، كانون الأول، 1960.
- 55 المصدر نفسه، العدد الخامس، شباط 1960.
- 56 المصدر نفسه، العدد التاسع، تموز 1960.
- 57 المصدر نفسه، العدد الحادي عشر، تشرين الثاني، 1960.
- 58 المصدر نفسه، العدد الثالث عشر، كانون الثاني 1960.
- 59 المصدر نفسه، العدد السادس عشر، نيسان 1961.
- 60 المصدر نفسه، العدد الثامن عشر، تموز 1961.
- 61 شاليان، مصدر سبق ذكره، ص73.
- 62 الاتحاد العام لطلبة فلسطين، التقرير الأدبي (المقدم إلى) المؤتمر الثالث، ص6.
- 63 الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الدستور القاهرة، 1962، ص3.
- 64 شهادة موسى "حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين"، شؤون فلسطينية، العدد 5، تشرين الثاني 1971، ص181.
- 65 رابطة الطلاب الفلسطينيين العرب - دمشق القانون الأساسي، ذكرها شهادة موسى، مرجع سبق ذكره.
- 66 الاتحاد العام لطلبة فلسطين (الهيئة التنفيذية)، مجلة جبل الزيتون، (القاهرة)، العدد الأول، تشرين الثاني 1965، ص8.
- 67 جيش التحرير الفلسطيني (إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي)، صوت فلسطين (دمشق)، العدد 20، أيلول 1969، ص48.
- 68 الاتحاد العام لطلبة فلسطين (الهيئة التنفيذية)، جبل الزيتون، آذار 1970 (حديث ياسر عرفات لأعضاء المجلس الإداري).
- 69 حبيب قهوجي، "القصة الكاملة لحركة الأرض"، شؤون فلسطينية، العدد 1، آذار 1971، ص112.
- 70 المصدر نفسه، ص113.



71 صبري جريس، العرب في إسرائيل، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973، الطبعة الثانية، ص316.

72 المصدر نفسه، ص317.

73 حبيب قهوجي، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948، بيروت، مركز الأبحاث، م. ت. ف.، 1972، ص446.

74 المصدر نفسه، ص447.

75 جريس، مصدر سبق ذكره، ص319.

76 المصدر نفسه، ص315.

77 قهوجي، مصدر سبق ذكره، ص458.

78 المصدر نفسه، ص459.

79 المصدر نفسه، ص473.

80 معاريف، 1971/8/6.

81 جريس، مصدر سبق ذكره، ص323.

82 Mansour Kardooh, "For a Palestinian Arab state", New outlook, May, 1966.

83 الاتحاد (حيفا)، 1964/8/11.

84 عصام سخيني، "الفلسطينيون في العراق"، شؤون فلسطينية، العدد 13، أيلول 1972، ص90-116.

85 في مقابلة خاصة أجراها معه الباحث في بيروت، نيسان 1979.

86 المصدر نفسه.

87 المصدر نفسه.

88 المصدر نفسه.

89 مقابلة مع الباحث أجريت في دمشق نيسان 1979.

90 مقابلة مع الباحث أجريت في دمشق، آذار، 1979

- 91 الدكتور منيف الرزاز، فلسطين والوحدة العربية 1969-1975، (سلسلة البعث والقضية الفلسطينية -4)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975، ص 65، 66.
- 92 المصدر نفسه، ص 44.
- 93 البعث والقضية الفلسطينية - بيانات ومواقف 1945 - 1965، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975، ص 65، 66.
- 94 المصدر نفسه، ص 82.
- 95 المصدر نفسه، ص 142، 143.
- 96 المصدر نفسه، ص 147، 148.
- 97 المصدر نفسه، ص 154، 156، 157.
- 98 المصدر نفسه، ص 170، 171.
- 99 المصدر نفسه، ص 172، 177.
- 100 الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص 42.
- 101 مقابلة خاصة مع الباحث جرت في بيروت في أيار 1979.
- 102 اسطفان باسيلي، الكيان الفلسطيني، عنوان الوحدة العربية الظاهرة، بغداد، 1964، ص 3، بحث مقدم للمؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب.
- 103 قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين، 1945-1968، جامعة الدول العربية (إدارة شؤون فلسطين)، ص 10.
- 104 عصام سخيني، شؤون فلسطينية، العدد 27، تشرين الثاني 1972، ص 22.
- 105 قرارات مجلس جامعة الدول العربية ...، مصدر سبق ذكره، ص 16.
- 106 المصدر نفسه، ص 17.
- 107 المصدر نفسه، ص 17 و 18.
- 108 المصدر نفسه، ص 19.
- 109 أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، بيروت، دار العودة، 1970، ص 59.
- 110 المصدر نفسه.

- 111 قرارات مجلس جامعة الدول العربية ... مصدر سبق ذكره، من 21.
- 112 المصدر نفسه، ص 21
- 113 الوقائع العربية 1963، الجامعة الأميركية في بيروت (دائرة الدراسات السياسية الأميركية في بيروت، (دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، ص 688.
- 114 المصدر نفسه، ص 334.
- 115 المصدر نفسه، نقلا عن "الأهرام" 1963/9/10.
- 116 المصدر نفسه، ص 335.
- 117 المصدر نفسه، ص 336-337.
- 118 الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص 50.
- 119 الأهرام، 1964/1/15.
- 120 أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء، بيروت، دار العودة 1971، ص 5.
- 121 المصدر نفسه.
- 122 المصدر نفسه، ص 46-50.
- 123 جميل الشقيري، الكيان الفلسطيني - منظمة التحرير الفلسطينية، ص 69، (بدون مكان نشر).
- 124 الأهرام، 1964/3/12.
- 125 جميل الشقيري، مصدر سبق ذكره.
- 126 الأهرام، 1964/4/20.
- 127 أحمد الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص 61.
- 128 جميل الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص 60-66.
- 129 الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، بيروت 1966، ص 78.
- 130 المصدر نفسه، ص 23.
- 131 جميل الشقيري، مصدر سبق ذكره، ص 92.

- 132 راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، 1964-1974، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1975، ص 41.
- 133 المصدر نفسه، ص 5.
- 134 فلسطين، ملحق جريدة المحرر (بيروت)، 1965/12/30.
- 135 فلسطين (الهيئة العربية العليا لفلسطين). 1964/12/1.
- 136 الحياة (بيروت)، 1964/3/5.
- 137 المصدر نفسه، 1964/4/12.
- 138 فلسطين، تموز 1964.
- 139 المصدر نفسه، آب وأيلول 1964.
- 140 المصدر نفسه، تشرين الأول 1964.
- 141 الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 96، نقلاً من صحيفة المحرر اللبنانية، 1964/3/16.
- 142 المصدر نفسه، ص 94.
- 143 المصدر نفسه، ص 104، نقلاً عن الحرية، 1964/6/15.
- 144 المصدر نفسه، ص 105، نقلاً عن الحرية، 1964/6/29.
- 145 المصدر نفسه، ص 101.
- 146 المصدر نفسه، ص 107، نقلاً عن الحرية (بيروت)، 1964/9/4.
- 147 المصدر نفسه، ص 108، نقلاً عن الحرية (دمشق)، 1964/9/7.
- 148 البعث والقضية الفلسطينية: بيانات ومواقف 1945-1965، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975، ص 184.
- 149 المصدر نفسه، ص 185، ص 195.
- 150 فلسطيننا، نيسان 1964 (العدد 36).
- 151 فلسطيننا، تموز 1964 (العدد 38).
- 152 فلسطيننا، تشرين الثاني، 1964، (العدد 40).

- 153 راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974، بيروت، مركز الأبحاث، م. ت. ف. 1975، ص 50.
- 154 المصدر نفسه، ص 62.
- 155 صالح شبل، حديث صريح عن منظمة التحرير الفلسطينية ”، الثقافة العربية، (بيروت)، حزيران 1965، ص 11.
- 156 البعث والقضية الفلسطينية... مصدر سبق ذكره، ص 219.
- 157 الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967، ص 113-117.
- 158 المصدر نفسه، ص 118-120.
- 159 الأهرام، 1964/1/21.
- 160 الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1966، ص 10-11 (نقلاً عن نشرة أنباء الأردن، 1964/4/1).
- 161 المصدر نفسه، ص 77.
- 162 المصدر نفسه، ص 50.
- 163 المحرر، 1965/5/7.
- 164 المصدر نفسه، 1965/5/10.
- 165 المصدر نفسه، 1965/6/1.
- 166 الحياة، 1965/6/20.
- 167 الجهاد (عمان)، 1965/6/21.
- 168 المصدر نفسه، 1965/6/4.
- 169 النهار، 1965/9/21.
- 170 الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1965، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1967، ص 533-539.
- 171 الجهاد، 1965/10/5.

- 172 الجهاد، 1965/11/3.
- 173 الأهرام، 1965/12/9.
- 174 الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1965، مصدر سبق ذكره، ص 596-601.
- 175 الأنوار، 1962/11/22.
- 176 فلسطين (عمان)، 1966/5/6.
- 177 المصدر نفسه، 1965/5/8.
- 178 الجهاد، 1966/6/14.
- 179 الأهرام، 1966/6/17.
- 180 الأنوار، 1966/6/19.
- 181 المصدر نفسه، 1966/6/28.
- 182 الحياة، 1966/6/30.
- 183 المصدر نفسه، 1966/7/5.
- 184 الجهاد، 1966/7/17.
- 185 الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مصدر سبق ذكره، نقلًا عن 87593، تاريخ 1966/11/18.
- 186 عصام سخيني، "الكيان الفلسطيني، 1964-1974"، شؤون فلسطينية. العدد 40-41 كانون الثاني/ شباط 1975، ص 62.
- 187 الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1966، مصدر سبق ذكره، ص 562.
- 188 الأهرام، 1966/11/16.
- 189 الثورة، (دمشق)، 1966/11/23.
- 190 الجيروزام، بوست (القدس)، 1968/2/4.
- 191 المصدر نفسه، 1968/3/1.
- 192 راجع، مثلاً، وثائق مقاومة الضفة الغربية للأردن للاحتلال الإسرائيلي - 1967، بيروت، 1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 12.

- 193 المصدر نفسه، ص 17.
- 194 المصدر نفسه، ص 39.
- 195 عيسى عبد الحميد، ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة، بيروت، مركز الأبحاث م. ت. ف. 1973، ص 14.
- 196 هآرتس، 1968/2/22.
- 197 معاريف، 1968/2/22.
- 198 محاضر الكنيست 1968/1967، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973، ص 337.
- 199 عيسى عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 15.
- 200 معاريف، 1978/10/22 (من مقال بقلم الدكتور شاؤول مشعل، المحاضر في كلية العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، تحت عنوان: أحذية الحكم الذاتي واسعة على الزعامة في الضفة الغربية).
- 201 اليوميات الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث، م. ت. ف. المجلد الحادي عشر، من 1970/1/1 إلى 1970/6/30، ص 134-137.
- 202 عبد الجواد صالح، "معركة الكيان والقيادة البديلة"، الكاتب الفلسطيني (بيروت)، نيسان (إبريل) 1978، ص 52-74.
- 203 المصدر نفسه.
- 204 النهار، 1968/12/1.
- 205 محاضر الكنيست 1968/1967، مصدر سبق ذكره، ص 339.
- 206 جيروزالم بوست، 1969/2/12.
- 207 علي الخطيب، "الاتجاهات السياسية في الأراضي المحتلة والمواقف المختلفة من مؤامرة العدو الصهيوني لإنشاء إدارة مدنية في الضفة والقطاع" شؤون فلسطينية، العدد 55، آذار 1976، ص 62-63.
- 208 حميد، مصدر سبق ذكره، ص 103-175.
- 209 خليل هندي، وآخرون، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني - دراسة تحليلية لهجمة أيلول، بيروت، مركز الأبحاث، م. ت. ف. 1971، ص 130-131.

- 210 المصدر نفسه، ص121.
- 211 المصدر نفسه، نقلاً من الأقصى، 1970/10/12.
- 212 الحياة، 1971/8/24.
- 213 عمان المساء، 1971/8/2.
- 214 الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، بيروت، ص85، نقلاً عن الأنباء الإسرائيلية، 1970/9/27.
- 215 القدس، 1970/9/27.
- 216 عبد الجواد صالح، ”معركة الكيان والقيادة والبديلة“، الكاتب الفلسطيني، العدد، نيسان 1978، ص65.
- 217 المصدر نفسه، ص66.
- 218 اليوميات الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث، م. ت. ف. 1971، بيروت، مركز الأبحاث، م. ت. ف. 1971، المجلد الحادي عشر (1/1 1970 إلى 30/6/1970)، ص134.
- 219 المصدر نفسه، ص98.
- 220 صحيفة الأنباء الإسرائيلية، 1971/9/24.
- 221 دافار، 1970/10/19.
- 222 عبد الجواد صالح، مصدر سبق ذكره، ص68.
- 223 الدكتور عدنان العمدة، ”رد أولي على كتاب ”لا سلام بغير دولة فلسطينية حرة“، شؤون فلسطينية، العدد 8 نيسان (إبريل) 1972، ص120.
- 224 دافار، 1972/7/2.
- 225 معاريف، 1972/7/17.
- 226 اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، ص137.
- 227 عصام سخيني، ”الكيان الفلسطيني 1964-1974“، شؤون فلسطينية، العدد 40-41، كانون الثاني (يناير) شباط (فبراير) 1975، ص68-69، نقلاً عن المحرر 1970/11/12.
- 228 مقابلة خاصة أجريت مع الباحث في بيروت في كانون الأول 1978.



- 229 حميد، مصدر سبق ذكره، ص178.
- 230 صحيفة "فتح"، 1970/10/15.
- 231 حميد، مصدر سبق ذكره، ص192.
- 232 الأنباء، 1971/1/8.
- 233 "فتح"، 1971/7/23.
- 234 "فتح"، 1971/7/16.
- 235 حميد، مصدر سبق ذكره، ص204-205.
- 236 المصدر نفسه، ص211-212.
- 237 المصدر نفسه، ص231.
- 238 "فتح"، 1970/10/15.
- 239 الدستور، 1970/1/3.
- 240 النهار، 1971/3/15.
- 241 "فتح"، 1971/7/23.
- 242 الرأي، 1971/7/30.
- 243 الدستور، 1971/2/25.
- 244 الدستور، 1972/3/16.
- 245 خالد الحسن، "مذكرة تحليلية حول مشروع الملك حسين"، شؤون فلسطينية، العدد 8، نيسان (إبريل) 1972 ن ص260.
- 246 هآرتس، 1970/10/13.
- 247 المصدر نفسه، 1970/10/18.
- 248 محاضر الكنيست، 1970/3/9، ص316 (محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية).
- 249 المصدر نفسه.
- 250 هآرتس، 1970/3/23.

- 251 دافار، 1971/8/5.
- 252 يديعوت احرونوت، 1971/10/14.
- 253 هآرتس، 1971/10/14.
- 254 عل همشمار، 1971/11/11.
- 255 دافار، 1972/1/21.
- 256 معاريف، 1972/2/11.
- 257 الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975، ص273.
- 258 المصدر نفسه.
- 259 معاريف، 1973/4/13.
- 260 دافار، 1973/4/18.
- 261 المصدر نفسه، 1973/4/15.
- 262 عيسى الشعبي، "الغارة الإسرائيلية على بيروت وردود الفعل في الضفة الغربية وقطاع غزة"، شؤون فلسطينية، العدد 23، حزيران (يونيو) 1973، ص244.
- 263 القدس، 1973/4/17.
- 264 الشعب، 1973/6/6.
- 265 القدس، 1973/6/4.
- 266 المصدر نفسه.
- 267 القدس، 1973/6/5.
- 268 الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1973، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976، ص179.
- 269 هآرتس، 1973/6/5.
- 270 دافار، 1973/7/3.
- 271 الحرية، 1973/8/13 (انظر الملحق رقم 5).

- 272 اخبار اليوم، (القاهرة)، 1973/6/30.
- 273 النهار، 1973/7/6.
- 274 وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) 1973/7/24.
- 275 الرأي، 1973/6/13.
- 276 الدستور، 1973/7/18.
- 277 حميد، مصدر سبق ذكره، ص236.
- 278 الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، مصدر سبق ذكره، ص252، نقلاً عن مجلة الهدف 1973/9/29.
- 279 فلسطين الثورة، 1973/12/12.
- 280 النهار، 1973/2/4.
- 281 حميد، مصدر سبق ذكره، ص329.
- 282 وفا، 1973/2/16.
- 283 فلسطين الثورة، 1974/2/20، و"وفا" 1974/2/19.
- 284 حميد، مصدر سبق ذكره، ص247.
- 285 الهدف (بيروت) 1974/5/25.
- 286 المصدر نفسه، 1974/9/28.
- 287 المصدر نفسه، 1974/6/15.
- 288 المصدر نفسه، 1974/7/20.
- 289 المصدر نفسه، 1974/8/3.
- 290 المصدر نفسه، 1974/10/15.
- 291 وفا، 1974/10/1.
- 292 الدستور، 1973/10/23.
- 293 الدستور، 1973/11/28.

- 294 النهار، 1973/12/4.
- 295 الدستور، 1973/12/16.
- 296 الشعب، 1973/12/25.
- 297 الدستور، 1974/4/7.
- 298 الأهرام، 1974/4/7.
- 299 الدستور، 1974/7/19.
- 300 وفا، 1974/7/21.
- 301 الدستور، 1974/7/23.
- 302 وفا، 1974/10/25.
- 303 النهار، 1974/10/28.
- 304 الدستور، 1974/10/29.
- 305 وفا، 1974/10/29.
- 306 النداء، 1974/12/1، نقلًا عن وكالة تاس السوفياتية، 1974/10/30.
- 307 القدس، 1973/12/5.
- 308 وفا، 1973/12/11.
- 309 فلسطين الثورة، 1974/2/6.
- 310 المصدر نفسه، 1974/3/13.
- 311 المصدر نفسه.
- 312 وفا، 1974/9/3.
- 313 المصدر نفسه.
- 314 الأهرام، 1974/11/8.
- 315 النهار، 1974/10/28.
- 316 هآرتس، 1974/10/29.

- 317 دافار، 1974/7/19.
- 318 رصد إذاعة إسرائيل (ر.1.1.)، 1974/11/5.
- 319 القدس، 1973/11/14.
- 320 الشعب، 1973/11/14.
- 321 يديعوت احرونوت، 1974/12/5.
- 322 هآرتس، 1975/3/6.
- 323 هآرتس، 1975/10/21.
- 324 يديعوت احرونوت، 1976/12/5.
- 325 ر.أ.أ.، 1976/4/14، (من تعقيب الدكتور يهوشوع بورات على نتائج الانتخابات البلدية).
- 326 وفا، 1974/9/6.
- 327 قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1947-1974، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1975، ص155 (القرار رقم 3210).
- 328 المصدر نفسه، ص112 (القرار رقم 2672).
- 329 المصدر نفسه، ص141 - 142، (القرار رقم 3089).
- 330 المصدر نفسه، ص155 - 156 (القرار رقم 3236).
- 331 المصدر نفسه، ص156-157 (القرار رقم 3237).
- 332 المصدر نفسه، ص6 (القرار رقم 3375).
- 333 المصدر نفسه، ص7، (القرار رقم 3376).
- 334 وفا، 1975/12/1.
- 335 المصدر نفسه، 1976/1/23.
- 336 المصدر نفسه، 1976/1/27.
- 337 الدستور، 1974/11/10.

- 338 الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1975، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1977، ص1.
- 339 وفا، 1975/1/7.
- 340 الدستور، 1975/2/6.
- 341 المصدر نفسه، 1976/2/6.
- 342 الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1975، مصدر سبق ذكره، ص58، نقلاً عن الطلائع، 1976/3/2، ص5.
- 343 الأهرام، 1975/2/9.
- 344 المصدر نفسه، 1975/2/19.
- 345 المصدر نفسه، 1975/2/23.
- 346 البعث، 1975/3/9.
- 347 المصدر نفسه، 1975/3/21..
- 348 البعث، 1975/3/16.
- 349 وفا، 1975/3/21.
- 350 النهار، 1975/4/3.
- 351 وفا، 1975/5/24.
- 352 المصدر نفسه، 25 و1975/5/27.
- 353 المصدر نفسه، 1975/5/23.
- 354 المصدر نفسه، 1975/5/24.
- 355 فلسطين الثورة، 1975/8/24.
- 356 وفا، 1975/11/15.
- 357 الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978، ص169، نقلاً عن البعث 1976/10/19.

358 المصدر نفسه، ص177، نقلا من البعث، 1976/10/27.

359 منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثالثة عشرة (دورة الشهيد كمال جنبلاط) من 12 - 22 آذار، 1977، ص105-107.

360 المصدر نفسه.

